جمهورية العراق
ديوان الوقف السني
مركز البحوث والدراسات الإسلامية

سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة
(٦٤)

# التعليل الصوتي عند العرب
## في ضوء علم الصوت الحديث
## - قراءة في كتاب سيبويه-

الدكتور
عادل نذير بيري الحساني

١٤٣٠هـ الطبعة الأولى ٢٠٠٩م

مركز البحوث والدراسات الإسلامية

الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية
برقم ٨٦٤
لسنة ٢٠٠٩

جميع مطبوعات المركز محكمة علمياً

العراق - بغداد -سبع أبكار - ديوان الوقف السني
e-mail: mabdaw@yahoo.com
صندوق البريد ٥٣٠٠٨ باب المعظم

٤١١
ح٤٢٨

الحساني، عادل نذير بيري

التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث، قراءة في كتاب سيبويه. – بغداد: ديوان الوقف السني، ٢٠٠٩م.

٤٨٨ص. ٢٥سم. (سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، ٦٢)

١ـ اللغة العربية- الاصوات أ. العنوان ب. السلسة.

# المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله من قبل ، ومن بعد ، وصلى الله على محمــد ، وآلــه الطيبــين الطاهرين ، وصحبه الميامين المنتجبين ، وسلّم تسليمًا ، ولا ترفعني – اللهم – في الناس درجة إلا حططتني عند نفسي مثلها ، ولا تحدث لي – اللهم – عــزًّا ظاهرًا ؛ إلا أحدثت لي ذلّة باطنة عند نفسي بقدرها .

**وبعـــد** ؛

فـــ " الكتاب هو هذا السفر العظيم الذي أقامه العالم الجليل في ســاحة الخلود أثرًا ، وأرسله مع الأيام ذكرًا ، وادخره للعربيــة كنــزًا ، وندبــه فــي العالمين شاهدًا على براعته فيها ، ونفاذه إلى أسرارها ، وإمامته في الاشــتراع لها ، وضبط أصولها على نحو يعز نظيره في الأولين والآخرين شمول إحاطة وبراعة أستاذية ، وسلامة تحليل ، وصدق نظر ، وصحة حكم، وليس لنحــوي قديم ولا حديث يجاري كتاب سيبويه ، أو يدانيه " (١) .

---

(١) سيبويه ؛ حياته وكتابه ٧٤ ، و ينظر : ســيبويه ، إمــام النحــاة ٢ ، ١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣٨.

وقد أحيط الكتاب بظل كثيف من الغموض اللذيذ ، مما جعل النفـــوس المغامرة تهفو إليه ، وتسلك – على قدر اســـتطاعتها – ســـبله ، ولعمـــري ان المعركة مع القوي لتشعر بنشوة النصر ، مثلما التسلل في طريق شائكة وعـــرة يشعر بنشوة الوصول ، ومما لا شك فيه أن سحر الكتاب إنمـــا هـــو الســـحر الحلال، وأسوة بطلاب العربية ، وعشاقها طالني السحر ، فقصدت أن تكـــون أُطروحتي ميدانها البحر ، وقل نسيت أو تناسيت أن الإجابة على سؤال المبرّد أنني لم أركب البحر ، ولم أتوسد الكتاب من قبل .

وهكذا وجدت نفسي في لجة الكتاب أُفتش عمـــا يمكـــن أن يـــدرس ، وصوت عنترة يهزُّ مسامعي إذ يقول : ( هل غادر الشعراء من متـــردم ... )، وأعانني أني كتبت في رسالتي للماجستير دراسة صوتية لم تكن غايتها ســـوى الوقوف على التناغم الأدائي والدلالي في النص الشعري ، ولذا آثرت في هذه المرحلة من الدراسة أن أُحاكم ما كنت أحتكم إليه من قواعد وأحكام صـــوتية ، فلم أقف عند أسوار القاعدة الصوتية ، وتجشمت عناء الدخول في صـــلب مـــا يجري طلبًا لوضع القاعدة ، أو الحكم عبر أهم ركيزة يحتكم إليها اللغـــوي ؛ وهي العلة .

ومن هناك تكفـــل مبحـــث ( التعليـــل الصـــوتي ) بوضـــع عنـــوان الدراسة، ورسم خطوطها العريضة ، ولاسيما ان التعليل الصوتي يتطلب معرفة الآلية والإجراء الصوتي الذي يعتمده اللغوي بغية الوصول إلى الحكم، لأن العلة ركنٌ من أركان القيـــاس ، وإليهـــا يســـتند الحكـــم عنـــد واضـــعه ، فضـــلاً

عن كونها مصدر إقناع لدى المتلقي ، فهي تتكفل بوضع التفسير المنسجم وطبيعة اللغة .

وحتى إذا استوت الرغبة ، وتولدت القناعة ؛ توجهت إلى البحث في (التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث – قراءة في كتاب سيبويه – )[١] ، ويدفعني إلى ذلك أنَّ الموضوع يجعلني ألمُّ بطبيعة الدرس الصوتي ، فضلاً عما يمكن الإسهام به في هذا الميدان من توضيح الأسس المعرفية المعتمدة عند العرب في وضع القاعدة أو الحكم ، أو الصفة الصوتية ، ثم محاولة تعرف مدى صمود تلك الأسس أمام معطيات الدرس اللغوي الحديث ولاسيما الصوتي منه ، ذلك الدرس الذي كان أكثر مستويات اللغة موضوعية وواقعية ، لأن اللغوي يستطيع أن يدخل معه إلى المختبر ، ثم إن مصاديقه أكثر علمية من غيرها ، ولاسيما انَّ النتائج في الدرس الصوتي أكثر النتائج اللغوية عرضة إلى الاختبار والتأكد ، ولذا لم تغب عن الباحث معالجة معطيات الدرس الصوتي القديم في ضوء علم اللغة الحديث .

والدراسة على هذا النحو تتكفل بتحديد الأصول التي عنها تمتد كثير من الإسهامات الصوتية في العربية ، إذ إنَّ الكتاب هو مظنة دارسي العربية ، ومنه نقطة الانطلاق ، وإليه – إذا اختلفوا – يرجعون ، ولذا ارتأينا أن يكون عنوان الدراسة : ( التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم

---

(١) الأصل هو أطروحتنا للدكتوراه : التعليل الصوتي في كتاب سيبويه – دراسة في ضوء علم اللغة الحديث – قدمت إلى قسم اللغة العربية في كلية الآداب – جامعة بغداد / ٢٠٠٦م .

الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه )[1] لا التعليـــل الصوتي عند سيبويه، لأن الكتاب إنَّما جاء بفكر مرحلة من مراحل العربية ، ويشهد على ذلك الحضور الوافر – في الكتاب – للمسموعات والمرويـــات عـــن شـــيوخ العربية، ولاسيما الخليل ، ويونس ، وأبو عمرو بن العلاء ، وعبـــد الله بـــــن اسحق .

ولما كان الفصل الأول لا يخلو من تمهيد ، فقد انقسمت الدراسة علـــى أربعة فصول تسبقها هذه المقدمة ، وتتلوها خاتمة بالنتائج والتوصيات .

## أما الفصل الأول:ـــ

فقد كان البحث فيه يتعلق بـــ ( التعليل الصوتي في كتـــاب ســـيبويه ، المنهج والاتجاهات ) ، وكان لزامًا – فيما أرى – أن نوضح المصطلح (التعليل الصوتي ) عما علق به من مستويات التعليـــل اللغـــوي ، ولاســـيما النحـــوي والصرفي ، وتحقَّقَ ذلك من متابعة أصول التعليل ومفهومه حتى طالته أذهـــان النحاة ، وأياديهم ، ثم تحدث المبحث الثاني عن خصائص التعليـــل الصـــوتي بالنظر إلى الكيفية التي تحدد بها العلة في الكتاب، والأساليب التي يمكـــن بهـــا تأشير مواطن التعليل ، و إذا كانت العلة مرافقة للحكم أو سابقة عليه أو لاحقة له ، ومن ثم يكون القارئ على بينة من الآلية التي تم في ضوئها اختيار النص على انه نص تعليلي ، وكان المبحث الثالث قد تناول اتجاهات التعليل الصوتي في كتاب سيبويه.

## أما الفصل الثاني :ـ

فقد تابعنا فيه ( التعليل الصوتي في مستوى الصفات ) ولذا قسمناه على المباحث الآتية :

- **المبحث الأول** : تعليل الصفات السمعية ، وفيه وقفنا على مواطن تعليل الصفات التي اتصفت بها الأصوات من الأثر السمعي المرافق لها على نحو يفوق الأثر النطقي .
- **المبحث الثاني** : تعليل الصفات النطقية ، وفيه وقفنا على مواطن تعليل الكتاب للصفات النطقية التي اتصفت بها مجموعة من أصوات العربية .
- **المبحث الثالث** : تعليل الصفات المخرجية ، وفيه وقفنا على تعليل الصفات التي تلحق بالصوت باعتبار نقطة انطلاق هذا الصوت من مخرجه .

## أما الفصل الثالث:ـ

فقد كان في ( التعليل الصوتي في مستوى الصوائت) ، وسعيًا منا في رصد التعليل الصوتي المرافق لكل حكم من أحكام الظواهر الصوتية المؤسسة على الطبيعة التعاملية للصوائت ، اقتصر هذا الفصل على مبحثين هما:

- **المبحث الأول** : التعليل الصوتي لمظاهر الإمالة .
- **المبحث الثاني** : التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال .

**أما الفصل الرابع:ـ**

فرصدنا فيه ( التعليل الصوتي في مستوى الصوامت ) وفيه وقفنا على التعامل الصوتي للصوامت العربية في أبرز مبحثين فيهما ؛ الأثر السياقي والأدائي لتلك الأصوات ، وعليه توزع الفصل على النحو الآتي :

- **المبحث الأول** : وفيه التعليل الصوتي لمظاهر الإبدال .
- **المبحث الثاني** : وفيه التعليل الصوتي لمظاهر الإدغام .

ثم انتهينا إلى خاتمة توزعت على النتائج العامة ، ثم الخاصة ، وانتهت بتوصيات ...

وحري بنا أن نشير إلى أننا أفدنا كثيرًا من شتى المصادر القديمة منها، والحديثة ، ولاسيما المصادر التي تعنى بما نحن بصدده ، أو تلك المصادر التي تعين الباحث على قراءة الكتاب قراءة واعية ، وأخص بالذكر؛ شرح الشافية للرضي الاستراباذي ، وشرح المفصل لابن يعيش ، فضلاً عن مصادر علم اللغة الحديث .

**وبعد** ؛

فما كان لهذا البحث أن يستويَ على هذا النحو من دون أن تكونَ من ورائه الأستاذة القديرة ، والأم الفاضلة الدكتورة ( خديجة الحديثي ) مدَّ اللهُ في عمرها ؛ فما فتئت تحمل للعربية وطلابها كل دراية ، وكل خبرة ، وكل غيرة جعلتها اسمًا يعني الكثير ، فلله درها من صابرة محتسبة لم تزل تحمل الكتاب بكل أسراره ، وتجول في غرف الدرس مرددة هل من طالبٍ نحوًا ، أو طالبٍ

صرفًا ، هل من طالبٍ كتابًا ؟ فكنت من طلابها ، وكانت خير مـــن أعطـــى ، وإني لأرجو أن يكون هذا البحث قبلة على يديها الكريمتين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلِّ اللهم على محمد وآله الطيبـــين الطاهرين ، وصحبه الميامين المنتجبين .

**عادل نذير بيري**

# الفصـــل الأول

## التعليل الصوتي في كتاب سيبويه

## - المنهج والاتجاهات -

## توطئة :

البحثُ في المناهج يتطلَّب التزام الموضوعية في تقرير الحقائق التي يُسفِرُ عنها تحليلٌ علميٌ ودلاليٌ " وهي تحتاج إلى شجاعةٍ نفسية نادرة لتقرير الحقائق لا الأمنيات من غير الخضوع لمعطيات التقليد ،ومن غير تأثرٍ بادعاءات الثورة عليها وبذلك وحدَهُ تُصبحُ الموضوعية موقفاً علميًا وأخلاقيًا "[1]

ولا شكَّ في أنَّ محاولة البحث عن قوانين لغوية (صوتية ، وصرفية ، ونحوية ودلالية ) تبدو – نسبيًا ثابتة ، يتطلَّبُ تأسيسها ثوابت يستطيعُ المتأملُ فيها أن يجدَ ما يسوّغُ لهُ قبولها ، ثمَّ ينبري للدفاع عَمَّا اقتنع بهِ منها فيعزز تلك القناعات بما اختزَنهُ في عقلِهِ وما اتكأ عليه من مرجعيات وأساسيات .

وعلى عاتق البحث في التعليل اللغوي تقع مهمة تصدير الأحكام اللغوية ثمَّ تسويغها بمستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية ؛ وإذا كان التعليل اللغوي في صيرورتهِ الأولى ناجمًا عن بواعثَ موحدةٍ ؛ فلا غرابة مع هذا القول : إنّ ما ينطبق على التعليل النحوي ينسَحِبُ على التعليل الصرفي أو الصوتي ، ولاسيما ما كان في مستوى النشأة والتطور ، وإذا كان النحو هو انتحاء سُمتْ كلام العرب؛ فلا شكّ في أنَّ ابن جني[2] عنى بذلك الانتحاء الصوتي والصرفي والنحوي ، وهذا يُهيِّئُ لنا اعتماد رأيَ الدكتورة خديجة الحديثي في أنَّ كل حكمٍ لغوي يعلل ، و كلّ ظاهرةٍ صوتية " كلية أو جزئية لابدَّ لها من عِلة عقلية أوجدتها "[3]، ولا يعدو البحثُ رأي مَن يرى أنَّ التعليل في نشأتهِ الاولى كان سهلاً ، ولكنَّ الوقفة تكون

(١) تقويم الفكر النحوي ، د.علي أبو المكارم ، المقدمة ، ي

(٢) ينظر : الخصائص ١ / ٣٥ .

(٣) دراسات في كتاب سيبويه ١٥٦، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٣١٨

مع من يرى أنَّ التعليل جاءَ في بدايتهِ متأخرًا عن التعقيد [(١)]؛ إذ يتــراءى لـــي أنَّ العِلة في صورتِها البدائية لابدَّ لها من مرافقة التقعيد جنبًا إلى جنب كـــي تضـــفي الشرعية على ما يؤتى بهِ من قواعد ، ولاسيما إنَّ الإنسان مجبولٌ على البحث عن علل الظواهر الطبيعية فـــــــي الأحياء والجوامد و " الظواهر العقيدية وما يتبعها من أحكامٍ ونتائج ويعلل ما يبدو في اللغة التي يستعملها أداةً للتفاهم محاولاً أن يجد عِلة لكل صورةٍ مميزة من صور التعبير .ومن الطبيعي أن ينصرف دارس اللغـــة العربية إلى إيجاد عِلة لكل ما يراهُ من أحكام "[(٢)]

ويمكن القول : إنَّ العِلة في كتاب سيبويه في صورها الصوتية والصـــرفية والنحوية مرادفة للحكم لا تفارقهُ .والتطور الحاصل في مبحث التعليل بعدَ نشـــأتهِ الأولى على يد الرعيل الأوّل من النحاة استطاع سيبويه قطـــف ثمـــارهِ بتصـــنيفه الكتاب إذ لم يكن لسيبويه من فضلٍ على سابقيهِ من العُلماء غيرَ " أنّهُ أُوتِيَ نفسًـــا طويلاً وقدرة ذهنية مكّنتهُ من تفسير ظواهر اللغة وقياس بعضها على بعض كمـــا أُتيحَ له شيخ عظيم ذلل له كلَّ صعبٍ وفتح أمامَهَ سبلاً واسعة جدًا للأقيسة والعلل هو الخليل بن أحمد الفراهيدي وبهذا لا يكون كتابُ سيبويه مفاجئًا بل إنـــهّ يُمثّـــلُ مرحلة نضج النحو واكتمالهِ "[(٣)] .

ونظرَةٌ في الكتاب –وَإن كانت عَجلى – يمكن أن نَرصُد منها سيطرةَ التعليلِ – على نحو كبير– على منظومة تفكير سيبويه ،وجميعُ مباحث الكتاب تشهدُ بذلك ولكن ما يرافق هذا الملحظ أنَّ الغرض من العِلة في الكتاب عند سيبويه إنمـــا هـــو التفسيرُ والإيضاح والتعليم .

---

(١) ينظر : منهج أبي سعيد السيرافي : ١٥٤.

(٢) دراسات في كتاب سيبويه : ١٥٥

(٣) المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه : ٥٤/١

وهذا فصلٌ يسعى إلى الكشف عن منهج سيبويه في التعليل الصوتي ،ولعلَّ تغليب ما يُسمى بالتعليل النحوي في الدراسات اللغوية يحتم أن يكون المبحث الأوّل في تأصيل المصطلح ( التعليل الصوتي) .

أما المبحث الثاني ؛ فسيقفُ البحثُ فيهِ على الخصائص الأسلوبية للمنهج الذي يمارسهُ سيبويه في التعليل ، واتجاهات التعليل الصوتي التي انفردَ بها المبحث الثالث.

## المبحث الأول :-

## التعليل الصوتي ، أَصالة المصطلح

" التعليل سقيٌ بَعد سقيٍ ...وتعلل بالأمرِ واعتلَّ : تشاغل ...وعلله بطعامٍ وحديثٍ شغلَهُ بهما ..." [١] والتعليل هو تقرير ثبوت المؤثِّر إلى الأثر " وقيل : التعليل ،هو إظهارُ عِلّية الشيء سواءُ أكانت تامّة أم ناقصة ، والصواب : أن التعليل هو تقريرُ ثبوت المؤثر في إثبات الأثر " [٢] .

وإذا كان التعليلُ من العِلة فللعِلة في اللغة أكثر من معنى منها : معنى يحلُّ بالمحلّ فيتغيّرُ بهِ حال المحل ، ومعنى المرض ، والحدث : يشغل صاحبه عن وجههِ أو حاجتهِ ، وقد توضعُ العِلة موضع العُذر ، وقد ترادف العِلة السبب ، فيقال هذا عِلة لهذا أي : سبب له[٣] .

(١) لسان العرب ١٣/٤٩٦

(٢) التعريفات ٤٩

(٣) ينظر: تاج العروس ٨/٣٢،٣٣

ويتَّضحُ بعدَ مراجعة المعجمات أنَّ مدار معاني العِلة لغةً أنَّها معنى يحــلٌ بالمحــلّ فيَتغيّرُ بهِ حالُ المحلّ بلا اختيار ومنهُ يسمَّى المرضُ : " عِلة ، لأنّهُ بحلولهِ يتغير حال الشخص من القوةِ إلى الضعف "[1] أمّا اقتران العِلة بالسبب فلأنَّ السبب هو " الحبل وكل شيء يتوصل بهِ إلى غيرهِ " [2]

والمعنى المأثور للعلة لغةً أنَّها – ( = عبارةٌ عمّا يتأثر المحل بوجــودهِ) [3] – عند الفلاسفة والفقهاء وعُلماء الكلام والنحاة ، ولذا ينبغي قبــل الخــوض فــي ماهية التعليل الصوتي متابعة هذا المصطلح ( = العلة التعليل ) عنــد أول مَــنْ اشتغلَ بهِ وهم الفلاسفة ثمَّ تعقّبهُ عند الأصوليين ثم النحاة .

*** التعليل عند الفلاسفة :**

العِلــة عنــدهم غالبًــا مــا تــرادف الســبب وحــين تُغــايرُهُ فمــن وجهين [4] :

الأول : أنْ يراد بها المؤثر أو ما ينشأ عنهُ المعلول بلا وساطة بينهمــا أو شــرط والسبب ما يكون باعثًا على الشيء أو ما يفضي إليهِ بوساطة .

والثاني: أن العِلة ما يحصل الشيء بها ، والسبب ما يحصل الشيء عنده لا بهِ .

وقــد جعل أرسطو المعلول نتيجة أربع علل : (المادية ) التــي يتكــوَّن منهــا ، و(الفعَّالة ) العامل فيها أو فعله ، و(الشكلية ) طبيعة الشيء ، و(الغائية) : الهــدف، ويضربُ لذلك مثلاً تتضحُ فيهِ تلك العِلل فيقول : ما العِلة الفعّالة ؟ هــي البــذرة

---

(١) التعريفات ١٢٨، وينظر شفاء العليل ٢٠

(٢) مختار الصحاح ٢٨١

(٣) ينظر : الكليات ١٨٦/٣

(٤) ينظر : الكليات ٣/ ٢٢١ ، ومعجم المصطلحات والشواهد الفلسفية ٢٣٧ .

والنطفة (أي عملية التلقيح ).وما الشكلية ؟هي الطبيعة ؛ أي طبيعة العوامل ذات الشأن وما العلة الغائية ؟هي الغاية التي يرمي إليها [١] .

وهناك من يقسِّم العِلة على [٢]:-

١- عِلة الماهية وتختصُ بعلتين هما المادية والصوتية . والمادية منهما هي ما لا يجب بها وجود الشيء بالفعل بل بالقوة نحو الخشب والحديد إلى السرير ، فهي ما لابدَّ من وجودها لوجود شيء آخر .

٢- عِلة الوجود وتختصُّ بعلتي الفاعلية والغائية .والفاعلية هي المؤثرة في المعلول موجدة له كالنجار الذي يصنعُ السرير أو انها المحرِّك الأول للشيء الذي هي عِلَّتهُ [٣].

وما لبث المنهج الأرسطي عند شُرَّاحِهِ من اليونان ثمَّ عند نظرائهم في العالم الإسلامي –أن جعل العِلة الغائية أهم أنواع العلل ،وأكثرها شيوعًا وأجدرها بالبحث عنها والقبض على عناصِرها .

وقد اتَّصفَ التعليل في المنهج المنطقي بصفتين جوهريَّتين :الضرورية والغائية [٤].

والعِلة بذكرها المطلق يُراد بها العِلة الفاعلية لا غير ،وتسمَّى (سببًا ) عند المحدثين وهو ما يترتب عليهِ مسبب عقلاً أو واقعًا ،وقد تسمى بالمحلّ أو الفاعل ويقال للعِلة الغائية غاية وغرض أو العِلة التمامية [٥].

---

(١) ينظر: قصة الحضارة ٥٠٦/٧، الهامش وشرح البرهان لأرسطو ١٣٥، وتقويم الفكر النحوي ١١٩ .

(٢) ينظر : التعريفات ١٢٨ ، ومعيار العلم ٢٥٨ .

(٣) ينظر : رسائل الكندي الفلسفية (في حدود الاشياء ) ١٦٩/١

(٤) ينظر: تقويم الفكر النحوي ١١٩

(٥) ينظر: اسلوب التعليل في اللغة العربية ٤ ، وكشّاف اصطلاحات الفنون ١٠٤/٤ ، والمعجم الفلسفي –المجمع ١٢٣

ومن خصائص العِلة الغائية :إنَّ سائر العلل بها تصير عِلة ،فالغائية حيث وجدت في جملة العلل هي علة العلل[١] كما أَنها جواب (لماذا) أو ( لِمَ ) [٢].

وسنرى من البحث –إنْ شاءَ الله –عن التعليل الصوتي في كتاب سيبويه أنَّ التعليل الذي نحن بصددهِ لا يشتَمِلُ إلا على العلتين الأخيرتين :الفاعلية (السبب) عند المحدثين والغائية (الغرض ).

وإلى مثل هذا خَلُصَ الباحث (أحمد خضير عباس ) –من قبلُ – عن أسلوب التعليل في اللغة العربية[٣] .

<u>التعليل عند الأصوليين :</u>

يحيطنا الغزالي عِلمًا بأنَّ العِلة في الشرعيات " مناطُ الحكم أي ما أضاف الشرعُ الحكم إليه . وناطهُ بهِ ونصَبه علامة عليه " [٤] . ويفهم الدكتور محمد عابد الجابري من كلام الغزالي أنَّ العِلة الشرعية عندهم ؛ أي الأصوليين غير موجبة للحكم ولا مؤثرة فيهِ ولا باعثة عليهِ بالمعنى الذي يعطيه المعتزلة لهذه الكلمات ، بل العِلة عندهم مجرد أمارة نصَّبها الله علامة على الحكم[٥] ؛ " فالاقتران بين ما يعتقد في العادة سببًا وبين ما يُعتقد مسببًا ليس ضروريًا عندنا " [٦].

وقد رفض المفكرون الإسلاميون اتّصاف العِلة بالضرورة وأنكروا أيضاً عَدَّ الغايات عللاً منطلقين من نقطة محددة هي التحليل الموضوعي للظواهر ثمَّ الكشف عن العلاقات الحقيقية ، لذا تنصَّل الأصوليون من فكرة التعليل التي تتلازم فيها العلة والمعلول ،ورفضوا عَدَّ الغايات عللاً وصار كُلُّ ما يدرك في هذا المجال

---

(١) ينظر: مقاصد الفلاسفة ق٢/٤٤
(٢) ينظر :اثر العلم في المجتمع ١١
(٣) ينظر : اسلوب التعليل في اللغة العربية ٨
(٤) المستصفى من علم الأصول ٢/ ٢٣٠
(٥) ينظر : بنية العقل العربي ١٦١
(٦) تهافت الفلاسفة ٢٢٥

يظل من قبيل الإدراك والاجتهاد والحقيقة فيهِ نسبية [1]، وعليهِ كان التعليلُ في علم الأصول تبيان عِلة الحكم الشرعي وكيفية استنباطها واستخراجها بالاجتهاد [2]

واختلفت طبقات الأصوليين في تعريف العِلة تبعًا لمرجعياتهم المذهبية[3]، فقيل إنها الوصف المؤثر بذاتهِ في الحكم ، أو هي الموجب للحكم بذاتهِ بناءً على جلب مصلحة أو دفع مضرَّةٍ [4] . وفريقٌ يرى أنها الصفة المؤثرة في الأحكام ؛وغيرهم يُعرِّفها بأنَّها الباعث أو الداعي للشارع على تشريع الأحكام [5].

والعلة عند الأصوليين تشمل الأمور الآتية [6]:-

١- الوصف الظاهر المنضبط الذي يترتب على تشريع الحكم عند جلب منفعة؛ فكأنَّ العِلة هي :-

٢- الوصف الظاهر لان الشارع ربط بينَهُ وبين الحكم وصارَ أمارة عليهِ

٣- المعنى لتشريع الحكم وهو ما في الفعل من نفعٍ أو ضررٍ ويسمى الحكمة .

٤- ما يترتب على تشريع الحكم وامتثالهِ من ثمرةٍ ومصلحة

ولخص الدكتور علي أبو المكارم أبرز شروط العِلة في المنهج الإسلامي بالآتي[7] :-

١- أن تكون وصفًا ضابطًا لحكمة ، كعلة السفر في حكم جواز القصر .

٢- أن لا تخالف نصًا أو إجماعًا لأنهما مقدمان على القياس .

---

(١) ينظر: تقويم الفكر النحوي ١٢١- ١٢٢

(٢) ينظر: تعليل الاحكام ١٢ ، و القياس ١٧٧ ، ومباحث التعليل ٣

(٣) ينظر: تعليل الأحكام ١١٢

(٤) ينظر: المستصفى من علم الأصول ١/٥٥-٦٠، و مباحث العلة ٧٧

(٥) ينظر: تعليل الاحكام ١١٧، و القياس ١٨٨-١٨٩، و مباحث العلة ٧٣ ، ومباحث التعليل ٨٠

(٦) ينظر : أصول الفقة الإسلامي ١/٢٣٣-٢٣٦ ، وتعليل الاحكام ١٣

(٧) ينظر : تقويم الفكر النحوي ١٢٢ ، ١٢٣

٣ – أن تطّرد العِلة في معلولاتها ؛ فلا تُنْقَصُ لفظًا ولا معنى .وبهذا الشرط تصبح العِلة وصفًا دقيقًا للظواهر ، يعتمد على ملاحظتها وتسجيل علاقتها ثمَّ تصنيفها بصورةٍ موضوعية .

والعِلة عند الأصوليين – تختلف عن السبب ، وقد اختلفوا في تعريف السبب، فبعضهم يرى أنَّه " ما يكون طريقاً إلى الحكم فقط أي بلا وضع وتأثير فيهِ " [(١)] ، أو انه " الأمر الظاهر المضبوط الذي جعله الشارع أمارة للحكم "[(٢)].

وكي لا يكون الحديث عن العِلة والتعليل مبتسرًا علينا أن نعيَ حقيقتين :-

**الأولى** : أنَّ العِلة جزءٌ من هيكلية القياس – ( = المقيس + المقيس عليه + الحكم +العلة ) – في منظومة التفكير العربي الإسلامي .

**والثانية** : أنَّ اللغويين العرب لم يعملوا بالقياس إلا بعد مرورهِ بقناتين هما قناة الفقهاء وقناة عُلماء الكلام ،وكلٌّ جرى بالقياس من الوجهةِ التي تمنحه المشروعية .

فالعِلة عند المتكلمين لا تَرِدُ في هيكلية القياس ، ولاسيما أنّهم يتجاوزون القول بالقياس وإلى عبارة ( = الاستدلال بالشاهد على الغائب ) ، ويكمن السبب عند المتكلمين في كون الشاهد هو عالم الإنسان والطبيعة ،والغائب هو عالم الإله (ذات الله وصفاته ) .

فمن غير اللائق استعمال كلمة (أصل ) للدلالة على العالم الأول وكلمة (فرع) للدلالة على العالم الثاني ذلك لأنَّه إذا كان الأصل عند الفقهاء والنحاة أشرف من الفرع لأنّهُ نص والنص هو الأصل الأول وأصل الأصول كلها فإنَّ الغائب

(١) مرآة الأصول ٥٣٧

(٢) محاضرات في أصول الفقه الجعفري ٥٩

الذي يقوم مقام الفرع عند المتكلمين أشرف من الشاهد الذي يقوم عندهم مقام الأصل؛ ومن هنا كان من غير اللائق تسمية هذا أصلاً وذلك فرعًا [1].

وفضلاً عمّا تقدم لا يدعو استعمال كلمتي ( الشاهد ) و( الغائب ) إلى الشك ولاسيما ما كان يلحظ من استعمالهما في القرآن الكريم[2] تعبيرًا عن عالم الغيب وعالم الشهادة.

وقد حاول بعض الأصوليين تجنب كثيرٍ من الإشكالات بالقول : إنَّ استعمال لفظ العِلة في الفقه إنما هو تجوّز لأن العلل الفقهية هي معانٍ على اعتبار أن (المعاني ) صنفان : لغوية، وشرعية ،والمعاني الشرعية هي التي تسمّى عللاً [3].

والألفاظ التي تصرح بالعِلة عند الأصوليين هي [4]:-

١- **النص القاطع** وهو ما لا يحتمل غير العلية وهو ما وضع للتعليل حقيقة من نحو:( لعلة كذا وبسبب كذا ) ومن أجل كذا ،ولأجل كذا ولفظ كي .

٢- **النص الظاهر:** وهو ما يرد للتعليل ويحتمل غيره فلم يوضع في اللغة للتعليل خاصةً كاللام و الباء، وأن ، وحتّى ، وإذ ، وفي ، وعلى .

٣- **الإيماء :** وهو ما يدلُّ على العلِّيَّة بقرينة من القرائن ففي اللفظ دلالة على العلية ليس بالوضع بل بوساطة شيءٍ آخر هو القرينة .

وإذا كنا فيما مضى نتلمس حقيقةَ العِلةِ عند الفلاسفة والأصوليين بشقيهما الفقهاءُ وعلماءُ الكلام ؛ فإنّنا سنتتبع طبيعة التعليل عند اللغويين .

---

(١) ينظر : بنية العقل العربي ١٤٣

(٢) الأنعام ٧٣

(٣) ينظر : تعليل الأحكام ١١٣ – ١١٤، وبنية العقل العربي١٦٢

(٤) ينظر : أصول الفقه الإسلامي١ / ٢٥٠، وتعليل الأحكام ١٥٦ – ١٥٨، وأسلوب التعليل في اللغة العربية ٧ .

وفي هذا الصدد سجَّل الدكتور محمد عابد الجابري نتيجة بعد دراسة مستفيضة للقياس – ولاسيما العِلة منه في منظومة التفكير العربي ( = الفقه ، الكلام ،النحو ) – إذ رأى أنَّ الفرق الجوهري بين قياس الفقهاء والنحاة وقياس المتكلمين أنَّ (العِلة في العقليات ( علم الكلام ) تفيد (العلم ) في حين لا تفيد العِلة في الفقهِ والنحو سوى الظن[١] .

**التعليل عند اللغويين :**

إذا كان النحاة الأصوليون قد استنسخوا الهيكل العام لعِلم أصول الفقه فإنَّهم في مسألة التعليل كانوا أقرب إلى المتكلمين منهم إلى الفقهاء ذلك لأن التعليل عندهم لم يكن محكومًا بالإشكال الديني الذي يطرحه الفقه ؛ ولاسيما تعليل أفعال الله ،وكذلك اختلافُ طبيعة أحكام النحو عن طبيعة أحكام الفقه إذ إنَّ الأولى مستنبطة بالاستقراء والثانية منزلة من عند الله .وينظر الفقهاء إلى عللهم على أنها أمارات أو علامات على المقاصد الإلهية إذا لم يكشف عنها الشرع بالنصّ عليها إذ تبقى خفية على الانسان ومن ثمَّ ؛ فإنَّ بها حاجةً إلى الاستنباط القائم على الظن، ومن هنا فإنِّ العِلة ليست موجبة للحكم وإنما هي دليل عليهِ [٢].

أمّا النحاة منهم يعرفون هذا ويصرِّحون بهِ ويؤكدون أنهم يستنبطون عللهم بالاستقراء من كلام العرب ،وكلام العرب من معطيات الحس والمشاهدة [٣].

والتعليل اللغوي في مراحله المتقدمة يتمثلُ في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية ،وهو تعليل فطري إذا كان بحثًا على هامش تلك الظواهر والقواعد .

---

(١) ينظر : بنية العقل العربي ١٥٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ١٦٦ – ١٦٧ .

(٣) ينظر : المصدرنفسه .

فتعليل الخليل بن أحمد ( ت ١٧٥ هـ) وهو سلطة مرجعية أساسية في النحو كان بحثًا خالصًا عن السبب ،والعلل عنده احتمالية " فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست " [(١)] . أما العلل عند سيبويه فلم تكن " أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعِلة يلقيها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرر أو العالم الواثق فلا يتخيَّل ردًا عليهِ "[(٢)] .

والحق أنَّ الذي يدعو إلى القول بـ (التعليل اللغوي ) ؛ محاولةُ نسج المصطلح من جديد ، فالشائعُ قديمًا هو التعليل النحوي ، أو العلة النحوية ؛ فالقول بالتعليل النحوي قديمًا – من الوجهة الاعتبارية – يشتمل على القول بالتعليل في جميع مستويات اللغة ، وهذا لعمري لا ينسجم وطبيعة الدراسة العلمية في عصرنا الحاضر ؛ فعلوم العربية مثمرة ومن ثمارها مصطلحاتها " فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما بهِ يتميز كلُّ واحدٍ منها عمّا سواه "[(٣)] ؛ فللنحو مصطلحاته وللصرف والصوت أيضاً .ولكن الذي دعا القدامى إلى الخلط في البحث اللغوي بين مستويات الأداء اللغوي واللهجي دعاهم إلى الخلط على مستوى المصطلح .

والذي يكشف عن هذا التطور ويدلُّ عليه ؛ موقفُ النحاة أنفسهم في عصر الاستشهاد النحوي ؛ فقد كانوا يلجؤون إلى جمع ما أطلقوا عليه اسم المادة اللغوية[(٤)]. وذلك الخلط في مستويات الأداء اللغوي انسحبَ على مستويات أداء المصطلح إلصاقهُ بالعِلم الغالب على علوم العربية ؛ وهو علم النحو ، فقد غلَّب عُلماء العربية النحو على أخيه التوأم (الصرف ) مُسهمين بذلك في طمس معالم الصرف اذ أدرجوا المسائل الصرفية في المسائل النحوية ، وسموا المسائل

---

(١) الايضاح في علل النحو ، الزجاجي ٦٦ .
(٢) النحو العربي ١٦٧ .
(٣) اللسانيات علم المصطلح ١١ .
(٤) ينظر : تقويم الفكر النحوي ١٥٧ .

الصرفية نحوية ، والخطأ الصرفي خطأً نحويًا[١] ومهما يكن من أمرٍ فقد أخذ النحاة منذ عصر الخليل بمبدأ العلّيَّة وكلّ حكم يعلل وكل ظاهرة نحوية أو لغوية كلية أو جزئية لابَّد لها من عِلة أوجدتها ولم يكتفوا بما قرُب وسهل من العلل ، وإنما ذهبوا يغوصون إلى كوامن العلل وخفيّاتها ودقائقها وكل نحوي فيما بعد حاول أن يُجرِّب ملكاتهِ الذهنية ومواهبهُ العقلية في استنباط علل جديدة لم يعلل بها السابقون ، وهذا ما كان يجري في المناظرات ومجالس العُلماء ومحاولة كل عالم أن يظهر قوتَّه العلمية بما يأتي من حجج وبراهين وتعليلات لم تتوافر لغيرهِ إن جاء بها [٢].

وقد عُنيَ النحاة الأوائل بالقضايا الصوتية والصرفية ،وشغلت الدراسات الصوتية صفحات أمهات الكتب النحوية ولاسيما ( الكتاب )– وهو أقدم ما وصل إلينا في النحو العربي – فقد ضم أبوابًا قيّمة في الدراسات الصرفية فضلاً عن الصوتية ، ولم يجعل سيبويه الأبواب الصرفية والصوتية في أول الكتاب كما يفعل المحدثون ، وإنَّما جعل الدراسة الصوتية في آخر أبواب الدراسة الصرفية .

وإذا كان البحث الصوتي عند الخليل مفتاح العمل المعجمي فإنّ البحث الصوتي عند سيبويه وسيلة من وسائل التحليل الصرفي في المقام الأول .

وقد لاحظ سيبويه صيغًا صرفية كثيرة لا يمكن تفسيرها إلا في ضوء المعايير الصوتية [٣].

وظل البحث الصوتي عند كبار النحاة العرب جزءًا مكملاً للبحث الصرفي لذا تجدُ في كتب النحو بالمعنى العام وفي كتب الصرف بالمعنى الخاص فصولاً ختامية في الدراسات الصوتية ، والمقصود بكتب النحو والصرف الكتب العلمية

---

(١) ينظر : الدراسات الصرفية عند ابن جني ٦٠ – ٦١ ، وقد نعى أستاذنا المرحوم عبد الجبار علوان النايلة على ابن جني تلقيب نفسه ( النحوي ) ، وهو الصرفي الأول .

(٢) ينظر : البحث اللغوي ، د. محمود فهمي حجازي ١٦ .

(٣) ينظر : البحث اللغوي ، د. محمود فهمي حجازي ١٦ .

التخصصية مثل كتاب سيبويه وكتاب المقتضب والشافية وشرحها لرضي الدين الاسترابادي والممتع في التصريف لابن عصفور .وما زال كثيرٌ من المحدثين يحذون في التأليف حذو القدامى[١] .

فالبحث الصوتي كان أصلاً في التراث العربي ولم يكن على عاتق النحو والصرف وما يؤلف فيهما تحّمل المباحث الصوتية فقط ؛ بل يمكن سريان الأمر على المعجمات وكُتُب القراءات القرآنية وتُعدُّ هذهِ الأخيرة مصدرًا مهما من مصادرِ البحث الصوتي[٢] .

والقول بأنّ لكل مستوى لغوي صوتي أو صرفي أو نحوي اتجاهات وقواعد وأقيسة وأحكامًا وعللاً يعني أنّ للصوت عللاً كما للصرف والنحو عللَهما؛ ولاسيما أنّ البحث الصوتي مستقلٌ في طبيعتهِ وهدفهِ عن البحث اللغوي بالمعنى الخاص لكلمة مستقل .

وإذا كان القدامى ألصقوا التعليل النحوي أو العلة النحوية بالأحكام اللغوية (=الصوتية والصرفية والنحوية ) ، فان ما يقودهم إلى ذلك هو الراسخ عندهم من كون النحو هو انتحاء سمت كلام العرب فضلاً عن تغليبهم [٣] النحو على بقّية مستويات الأداء اللغوي ،ومن ثمَّ غلّبوا مصطلح التعليل النحوي والعلة النحوية على التعليل الصوتي والصرفي ؛ والعِلة الصوتية والصرفية ، الأمر الذي يدعونا إلى التمييز بين التعليل النحوي والتعليل الصرفي والتعليل الصوتي وإن كانت العلة النحوية – بوصفها أحد أركان القياس في النحو العربي – وأنواعها وشروطها هي شروط العلتين الصرفية والصوتية وأنواعهما إلا أنّ الفارِق جوهري ودقيق ، إذ إنّ

---

(١) على سبيل المثال : ينظر : التطبيق الصرفي ، عبدة الراجحي ، والصرف الواضح ، الدكتور عبد الجبار علوان النايلة .

(٢) ينظر : البحث اللغوي ١٦ .

(٣) التغليب : هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر ، وإطلاقه عليهما وقيّدوا إطلاقه عليهما للاحتراز عند المشاكلة ، ينظر : التعريفات ٤٩ .

لكلٍّ ميدانه ، فالعِلة النحوية تُرصدُ في ضوء معطيات علم النحو ( = وهو علم بأحوال أواخر الكلم ) ، أما العِلة الصوتية فإنها ترصدُ في ضوء معطيات علم الصوت .

**١/ التعليل النحوي .**

هناك اتجاهان يتنازعان القول بالعِلة النحوية :- **الأول** أوضحه ابن جني ، إذ يرى أنَّها موجبة للحكم فيقتَرِبُ بها من علل المتكلمين وتلك " علل النحويين ، وأعني بذلك حُذَّاقهم المتقنين ... وذلك لأنهم يحيلون على الحس " [١] ، **والثاني** يبينَهُ الزجاجي بقوله : " إنَّ علل النحو ليست موجبة وإنَّما هي مستنبطة أوضاعًا ومقاييس ،وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ليسَ هذا من تلك الطريق "[٢].

ولا يُعدَم المتأمل اتجاهاً ثالثًا إذا التفت إلى رأي كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني في أن العلل النحوية ليسَ على " سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الإقتداء والإتباع " [٣] ، وهذا الإتباع والإقتداء مبني على الظن ، " وما يبرر الظن – ظن المجتهد في النحو هو الاعتقادُ في أن اللغة من وضع واضع حكيم " [٤] .

أما ابن جني فقد أدرك عمق الفرق في العِلة عِبرَ مراحلها في التراث العربي فقهًا وكلامًا ونحوًا ، ولذلك حاول التمييز بين ما هو موجب من العلل وما هو جائز بقوله : " أعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجرّ المضاف إليه وغير ذلك، فعلل هذهِ الداعية إليها ، واجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها ، وعلى هذا مفاد

---

(١) الخصائص ١ / ٥٠ – ٥١ .
(٢) الإيضاح ٦٤ .
(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٤ .
(٤) بنية العقل العربي ١٤١ .

كلام العرب ، وضربٌ آخر يُسمَّى عِلة ، وإنما هو في الحقيقة سببٌ يجوّز ولا يوجب ، ومن ذلك الأسباب الستة الداعية للإمالة هي عِلة الجواز لا عِلة الوجوب"[1] .

ولما كان لكل عِلم منطقهُ الخاص فقد تورَّع الرعيل الأول من النحاة عن محاولة إيجاد مصاديق العلة الفلسفية في علم النحو ، إذ إنها ( = العلة ) كانت تسيلُ عن النحاة العرب ، ولاسيما سيبويه .حتى برز جيل حاول أن يبحث العلة المنطقية في المظاهر اللغوية زاعمًا أنَّ للعلل قوة العلة المنطقية في المظاهر الفلسفية . وهذا لعمري حيفٌ كبير يقع على العلوم اللغوية ويحملها أعباءً ليست هي منها ، فصناعة " النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة : يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها ، وكانوا يرون إدخال صناعة في أخرى إنّما يكون لجهلِ المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق الكلام عليهم " [2].

وللعللِ أنواع رصدها القُدامى في أشهر كتب العِلة وهو لأبي القاسم الزجاجي ( - ٣٤٠ هـ) ( = الإيضاح في علل النحو ) " جمع فيهِ صاحبه أهمَّ ما عرف من علل نحوية في عصره سواء ما اتَّصل منها بمدرسة البصرة ، أم الكوفة، أم بغداد ، أم نُميَ إلى نحوي بعينهِ " [3] ، والعلل النحوية على ثلاثة أضرب:-

**أ / التعليمية :**

وهي ما يتوصلُ بها إلى تعليم كلام العرب فإذا سمع بعضها قيس عليه نظيرهُ وعُدَّ في هذا النوع من العلل ما يَتَّصِلُ بالاستفسار عن موضع كلّ كلمة رُفعت أو نُصبت

---

(١) الخصائص ١ / ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) صون المنطق والكلام ٢٠٠ .

(٣) دراسات في كتاب سيبويه ١٦٣ .

أوجُرت أو جُزمت وعن سبب إعطائها هذه الأحكام ، وعن العامل منها في كل من هذه ِ الأحوال ، ومهمة التعليل بهذهِ العِلة ينسجم وتفسير الواقع اللغوي بِهَدْيٍ من المنهج الوصفي فتبين العلاقات التركيبية للصيغ والمفردات في الجمل والأساليب وتتضح الوظائف النحوية الأمر الذي حدا بالنحاة – الذين أطلقوا عليها ( العلل الأول) – أن يتلقوها بالقبول ، ولم يعترض على تلك العلل أكثر النحاةِ إنكارًا لمبحث التعليل وهو ابن مضاء القرطبي ( ت ٥٩٢هـ ) إذ يرى " أنَّ العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر " [(١)] .

وهذه ِ العلل مستنبطة أحكامًا ومقاييس من المادةِ اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة ؛ إذ إنَّها وهذهِ الحال " تفسيرٌ للواقع اللغوي فهي تابعة له وهي لذلك لا تنتج شيئًا جديدًا يتناقضُ معه وهي بهذهِ الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية ،إذ يتم تركيبها في جمل وأساليب دون محاولة لعرض ما يخالف الواقع اللغوي " [(٢)] ، فالعلل النحوية عماد الاستقراء النحوي وهي أداة عملية لتعليم اللغة وهي خير وسيلة لبناء النحو[(٣)] ، ولاسيما أن غرض النحو " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره"[(٤)]

**ب/ القياسية أو (العلل الثواني ) :-**

وهذهِ العلل تحاول أن تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينهما من صلات ، وأخْذِ النحّاةِ بها سعيًا لطرد الأحكام ، ومثالها أن يقال لمن قال نصبت زيدًا بـ (إنّ) في قولهِ :- ( إنَّ زيدًا قائمٌ ) : ولِمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم ؟ فالجواب على ذلك بمقتضى هذهِ العِلة أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل

---

(١) الرد على النحاة ٣١ .

(٢) أصول التفكير النحوي ٢١٤ .

(٣) ينظر : علل النحو ، لابن الوراق ٢٢ .

(٤) الخصائص ١ / ٣٤ .

المتعدي إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعمالهِ لما ضارعته فهي تشبهُ من الأفعال ما قُدَّم مفعولُه على فاعِله نحو (ضرب أخاك محمدٌ ) ، وما أشبه ذلك .

**ج/ الجدلية أو (العلل الثوالث )**

وهي تعليل للعلل المتقدمة (الأوائل ،والثواني ) وتأييد لها عن طريق التسويغ المنطقي إذ إنّها تأتي من الإحساس بضرورة منطقية الظواهر والقواعد والعلل جميعًا فكل ما يعتل بهِ في باب ( إنَّ ) بعد هذا مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذهِ الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبّهوها ؟ أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيءٍ عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعِلهِ نحو ( ضرب زيدًا عمرو ) ؟ وهلَّا شبَّهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثانٍ ؟ فأي علةٍ دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصل ؟... الخ .

ونقل السيوطي عن أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري ، الجليس ( ت ٤٩٠هـ) في كتابهِ (ثمار الصناعة ) : إنَّ " اعتلالات النحويين صنفان :عِلَّة تطَّرِد على الكلام العربيّ وتنساقُ إلى قانون لغتهم ،وعِلةٌ تُظهرُ حكمتهم وتكشِفُ عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ،وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعًا،وهي :عِلة سماع ، وعِلة تشبيه ،وعِلة استغناء ،وعِلة استثقال ، وعِلة توكيد، وعِلة تعويض ، وعِلة نظير ،وعِلة نقيض ،وعِلة حمل على المعنى ، وعِلة مشاكلة، وعِلة معادلة ، وعِلة قرب ومجاورة ،وعِلة وجوب ، وعِلة جواز ، وعِلة تغليب ، وعِلة اختصار ،وعِلة تخفيف ،وعِلة دلالة حال ،وعِلة أصل ،وعِلة تحليل ،وعِلة إشعار ،وعِلة تضاد ،وعِلة أولى " (١) .

---

(١) الاقتراح ٨٣ ، وينظر : البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، الفيروز آبادي ٦٩ – ٧٠ .

والمتأمل لهذهِ الإلمامة الموجزة بأهم ما جاء بهِ النحاة عن العِلة والتعليل لا يخطئُ صلةَ العِلة النحوية التي جمعت خصائص العِلة الفقهية والكلامية ، ولاسيما ما كان على صعيد الهيكل البنائي للقياس بعمومه ، وعلى صعيد مسالك التعليل(١) والقدح فيه(٢) ، ولا غرابة فيما إذا كان هناك من يرى أن العلة النحوية جمعت خصائص العِلة الفقهية وخصائص العِلة الكلامية لأن النحاة تأثروا تأثرًا بالغًا بما كان يحيط بالبيئة الثقافية آنذاك ،ولأنّهم استمدوا مناهجهم وأساليبهم من الفقهاء وعُلماء الكلام (٣) ، ولكن يبقى لكل عِلة طبيعتها فـَ " العلل الفلسفية والكلامية في طبيعتها غائية تكشف عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول فالعلاقة بينها وبين المعلول علاقة معيِّة ومصاحبة في الوجود ،بمعنى أنهما يوجدان معًا .والعِلة الفقهية تعبدية تكشفُ عن الصالح العام ،أو المصالح المرسلة وتسبق المعلول في الوجود ،بحيث تنشأ العِلة الداعية إلى المعلول فينشأُ الحكم بعد ذلك ،أما العِلة النحوية فهي حسية تكشفُ عن نتيجة الاستقراء وقد تكون ضرورية في بعض الحالات وتلحق معلولها في الوجود بمعنى أن العربي يتكلم والاستقراء يتمُّ أولاً ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل "(٤).

**٢/ التعليل الصرفي :**

(التصريف ) لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ) : أولُ كتابٍ بعد سيبويه ينطوي على أنواع من العلل عنّت له خلال البحث في بعض الموضوعات ، ومنها عِلة الاستثقال والاستخفاف والالتباس ، والقرب والبعد من الطرف ، والبقاء على الأصل الواحد والجمع ، والقلة ، والكثرة ، والاستغناء بالشيء عن الشيء ، والأخذ

---

(١) ينظر : الاقتراح ٩٥ – ١٠٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ١٠٢ – ١٠٨ .

(٣) ينظر : أصول النحو العربي ١١١ .

(٤) الأصول ؛ دراسة أبيستيمولوجية ١٨٠ .

بالنظير ، وحمل الأصل على الفرع [١]

وإذا شئنا التمييز بين التعليل النحوي والتعليل الصرفي فإنما يكون ذلك بالالتفات إلى معنى الصرف أو التصرف لغة واصطلاحًا وإلا فإنّ كل ما ينسحب على مفهوم العِلة والتعليل اللغوي ينسحب على مستويات الأداء اللغوي صوتاً وصرفاً ونحوًا ودلالة أي إن نشأة التعليل فيها واحدة والأصلُ واحد ولكنَّهُ يتلوّن من حيث المادة العلمية بتلوّن مستويات الأداء اللغوي ، وإلا فالهيكل العام للتعليل واحدٌ في علوم العربية .

وعليهِ فالصرف والتصريف كلمتان معروفتان لدى العرب بمعانٍ شتى قبل أن تصبحا مصطلحين في علم من علوم العربية ؛ والصرفُ في اللغة مصدر صرف من باب ضرَب ومعناهُ في الغالب التبديل والتغيير [٢] ، وقد ذكر الخليل في (العين): الصرف فضل الدرهم في القيمة ،وجودة الفضة ، وبيع الذهب بالفضة ومنه الصيرفي لتصريفهِ أحدهما بالآخر [٣] وفي اللسان : يقال صرف الدراهمُ بالدنانير وبين الدرهمين صرفٌ أي فضلٌ لجودة فضة أحدهما [٤].

أما التصريف في اللغة فلا يختلفُ في معناه عن معنى الصرف فمعناهُ أيضًا التغيير والتقليب من حالةٍ إلى أخرى وهو المصدر ُ (صرّف ) للمبالغة والكثرة ؛ أي جعله يتقلَّبُ في جهاتٍ ونواحٍ كثيرة [٥] ، ويشهد على ذلك نصٌّ قولُهُ تعالى

---

(١) وترى الدكتورة خديجة الحديثي أنَّ المازني جمع في تصريفه جميع ما جاء به سيبويه في كتابه من تعليلات . ينظر : دراسات في كتاب سيبويه ١٦٣ .

(٢) ينظر : الصرف الواضح ١٩ ، و الدراسات الصرفية عند ابن جني ٤٧ .

(٣) ينظر : العين ٧ / ١٠٩ .

(٤) ينظر : لسان العرب ، مادة ( صرف ) ٩ / ١٩٠ ، مختار الصحاح ، مادة ( صرف )

(٥) ينظر : الدراسات الصرفية عند ابن جني ٤٨ .

:- " **انظرْ كيف نُصَرِّف الآيات** "[١] أو قوله تعالى : " **ولقد صرّفنا في هذا القرآن ليذَّكروا** " [٢] .

وللصرف أو التصريف اصطلاحًا معنيان علمي وعملي إذ إنــه " بـالمعنى العملي :علَمان على عِلم يعرف بهِ أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء ، وأمّا بالمعنى العملي فهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها ،أي أنهُ العِلم الذي يتناول دراسة أبنية الكلمة وما يكون لحروفها من أصالة أو زيادةٍ أو صحة أو إعلال وإبدال أو حذف أو قلب أو إدغام ،وما يعرض لأخرها مما ليس بإعراب ولا بناء كالوقف والإدغام والتقاء الساكنين "[٣]

وتأسيسًا على ما سبق يتّضحُ أن " مصطلح التعليل الصرفي يفيـد ببيـان العلل والأسباب الموجبة للتغيرات التي تنال البنية اللفظية جراء الإبدال أو الحـذف أو الزيادة والنقصان وما إلى ذلك مما يثري اللغة العربية من حيث تنـوع الصـيغ وزيادة الألفاظ "[٤] ، بيدَ أن الصرف يعنى إلى جانب دراسة أحوال الكلمـة ومـا يعتريها من تغيرات وتبدلاتٍ بدراسة المستوى الصوتي ؛ فالسوابق واللواحق مـا هي الأمور ميمات لها دلالاتها الخاصة ، وما ظواهر الإعـلال بالنقـل مـثلاً أو الحذف أو القلب المكاني إلا دليل واضح كلَّ الوضوح على أثر تغيّر الأصوات في البنية الصرفية ، وما التحوّل الداخلي إلا أثرٌ من آثار تبدل المصوتات ذوات القيمة الوظيفية[٥] .

ولا يغفل المتأمّل التمايز الواقع بين مهمة التعليل الصرفي ومهمة التعليـل النحوي في ضوء المعطيات العملية التي يختصُّ بها كلُّ من النحو والصرف منهجًا

---

(١) الأنعام ٦ .

(٢) الدراسات الصرفية عند ابن جني ٤٩ .

(٣) التعليل الصرفي و الصوتي حتى نهاية القرن الرابع الهجري ١٥ .

(٤) ينظر : التعليل الصرفي و الصوتي حتى نهاية القرن الرابع الهجري ٢٧ .

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٧.

واحكامًا ومقاييسَ ؛ فالعلل الصرفية تتماثلُ مع العلل النحوية في :

١- انقسام العلل بمجملها إلى تعليمية وقياسية وجدلية .

٢- اتساعها واستيعابها أنواعًا متعددة

٣- فضلاً عن كون النشأة واحدة .

**٣/ التعليل الصوتي**

قبل أن تكون اللغة نحوًا باعتبار العلم بأواخر الكلم عند التركيب أو تكون صرفًا باعتبار أحوال بنية الكلمة المفردة فاللغة : " أصواتٌ يعبر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم " [١] . وما برح علماء الأصوات المحدثون يبحثون ما استعمل من أصواتٍ في كل لغةٍ بحثاً يتردد بين أفقين :- أحدهما : حركي عضوي ، والآخر تنفسي صوتي ؛ فلا يخرجون في كلا الأفقين عن المنهج الثنائي الذي رسمه عُلماء التجويد حركيًّا عضويًّا في المخارج ، وتنفسيًّا صوتيًّا في الصفات[٢].

وإذا سَهُل علينا التمييز بين التعليل الصرفي والتعليل النحوي ،فمن اليسر بمكان التمييز بين التعليل النحوي والتعليل الصوتي باعتبار أن الأول (= النحوي) يسعى إلى تفسير الظاهرة النحوية والنفوذ إلى ما وراءَها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليهِ ، أما التعليل الصوتي فباعتبار أنَّ الشطر الثاني من المصطلح ( = الصوتي ) يتصدى لرصد المظاهر اللغوية وتفسيرها من خلال مراقبة ما يقوم بهِ الجهاز النطقي من عملية حركية وما يصحب ذلك من آثارٍ سمعية معينة تأتي من تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصوت وهو الجهاز النطقي ومركز استقبالهِ وهو الأذن [٣].

وتنتظم أصوات الكلام ثلاثة جوانب متصلا لا يمكن تصور احدها من دون

---

(١) الخصائص ١ / ٣٣ .

(٢) ينظر : دراسات في فقه اللغة ٢٧٧ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٦٦ .

الآخر:

- جانب إصدار الأصوات ، أو الجانب النطقي ، أو ما يشار إليه بالجانب الفسيولوجي أو العضوي للأصوات ، وهذا يُعنى بمجموع الأمور التي تنتظمُ عملية النطق من جانب المتكلم .
- جانب الانتقال أو الانتشار في الهواء ،أو الجانب الأكوستيكي ( = الفيزيائي) ويتمثل هذا الجانب في الموجات الصوتية المنتشرة في الهواء نتيجة لحركات أعضاء النطق .
- جانب استقبال الصوت ، أو الجانب السمعي ، ويتمثل ذلك في تلك الذبذبات المقابلة للموجات الصوتية التي تؤثر في طبلة أذن السامع، وتعمل عملها في ميكانيكية أُذُنِهِ الداخلية أو في أعصابه السمعية حتى يدرك الأصوات(١)

وعلى الرغم من يسر التمييز بين التعليل الصوتي والتعليل النحوي استنادًا إلى ماهيَّة كلٍّ من النحو والصوت لايتمتع التمييز بين التعليل الصرفي والتعليل الصوتي بذلك اليسر، وعلى الرغم من عدم إمكان إغفال التضافر النحوي والصرفي و الصوتي في النشاط اللساني فإنَّ ذلك لا يجعلنا نتغافل عن خصوصية كل منها ، وإنْ بدا أنَّ التواشج بين الصوت والصرف هو الأكثر وضوحًا .

ولا غرابة من فكرة تداخل المستويات اللغوية ؛ إذ إنَّ مردّ ذلك إلى المستويات التي تتداخل بطبيعتها ، أي إنَّ طبيعة النحو من حيث هو علم متصلة بعض الاتصال بالصرف ، أو إنَّ بعض المسائل النحوية لها وجه صوتي متّصل بالصوت ومترتبُ عليه ، ولعلّ في هذا التداخل ما يشفع للقدامى ومنهم سيبويه إذ لوحظ عندهم اختلاط المستويات اللغوية ، فضلاً عَمّا يمكن قوله من أنَّ الاختلاط

---

(١) ينظر / علم اللغة العام ، الأصوات : ٢ / ١٢ ، وفي الفكر اللغوي : ١٠٨ .

ليس مفتعلاً بل إنَّهُ ناتج عن ارتباط الظاهرة المدروسة بالظواهر الأخرى (١).

ولا أدلَّ على علاقة الصوت بالنحو من اِتّخاذِ الصوت ولاسيما الأداء منه دليلاً لتفسير بعض الظواهر النحوية ، ونستطيعُ رصْدَ مثال لذلك عند النحاة ؛ فالرضي الأستراباذي في شرحهِ للكافية ، يقول " وإنَّما قيل لِعَلَم الفاعل رفعٌ لأنَكَ إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما . فالرفع من لوازمِ مثلِ هذا الضم وتوابعه ، فَسمى حركة البناء ضَمَّاً وحركة الإعراب رفعًا ،لأنّ دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً وكذلك نصب الضم تابع لفتحهِ كأنّ الفم كان .... ساقطاّ فنصبتهُ ، أي أقمتهُ بِفتحِكَ إياه ، فسمّى حركة البناء فتحًا وحركة الإعراب نصبًا ، وأما جرُّ الفكِ الأسفلِ وخفضهِ فهو كسر الشيء ... المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل فسمّى حركة الإعراب جرًا وخفضًا وحركة البناء كسرًا ... "(٢)

فتعليل هذهِ المسميات النحوية هو تعليل صوتي يعتمد الجانب الحركي من الأداء الصوتي للضمة والفتحة والكسرة وما يترتب على أدائها من سماتٍ تتصفُ بها أعضاء الجهاز النطقي ، ولاسيما الشفتان والفكّان ؛ فارتفاع الشفتين عن مكانهما في أداء الفم كان لابّد له من أن يكون علامة الرفع ، فالعرب خلعوا على الفاعل رتبةِ الرفع لارتفاع الشفتين في تأدية الضم .

ويمكن الاستغناء عن البرهنة على صلة الصوت بعلم الصرف من خلال معطيات دراسة الناحية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية وعلاقتها التصريفية من ناحية والاشتقاقية من ناحية أخرى ، ثُّم تناول ما يّتصل بها من ملحقات سواءٌ أكانت هذه الملحقات صدورًا أو أحشاءً أو أعجازًا ومن ثمَّ لا أدلّ على صلة

(١) ينظر : الكتاب بين الوصفية والمعيارية ٣١ ، نقلاً عن الدرس الصوتي عند الرضي ٣٣ .

(٢) شرح الكافية ١ / ٢٤ .

الصوت بالصرف من المورفيم ؛ " فالمورفيم في عمومهِ عنصرٌ أصواتي (صوتٌ أو مقطع أو عدة مقاطع ) يَدلُّ على العلاقات بين الأفكار في الجملة " [١].

إذن مقتضى الفصل بين أنواع التعليل اللغوي يكون باعتماد ماهية كل من الصوت والصرف والنحو بوصف تلك المستويات العلمية والعملية ؛فكل ما يعلل من المظاهر اللغوية في ضوء معطيات علم الصوت فالعلة صوتية .

والعِلة الصوتية هي التي ترادف كل حكم لغوي سواء أكان صوتيًا أم صرفيًا أم نحويًا . والتسليم بهذا القول يجعلنا نتحفظ على ما جاء بهِ غيرُ باحث من خلط لأنواع العِلل اللغوية [٢] .

ويمكن القول : إنَّ كل ما يمكن أن يعلل من الأحكام اللغوية في ضوء المعطيات التي تنتظم فيها أصوات الكلام إنَّما هو تعليل صوتي ، و يعتمِدُ لذلك جانب إصدار الأصوات أو الجانب النطقي أو ما يشار إليه بالجانب الفسيولوجي ، أو العضوي للأصوات ؛ فالتعليل الصوتي يعنى بمجموع العمليات التي تنتظم عملية النطق من جانب المتكلم ومن ثمَّ تفسير الظواهر اللغوية في ضوءِ تلك المعطيات وهذا يهيئنا لأن نبحث العِلة والتعليل الصوتي في جميع مستويات الأداء اللغوي صوتًا وصرفًا ونحوًا ودلالة على حدٍّ سواءٍ ، وإن كان البحث عن التعليل الصوتي في المستوى الصوتي هو الشغلُ الشاغل لهذهِ الأطروحة .

وأستطيع في نهايةِ هذا المبحث الاطمئنان إلى النتائج الآتية :-

١- إنّ ما ينسحبُ على العِلة النحوية ينسحب على العِلة الصوتية والصرفية ولاسيما على صعيد النشأة والتطور، وعلى صعيد الأنواع وما كان منها موجبًا ومجوزًا .

---

(١) مناهج البحث في اللغة ٢٠٥ .

(٢) ينظر : دليل القاعدة النحوية ، الفصل الأول .

٢- إنَّ تغليب النحو على بقيةِ علوم العربية فيما أثرَ عن العرب ترتب عليهِ تغليب مصطلح العِلة النحوية والتعليل النحوي على العلة الصوتية والتعليل الصوتي .

٣- إمكان دراسة العِلة في كتاب سيبويه في ضوء مستويات التحليل اللغوي وبذلك نضع حدًا لكون العِلة نحوية وحسب .

٤- العلل اللغوية فيها تسمُّح قياسًا إلى العِلة المنطقية أو الكلامية ،ولا غضاضة في ذلك على العلة أو التعليل اللغوي ولا تثريب ؛فعند أهل الفلسفة لكل شيء منطقُهُ وضروراتُه وأحكامه، ومنطق اللغة الظني والاجتهادي أسبغ على العلة والتعليل اللغوي هذهِ السمة .

## المبحث الثاني :-

## الخصائص الأسلوبية للتعليل الصوتي

* **العلة الصوتيـــة :**

كانت تعليلات سيبويه وشيخهِ الخليلِ تسيلُ سيلاً من غير تعقيد ولا اضطراب (١) ، وقد تأتي متوالية في أيّ مسألةٍ لغوية ، وهي من الجلاء والوضوح إلى حدٍّ لا نحتاج في إثباتها إلى برهان ومباحث الكتاب تشهدُ على ذلك .والعِلة قد ينصُّ عليها ،وقد تبدو ظاهرَةً في بعض التراكيب وأحيانًا يُومأ إليها إيماءً (٢) ، ولذا تظهر العِلة في كتاب سيبويه على الوجوه الآتية : -

---

(١) ينظر : المدارس النحوية ، الدكتور شوقي ضيف ٥١ ، ودراسات في كتاب سيبويه ١٨٧

(٢) أحصى الدكتور شعبان العبيدي ثمانية وعشرين موضعاً يصرح فيها سيبويه بلفظ (العلة ) ينظر التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ٧٨-٨٥ ، نقلاً عن العلل النحوية في كتاب سيبويه ٢١٠ .

**١/ العِلة نصاً قاطعًا :-**

صرّح سيبويه في غير موضع بلفظة العلة ؛ فمرّة نجدها في عنوانات الأبواب نحو : " هذا بابُ علل ما تجعلُه زائدًا من حروف الزوائد وما تجعلَهُ من نفس الحرف " [(١)]، وهو بــابُ ليــس بقصيــر يكشــف فيه سيبــويه العـــلل التـــي تجعــل بعــض الأصوات التي قد تَرِدُ ســابقـــة ولاحقـــة بمنزلـــةِ الزوائـــد التـــي تتخـــلل المكونـــات الصوتية لـــبعض الأبنيـــة : " فالهمـــزة إذا لحقـــت أولاً رابعة فصـــاعـــدًا فهي مزيدة أبدًا عندهم .ألا ترى أنـــّك لو سمـــيت رجـــلاً بـــ (أفكَلٍ ) و( أيدَعٍ ) لم تصرفه وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف، وإنما صارت هذهِ الألف عندهم بهذهِ المنزلة وان لم يجدوا ما تذهب فيـــهِ مشـــتقّا ، لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال أو الصفة التي يشتقون منها ما تذهبُ فيـــهِ الألف . فلما كثُر ذلك في كلامهم أجروه على هذا "[(٢)] .

وقد يأتي التصريحُ بالعِلة في متن الأبواب لا فـــي عنواناتهـــا ففـــي بـــاب الإضافة إلى (فَعِيل ) و(فُعَيل) من بنات الياء والـــواو التـــي اليـــاءات والـــواوات لاماتهنَّ، وما كان في اللفظ بمنزلتهما يرى سيبويه " في الإضافة إلى قِسِي وثِـــدِيٍّ ثُدَوِيٌّ وقُسَوِيٌّ لأنها (فُعُولٌ) فتردُّها إلى اصل البناء وإنَّما كُسِرَ القاف والتـــاء قبـــل الإضافة لكسرةِ ما بعدهما وهو السينُ والدال فإذا ذهبت العِلةُ صارتا على الأصـــل تقول في الإضافة إلى عَدْوٍ :عَدْوِيٌّ... "[(٣)].

ومثل ذلك تصريحٌ لسيبويه بالعِلة في حديثهِ عن عدم إدغام التاء المتحركة إذ يقول " ولا يدغمونها في استدار واستطار واستضاء كراهية لتحريك هذه الســـين التي لا تقع إلا ساكنة أبدًا ،ولا نعلم لها موضعًا تحرَّك فيهِ .ومع ذلـــك ان بعـــدها

---

( ١) الكتاب ٣٠٧/٤

(٢) الكتاب ٣٠٧/٤

(٣) الكتاب ٣/ ٣٤٦

حرفًا أصلهُ السكون فحرّك لعِلة أدركته ؛ فكانوا خُلقاء أنْ لو لم يَكُــن إلاّ هــذا الا يحملوا على الحرف في أصله اكثر من هذا ، فقد اجتمع فيه الأمران "(١).

ولا جَرَمَ انَّ النظر في كتاب سيبويه يمكّننا من القول ان العلل تسيلُ سيلاً، ولكن على الرغم من ذلك نرى سيبويه يربأ بنفسهِ عن تكرار لفظة (العلة )الا نادرًا وذلك قياسًا بما يتوافر من مبحث (التعليل )في الكتاب وأرى أنَّ مردَّ ذلك متأتٍّ من جهتين :-

**الأولى :-** ان الغاية التعليمية المعتمدة على الشرح والتفســير والتوضــيح كانــت وراء عدم التصريح إذ إنَّ التعليم من أدواته بسط الأمور وتسهيلها إلى الحد الــذي يستطيعُ منها المتلقي أنْ يدرك أسرار ما يتعلّمه.

و**الثانية :-** إنَّ التعليل أيًّا كان الصوتي أو الصرفي أو النحوي لم يكن عند سيبويه مطلبًا بذاتهِ كما حصل فيما بعد وصارت تُؤلَّفُ فيهِ الكتب حين تعقَّدَ وصارَ يأخــذُ منحى فلسفيًا لا طائل من ورائهِ غيرَ كونه مضمارًا يتبارى فيه عُلماء العربية إذ لا تفيد العلة – وهذهِ الحال – " اللسان ولا اللغة أية فائدة ، وإنما يُفيدُ العقــل مــن حيث هو وكأنما وجد النحويون فيها تمارين هندسية يشغلون بها أوقاتهم " (٢) .

وحريٌّ بنا أن نحسن الظن بعلمائنا الأوائل في ميدان التعليل اللغوي إلــى الحد الذي يمكننا من القول بأنهم صاروا بمكان من الترف العلمي والحكمة والخبرة بأسرار ما بأيديهم من العربية – مما يُمكّنهم من الأخذِ بأصــول الفلســفة ومنهــا القياس، ولاسيما ركنه الرابع ( العِلة ) ؛ فصاروا إلى أحكامهم يعللونها بعلة تلــو أخرى حتى صارَ هناك ما يسمى بالعلل الأوائل والعلل الثواني والعلل الثوالث ، أو العلل التعليمية والقياسية والجدلية ، وهذهِ لعمري لهم لا عليهم وإنْ كان فيها شــيءٌ من التعسف ما زال منطق اللسان العربي يلفظهُ .

---

(١) الكتاب ٤/٤٧٣

(٢) دراسات في كتاب سيبويه ١٨٥

**٢/ العلة نصًا ظاهرًا .**

ويتكفل بإبراز مظاهر التعليل الصوتي على هذا المنوال تراكيب وحــروف نحو :- ( لأي شيء) ، أو ( لأنهُ ) أو( ذلــك لأن ) ، أو (لأجــل أي شـــيء ) ، أو(اللام ) أو (الياء) ، أو ( حتى ) ، و مصاديق التعليل على هــذهِ الشــاكلة مــن الكثرة ما يغري بالقول إنَّهُ لا تكادُ صفحةٌ من الكتاب تخلو من مثل هذهِ التراكيــب والحروف المذكورة آنفًا .

وقد ورَدَ القولُ بـــ( العِلَّةِ ) نصًا ظاهرًا في عنوانات أبواب الكتاب فضــلاً عن متوتها –على حدّ سواء– ففي " باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قــدّمت لإسكان أول الحروف " [١] ، نرى سيبويه يكشف عن نيَّتهِ في تعليل هذا المظهــر اللغوي بالقول : " فلم تصل إلى أنْ تبتدئ بساكن ،فقدمت الزيادة متحركــة لتصــل إلى التكلم ، والزيادة ههنا الألف الموصولة ، وأكثر ما تكون في الأفعال ، فتكــون في الامر باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) ما لم يتحرّك ما بعدها ، وذلك قولك اِضرِب ، اُقتُــل، سمَع ، اذهب، لأنّهم جعلوا هــذا فــي موضــعٍ يســكَّن أولــهُ فيمــا بنــوا مــن الكلام "[٢].

ويسيرٌ ان نرصد ( لأنَّه ) في موضع من مواضع التعليل الصوتي في الكتاب يقول فيهِ سيبويه " وقد يُلحقون في الوقف هذهِ الهاء الألف التي في النداء ؛ والألف والياء والواو في الندبة ،لأنه موضع تصويت وتبيين ، فأرادوا ان يمدّوا فألَزموهــا الهاء في الوقف لذلك وتركوها في الوصل ، لأنه يستغنى عنها كما يستغنى عنها في المتحرك في الوصل ؛ لأنه يجىء ما يقوم مقامها ... " [٣].

---

(١ ) الكتاب ١٤٤/٤

(٢ ) الكتاب ١٤٤/٤

(٣ ) الكتاب ١٦٦/٤

أما (لأنّك ) ففي قولهِ " فأمّا بنات الأربعة فكُلُّ شيءً جاءَ منها علـــى مثـــال (سفرجل ) فهو ملحق ببنات الخمسة لأنّك لو أكرهتها حتى تكون (فِعْلاً )لأتَّفقَ وان كان لا يكون الفعْلُ من بنات الخمسة " [١] .

واللام في ( باب تقلب ُ فيهِ الياء واوًا ) إذ يرى سيبويه ان ذلك القلب يتحقـق في " قولك في (فُعْلَلٍ من كِلْتُ كولل ، و(فُعْلِل ) إذا أردت الفعل كوللَ ولم تجعـل هذهِ الاشياء بمنزلةِ بِيضٍ ،وقد بيعَ حيث خرجت إلى مثـــالِها { لبُعدها مـــن } هـــذا وصارت على أربعة أحرف ، وكان الاسم منها لا تحرَّك ياؤهُ ما دام علـــى هـــذهِ العِدّة وكان الفعل ليس اصل يائهِ التحريك " [٢].

ويمكن ملاحظة انسيابية التعليل في الكتاب من حيث تســـليط الضـــوء علـــى مسببات الحكم من دون " التفنن باستخراج العلل كما ظهرَ عند نحاة القرنين الثالث والرابع الهجريين ممن اتّسمت تصانيفهم بالطابع الفلسفي "[٣] ففي ( باب ما يسكن استخفافاً وهو في الاصل متحرِّك ) يقول سيبويه : " وذلك قولهم في فخِـذٍ :فخْـذٌ ،وفي كَبِدٍ : كَبْدٌ ،وفي عضُدٍ: عَضْدٌ... وقالوا في مَثَلٍ : ( لم يُحْرَمُ مَن فُصْدَ لَه)... وإنما حملهم على هذا أنّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلـــى المكســـور، والمفتوح أخفّ عليهم ،فكرهوا ان ينتقلوا من الأخف إلى الأثقـل ،وكرهـــوا فـــي (عُصِرَ) الكسرةَ بعد الضمة ،كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع ومع هذا أنَّـــهُ بناء ليس من كلامهم الا في هذا الموضع من الفعل فكرهوا ان يحوّلوا ألسنتهم إلى الاستثقال " [٤] .

---

(١) الكتاب ٢٩٠/٤

(٢) الكتاب ٣٧٥/٤

(٣) العلة النحوية ، تاريخ وتطور ٧٦

(٤) الكتاب ١١٣/٤-١١٤

### ٣/ العِلة إيماءً

وكان مما انتهجَهُ سيبويه في التعليل انَّ العِلة قد ترافق الأحكام اللغوية بغير ما عُهِدَ في التعليل من التصريح بالعِلة أو من تراكيب وحروف معروفةٍ في العربية نستدلُّ بها على العِلة . وقد ترافق العِلل بعض التراكيب التي تشكلُ سمة أُسلوبية يستطيع الذي يعاشِرُ كتاب سيبويه معرفة أنَّ ما بعدها عِلة من مثل : ( مِن قِبَل) ؛ فإذا " حقّرت ظريفين غير اسم رجل أو ظريفان أو دجاجات قُلتَ ظُرَيِّفون وظُرَيِّفاتٌ ودُجيِّجات، مِن قِبَل أنَّ الياء والواو والنون لم يكسَّرْ الواحد عليهن كما كسر على الفي جلولاء ،ولكنَّك إنما تلحق هذهِ الزوائد بعدما تكسِّر الاسم في التحقيق للجمع ... " [(١)].

ويومئ سيبويه أحيانًا إلى العِلة بقولهِ (كأنها ) ففي ( باب ما تلحقَهُ الهاء في الوقف ) ينقل سيبويه ما زعَمهُ أبو الخطاب فيقول :" ان ناسًا من العرب يقولون :( ادْعِهْ) من (دَعَوت) فيكسرون العين ، كأنها لما كانت في موضع الجزم توّهموا أنها ساكنة إذا كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان " [(٢)] .

وكثيرًا ما عوَّل سيبويه على مفردة (منزلة ) على نحو يَلْفَتُ الانتباه وهي بحد ذاتها جديرة بأن ينقَّبُ عنها وتدرس في كتاب سيبويه دراسة موازنة ففي شرح الابواب غالبًا ما نلحظ سيبويه يقول ان كذا بمنزلة كذا وإنَّ هذا اللفظ أو التركيب بمنزلة ذاك اللفظ أو التركيب ،وهذا يعني أنَّ التركيب أو المفردة أو الحرف يؤخذ بنفس المنزلة المذكورة حكمًا وتعليلاً .

ومفردة ( منزلة ) أفادت الكتاب وقارئيهِ :

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٤٢

(٢) الكتاب ٤ /١٦٠

- فمن حيث الكتاب كانت وسيلة يحيلُ بها سيبويه على مواضع متقدمة من الكتاب وبهذا يتجنب الإعادة التي قد تثيرُ في القارئ الملل وفي الكاتب التعب .
- ومن حيث القارئ أو المتعلم تجعلهُ يرسخ المعلومة المذكورة من خلال الموازنة بين المنزلتين .

والمفردة من الكثرة بمكان لا نحتاجُ معهُ إلى إحصائها ففي ( باب ما جاءَ معتلاً من الأسماء على ثلاثة أحرف لا زيادة فيهِ ) يقول سيبويه : " اعلم أنَّ كلَّ اسم منها كان على ما ذكرتُ لك ،إنْ كان مثاله وبناؤه فعلاً فهو بمنزلةِ فعلهِ ، يعتلُّ كاعتلالهِ، فإذا أردت (فَعَلٌ) قلت :دارٌ ونابٌ وساقٌ .فيعتلٌ كما يعتلٌ في الفعل لأنَّه ذلك البناء وذلك المثال ،فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يغزُو ويَرمي ... وأما (فُعُلٌ) من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل ،لأنّ الياء بعدها الواو اخفّ عليهم،كما كانت الضمة أخفُّ عليهم فيها ، وذلك نحو غَيُور :غُيُر.. "(١) .

ومثل تلك (المنزلة ) في ( باب قلب الواو ياء لا لياءٍ قبلها ساكنة ،ولا لسكونها وبعدها ياء ) ، إذ يقول :- " ومثل ذلك :سَوْطٌ و سِياطٌ ،و ثَوْبٌ وثِيابٌ ، و رَوْضَةٌ ورِياضٌ. لما كانت الواو مَيِّتةً ساكنة شبهوها بواو ( يقول ) ؛ لأنها ساكنة مثلها ، ولأنها حرف الاعتلال الا ترى ان ذلك دعاهم إلى أنهم لا يستثقلونها في ( فَعَلاتٍ)، إذا كان ما أصله التحريك يسكن ،وصارت الكسرة بمنزلة ياءٍ قبلها ،وعَمِلت فيهِ الألف لشبهها بالياء كما عملت ياءُ يَوْجَل في يَيْجَلُ " (٢) .

وفي ( باب ما لحقتهُ الزوائد من الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة ) يرى سيبويه أنَّهُ " إذا لم تعتل الواو في هذا ولا الياء نحو عَورْتُ وَصيدْتُ فانَّ الواو والياء لا تعتلان إذا لحق الأفعال الزيارة تصرَّفت لأنّ الواو بمنزلة وأو شَوَيتُ

(١) الكتاب ٤/ ٣٥٨ - ٣٥٩

(٢) الكتاب ٤/ ٣٦٠

والياء بمنزلة ياء حَيِيتُ الا ترى انّك تقول : الا أعْوَرَ اللهُ عينَهُ إذا أردت (أفْعَلْتُ) من (عَوِرْت) ، وأصْيَدَ اللهُ بَعِيره " [١].

ويلحظ أحيانا ان سيبويه يحيل على (المنزلة ) بالنفي فيحجب بعض المنزلات عن بعض ما يرصَدَهُ من الظواهر اللغوية ومنها الصوتية ففي ( باب ما اعتَلَّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها ) يقول : " وأمّا (مفْعُلَة) من بنات الياء فإنما تجئ على مثالِ (مَفْعِلةٍ ) لأنَّك إذا أسكنت الياء جعلت الفاء تابعة كما فعلت ذلك في (مَفْعول ) ، ولا تجعلها بمنزلة فعلت في الفعل ، وإنَّما جعلناها في ( فَعُلْتُ يَفْعُلُ) تابعة لما قبلها في القياس ، غير متَّبعتها الضمة كما ان ( فَعِلت) (تَفعَلُ) في الواو إذا سكنت "[٢].

وهذهِ المفردات ( مٍن قبل ) ، و(كأنها ) ، و( المنزلة ) – على سبيل المثال – تومئ في الكتاب إلى ان ما بعدها علة لما يرصدهُ سيبويه من مظاهر لغوية . وأحياناً يكون الإيماء استشعارًا وليس بنا حاجة للاستدلال عليهِ بقرينة لفظية فالمعنى وحدهُ هو المسؤول عن قدرتنا على استشعار العلة التي يضعها سيبويه لأحكامه اللغوية ، وذلك ما نجدهُ في كثير من التعريفات التي يضعها الكتاب لغير مظهر لغوي من نحو تعريفه للمجهود بأنهُ " حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت " [٣] ، فمما لاشكَّ فيه أننَّا لو سئلنا عن عِلة الجهر عند سيبويه فلا نجد غير القول بالاعتماد في موضع الحرف علةً للجهر .

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٧

(٢) الكتاب ٤/ ٣٤٩

(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٦

* **حركية التعليل الصوتي :**

العِلة رديف الحكم ولكنَّها في الكتاب شهِدَت تحركات لم ترافق فيها الحكم أحيانًا كثيرة ؛ فمرةً تأتي مرافقة وتارة متأخرة وأحيانًا يرجئُها سيبويه إلى موضعٍ يأتي عليهِ لاحقًا .ومردُّ ذلك إلى الأمور الآتية : -

- مقتضيات المنهج الذي سلكهُ سيبويه في تأليفه الكتاب .
- فوائد تعليمية كان سيبويه يتوخاها من تحريك العِلة على ذلك النحو .
- لكلّ مؤلفٍ بصمة أسلوبية في إدارة عرض المادة العلمية .

وعلى وفق هذا المنوال تتحرك العِلة مع الأحكام اللغوية على النحو الآتي:

**١/ العِلة المرافقة :**

الغالب الأعمُّ إنَّ العِلة في الكتاب ترافق الأحكام التي يُدلي بها في مسألة لغوية معينة ، وتشهد على ذلك أبواب كثيرة من الكتاب لا في متونها وحسب ، وإنما في عنواناتها أيضًا إذ نرى سيبويه يعرضُ العِلة ابتداء من نحو قولهِ " هذا بابُ اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنَّهُ لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز " (١) ، أو في قولهِ " هذا باب ما يكون واحدًا يقع للجميع من بنات الياء والواو ويكون واحدهُ على بنائه ومن لفظهِ ، إلا أنَّه تلحقهُ هاء التأنيث لتُبيِّن الواحد من الجميع " (٢) أو " هذا باب ما تلحقَهُ الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف " (٣) ، وقد ترافق العِلة الحكم في متون تلك الأبواب المخصص منها للمباحث الصوتية ،أو الصرفية أو النحوية ، وإذ يغنينا عن التمثيل له أنه ظاهرة مطَّرِدَة في الكتاب ، إلا أنَّه لا بأس من الاستشهاد بأحد الأمثلة في ( باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار ) إذ يقول سيبويه " اعلم أن أصلها الضمُّ وبعدها الواو لأنها في الكلام كلّهِ

(١) الكتاب ٣ / ٥٣٢

(٢) الكتاب ٣ /٥٩٥

(٣) الكتاب ٤ /١٥٩

هكذا ؛ إلا أن تدركها هذهِ العلَّةُ التي أذكرها لك ، وليس يمنعهم ما ذكر لك أيضًا من أن يخرجوها على الأصل ، فالهاء تُكْسَرُ إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة ؛ لأنها خفية كما أنَّ الياءَ خفيَّةٌ ، وهي من حروف الزيادة كما إن الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء ، فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافًا كذلك كسروا هذهِ الهاء وقلبوا الواو ياءً لأنّهُ لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة ، فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو : كلاب وعابد ، وذلك قولك : مررت بهي قبل ولديهي مال ومررت بدارهي قبل ... "(١) .

**٢/ العلة السابقة :**

كان بالكتاب حاجةٌ في بعض المواضع – التي يتولاها سيبويه بالشرح و التوضيح – لأن يذكِّر بعللٍ كان قد فصَّل القول فيها في غير الموضع الذي هو بصدده فيحيل على عدد من مواضع التعليل المذكورة آنفا ، ومثال ذلك قوله : وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيتهُ على (فُعُولٍ)، وذلك قولك : بُيُوت، وخُيُوط ، وشُيُوخ، وعيون ،قُيُود .وذلك لأنَّ (فُعُولاً ) و(فِعالاً) كانا شريكين في (فَعْلٍ) الذي هو غير معتلّ، فلما ابتَزَّ (فِعالٌ ) بـ (فَعْلٍ) من الواو دون (فُعولٍ) لما ذكرنا من العلة اِبتَزَّت( الفُعُول) بـ ( فَعْلٍ) من بنات الياء حيث صارت أخف من (فُعولٍ) من بنات الواو: فكأنَّهم عوضوا هذا من إخراجهم إياها من بنات الواو " (٢).

وكان سيبويه قد أومأ إلى علة اختصاص (فِعالٌ ) بـ ( فَعْلٍ) من الواو دون (فُعُول) في موضع سابق إذ كان يقول " وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فِعالٍ) وذلك قولك : سِياطٌ وثيابٌ وقياسٌ ، تركوا (فُعُولاً) كراهية الضمة في الواو

---

(١) الكتاب ١٩٥/٤

(٢) الكتاب ٥٨٩/٣

والضمة التي قبل الواو ،فحملوا على ( فِعال) ،وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت متمكنة في غير المعتل " [١].

وفي اشتقاق المصدر مما كان على (فَعَلٍ) الفاء فيه واو ، يقول : " فكل شيءٍ كان من هذا (فَعَل)فان المصدر منه بنات الواو والمكان يبنى على (مَفْعِـلٍ) ، وذلك قولك للمكان :المْوعِد ، الموضِع ، المَورِد . وفي المصدر المَوْجِدة والموعِدة . وقد بُيّن أمرُ (فَعلَ )هناك ،وذلك من قبل أنَّ (فَعَل ) من هذا البــاب لا يجــئ الا على (يفعِلُ) ولا يصرف عنه إلى (يفعُل) لعلةٍ قد ذكرناها ، فلما كــان لا يُصــرفُ عن (يفْعِلُ) وكان معتلاً الزموا ( مَفعلاً ) منه ما الزموا (يفعِلُ) وكرهوا أن يجعلوا بمنزلة ما ليس بمعتلٍ ويكون مرةً (يفعِلُ )ومرةً ( يفعُلُ) ، فلما كان معــتلاً لازمًــا لوجهٍ واحدٍ الزموا ( المَفعِلَ) منه وجهًا واحدًا " [٢] .

وفي النص المتقدم إحالتان على عِلة واحدة وذلك في قولهِ ( قد بين أمــر (فَعلَ ) هناك ثمَّ قوله ( لعلةٍ قد ذكرناها ) . وكان سيبويه قد أشار إلى تلك العِلــة في غير هذا الموضع بالقول " أما ما كان من فَعَلَ " ( يفعِلُ ) فان موضـــع الفعــل (مَفْعِلُ) وذلك قولك : هذا مَحبِسُنا ومَضْرِبُنا ،ومجلِسُنا ،كأنَّهم بنوه على بناء (يَفعِلُ) فكسروا العين كما كسروها في ( يَفْعِلُ )..."[٣] ، ثمَّ قال " وأما ما كــان ( يفعُــلُ ) منه مضمومًا فهو بمنزلة ما كان (يفعَلُ) منه مفتوحًا ولم يبنوه على مثال ( يفعُــلُ) لأنّهُ ليس في الكلام ( مَفْعُل) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلــى إحــدى الحركتين الزموه اخفهما وذلك قولك : قَتَل – يقتُلُ وهذا المقْتَل " [٤] .

---

(١) الكتاب ٣ /٥٨٧

(٢) الكتاب ٤ / ٩٢ – ٩٣

(٣) الكتاب ٤/٨٧

(٤) الكتــاب ٤ / ٩٠ .

٣/ العِلة المُرْجأة :

نهج سيبويه في بعض مسائلهِ إلى إرجاءِ ذكر عِلة الحكم منبهًا على أنَّ ذلك الحكم له علة ( ستبين لاحقًا إن شاء الله ) . وقد تردُ العلة المُرْجَأةُ في غير ذلك الباب الذي ينص على الحكم من نحو " هذا الباب ما لا يردُّ من هذهِ الأحرف الثلاثة لتحرك ما بعدها وسأخبرك لم ذلك إن شاء الله "(١) . ثم يقول تحت هذا الباب " وهو قولك لم يَخَف الرّجُلُ ،ولم يَبِع ... لأنَّهم إنما حركوا هذا الساكن ساكن وقع بعده وليست بحركة تلزم ... وكذلك لو تلت رَمَتْ ،فلم تجئ بالألف لحذفته فلما كانت هذه السواكن لا تَحرَّك حذفت الألف حيث أُسكنت والياء والواو ولم يرجعوا هذهِ الأحرف الثلاثة حيث تحركت لالتقاء الساكنين ،لأنَّك إذا لم تذكر بعدها ساكنًا سكَنتْ ... "(٢).

ولم يقتصر الأمر على ما تقدم إذ إننا نرى سيبويه لا يرجئ العلة وحسب بل كان يرجئ الحديث عن مظهر لغوي معين وكأننا به يتمثل خطى منهجٍ صارم لا يريد أن يعدوه في صغيرة أو كبيرة ،فكان إذا عرضت له مسألة في غير موضعها يعدنا برؤيتها في الموضع المخصص لها من نحو " وقد يفعلون هذا في أشياء كثيرة وقد كتبناها وستراها ان شاء الله "(٣) .

ونهج سيبويه هذا في إرجاء العلل يكشفُ لنا ان الكتاب لم يكن من كتب الأمالي ، إذ إن سيبويه كان قد أعدَّ لهذا الكتاب ملازم أولى ( كتبناها ) ثمَّ راح ينظر في تلك الملازم والجذاذات فقدَّم فيها ما تقدم ثمَّ راح يَعِدُ في أثناء الكتابة بأشياء وأحكام وعلل تأتي في المواضع التي يراها مناسبة من حيث الغاية والمنهج

(١) الكتاب ٤ / ١٥٨ .
(٢) الكتاب ٤ / ١٥٨ .
(٣) الكتاب ٣١٨/٤ ، وتنظر الصفحات ١٦٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٧ ، ٣٣٥

الذي سار عليهِ [١].

*** دليل العلة الصوتية :**

" الدليل : ما يُستدَلُ بهِ والدليل الدالُّ " [٢]، والدليل : " الدالُّ ،وقد دَلَّهُ على الطريق يُدُلُّهُ دَلالةً ودِلالَةً ودُلولَةً والفتح أعلى "[٣] فعلـه دلَّ يُـدُلُّ إذا هَـدَى، وقال: دللت بهذا الطريق دلالة أي :عرفته [٤]. وقال الزمخشـري : دِلَّـهُ علـى الطريق وهو دليل المفازة وهم أدلاؤها وأدللت الطريق اهتديت إليه [٥].

ويمكننا أن نرصد الدليل في المعجمات العربية على أنَّهُ يعني : الهـادي ، والمرشد والمراد من الدلالة الهداية و الإرشاد [٦] .

والدليل اصطلاحًا هو : " الموصلُ بصحيح النظر فيهِ إلى العلم بما هو دليل عليهِ " [٧]. وهو " الذي يلزمُ من العلم بهِ العِلم بشيء آخر " [٨] وقد عرفهُ الانباري بأنه " عبارة عن معلومٍ يتوصلُ بصحيح النظر فيهِ إلى عِلم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرارًا "[٩] .

ويُراد بالدليل " إثبـاتُ أمـرٍ ونقضـهِ ، وقـد يسـتعمل أيضًـا بمعنـى الحجة " [١٠] ، وإقامة الدليل تسمى استدلالاً وهي " إثبات الحكـم علـى المـدلول

---

(١) ولمزيد من هذا القبيل من العلل ، ينظر : ٣ / ٥٨٨ ، و ٤ / ٤٢ ، ٦٣ ، ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٢٨،١٤٩ ، ١٥٨، ١٦١، ١٦٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ .

(٢) لسان العرب ٢٤٨/١١

(٣) الصحاح ١٣٩٠/٤

(٤) تهذيب اللغة مادة دلل .

(٥) ينظر : أساس البلاغة ٢٨٠/١

(٦) ينظر : لسان العرب ، والمصباح المنير ،وتاج العروس /مادة دلل

(٧) المستصفى في علم الأصول ٣٦٠/١

(٨) التعريفات ٩٣

(٩) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥

(١٠) معجم المصطلحات العلمية والفنية ،يوسف خياط ٢٣٥.

بواسطة الدليل ، كأن تحكم بوجود النار إذا رأيت الدخان ،وكما يحكم بوجود الصانع من دليل المصنوع "[١] ، وفي تعريفات الجرجاني " الاستدلال هو تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر ،فيسمى استدلالاً أنّيًا أو بالعكس ، ويسمى استدلالاً ( لِمّيًا ) من احد الأثرين إلى الآخر " [٢]، واستعمل سيبويه مصطلح ( الدليل ) ، وتابعهُ في هذا الاستعمال المُبِّردُ [٣]( ت ٢٨٥ هـ) ، وابن السراج[٤] (ت ٣١٦هـ) ، و السيرافي[٥] ( ت ٣٦٨هـ) .

ويرى (محمد تلجي الدلابيح ) [٦] أنّ الدليل على قسمين : دليل إثبات ، ودليل نقض ، ودليل الإثبات هو الذي يُستدلُّ بهِ على صحة قضية من القضايا ومثاله الشاهد النحوي الذي يثبت قضية نحوية : " فإذا ثنّيت أو جمعت فأثبتّ النون فليس الا النصب وذلك قولهم :هم الطيبون الأخيار ، وهما الحسنان الوجوه ، ومن ذلك قوله تعالى : ( قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا)[٧] وهنا استعمل سيبويه النص القرآني دليل إثبات على ما ذهب إليه "[٨] .

ثمَّ خصص الباحث المذكور بعد هذهِ الإلمامة المقترحة عن الدليل الفصل الأول للحديث عن أدلة الإثبات .ولي معه وقفة أجملها بما يأتي :-

---

(١) دائرة المعارف ،البستاني ٧٢.

(٢) التعريفات ١٦.

(٣) ينظر المقتضب ١٣٦/٢، ٥٦/٣، ٥٤/٤ .

(٤) ينظر الأصول ٤١/١ ، ٩٣، ١٨٣/٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩، ٢٦٠.

(٥) ينظر : المقاطع المحققة من شرح السيرافي في هوامش الكتاب .

(٦) ينظر دليل القاعدة النحوية ١٤.

(٧) الكهف ١٠٣.

(٨) الكتاب ٢٠١/١ ، وينظر: دليل القاعدة النحوية ١٤-١٥.

١- لا بأس في أن ينقسم الدليل على الإثبات والنقض ، ولكن ما نجـدهُ فـي الفصل الأول حديث عن العِلة وفهرسة موضوعية لمسميات العِلـة فـي ضوء أقسام ارتأى الباحث أن يسمي بها الدليل ،ويُلبسـها للعِلـة ،وهـي الدليل التفسيري وتحته تنضوي مجموعة من العلل تمَّ فهرستها أيضًا في ضوء أقسام الدليل التفسيري وهي :السياقي والمعجمي والأصـولي ... وهكذا تعامل مع الدليل الترجيحي والدليل الافتراضي .

٢- سمّى الباحث أطروحته (دليل القاعدة النحوية عند سيبويه ) وبعد تعريفـهِ للدليل أخذ يتحدثُ عن أنواع من مسميات العلة تحت كل عنوان يقترحـهُ للدليل .وهذهِ لعمري مغالطة إذ أنَّ سيبويه اسـتعمل مصـطلحي العِلـة والدليل تصريحًا وتلميحًا وهو يعني ما استعمله ولكل موضعهُ .ولكل من العِلة والدليل إذ يصرح بهما سيبويه إمارات يستطيع من يعاشر الكتـاب تبيّنها ،فعلى التعليل والعلة تدلنا ألفاظ نحو (العِلـة ) ، و( لام التعليـل ) مثلاً ، وعلى الدليل تدلنا ألفاظ مثل (الدليل ) و( يدلنا على ذلك ) و( بدلك على ذلك ) و( نستدل) ، ومن الطريف أن سيبويه صرّح بالعِلـة ثمانيًـا وعشرين مرة ، وقد أحصيتُ لهُ أكثر من مئة مرة في الجزئيين الثالـث والرابع يقرّح فيها بـ (الدليل) [١] ، فلا مسوِّغَ – وهذه الحال- من الخلط بين العِلة والدليل .

(١) ينظر : الكتاب ٣/الصفحات : ١٥ – ١٨ – ٢٣ – ٤٢ - ٧٢-٨٢- ١٠٢- ١٣٨- ١٤٠ - ١٤٥- ١٥٠- ١٥٨- ١٦٥- ١٧٢ -١٧٦- ١٨٠- ١٨٤- ١٨٦- ١٩٦ -٢٠٥- ٢٠٩ - ٢١٢-٢١٦- ٢٢٠- ٢٢٧ -٢٣٣-٢٤٨- ٢٥٩- ٢٦٤- ٢٦٥- ٢٧١-٢٧٧- ٢٧٩-٢٨٥-٢٨٦-٢٩١-٢٩٧-٣٠٠-٣٠٤-٣٥٤-٣٢٥-٣٢٩-٣٣١-٣٦٢-٣٦٣- ٣٦٤-٣٦٦-٣٨١-٣٨٦-٣٩٧-٣٩٩-٤٣٢-٤٤٤-٤٥٠-٤٥١-٤٦٢-٤٧٤-٥٣٤- ٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٤٥-٥٤٦-٥٦٠-٦٢٥- ٦٣٧ ، و ج٤/ الصفحات : ١٤٨-٢٨٦=

٣- أُطروحته(دليل القاعدة النحوية عند سيبويه ) ،وكثيرةٌ هي العلل الصوتية التي عوّل عليها في شرحهِ لأصناف الدليل ،ولا عذر للباحث في الخلط بين العلة النحوية والعِلة الصوتية فضلاً عن خلط بين العِلة والدليل .

٤- ثمَّ إذا كانت تلك أدلة إثبات أعني العلل التي أدرجها تحت (أصناف مقترحة للدليل ) فلماذا لا نجد للعِلة صدى حين انقلب إلى الفصل الثاني (أدلة النقض ) ، وصارت مادة الخلاف النحوي هي الحشو لعنوانات أدلة النقض ومثلما خلط في الفصل الأول ؛ خلط في الفصل الثاني بين الخلاف النحوي والخلاف الصرفي والخلاف الصوتي تحت مسميات لأدلة النقض .

٥- وبذلك توزعت الأطروحة على محورين الأول بفهرس فيه الباحث للعلل اللغوية تحت تسمية أدلة الإثبات والثاني يفهرس فيه للخلاف النحوي والصرفي والصوتي تحت تسمية أدلة النقض .

وفي ضوء ما تقدم من الإطلاع على ما جاءت به أطروحة (دليل القاعدة النحوية عند سيبويه ) من دراسة ونتائج أرى أن مسألة الخوض في دليل القاعدة النحوية ،أو دليل القاعدة الصرفية ،أو دليل القاعدة الصوتية ، أو الدليل في ضوء مستويات الأداء اللغوي ،وفي ضوء ما صرح به سيبويه أو ألمح إليه ، أقول: إن الخوض في مثل هذه الموضوعات ولاسيما الدراسات الجامعية للماجستير والدكتوراه ما زالت ممكنة ،وقد تُثمر إن تصدى لها باحث جاد نتائج طيبة،والكتاب ما زال نديًا خصبًا ومعطاءً لمن يستزيد [١].

---

=٢٨٩-٣٠٩-٣١٤-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٧-٣٣٨-٣٤٠-٣٤٤-٣٤٩-٣٥٢-٣٩٠-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٧- ٤٠٤-٤٢٠-٤٣٨-٤٣٥-٤٥٠-٤٥١-٤٦١-٤٦٣-٤٧٥-٤٧٦-٤٨٠

(١) وإذا زدنا على سياق التصريح بالدليل سياقات أخرى تعرض لنا في أثناء قراءة الكتاب من مثل (الا ترى ..) أو (ذلك قولك ..) أو(سمعنا...) أو(مثل هذا قولهم) فان الحديث عن=

وهمُّ البحث في هذا الموضع متابعة ما صرح بهِ سيبويه من أدلة رافقت التعليل الصوتي في الكتاب ، إذ كثيرًا ما يرافق الدليل العِلة ولاسيما ما يراهُ سيبويه مصداقًا لما يعلله من مظاهر نحوية أو مظاهر صوتية صرفية .

ويتوزع الدليلُ في الكتاب على النحو الآتي :

**١ – الدليل القرآني**

لا غرابة في أن يستدلّ سيبويه بالقرآن في رصد المظاهر اللغوية والذي يعنينا من ذلك الآن هو مرافقة الدليل القرآني لمواضع التعليل الصوتي ، وقد أحصت الدكتورة خديجة الحديثي (١) أربعمائة وثلاثين آية من كتاب الله العزيز احتج بها سيبويه ، إلا إنني وجدت أربعمائة وتسعين موضعًا في الكتاب (٢) احتج بها سيبويه بالخطاب القرآني وبنى في ضوئها قواعد النحو والصرف واحكامهما .

---

=إحصاء الدليل تصريحًا وتلميحًا يجعلنا أمام كم هائل من الأدلة التي تستحق التأمّل والموازنة والتصنيف.

(١) ينظر : سيبويه حياته وكتابه ص١٣٦

(٢) ينظر:الكتاب ج٥(الفهارس)٧– ٣٢، ووجه الاختلاف بين الإحصاءين متأتٍ من ان الدكتورة خديجة الحديثي تجنبت عدّ ما تكرر من الآيات بينما كان إحصاء البحث على أساس مواضع الاستشهاد ، وقد أشار المازني إلى أن الكتاب يحوي أكثر من ثلاثمائة آية ، وحددها على النجدي بثلاثمائة وثلاث وسبعين آية ، وحدّدها الدكتور عبد الفتاح الدجني بأربعمائة وثلاث عشرة آية ، وحددها الدكتور صاحب أبو جناح بثلاثمائة وخمسين آية ، ينظر : المقتضب ١/ ١١٦ ، و وفيات الأعيان ١ / ٢٨٤ ، وفهارس كتاب سيبويه ٧٢٠ – ٧٣٧ ، ٧٣٨ – ٧٦١ ، ٧٦٢ ، و سيبويه إمام النحاة ( النجدي ) ٨٤ ، ٨٥ ، ١٤٦ ، ٣٣٥ ، و سيبويه إمام النحاة ( غواذ ) ١٣ – ١٥ ، و كتاب سيبويه وشروحه ١١٣ ، ١١٥ ، و دراسات في كتاب سيبويه ٣٦ ، ٣٧ – ٣٨ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٣٢ ، والشواهد والاستشهاد في النحو ٢٠٣ ، و سيبويه هوامش وملاحظات ١٠٦ ، وموقف النحاة من الحديث النبوي الشريف ٥١ ، والإعجاز النحوي ١١٣ ، والمنطلقات التأسيسية ٥٨ ، والخلاف النحوي في القراءات القرآنية ٤٢ ، وهذه المواضع من تلك المصادر يشير=

ومن استدلالات سيبويه بالنص القرآني في تعليله عـــددًا مـــن المظـــاهر الصوتية ما جاء في (باب التضعيف في بنات الياء ) إذ يقول : " وإذا قُلت يُحْيِي أو مُعْيِي ثمَّ أدركه النصب فقلت: رأيت مُعْيِيًا ويريدُ ان يُحْيِيهُ،لم تدغم لأن الحركة غير لازمة ولكنَّك تُخفي وتجعلها بمنزلة المتحركة ، فهو أحسن وأكثر .وان شئت بيّنتَ كما بيَّنت (حَيِيَ ) ، والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عزَّ وجــل : ( ألَــيس ذلــك بقادرٍ على أن يُحييَ الموتى) "[١] .وكان سيبويه في هذا الباب قد استدل على صحة تعليله لمظهر صوتي آخر ، ولكن الدليل جاء في ذلك الموضع مرسلاً من غير أن يقدم له بلفظ (الدليل) ، وإذا كان استدل على عدم الإدغام في المضــعف المــذكور انفًا فهو يرى هذهِ المرة إمكانية الإدغام إذ يقول : " ومثل ذلك قد (أُحِيَّ البَلَدُ) فإنما وقع التضعيف لأنَّك إذا قلت خَشِيَ أو رُمِيَ كانت الفتحة لا تفارق ،وصارت هــذهِ الأحرف على الأصل بمنزلة طُرِدَ وأطْرِدَ وحُمِدَ،فلما ضاعفت صارت بمنزلة مُــدَّ وأُمِدَّ ووَدَّ .قال الله عز وجل : ( ويَحْيَى مَن حَيّ عن بينةٍ ) "[٢] ، وهنا كــان النص القرآني دليلاً على ما جاء به من عِلة صوتية للتضعيف كشــفتها عــدم مفارقة الفتحة لقولنا خَشِيَ ورُميَّ ، وبعض مواطن التعليل الصوتي في الكتاب نراها تحتشد بالنصوص القرآنية التي تشهد على صحة ما يأتي به ففــي بــاب الإدغام يرى سيبويه ان ما " دعاهم إلى إلحاق الألف في اذَّكَّروا واطَّوّعُوا مــا دعاهم إلى إسقاطها حين حرَّكوا الخاء خَطَّف ، والقاف في قِتَّلُوا ، فالألف هنا ، يعني اخْتَطفَ، لازمة ما لم يعتل الحرف ،كما تدخل ثمَّة إذا اعتــل الحــرف ،

---

= البعض منها – فضلاً عن الإشارة إلى الإحصاء – إلى أن سيبويه بدأ بدراسته بعلوم الدين، وقد ينسب إلى مدرسة القرّاء ، وإنه متبع لرسم المصحف ، قد احــتجّ بــالقرآن والحــديث النبوي .

(١) الكتاب ٣٩٧/٤ ، والآية ٤٠/القيامة

(٢) الكتاب ٤/ ٣٩٦، والآية ٤٢/الأنفال

وتصديق ذلك قوله عزَّ وجل : (فادّارَأتُمْ فيها ) [١] يريد فَتَدارَأْتُمْ ، (وازَّيَّنَتْ)[٢] أما هي تَزَيّنت ، وتقول في المصدر :ازَّيُّنًا وادّارًا ، ومن ذلك قوله عز وجل " اطَّيَّرْنا بك "[٣] [٤] .

٢- **الدليل القراءاتي:-**

يرى ابن الجزري أنَّ القراءة التي يؤخذ بها هي " كلُّ قراءةٍ وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها فهي القراءة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها ... ومتى اختلَّ ركنٌ من هذهِ الأركان الثلاثة أطلق عليها :ضعيفة أو شاذة أو باطلة " [٥]

وقد اختلف علماء العربية في الاستدلال بالقراءات القرآنية وفي جعلها من أسس القياس ولذا نرى من يعيب بعض القراءات مع ثبوت سندها [٦] على الرغم من أن إثبات السند دليل على جواز القراءة عند السيوطي[٧].

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في الاستدلال بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس ،الا ان البصريين لم يكن منهجهم الاستدلال بشواذ القراءات إذ لم تكن عندهم (أصلاً من أصول الاستشهاد )، وهذا ما شاع عند المحدثين [٨] عن موقف البصريين من القراءات الشاذة والحق أنَّ هذه مبالغة من

---

(١) البقرة /٧٢
(٢) يونس /٢٤
(٣) النمل/٤٧
(٤) الكتاب ٤/٤٧٥
(٥) النشر في القراءات العشر ٩/١
(٦) ينظر : سيبويه حياته وكتابه ١٥٠
(٧) ينظر : الاقتراح ١٥
(٨) منهم : عبد الفتاح شلبي . ينظر أبو علي الفارسي ١٦٢- ١٦٦ ، ود. أحمد الأنصاري . ينظر سيبويه و القراءات

بعض الباحثين الذين يدفعهم منهج البحث الصارم إلى أنْ ينفخـوا فـي دقـائق الأشياء حتى تستحيل إلى حواجز تتراءى للمتأمل أنها مبنية على أسس شـكلية أكثر من بنائها على أسس موضوعية وإلا فإن مسألة عدم الاستدلال بالشاذ من القراءات ليست سمةً لكل البصريين وهي أيضًا ليست سمةً لكل بصري في كل دراساته ،ولو كانت مسألة عدم الاحتجاج بالقراءات الشـاذة سـمة للمدرسـة البصرية ما رأينا ابن جني ينبري في ( المحتسب) لتوجيه القراءات الشاذة مثلاً.

ولم يأنف سيبويه وهو شيخ النحو البصري عن الاستـدلال بالقـراءات ولاسيما في تجويزه إظهار التاءين إذا التقتا في (تتكلمون) و(تَتَتَرّسُون)[١] مسـتدلاً بقوله تعالى " تَتَنزّلُ عَلَيهِمُ الملائكة "[٢] و" تتجافى جُنوبهم عن المضاجع "[٣] ، ثـمَّ لم يَلبث أن جوز حذف التاء الثانية إذ يقول : " وتصديقُ ذلك قوله تبارك وتعالى : ( تنَزَّلُ الملائكةُ والرُّوح فيها )[٤] ، وقوله ( ولقد كنتم تمَنَّونَ الموتَ) [٥] ، وكانـت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعـالى ( فـادَّارَأْتُمْ )[٦] و(أزَّيَّنُتْ )[٧] وهي التي يفعل بها ذلك في (يَذّكّرون) ، فكما اعتلـت هنـا تحـذف هناك" [٨].

وبلحاظ تعليق محقق الكتاب على ما جاء في النص مـن قولـه ( تنـزَّلُ الملائكةُ و الروح فيها ) إذ يقول " الآية ٤ من سورة القدر ، وفي أ ، ب : " تَتَنَزَّل

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ /٤٧٦

(٢) فصلت /٣٠

(٣) السجدة /١٦

(٤) القدر /٤

(٥) آل عمران /١٤٣

(٦) البقرة /٧٢

(٧) يونس /٢٤

(٨) الكتاب ٤/٤٧٦

الملائكة بالروح من أمره ؛ وهي قراءة شاذة للحسن وسلام في الآية ٢ من النحل ذكرها ابن خالويه ص٧٢ وقرا الجمهور (ينزِّل الملائكة ) ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ( ينزل) بالتخفيف ؛كما قرئ ( تُنَزَّل)و ( تُنْزَلُ) ... "[١] ، ويكشف تعليق المحقق هذا ان إحدى نسخ الكتاب تتوافر على استدلال بقراءة شاذة .

وعليه يمكن القول إن الكتاب لم يكن بمنأى عن يد الناسخين وأهوائهم وتحزبهم ؛ ولاسيما ان الكتاب " لم يقرأه سيبويه على أحد ولا قرأه أحد عليه "[٢] فلا يمكن وهذه الحال أن نأخذ بالأمور الواهنة وأن نبني عليها صروحاً متداعية لا تلبث أن تتناثر أو يأتي من ينسفها .

وكان من عناية سيبويه بالقراءات أنه لم يكن يأنف من الأخذ بقراءة غير أهل البصرة ،ولا أدلَّ على ذلك من قوله " أو ان شئت قلت في (تَتَذكَّرون) ونحوها : (تذَّكَّرون) كما قلت (تكَّلَّمون) ، وهي قراءة اهل الكوفة فيما بلغنا..."[٣] فسيبويه في هذا الموضع يرصد قراءة أحد الكوفيين ثم يلتمس العلة للمظهر الصوتي فيها وهي لو لم تكن على وجه من وجوه العربية لم يأنف سيبويه عن عدم تعليلها .

ومما استدل به سيبويه قراءة لعيسى بن عمر (ت١٥٤هـ ) وهي في تخفيف الهمزة بحذفها ونقل حركتها إذ يقول : " اعلم ان كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك من بُوك ومَنُ مُّكَ ، وقد قال الذين يخففونه : ( ألا يَسْجُدُوا لله الذي

---

(١) الكتاب ٤٧٦/٤ (الهامش /٣)

(٢) الكتاب /١ مقدمة المحقق ٢٦

(٣) الكتاب ٤٧٧/٤.

يُخرِجُ الخبَ في السَّموات )[١] حدّثنا بذلك عيسى وإنما حذفت الهمزة ههنا لأنّك لم تُرد ان تُتِم وأردت إخفاءَ الصوت،فلم يكن ليلتقي ساكن وحرفٌ هذهِ قِصَّتُهُ..."[٢]

وإذ يرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري في النص المذكور دليلاً على إفادة سيبويه من عِلم عيسى بن عمر فأنه ينعى عليه عدم التزامه بنسبة القراءة ، إذ ينسبها مجازًا إلى الشخص نفسه " وليته يقول ( قَرأ فلان ) وإنما يقول (قال...)[٣]، وقد وضع لموقفه هذا هامشًا يذكِّر فيه بما جاء عن ابن خلكان في وفيات الأعيان إذ يذكر ان لعيسى ابن عمر " الكتاب الذي سماه الجامع في النحو ، ويقال ان سيبويه اخذ الكتاب وبسطه وحشَّى عليه من كلام الخليل وغيره "[٤]

ولو لم يسرع الدكتور الأنصاري ؛ فتأمل كل ما جاء به سيبويه عن عيسى بن عمر في اثنين وعشرين موضعاً من الكتاب[٥] ثلاثة فقط منها في القراءات يقول فيها:-

١- " وحدثنا عيسى ان ناسا يقرءونها :- ( وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون)[٦] " [٧].

٢- " وكان عيسى يقرأ هذا الحرف : فَدَعا رَبَّهُ إنّي مغلوبٌ [ فانتَصِرْ ] [٨] أراد ان

---

(١) النمل /٢٥

(٢) الكتاب ٣/٥٤٥

(٣) ينظر: سيبويه القراءات ١٩٠

(٤) وفيات الأعيان ٣/١٥٤وقد استعان الأنصاري بهذه الرواية على من يشكك بإفادة سيبويه من علم عيسى بن عمر.

(٥) ينظر: الكتاب ج ٥(الفهارس) /١٨٨

(٦) الزخرف / ٧٦

(٧) الكتاب ٢/٣٩٢-٣٩٣

(٨) القمر/ ١٠

يحكي كما قال عزَّ وجل:- ( والذين اتَّخذوا من دونِهِ أولياءَ ما نَعْبُدُهُمْ )[1] ، كأنه قال والله اعلم : قالوا ما نعبدهم [ ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا] ، ومثل ذلك كثيرٌ في القرآن.[2]

٣- " وقد قال الذين يخففون: (ألا يَسجُدُوا لله الذي يُخرِجُ الخَبَ فَي السموات)[3] حدثنا بذلك عيسى وإنَّما حذفت الهمزة ههنا لأنك لم ترد ان تتم واردت إخفاء الصوت "[4]

فسيبويه وهذه الحال لا يكترث بالقراءة من وجهة نظر الدكتور الأنصاري من قبل انه:-

١- لم يقدم للقراءة بما تستحقه من مصطلح يدل عليها .

٢- لم ينسب القراءة إلى قارئها.

وكان حريًا بالدكتور الأنصاري أن يلتفت إلى دقة سيبويه في جمع المادة العلمية من شيوخه فما نسبوه وثقهُ، ولم ينسب ما لم ينسبوه هذا من جهة.ومن جهة أخرى فقد تأول الأنصاري لكلمة ( قال)- التي قدَّم بها سيبويه للقراءة – ما لا تستحق ،وكان في موضعٍ سابق ينعى على سيبويه كل ( ما هو متكلف ومرذول من التأويل )[5]وإذا كانت مسألة اكترات سيبويه بالقراءات مبنية على كلمة التقديم (=قرأ) فردُّ الدكتورة خديجة الحديثي يشفي الغليل إذ ترى ان سيبويه " لم ينسب القراءات، وإنما يكتفي بان يقول مثلاُ( سمعنا بعض العرب قرأها )أو (قراءة بعض القراء)،أو(أن بعضَهم قرأ)أو(قد قرأ بعضُهم )أو( ألا ترى أنَّهم قرأوا ) أو (قال بعضهم )أو(وهذا كله عربي قد قرئ بهِ)أو(أحسن القرائتين ) أو ( من لا يحصى

(١) الزمر /٣.

(٢) الكتاب ١٤٣/٣

(٣) النمل /٢٥

(٤) الكتاب ٥٤٥/٣

(٥) سيبويه والقراءات ١٠٧

من العرب )أو(والأخرى في القران قوله) إلى اخر ما هنالك من العبـــارات التـــي تعتبر تقديمًا للقراءة "[1] ، ويمكن القول : إنَّ سيبويه من المعتّدين بـــالقراءة وهـــي مرة بحاجة إلى تعليل وأخرى يكون فيها دليلٌ على تعليله.

٣/ دليل الحديث النبوي.

ينقسم موقف النحاة من الاستدلال بالحديث النبوي على ثلاث طوائف[2] :-

إحداها منعت الاستدلال به مطلقاً وعلى رأسها أبو حيان النحوي (٧٤٥هـــ) وشيخهُ أبو الحسن ابن الضائع ، والثانية اتخذت الوسط سبيلاً وعلـــى رأســـها الشـــاطبي والسيوطي(ت٩١١هـــ) وكثيرٌ من المحدثين ، والثالثة : أجازت الاستدلال به كلـــه وعلى رأسها ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـــ)وابن هشام الانصاري (ت٧٦١هـــ).

وجاء في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة [3] انه لما اختلف علمـــاء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثـــرة الأعـــاجم ،وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي[4] :-

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصـــدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب المذكورة آنفاً على الوجه الآتي:-

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب- الأحاديث التي تُستَعمَلُ ألفاظها في العبادات

ت- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم

ث- كتب النبي" صلى الله عليه وآله وسلم"

---

(١) سيبويه ،حياته وكتابه١٥٦

(٢) سيبويه ، حياته وكتابه١٥٦

(٣) ينظر : مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا مـــن ١٩٣٢ – ١٩٦٢، ١٩٦٣- ص٣-٤ وينظر : سيبويه حياته وكتابه ١٦٧

(٤) المصدر نفسه .

ج- الأحاديث المروية لبيان انه "صلى الله عليه وآله وسلم" كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

ح- الأحاديث التي عُرِفَ من حال رواتها أنَّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

خ- الأحاديث المروية من طرائق متعددة وألفاظها واحدة .

ولم تكن الأحاديث النبوية التي عول عليها سيبويه في الاستدلال لما يرصدهُ من ظواهر لغوية من الكثرة لتكون ظاهرة ؛فقد استدل بالحديث النبوي في ثمانية مواضع [١]، وبسبعة أحاديث في مختلف مستويات التحليل اللغوي وكان من حصة المستوى الصوتي حديث واحد استدل به على صحة ما جاء به من تعليل لظواهر صوتية إذ يقول في (باب ما اسكن وترك أول الحرف على أصله لو حُرِّك) " لأنَّ الأصل عندهم ان يكون الثاني متحركا، وغير الثاني أول الحرف ، وذلك قولك : شِهْد ، ولِعْبَ ، تُسْكِن العين كما أسكنتُها في (عَلْمَ)وتَدَعُ الأولَ مكسورًا ، لأنه عندهم بمنزلة ما حركوا ،فصار كأول (إبِل)... ، ومثل ذلك: ( فيها [كذا] ونِعْمَتْ ) إنما أصلها : فيها [كذا] ونَعِمَت "[٢] .

**٤/الدليل الشعري.**

لا جرم أنَّ الشعر لم يكن ديوانُ العرب في حياتهم الاجتماعية وحسب ، وإنما كان ديوانهم في حياتهم العلمية ، ولاسيما اللغوية منها ، وقد قُسِّمَ الشعراء الذين يستدل بشعرهم في اللغة على أربع طبقات[٣] :-

**الطبقتان الأولى والثانية** يستدل بشعرهما إجماعاً و**الثالثة** يصح الاستشهاد بكلامها .وأما **الرابعة** فالصحيح انه لا يستدل بكلامها مطلقاً هذه هي طبقات

---

(١) ينظر:الكتاب ج ٥ (الفهارس)

(٢) الكتاب ١١٦/٤، اما ( فيها ونعمت ؛ فالسياق يقضي (فيها ونِعمت)

(٣) ينظر : خزانه الأدب ١/٣-٤.المزهر ٤٨٩/٢

الشعراء التي قسمها الأوائل ،وقد وقف الاستدلال بالشعر في النحو والصرف عند إبراهيم بن هرمة(ت١٥٠هـ) وقد استدل سيبويه بشعر الطبقات الثلاث الأول[١] ، وإذا كانت الدكتورة خديجة الحديثي ترى أن الشاهد القرآني الأساس الأول لبناء القاعدة النحوية والصرفية[٢] ، فانني اعتقد أنّ الشاهد القرآني كان أساسًا في بناء القاعدة النحوية والصرفية ، ولم يكن الأساس الأول ،ولاسيما إذا كان الإحصاء هو المعيار الذي نشأت عنه تلك النتيجة إذ إنّ الشاهد الشعري حصر في استدلالات سيبويه بنسبة (٢-١) من الشاهد القرآني[٣] ، ولا غضاضة في ذلك ولا تثريب إذا رجحت الدكتورة خديجة الحديثي كفه الدليل القرآني على الدليل الشعري من قبل كون الأول محفوظاً ،والثاني عرضة للصناعة ، ولو أخذت الأمور على علاتها وحاولنا تعليل ارتفاع نسبة الدليل الشعري قياسًا إلى الدليل القرآني في الكتاب لتبادرت إلى الذهن الأُطروحات الآتية :-

- ثقافة سيبويه السماعية تفوق ثقافته القرآنية.
- يبدو أن الكتاب كتب في مرحلة كان علماء العربية فيها يتبارون في كثرة مسموعاتهم عن العرب ولاسيما الشعرية منها .
- جاء الكتاب في مرحلة تأسيسية أريد منها عكس العربية على القرآن لا العكس .

ومما استدل سيبويه به من الشعر جاء في ( باب إدغام الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا ) ، إذ يقول : " وممّا يُدلُّك على أنَّه يخفى ويكون بزنة المتحرك قول الشاعر:

وإِنّي بما قد كلَّفَتْني عَشيرَتي      مِن الذبِّ عن أعراضها لحقيقُ

---

(١) ينظر : سيبويه حياته وكتابه ١٧٧-١٧٩

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١٣٦

(٣) أحصينا (٤٩٠) دليلاً قرآنيًا في الكتاب وهذا العدد بالقياس إلى الدليل الشعري (١٠٥٠) بيتًا يوضّح النسبة المذكورة في المتن ، ينظر : الكتاب ٥ ( الفهارس ) .

وقال غيلان بن حُريث .

**وامتاحَ مِنّي حلَباتِ الهاجمِ      شأو مُدِلٍّ سابقِ اللَّهامِمِ**

وقال أيضًا :

**وغيرُ سُفْعٍ مُثّلٍ يَحامِمِ**

فلو اسكن في هذه الاشياء لانكسر الشعر ، ولكننا سمعناهم يخفون ولو قال :إنّي مَّا قد كلّفَتني ) فاسكن الباء وادغمها في الميم في الكلام لجاز لحرف المد ، فأما ( اللهامِمِ ) فانه لا يجوز فيها الإسكان ،ولا في القَرادِدِ لان قَرْدَدًا (فَعْلَلٌ) ، و(لهمِمًا) (فِعْلِلٌ) ولا يدغم فيكره ان يجئ جمعه على جمع ما هو مدغم واحدهُ وليس ذلك في ( اني بما ) ، ولكنك ان شئت قلت (قَرادِدُ)فأخفيت ،كما قالوا (متَعَفّفٌ) فيخفى ولا يكون في هذا إدغام وقد ذكرنا العلة "[١]

وهنا يكشف سيبويه من هذه الصورة الصوتية للإدغام المنفصل (س.م.م)[٢]، أنَّ المتحرك الذي يلي الساكن لا يجوز إسكانه ويجوز إخفاؤه لان التضعيف – المترتب على ذلك المتحرك في حالة إسكانه – لا يلزم في المنفصل ومن ثم لا يستحق أن يغير له البناء نحو:

ء ـــِـ ب / ن ـــُـ ن / ح ـــِـ ن ( = ابن نوحٍ ) [٣]

**٥/الدليل اللهجي .**

الذي يفرق بين اللهجات في الغالب كما يرى الدكتور إبراهيم أنيس هو الاختلاف الصوتي في طبيعة الاصوات وكيفية صدورها و قد تتميز اللهجات " بقليلٍ من صفات ترجع إلى بنية الكلمة

---

(١) الكتاب ٤/٤٣٩

(٢) س =( الساكن ) ، م = (المتحرك)

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤٣٨

ونسجها أو معاني بعض الكلمات "[١] . ودراستها ترتبط بالأصوات التي تكون عرضة للتطور من سائر فروع اللغة كالصيغ والمفردات والأساليب لان الجانب المنطوق في اللغة يكون أكثر حرية من الجانب المكتوب ،ومن ثم تتأثر اللغة المنطوقة بالعوامل السياقية أكثر من اللغة المكتوبة [٢]

وقد قسم الرافعي اللهجات إلى خمسة أقسام [٣]:-

١- لغات منسوبة ملقبة

٢- لغات منسوبة غير ملقبة تجري في إبدال الحروف

٣- لغات من ذلك في تغير الحركات

٤- لغات غير منسوبة ولا ملقبة

٥- لغة أو لثغة في منطق العرب .

والحق أنّ هذه الأقسام كثيرًا ما ترد في الكتاب وأكثرها حضورًا هي اللغات غير المنسوبة إذ نرى سيبويه يقول أحيانًا " سمعت من يوثق بعربيته من العرب " [٤]، أو يقول : ( فأمّا ناسٌ كثيرٌ ) ، أو (اعلم أن ناسًا من العرب )، (وقومٌ...)[٥]. أو (سمعنا من العرب من يقول )[٦].

أو ( وهي لغة ...)[٧].

واللهجة التي نراها دليلًا على بعض مواطن التعليل نراها موضع تعليل إذا كانت تتمتع بمظهر صوتي يحتاج إلى تعليل ، ففي حين يقرر الخليل ان (ياء)

---

(١) في اللهجات العربية ١٧ ، وينظر :الدراسات اللهجية والصوتية ٨٦

(٢) ينظر : دراسة الصوت اللغوي ٣٦٧ التعليل الصرفي والصوتي ٧٧

(٣) ينظر : تاريخ أداب العرب ١/١٣٧

(٤) الكتاب ٣/٣٨٦ ، و ٤ / ١٩٨

(٥) الكتاب ٤/١٩٩

(٦) الكتاب ٣/٣٧٧

(٧) الكتاب ٤/١١٣

(يقضي) و(واو) (يغزو) لا يحذفان إذا كان أحدهما حرف روي ،لأنها ليست بوصل حينئذٍ وهي حرف روي كما إنَّ القاف في :-

" وقاتمِ الأعماق خاوي المُخْتَرَقْ "[1]

وعقَّب سيبويه على ذلك بقوله " وكما لا تحذف هذه القاف لا تحذف واحدةٌ منهما وقد دعاهم حذف ياء يقضي إلى أن حذف ناسٌ كثيرٌ من قيس وأسدٍ الياء والواو اللتين هما علامة المضمر. ولم تكثر واحدة منهما في الحذف ككثرة ياء يقضي لأنها تجيئان لمعنى الأسماء ،وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما ،فهما بمنزلة الهاء في :-

**يا عجبًا للدهرِ شتّى طرائقُهْ**

سمعت ممن يروي هذا الشعر من العرب ينشده :-

**لا يُبعِدُ الله أصحابًا تركتُهمُ لم أدْرِ بعدَ غَداةِ البينِ ما صنَعِ** [2]

وانظر إلى استدلال سيبويه باللهجة في موضع قال فيهِ " وسألتهُ عن الإضافة إلى (حيَّة) فقال :حَيَوِيٌّ ، كراهة ان تجتمع الياءات .والدليل على ذلك قول العرب في حيّة بن بهدلة : حَيَوِيٌّ، وحُركت الياءُ لأنّهُ لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة "[3] .

وانظر إلى سيبويه وهو يرصد بعض المظاهر اللهجية ويعلّلها ، ولاسيما تلك المظاهر التي ترافق إنشاد العرب وعدم ترنمهم في بعض المواضع ، فإذا انشدوا ولم يترنموا ، فعلى ثلاثة أوجه :[4]

---

(١) الكتاب ٢١١/٤

(٢) الكتاب ٢١١/٤

(٣) الكتاب ٣٤٥/٣

(٤) ينظر / الكتاب ٢٠٦/٤-٢٠٨

- أما أهل الحجاز فيدعون هذهِ القوافي ما نون منها وما لم ينون على حالها في الترنم ، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء .
- أما ناسٌ كثيرٌ من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونًا ولفظوا بتمام البناء ، وما هو منه،كما فَعَل أهل الحجاز ذلك بحروف المد سمعناهم يقولون :-

**يا أبتا علَّكَ أو عساكَنْ**

- وأما الثالث فإنهم يجرون القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شِعرْ ، جعلوه كالكلام اذ لم يترنموا ، وتركوا المدَّة لعلمهم أنها في أصل البناء .

**٦/ الدليل الأسلوبي .**

وهو الدليل القائم على أسلوب لغوي متواتر أو على مَثلٍ متداول يُعتَمدُ للاستدلال على صحة ظاهرة صوتية ،وقد اعتمد سيبويه في الكتاب ثلاثَمائةٍ وأحدَ عشرَ أسلوبًا لغويًا [١]، وواحدًا وأربعين مثلاً[٢]. ومن ذلك استدلاله بأسلوب (لإمِّكَ) في أن الألف الموصولة وان كانت مكسورة ابتداءً إلا أنها قد تتبع حركة ما يليها ؛فالهمزة كسرت اتباعًا لحركة الميم المكسورة [٣] .

وقد تضم الألف الموصولة إذا كان الحرف الثالث مضمومًا نحو: اقتُل ، استضعِف ،واْحتُقِرَ. " وذلك أنّك قرَّبت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرةٌ بعدها ضمَّةٌ وأرادوا أن يكون العمل من وجهٍ واحد كما فعلوا ذلك في ( مُذُ اليومُ يا فتى ) ، وهو في هذا أجدر لأنّهُ ليس في الكلام حرفٌ أولهُ مكسور والثاني مضموم . وفُعِلَ هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت ان

---

(١) الكتاب ٥ (الفهارس)/٣٢-٤١

(٢) الكتاب ٥ (الفهارس )/٣٠-٣١

(٣) ينظر / الكتاب ٤/١٤٦.

ترفع لسانك من موضع واحد .وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد .ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أجُوُءُك وأنبُوءُك وهو مُنحدُرٌ من الجبل .أنبأنا بذلك الخليل ، وقالوا أيضًا لإمِّكَ.وقالوا :-

اَضرب الساقين إمُّكَ هابلُ "[1]

ويمكننا ان نرصد أسلوبًا آخر يستدلُّ به سيبويه ويعلله وهو (رَحُبَت بلادُك وظلَّتْ) وذلك في (باب ما شذَّ من المضاعف ) إذ يقول : " واعلم أنّ لغة للعرب مطَّردةً يجري فيها (فُعِلَ) من رَدَدْتُ ، مجرى (فُعِلَ) من قلتُ،وذلك [ قولهم :قد رِدَّ وهِدَّ، ورَحُبَتْ بلادك وظِلَّتْ،لما اسكنوا العين القوا حركتها على إلقاء ، كما فعل في جِئْتُ..."[2].

ومما يمكن قوله أن المثل هو من الأدلّةِ الأسلوبية التي كان يعمدُ إليها سيبويه مشخصًا لمظهرٍ لغوي تارةً ومستدلاً بها في تعليل بعض الظواهر الصوتية تارةً أخرى . ومن ذلك ما جاء في (باب ما يسكن استخفافًا وهو في الأصل متحركٌ ) إذ يرى سيبويه ان هذا الباب متحقّق في " قولهم في فَخِذٍ:فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ وفي عَضُدٍ:عَضْدٌ...وهي لغة بكر بن وائل ،وأناسٍ كثيرٍ من بني تميم ، وقالوا في مَثَلٍ " لم يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَلَهُ "[3] ، " وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا ان يرفعوا [ ألسنتهم ] عن المفتوح إلى المكسور ،والمفتوح أخف عليهم ،فكرهوا ان ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل ..."[4] .

وهنا يشهدُ سيبويه بالمثل المأثور (لم يحرَمُ من فُصْدَ له) على ما اسكن استخفافًا وهو في الأصل متحرك ،ثم ما يلبث أن يعلل ذلك المظهر الصوتي

---

(١) الكتاب ٤/ ١٤٦ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٢٢-٤٢٣

(٣) الكتاب ٤ / ١١٣-١١٤

(٤) الكتاب ٤ /١١٤

بطبيعة الأداء العضوي للجهاز النطقي ، ولاسيما القول بأنَّ ما حملهم علـــى ذلـــك الإسكان هو كراهة أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور .

**٧/ الدليل الافتراضي .**

وهو الدليل الذي يقوم على الافتراض من أجل إيضاح القواعـــد والأحكـــام اللغوية ،وقد أدلى سيبويه بكثير من الافتراضات وهو يناقش كثيرًا مـــن الظـــواهر اللغوية وغاية ذلك أن تتسم الأحكام بالموضوعية والتصور العلمي .

ومن تلك الافتراضات كثرة الاستعمال التي كانت تعلل ما يحذف من أصوات هـــي جزءٌ مكون لتلك المفردات التي هي فيها ، وذلك نحو قولهِ : " اعلـــم أنَّهـــم ممـــا يحذفون الكلم وان كان أصله في الكلام غير ذلك ،... فمما حذف وأصله غير ذلك .لم يكُ ولاأدْرِ " (١)

وهنا يتكئ سيبويه في تعليل هذه الظاهرة الصوتية علـــى افتـــراض كثـــرة استعمال العرب لهذه التراكيب التي جعلتهم يحذفون أصوات النـــون واليـــاء مـــن الكلمتين الواردتين آنفاً.

ومن تلك الافتراضات ما يقوم على التذكر من نحو قولهِ " ويقول الرجـــل إذا تذكر ولم يُرد أن يقطع كلامهُ: ( قالا )،فيمد ( قال ) ، ( يقولو ) فيمد (يقـــول) ، ومن ( العامي ) فيمد ( العام ) ؛ سمعناهم يتكلمون بهِ في الكلام ويجعلونهُ علامـــة ما يتذكر بهِ ولم يقطع كلامهُ فإذا اضطروا إلى مثل هـــذا فـــي الســـاكن كســـروا سمعناهم يقولون : (انه قدِي في قد )..." (٢) ، فالمدُ الصوتي لآخر هذه المفـــردات هو علامة على ما يتذكرون ،هكذا يعلل سيبويه هذا المظهر الصـــوتي فـــي هـــذهِ السياقات المتقدم ذكرها .

---

(١ ) الكتاب ٢٤/١-٢٥

(٢ ) الكتاب ٢١٦/٤

ومن تلك الافتراضات علة( الفرار ) إذ يقول في أحد مواضع الكتاب : " وقالوا في غداءٍ : غَداويٌّ ، وفي رِداءٍ ، رِداويٌّ ، فلما كان من كلامهم قياسًا مستمرًا ان يبدلوا الواو مكان هذهِ الهمزة في هذه الأسماء استثقالاً لها صارت الواو إذ كانت في الاسم أولى ،لأنهم قد يبدلونها وليست في الاسم (فرارًا ) اليها ،فإذا قدروا عليها في الاسم لم يخرجوها ،ولا (يفرون ) إلى الياء لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى نحو ما كانوا فيهِ لأن الياء تشبه الألف فيصير بمنزلة ما اجتمع فيهِ أربع ياءات ،لأن فيها حينئذ ثلاث ياءات والألف شبيهة بالياء فتضارع أُمَيّيٌّ؛ فكرهوا أن يفروا إلى ما هو أثقل مما هم فيه ،فكرهوا الياء كما كرهوا في حصًى و رحًى..." [1].

يكشف النص المتقدم عن قدرة سيبويه العالية على الاستشعار وعلى خلقِ جوٍ من الخيال في تفسير تلك الظواهر الصوتية ؛ فهذِهِ قصةُ شخصياتها أصوات (الألف والهمزة والواو والياء )،ولكل من تلك الأصوات أداءً متميزٌ يفر المستعمل إليهِ عن غيرهِ في ضوء السياقات البنائية التي توفر المناخ المناسب لأداء ذلك الصوت .

*** الشـــرح :**

لعل النهج التعليمي والإقناعي كان وراء إيراد العلل وشرحها في كتاب سيبويه مما جعله يفتعل أشياء على صعيد التعليل تقودهُ إلى الحقيقة العلمية ،وتقودُ المتلقي إلى القناعة .

والذي يألف الكتاب ويُطِيلُ معاشرتَهُ والنظر فيهِ يجدُ مبحث التعليل عند سيبويه في الكتاب – فضلاً عما تقدم – يتمتع بالشرح المتميز بالآتي :

**١/ تقوية العلة**

إذ نلحظ سيبويه في شرحه للعلل يذكر ما يقوي العلة التي بصددها ؛ فهو

(١) الكتاب ٣/٣٤٩

– على سبيل المثال – يقرر أنَّ الراء لا تدغم مع اللام والنـــون لا لأنهـــا مكـــررة وحسب ،وانما لأنها تفشى إذا كان معها غيرها ." فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها ولا يكرر "[١]. وهو هنا لم يكتف بالأمارة على عـــدم الإدغام في كون الراء مكررة واللام والنون ليسا كذلك ، وانما شرح ذلك في كون عدم الانسجام في الأداء الصوتي هيَّأ المؤدي لان ينفر من الإدغام بين متناقضـــين في الصفة .

ولم يكتف سيبويه بهذا القدر من ذكره للعلة وشرحها إذ لم يلبث ان قوى تلـــك العِلة بما يناظر تلك الأصوات ، فيقول " ويقوِّي هذا أن الطاء وهي مطبقة لا تجعل مع التاء تاءً خالصة لأنها أفضل منها بالإطباق فهـــذه أجـــدر أن تـــدغم إذ كانـــت مكررة"[٢]

وهنا راح سيبويه يلتمس ما يقوي علته في مجموعة صوتية أخرى ( = ط. ت) وما تتمتع به عناصر تلك المجموعة من خواص متمـــايزة  إذ إنَّ (التـــاء) لا تكون تاءً خالصةً مع الطاء كما أنَّ ( الراء ) لا تكون راءً خالصة( يٍجحفوا) مـــع اللام والنون .

ومثل هذه التقوية ما جاء في (باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركـــة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة ) ؛ إذ نقل سيبويه في هذا الباب عن الخليل ان (سَيّدا ًفَيْعِلٌ) وان لم يكن (فَيْعِلٌ) في غير المعتـــل لأنهـــم قـــد يخصون به غيره من غير المعتل . ثم الحق ذلك بقوله : " وإذا أردت (فَيْعَل) مـــن (قلت) قُلتَ : (قَيَّلٌ). فلو كان يغير شيء من الحركة باطراد لغيرو الحركـــة ههنـــا

---

(١) الكتاب ٤٤٨/٤

(٢) الكتاب ٤٤٨/٤

فهذه تقوية لأن يحمل سَيِّدٌ على (فَيْعِلٍ) إذ كانت الكسرة مطردة كثيرة .وبنات الياء فيما ذكرت لك وبنات الواو سواء " (١).

ومما يلحظ في هذا النص أنَّ سيبويه لا يسعى لتقوية ما يعرضه من علل ، وإنما يسعى – إن وجد إلى ذلك سبيلًا– إلى تقوية علل من يروي عنهم ولاسيما الخليل(٢) .

٢/ **الاحتراز** .

وهو ما يزاد على العلة من صفة ٍ لضرب ٍ من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها (٣) إذ ان العلل الصوتية التي يعرضها الكتاب لم تكن مطلقة في كثير من الأحيان وتكون مشروطة أحيانًا الأمر الذي يوفر للعلة حصانةً عمّا يتبادر إلى الذهن مما قد يبدو مناقضًا لها مما حدا بسيبويه أن يعرض لتلك الاحترازات عن طريق أسئلة افتراضية يحاول الإجابة عنها على نحو يوفر للقارئ الاطمئنان إلى ما جاء به في تعليل الظواهر اللغوية ، ولاسيما الصوتية منها .

ونحو هذا ما جاء في (باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدهن ساكن )إذ ما قاله في هذا الباب " فأما حذف الألف فقولك : رَمَيَ الرَّجُلُ وأنت تريد رَمَى ، ولم يخف ؛ وانما كرهوا تحريكها لأنها إذا حركت صارت ياءً أو واوًا ،فكرهوا ان تصير إلى ما يستثقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباسًا "(٤) وهنا يعزو سيبويه حذف الألف إلى كراهة تحريكها الذي يؤدي إلى تصييرها ( الألفٍ )إلى الياء أو الواو ، إلا انه سرعان ما يحترز بالالتباس الذي يعلل به المواطن التي لا يحذف

---

(١) الكتاب ٣٦٥/٤

(٢) ومما يذكره سيبويه من أمثلة تقوية العلل تنظر : الكتاب ٣٦٤/٣ ، و ١٣٧/٤ ، ١٨٠، ٣٠٧ ، ٣٦٦ ، ٣٧٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٥٠

(٣) ينظر : الاقتراح ١٠٤

(٤) الكتاب ١٥٦/٤

فيها الألف على الرغم من كونها تتصف بالمواصفات الصوتية نفسها التي هيأت الألف لان تحذف من قبل ؛ فاحترز من حكم قاعدة الحذف تلك للأمور الآتية :-

١- مجيء الياء والواو في (رَمَيا ) و(غزوا ) فقد جاءوا بهما ولم يحذف الألف لئلا يلتبس الاثنان بالواحد .

٢- ثبات الياء في ( ذفريان )لأنهم لو حذفوا لألتبس بما ليس في آخره ألف التأنيث من الأسماء لأنك إذا قلت :هذهِ حُبلى الرّجُل ،ومَن حُبلى الرّجُل،عُلم ان في أخرها ألفاً .

ومثل هذا ينسحب على حذف الياء التي قبلها كسرة نحو : ( هو يَرمِي الرَّجُل ويقضي الْحَقَّ ،وانت تريد (يقضي )و( يرمي )، " كرهوا الكسر كما كرهوا الجرَّ في قاضٍ والضم فيه كما كرهوا الرفع فيه ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب ، لأن سبيل هذا ان يكسر فحذفوا حيث لم يخافوا التباسًا .

واما حذف الواو التي قبلها حرف مضموم فقولك : يَغْزُو القومَ ،ويَدعُو الناسَ وكرهوا الكسر كما كرهوا الضم هناك وكرهوا الضم هنا كما كرهوا الكسر في ( يرمِي) ، وأما اخشَوُا القوم ..فإنهم لو حذفوا لألتبس الواحد بالجميع ،والأنثى بالذكر .. "[١] .

ومن الاحترازات المرافقة للعِلة ما جاء في باب (علل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف إذ يرى سيبويه في إحدى فقراته ما جاء في قوله: " فَمِنْ حروف الزوائد ما تجعلهُ إذا لحق رابعًا فصاعدًا زائدًا ولم يشتق منه ما تذهب فيه الزيادة ، لا تجعله من نفس الحرف إلا بِثَبَتٍ ،ومنها ما تجعله من نفس الحرف ولا تجعله زيادة إلا بِثَبَت "[٢].

---

(١) الكتاب ١٥٧/٤

(٢) الكتاب ٣٠٧/٤

والنص يكشف أن علة الزيادة لما يلحق رابعًا فصاعدًا هو اشتقاق ما تذهب فيهِ الزيادة ،وهذه علامة أكثر من كونها علة غير أن تحديد الزيادة أو عدمها – فضلاً عما تقدم – مشروط بالإثبات . ومن ثم فنحن أمام معادلةٍ بذراعين :- يتضمن الذراعُ الأول منها : ان كل ما كان من حروف الزيادة ( سألتمونيها ) ليس بالضرورة أن لا يكون من أصل المفردة . أما الذراع الثاني للمعادلة هو : ليس كل ما يُظنُّ انه من أصل المفردة لا يجوز أن يكون زائدًا ،فالاشتقاق ليس هو الفيصل في تحديد الزائد من عدمه إذ إن العملية مرهونةٌ بالإثبات أيضًا .

فالهمزة مثلاً وهي من حروف الزيادة إذا لحقت أولاً رابعةً فصاعدًا زائدة أبدا على الرغم من انك لا تشتق ما تذهب فيه الألف في نحو (أفكَلٍ وأيْدَعٍ) غير ان ما صيرها زائدة وان لم يجدوا مشتقًا تذهب فيه هو الإثبات المتأتي من كثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال. والصفة أيضًا محل إثبات إذ يشتقون منها ما تذهب فيه الألف(1) ، ثمَّ راح (يقوِّي) مذهبه في هذا التعليل بالقول : " ومما يقوِّي على أنَّها زائدة انها لم تجئ أولاً في (فِعْلٍ) فيكون عندهم بمنزلة دَحْرَجَ فترك صرف العرب لها وكثرتها أولاً زائدة ،والحال التي وصفت في الفعل يقوِّي أنها زائدة " (2) .

**٣/ تضافر العلل :**

يكشف السيوطي عن موقفين في تعليل الحكم :- الأول لا يجوز فيه ذلك لان العلة النحوية مشبهة بالعلة العقلية لا يثبت الحكم فيها إلا بعلة واحدة وكذلك ما شبِّه بها ، والثاني يجوز فيه تعليل الحكم بعلتين ، ولاسيما أنَّ تلك العلل ليست موجبة ، وإنما هي إمارة ودلالة على الحكم فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الإمارات والدلالات ،كذلك يجوز أن يستدل علية بأنواع من العلل (3).

---

(١) الكتاب ٣٠٧/٤

(٢) الكتاب ٣٠٧/٤

(٣) ينظر: الاقتراح ٩١

أما ابن جني فيجوز عنده التعليل بعلتين من نحو قولك (هؤلاء مُسْــلِميّ ) ان الأصل (مُسلمِوى) فقلب الواو ( ياءً ) لأمرين كل منهما موجب القلــب : أحــدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون . والآخر أن يــاء المــتكلم ابــدًا يكسر الحرف الذي قبلها مما يوجب قلب الواو ياءً وإدغامها ليمكن كسر ما يليه(١).

ومن الأحكام الصوتية التي جمع لها سيبويه أكثر من علة ما جاء في (بــاب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات ) ، " وذلك قولك هذا قــاضْ وهذا غازْ، وهذا عَمْ تريد العَمي أذهبوها في الوقف كما ذهبــت فــي الوصــل " ، وحدثنا أبو الخطاب ، ويونس أن بعض من وثق بعربيته من العرب يقــول : هــذا رامِي وغازِي وعَمِي ، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنــوين، لأنهم لم يُضطرُّوا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال . فإذا لم يكن في موضع تنوين فان البيان أجود في الوقف ، وذلك قولك : هــذا القاضــي، وهذا العَمِي ،لأنها ثابتة في الوصل ، ومن العرب من يحذف هــذا فــي الوقــف ، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام ، إذ لا كانت تذهب الياء في الوصل في [التنوين لــو لم تكن الألف واللام وفعلوا هذا لان الياء مع الكسرة تستثقل الياءات ،فقــد اجتمــع الأمران ... "(٢) . إذن فمن العرب من يقول (هذا القاضْ ) في الوقف فيحذف الياء لعلتين الأولى تشبيهًا بما ليس فيه ألف ولام فقد كانت الياء تحــذف فــي الوصــل .والثانية ثقل الكسرة مع الياء .

وفي (باب ما حذف الياء والواو فيه القياس ) يقول سيبويه :- " وذلك قولك في ربيعة رَبَعيٌّ ،وفي حنيفة حنَفيٌّ ...وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في أخرها لتغييرهم منتهى الاسم ،فلما اجتمع في آخر الاسم تغيير هــو

---

(١) ينظر : الخصائص ١/١٧٥ ، و الاقتراح ٩٠

(٢) الكتاب ٤/١٨٣

حذفٌ لازم لَزمهُ حذفُ هذهِ الحروف ؛إذ كـان مـن كلامهـم أن يحـذف لأمـر واحد،فكلما ازداد التغيير كان الحذف الزم .إذ كان من كلامهم أن يحـذفوا لتغييـر واحد " [١] .

## ٤/ الترجيح :

الإسناد والمتن هما كفتا ميزان المراجحة بين ثقلين " فأما الترجيح بالإسناد فبأن يكون رواه أحدهما أكثر من رواة الآخر ، أو اعلم واحفظ ... وأما التـرجيح في المتن فبأن يكون أحد الثقلين على وفق القياس ، والآخرُ علـى خلافـهِ ..."[٢] والواقع إنَّ سيبويه ورث كثيرًا من العلل عن طريق شيوخ كان لهم قبله بـاعٌ فـي العربية قادهم لان يعللوا كثيرًا من أحكامهم .

ولا شك في أن النقل الراجح في الكتاب هو للخليل فـي عمومـه بحسـب مقياسي المراجحة ( = الراوي والقياس ) ؛ ففي ( باب ما تقلب الواو فيـه يـاءً إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ،أو كانت ساكنة والياء بعـدها متحركـة ) نقـل سيبويه عن الخليل وغيره قوله " [ سَيِّدٌ فَيْعِلٌ ] وان لم يكن (فَيْعِلٌ) في غير المعتـل لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل ...

وقد قال غيرهُ : هو (فَيْعَلُ ؟) ،لأنه في غير المعتل ( فَيْعِلٌ) وقـالوا : غُيـرت الحركة لان الحركة قد تقلب إذا غُيِّرَ الاسم ... "[٣].

ونحن مع سيبويه أمام ثلاث علل لوزن سيد على (فيعِل):-

١- سيِّد (فَيْعِل) لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل .

٢- سيِّد (فيعِل) لأنه ليس في غير المعتل (فَيْعِلٌ).

---

(١) الكتاب ٣٣٩/٣

(٢) الاقتراح ١٢٠

(٣) الكتاب ٣٦٥/٤

٣- سيِّد (فَيعِلٌ) لتغير الحركة لان الحركة قد تقلب إذا غير الاسم .

ثم يرجِّح سيبويه بين هذه العلل بكلام فصلٍ إذ يقول : " وقول الخليل أعجب اليَّ لأنّه قد جاء في المعتل بناءٌ لم يجئ في غيره ، ولأنهم قالوا هَيَّبانُ وتَيَّحان فلم يكسروا " [١] .

ومن أمثلة ترجيح رأي أستاذه مسألة تصغير ما سُمي به من الجموع نحو (قبائل ) إذ سُمي بها رجلٌ .فصغرها يونس على (قُبيِّل ) بحذف الهمزة إذ كانت زائدة وصغرها الخليل على (قُبَيئل) و(قُبيئيل) والياء فيها عوضًا مما حذف ، ولاسيما أنَّ الألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة (حيّةٌ) لم تجئْ للمدَّ [٢].

واحسب أنَّ الموضوعية وابتغاء الرأي الصائب كانت وراء ترجيح سيبويه لرأي يونس على رأي الخليل في بعض المواضع من الكتاب منها قوله : " وسالت الخليل عن (القاضي ) في النداء فقال اختارُ( يا قاضي ) لأنه ليس بمنون كما اختار (هذا القاضي ) ، وأما يونس فقال :( يا قاضْ) وقول يونس أقوى لأنه لما كان من كلامهم ان يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء اقدر ، لان النداء موضع حذف يحذفون التنوين ويقولون يا حارِ، يا صاحِ ، ويا غلامُ أقبلْ "[٣] ، ونستطيع أن نطوي تحت هذا المطلب ما يسمى بنقض العلل[٤].

**٥/ المحاورة :**

مشافهة العلماء وتدوين أرائهم على نحو منهجي كان ديدن سيبويه في تأليف الكتاب ، وأنت لا تعدو بابًا من أبوابه أو فقرة من فقراته إلا و رأيت سيبويه قد أشرك غيره فيه ممن سبقوه ،أو عاصروه ، وكثيرٌ من الفقرات تتصدرها كلمات

---

(١) الكتاب ٣٦٦/٤

(٢) ينظر: الكتاب ٤٣٩/٣

(٣) الكتاب ٤٢٠/٣

(٤) على سبيل المثال مناقضة سيبويه للخليل في الكتاب ١٤٧/٤-١٤٨

توحي بتلك المشاركة من مثل ( قالوا ، وسألت ، وحدثنا ، وسمعنا ، وزعم ، واعلم، وحدَّثني ) مما يجعلنا أمام يلحظ عام وهو المحاورة ومن الأبواب في الكتاب[١] ما أقيم على ما يشبه الحوار الاستفهامي عما يُرصد من الظواهر اللغوية، وهذه طريقة أحسب سيبويه أراد بها مطلبين:

١- تقليب الظاهرة اللغوية من عدة جوانب ،ومن ثم الوصول في كل جانب منها إلى إجابة محدودة وواضحة .
٢- كونها الطريقة المنهجية التعليمية التي ينتفع بها من يقرأ الكتاب ، أو يقرأ عليه ومن ثم تيسير حفظ عدد من المسائل .

ومن تلك المشاهد الحوارية بين سيبويه وشيوخه على سبيل المثال :

١- " سألت الخليل فقلت : ( سُلَّمٌ ) أيَّتهما الزائدة ؟ فقال ..."[٢]
٢- " سألت الخليل عن ( فُعْلٍ )من ( وأيتُ )فقال... " [٣]
٣- " سألت يونس عن ( مُرامًى ) فقال :مُرامِيٌّ [٤]
٤- " ومنهم من يقول (مَعْدِ يكرِب) فيجعلة اسما واحدًا ، فقلت ليونس :هلا صرفوه...فقال " [٥] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٢٦ – ٣٣٤ .
(٢) الكتاب ٣ / ٣٢٩ .
(٣) الكتاب ٤ /٣٣٣
(٤) الكتاب ٣/ ٣٥٥
(٥) الكتاب ٣/ ٢٩٧

# المبحث الثالث

# اتجاهــات التعليــل الصــوتي

* **الاتجاه الأدائي :**

الأداء ( Diction ) هو فن النطق [١] ، ومجمل ما جاء بــه ســيبويه فــي تقسيمه للأصوات على مستوى الإخراج والصفات ينسجم ومعطيات علم الأصوات النطقي الذي يعنى بتحركات جهاز النطق وطبيعة عملياته وما يترتب على ذلك من تقسيم للأصوات من حيث المخارج والصفات وتآلفها ، وما يصيبها من تغير بسبب من هذا التالف والاجتماع [٢] .

والقول بان ما جاء به سيبويه ينسجم وطبيعة علم الأصوات النطقي يشفع له التاريخ ؛ إذ يُعدُّ علم الأصوات النطقي من أقــدم الدراســات الصــوتية وذلــك لاعتماده الملاحظة الذاتية للأعضاء المرئية من جهاز النطق والتــذوق الشخصــي لعمليات النطق ، في حين أن الجانبين الآخــرين ( الفيزيــائي والســمعي) لا تــتم دراستهما ما لمتعتمد على وسائل معملية وتشريحية حديثة ، وهو ما حرم منها زمن سيبويه [٣] .

---

(١) ينظر : دراسة الصوت اللغوي ٣٤٨، والأداء يكون على مستويين :-

- الأداء الشفاهي : وهو ما يتحقق بواسطة الوصف (الاكوستيكي )للنص حــال قراءتــه ، أو الاستعانة برواة ومتابعة مديات الصوائت والصوامت والنبر والتنغيم .
- الأداء الكتابي : وهو ما يتحقق بعلامات الوقف ، والترقيم ، ونهايات الأسطر الطباعية ومــا تحققه من تطابق مع النهاية الوزنية أو اللاتطابق مع نهاية الجملة الدلالية .

ينظر: الأداء الأسلوبي في المستوى الصــوتي ٧٢ ، والظــواهر الصــوتية (التوزيعيــة، الجناسية، التكرارية) أسلوبيا (من بحوث المربد ٢٠٠٠ م)

(٢) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ١١

(٣) ينظر : المصدر نفسه ١٢ .

وعليه فالأداء الصوتي كان دليل كثير من العلمـاء لتعليـل كثيـر مـن المظاهر الصوتية ، ومن ثم تفسيرها في هدْيٍ من ذلك ففي ( باب التضـعيف فـي بنات الواو ) يسأل سيبويه فيما إذا يمكن القول " قَوَوت تقْوو ، كما قالوا :غَـزَوت تغزوَ؟ "[1] ؛ فيجاب : " إنما ذلك لأنه مضاعف ،فيرفع لسانه ثم يعيده ،وهـو هنـا يرفع لسانه رفعة واحدة ؛ فجاز هذا ، كما قالوا :سئَال ، ورئَاس ، لأنه حيث رفـع لسانه رفعة واحدة كانت بمنزلة همزة .فلم يكن قووتُ كما لم يكن اصْدَأَأتُ وأُأْتُ ، وكانت قُوَّة كما كانت سئّالٌ ، واحتمل هذا في سئّال لأنه أخف ، كما كـان أصـم أخف عليهم من أصَمَمَ " [2] وإجابة الخليل هذه لسيبويه متأتية من مراقبـة حركـة اللسان وما يستخف منها وما يستثقل .فإذا أدى الصوت المضـعف برفعـة لسـانٍ واحدة لاشك في انه اخف من الأداء للمضعف برفعتين ( = يرفع لسانه ثم يعيده ).

وأوضح مما تقدم في كشف اعتماد الأداء منهجًـا فـي تعليـل وتفسـير الظواهر الصوتية في الكتاب ما جاء به سيبويه إذ يقول : " والفاءُ لا تدغم في الباء لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسـان لأنهـا اكثـر الحروف فلما صارت مضارعة للتاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين..."[3]

وأستطيع القول إن كل مسميات الصفات الصوتية إنما سـميت فـي ضـوء معطيات الأداء الصوتي لتلك الأصوات مفردات ومجموعات ، وسيظهر ذلك جليًـا في الفصل الثاني وتحديدًا في مبحث التعليل الصوتي في المستوى النطقي .

---

(١) الكتاب ٤/٤٠١

(٢) الكتاب ٤ / ٤٠١ .

(٣) الكتاب ٤/٤٤٨

* **الاتجاه التعاملي :**

كثيرٌ من القوانين الصوتية مردها إلى التأثير المتبادل بين أصواتها حين تتآلف وما يمكن رصده من اتجاهات التعليل الصوتي في كتاب سيبويه هو ما بُنِيَ على أثر الأصوات من حيث هي وحدات تركيبية في السلسلة المنطوقة .

وهذا الاتجاه من التعليل الصوتي يدور في فلك ما يسمَّى بعلم الأصوات الوظيفي وتعد دراسة الأصوات في جوانبها الوظيفية من أبرز الدراسات الصوتية لأنها تبرز حقيقة الصوت وما يؤديه من وظيفة ،ولاسيما أنَّ لكل صوت وظيفة يؤديها في السلسلة الكلامية [١] من قبل كونه فونيمًا [٢].

وعلى هذا الأساس بحث سيبويه في مبحث الإدغام الأصوات في مستويين :

**<u>الأول</u>** : أدائي فردي يتضمن هيأة الأصوات والطبيعة الإنتاجية لها ثم حاول تنظيمها في مجاميع صوتية تتوزع على المساحة التي تشغلها تلك المجاميع في خارطة الإنتاج الصوتي إذ كانت حصة الأسد للسان ، ولم تعدم نصيبًا أعضاء الجهاز النطقي الأخرى ، ولاسيما الشفتان والأسنان واللهاة ، ثم ما لبث في **<u>المستوى الثاني</u>** أنْ عَرَضَ تلك الأصوات في مستوى تعاملها مع غيرها من الأصوات على مستوى الأفراد والمجموعات ،وما يترتب على ذلك من تأثر وتأثير، وما ينجم عن كل ذلك من ظواهر صوتية .

والحق أنَّ الاتجاه التعاملي إذ يقع في دائرة (علم الأصوات الوظيفي ) ، فان دراسة الأصوات بهدي من هذا العلم يجعلها على صلة بفروع علم اللغة الأخرى من صرف ومعجم ودلالة ، فالصوت يرتبط ارتباطًا وثيقًا

---

(١) ينظر : منهج الدرس الصوتي عند العرب ١٢٤

(٢) الفونيم : هو أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني ينظر : دراسة الصوت اللغوي ١٥١ ، ويحدد الفونيم بواسطة السمات الصوتية التي ينحصر عملها بذات متميزة بالنسبة إلى الفونيمات الأخرى .ينظر : الألسنية (علم اللغة الحديث المبادئ والاعلام) ١٩٩

بالبنية الصرفية لأنها تخضع لقوانين صوتية محكمة ، وعلى عاتق القوانين الصوتية تقع مهمة تفسير التغيرات الصرفية التي تطرأ على بنية الكلمة ،ولاسيما ما يحدث في الإبدال والإعلال والإمالة والإدغام [١].

* **الاتجاه البنائي :**

لاشك في أنَّ التغير الصوتي يترتب عليه تغير في بناء المفردة ، وهنا يتمثل هذا الاتجاه عند سيبويه في كشفه للعلة الصوتية التي تقف وراء كثير من الثوابت البنائية للمفردات في العربية ؛ فصوت الهاء مثلاً كان مسؤولاً عن إلحاق بنية (صياقلة ) بباب (طلحة ) و(تمرة ) كما ضمت (مَوتُ ) إلى (حَضْرَ) مما هيَّأ (صياقلة ) لان تنون[٢] .

و(الياء) كانت وراء إخراج (مفاعيل ) و(مفاعِل) إلى تميمي ، فقد يكون هذا المثال للواحد ولكنه صار عندهم بمنزلة اسم ضم إليه اسم فجعل اسمًا واحدًا ، فقد تغير بهذا عن حاله كما تغير بياء الإضافة ... [٣] .

وبغض النظر عن فلسفة ما ينصرف وما لا ينصرف في العربية وعن المهمة الوظيفية لهذِهِ الأصوات في هذا السياق مهمة بنائية ، ولا يمكن لدرس هذا الموضع أو المتأمل أنْ يتغافل عن أنَّ علة صرف هذه المفردات كان وراءها صوتا الهاء والياء .

وإلى مثل هذا نستطيع الالتفاف إلى ان مضاعفة الواو كانت المسؤولة عن تصيير ( لو ) [٤] اسمًا ، وما يترتب على ذلك من تذكير وتأنيث ، وذلك بلحاظ قول سيبويه " إلا أنّك تلحق واوًا أخرى فتثقّل ، وذلك لأنه ليس في كلام العرب

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة ٢٣ ، ٢٤ .
(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٢٨ ، و ٣ / ٢٢٠ .
(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٢٨
(٤) الكتاب ٣/٢٦٢

اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح .. وإنما دعاهم إلى تثقيل ( لوٍّ ) الذي يدخل الواو من الإجحاف لو نونت وما قبلها متحرك مفتوح فكرهوا أن لا يثقلوا حرفًا لو انكسر ما قبله أو انضم ذهب في التنوين ورأوا ذلك إخلالاً لو لم يفعلوا "[١] .

وهذا النص يبوح بقدرة سيبويه على استشعار ما يتطلبه البناء الذي يهيئ المفردات لان تتمكن في الاسمية وتُمْنَح حق الانصراف ؛فالتنوين وحده يذهب بالواو ، ولاسيما أن الواو عرضة للذهاب لو انكسر ما قبلها مما استدعى تعزيزها بواو أخرى ؛ فيتحقق التثقيل الذي يشفع لـ ( لو) الاحتفاظ بالتنوين وهي اسم.

وفي مثال آخر يكشف سيبويه عن إحدى آليات التعليل الصوتي باستشعار أثر بعض الأصوات في كثير من الظواهر الصوتية وأحكامها ، ففي (باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفًا وكان على خمسة أحرف يرى سيبويه أنَّ الاسم الممدود سواء كان مصروفًا أو غير مصروف ؛ فإنّه لا يحذف منه شيء نحو خنفساء : خنفساوي " وذلك أن آخر الاسم لما تحرك وكان حيًا يدخله الجر والرفع والنصب صار بمنزلة سَلامان وزعفران ...وكالأواخر التي من نفس الحرف نحو: احرنجام واشهيباب ...فصارت هكذا كما صار آخر معزًى حين نون بمنزلة آخر مَرْمًى . وانّما جسروا على حذف الألف لأنها ميِّتةُ لا يدخلها جرٌّ ولا رفع ولا نصب فحذفوها كما حذفوا ياءَ ربيعة وحنيفة . ولو كانت الياءان متحركتين لم تحذفا لقوة المتحرك ، وكما حذفوا الياء الساكنة من (ثمانٍ ) إذ أضفت إليه ، فإنما جعلوا ياءي الإضافة عوضًا .وهذه الألف اضعف، تذهب مع كل حرف ساكن ،فإنما هذه معاقبة ،كما عاقبت هاء

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٦١ - ٢٦٢

الجحاجحة ياءَ الجحاجيح ،فإنما يجسرون بهذا على هذهِ الحروف الميتـــة " [1].

والذي يدفعني إلى نقل هذهِ الفقرة كاملة :-

١) الالتفاف إلى قدرة سيبويه على استثمار ما تتمتع به تلك الأصـــوات مــن خواصٍ صوتية في المستوى السياقي لها ، ثم ربط تلك الخـــواص فـــي تعليله للمظاهر البنائية المرصودة .

٢) الأهم في نقل النص هو أنَّ المتأمل له يضع اليد علـــى مجموعـــة مــن الثنائيات الصوتية وهي : ( الحي / الميت ) ، و(القوة / الضـــعف ) ، و (المتحرك/ الساكن ) .

٣) الإتيان بأحكام صوتية أسست في ضوء تلك الثنائيات يمكن بوســاطتها تعليل الظواهر البنائية المرصودة .وتلك الأحكام هي: (التجاسر ، والحذف، والعوض ، والمعاقبة ) .

فنحن أمام كم هائل من الثنائيات الصوتية والأحكام قياسًا إلـــى الـــنص وهي جميعًا يخلعها على الأصوات المسهمة في التغييرات البنائية المرصودة ، ثم يستطيع سيبويه عن طريقها تمرير علله وتبيان ما يحذف من تلك البنيـــات وما يصمد على البقاء.

وأستطيع تمثل تلك الثنائيات وما يتأسس في ضوئها من أحكام عن طريق الخطاطة الآتية :-

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٦

| | |
|---|---|
| المتحرك | الساكن |
| ( = ما يدخله الجر والرفع والنصب ) | ( = الذي لا يدخل الجر والنصب والرفع ) |
| ↓ | ↓ |
| الحي | الميت |
| ↓ | ↓ |
| القوة | الضعف |
| ↓ | ↓ |
| (لا يتجاسرون عليه بالحذف ) | ( يتجاسرون عليهِ بالحذف ) |

ولغة تكتنز هذه التأسيسات الصوتية على هذا المنوال لا أتورع عن نعتها بالزئبقية ، وان نعتها غيري بالغموض ، إذ إنّ الزئبقية التي تتمتع بها لغة سيبويه كانت وراء كثرة شروح الكتاب ، ومن ثم كانت وراء شرط ركوب البحر لمن أراد قراءة الكتاب ، وهي كذلك وراء الحياء من الإتيان بكتاب في النحو بعد كتاب سيبويه .

**<u>الاتجاه التركيبي :</u>**

" لا يمكن أن تقوم دراسة نحوية صحيحة دون أن يدخل في منهجها علم الأصوات ، وعلم التشكيل الصوتي ، وعلم الصوت ، والباب الذي لا يستغنى عنه من علم التشكيل الصوتي في الدراسة النحوية هو باب الموقعية لأن النحو مليء

بالسلوك الموقعي للكلمات ، أي إنَّ الموقع يتحكم إلى حد كبير بالإعراب "(١) .

والحق أنَّ سيبويه يلتفت إلى تأثير الموقع الإعرابي على الأصوات ، ففي باب ( ما كانت الياء والواو فيه لامات ) ، قال سيبويه : " اعلم أنهنَّ لامات أشد اعتلالاً وأضعف لأنهنَّ حروف إعراب وعليهن يقع التنوين ، وبالإضافة إلى نفسك بالياء ، والتثنية ، والإضافة نحو : هنِيٍّ ، فإنما ضعفت لأنَّها اعتُمِدَ عليها بهذه الأشياء ، وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما ، فهما عينات أقوى ، وهما فاءات أقوى منهما عينات و لامات ، وذلك نحو : غَزَوْتُ ، وَ رَمَيْتُ " (٢) .

وهذا النص يعلل فيه سيبويه ما يجري للأصوات بفعل الموقع الإعرابي الذي تشغله المفردات الحاملة للياء والواو اللاميتي الموضع من تلك المفردات ، فهذه الأصوات بفعل موضعها ( اللام ) فضلاً عن موقع مفرداتها عرضة للآثار الإعرابية تكون أكثر اعتلالاً ، ثم يكشف النص أنَّ هذه الأصوات كلما ابتعدت من موضع اللام إلى العين ، أو الفاء كانت بمنأى عن التأثيرات الصوتية الناجمة من الموقع الإعرابي ، ولاسيما أنَّ آثار النحو إنما تبدو على أواخر الكلم .

ومثل ذلك قول سيبويه في باب الندبة : " إذا وافقت ياء الإضافة ألفًا لم تحرك الألف ، لأنها إن حُرِّكَت صارت ياءً ، والياء لا تدخلها كسرة في هذا الموضع ، فلما كان تغييرهم إياها يدعوهم إلى ياء أخرى وكسرة تركوها على حالها كما تُرِكت ياءُ ( قاضي ) ، إذ لم يخافوا التباسًا وكانت أخف ، وأثبتوا ياء الإضافة ونصبوها لأنه لا ينجزم حرفان ، فإذا ندبت فأنت بالخيار إن شئت ألحقت الألف كما ألحقتها في الأول ، وإن شئت لم تلحقها ، وذلك قولك : وامثنّاياه ، وامثنّاي ... "(٣) .

---

(١) مناهج البحث في اللغة ٢١١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٢٣

وهنا يكشف سيبويه الخيارات الصوتية المرافقة للوجوه الإعرابيــة معلِّــلاً الآثار النحوية تعليلاً صوتيًا ، وذلك بالنظر في طبيعة تلك الأصــوات الأدائيــة ، ومدى مساوقتها لطبيعة العلامة الإعرابية .

*** الاتجاه اللهجي :**

معطيات علم الأصوات عند القدماء ولاسيما من كان منهم فــي مرحلــة سيبويه ، وما توصلوا إليه من مادة لغوية ،يأتي في ضمنها اللهجات العربية التــي يصادفونها في ترحالهم للبحث عن أسرار العربية والمشــافهة ،وتلــك المعطيــات جعلت علماء العربية آنذاك إزاء كم هائل من اللهجات كانت مفزعهم فــي تفســير كثير من الظواهر اللغوية ، ولاسيما الصوتية . وكان من اللهجات نفسها ما يحتاج إلى تعليل وتفسير ؛ فلم تلبث اللهجات العربية أن أصبحت متّكأً للــدرس والتحليــل والاستشهاد .

ومن الظواهر اللهجية التي يرصدها سيبويه وبها حاجة إلى تعليل ما جاء فــي (باب ما جاء معدولاً عن حدِّه من المؤنث ) ؛ إذ يرى فيه أنَّ " ما كان آخــره راءُ فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ويختار بنو تميم فيه .لغة أهل الحجاز كمــا اتفقوا في يَرى ، والحجازية هي اللغة الأولى القُدامى ، فزعم الخليل : إنَّ إجنــاح الألف أخف عليهم ،يعني الإمالة ، وليكون العمل من وجهة واحدة ، فكرهوا تــرك الخفة وعلموا أنَّهم إنْ كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وإنهم ان رفعوا لم يصلوا [(١)] .

فلا شك في أنَّ الراء كانت ( إمارة الخليل وسيبويه على اختيار تميم ، ثــم الحديث عن إمالة الألف ، وكيف كانت وسيلتهم للتخفيف إذ كــان العمــل بــالألف الممالة وبالراء المكسورة من وجه واحد . وأتمثل ما يجري في اختيار تميم للهجة الحجاز بالآتي :

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٨ .

إمالة الألف وكسر الراء = العمل من وجه واحد ⟵ ( الخفَّة)

ولمزيد من إيضاح تعليل الكتاب لاختيار تميم للهجة الحجاز نستأنس بشرح السيرافي إذ يقول : " يعني أنَّ بني تميم يختارون الإمالة ،وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة ،وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها في غير الراء لأنَّ الراء حرف مكرر والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان ،فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها ،فصار ضم الراء في منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف ، فلذا اختاروا موافقة أهل الحجاز كما وافقوهم في يرى وبنو تميم من لغتهم تحقيق الهمزة ، وأهل الحجاز يخففون ،فوافقوهم في تخفيف الهمزة من يرى "(١) .

وهنا يكشف النص (المتن ، والنص الشارح ) عن آلية رصد الظواهر اللهجية ثم محاولة تعليلها في ضوء المعطيات الصوتية وما يمنح في ضوئها من خيال للعلماء في تلك المرحلة .

ويكشف النصّان (المتن والشرح ) عن ملحظ مهم بحاجة إلى درسٍ مستقل ، وهو مسألة إفادة اللهجات من قواعد غيرها من اللهجات أو ما يمكن تسميته بـ (التعالق اللهجي ) إذ يكشف به المواضع التي تتخلى فيها اللهجة عما عهد عنها من أحكام وضوابط لتلوذ بأحكام لهجة أخرى ثم التوافق معها في بعض مستويات الأداء .

**<u>الاتجاه الدلالي :</u>**

كثيرٌ من الظواهر الصوتية كان وراء رصدها وتعليلها توجيهٌ دلالي ولا نعدم من تعويل سيبويه وشيوخه في الكتاب على الدلالة في توجيه ظواهر صوتية وتعليلها ففي باب الإدغام – على سبيل المثال – يرى سيبويه في (تَتذكّرون ) انه " لا يجوز حذف واحدة منها يعني من التاء والذال في (تذكّرون)

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٨ ( الهامش ) .

لأنه حُذف منها حرف قبل ذلك وهو التاء وكرهوا أنْ يحذفوا آخر ، لأنه كُرِهَ الالتباس وحذف حرف جاء لمعنى المخاطبة والتأنيث . ولم تكن لتحذف الذال وهي من نفس الحرف فَتُفسد الحرف وتخل به ،ولم يروا ذلك محتملاً إذا كان البيان عربيًا " [١] ؛ فالحائل دون حذف حرف آخر من (تَذَكَّرون) لم يكن صوتيًا وإنما كان دلاليًا (=الالتباس ) .

ومثل هذا في الكتاب قلب الياء واوًا في بعض المواضع لا لعلة صوتية وإنما لعلة دلالية من مثل الفصل بين الصفة والاسم " وذلك فَعْلى . إذا كان اسمًا أبدلوا مكانها الواو نحو .الشَّرْوَى و التَّقْوَى والفَتْوَى .

وإذا كانت صفة تركوها على الأصل ، وذلك نحو :صَدْيَا وخَزْيَا ورَيَّا[٢] وكثيرًا ما يعول سيبويه على علل مثل أمن اللبس والمعنى والفرق في تفسير كثير من الظواهر الصوتية وتعليلها .

وبعد ، فالرحلة مع الكتاب وفاق مباحث هذا الفصل قادتنا إلى كثير من النتائج، ولكن اللافت للعناية من بينها أنَّ التعليل في الكتاب – وهو شاهدُ على مرحلة مهمة من مراحل العربية – لم يكن غاية وإنما كان وسيلة إيضاح وتفسير تنم على دراية وخبرة واسعة في رصد الظواهر اللغوية عنه فغاية التعليل هي التفسير ويشهد على ذلك الكتاب ، ففي ( باب الوقف على النون الخفيفة ) قال سيبويه " اعلم أنَّه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحًا ثم وقفت جعلت مكانها ألفًا كما فعلت ذلك في الأسماء المتصرفة حين وقفت ، وذلك لأنَّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد وهما حرفان زائدان والنون الخفيفة ساكنة كما أنَّ التنوين ساكن وهي علامة توكيد كما أنَّ التنوين علامة المتمكن فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف ، وذلك قولك أضربا ... "[٣]

---

(١) الكتاب ٤٧٧/٤

(٢) الكتاب ٣٨٩/٤

(٣) الكتاب ٣/ ٥٢١ ، و ينظر: ٣ / ٥٢٢ ، ٥٢٨ ، ١٩٤/٤

# الفصل الثاني

## التعليل الصوتي
## في مستوى الصفات

## توطئــة :

تجدر الإشارة في مثل هذا الموضع من البحث إلى الوقوف علــى حقيقــة مفهوم الذاتية والموضوعية ؛ ولاسيما أنَّ البحث الصوتي الحديث ينظر إلى المنجز الصوتي القديم على انَّه منجز ذاتي أكثر مما هو موضوعــي [١] ، وأكثر ما يــدفع لهذه الملاحظة أنَّ الدرس الصوتي القديم في إنجازاته لم يكن مدعّــمًا بالإمكانيــة المختبرية التي تجعله يرصد في ضوئها الذبذبات الصوتية ، أو ينظر إلى الحركــة العضويــــة التي ينجم عنها أداء معيــن .

والحق أنَّ الأوائل لم يكن في وسعهم – في ذلك العصر – إلا اللجوء إلــى ما يشعرون به ، أو ما يرونــه ، أو يلمسونه من الأداء ، وقد استثمــــروا ذلــك الأمــــر استثمارًا ليس أدلّ على رقيــّهم فيه أنَّ الدرس الصــوتي الحــديث لــم يسجــّل إلى الآن ما يقلب نظرياتهم الصوتية رأســًا على عقب ، ولا غبــار على إنَّ ما قاموا به موضوعيــًا في عصرهم ، إذ لم يكن العقل البشــري قــد أظهــر المختبــر بعد .

ولهذا فالقول بأنَّ ملاحظاتهم ذاتية غير صائب إذا أخذنا – بنظر الاعتبــار – إمكانية ذلك العصر ، أمّا أن نضع في أذهاننا إمكانيات العصر الحديــث[٢] بمــا أوتي من مختبرات وأجهزة ، ثم نحكم على المعايير القديمة بالذاتية ، فذلك أمــــر بعيــد عن الإنصاف ، ويسجــّل تعاليًا تربأ الموضوعية بنفسها عنــه ، ولو كــان للقدماء ما لنــا اليوم ، وجاءوا بما جاءوا بـــه ، لصحّ لنا القــول بــأنَّ منجــزهم ذاتـــي .

وبعد ؛

(١) ينظر : علم الأصوات العام ١٠١ .

(٢) ينظر : علم اللغة العام ، السعران ٨٧ .

فهذا فصل نحاول فيه تسليط الضوء على ما يقدمه سيبويه في الكتاب أعني لما يمكن أنْ يكون تعليلاً – من وجهة نظره – للمظاهر الصوتية المتعلقة بالأداء الصوتي الذي تظهر بوساطته الآثار السمعية الناجمة عن أسس نطقية تتعهد بها أعضاء الجهاز النطقي ، وتشغل مساحة معينة من ذلك الجهاز ابتداءً من الرئتين ، وانتهاءً بالشفتين .

وقد جرت العادة في كثير من الدراسات الصوتية السابقة على تصنيف الصفات الصوتية في ضوء الصفات التي لها مقابل ، والصفات التي ليس لها مقابل، أو المفردة ، ثمَّ الصفات المخرجية ، إلا أنَّنا ننحو إلى غير ذلك ، إذ إنَّ تسمية الصفات الصوتية كان كثير منها لاعتبارات سمعية ، ولم تفسر إلا على أسس نطقية لأنّ " الدراسات الصوتية في القديم مبنية في أساسها على هذا الجانب النطقي ، بوصفه الوسيلة المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها في زمن حرم معظم فروع العلم أدواته وأجهزته الفنية التي تساعد على الكشف عن الجوانب الأخرى للصوت اللغوي "(١). ومن الصفات ما يسمى باسم المخرج أو العضو البارز في اعتراض ممر الهواء في أثناء إنتاج الصوت .

أما الصفات السمعية والنطقية فقد وجدنا أنَّ تسميتها ، ثمَّ توصيفها يراعى فيه الراجح من ملاحظة الآثار السمعية ، أو الآثار النطقية ، فكلٌّ يُوصَف بالراجح منها ( = الأثر السمعي أو الأثر النطقي ) إذ يبدو انَّ علماء العربية ؛ وفي طليعتهم سيبويه حين سمّوا بعض الأصوات بالشديدة ، أو الرخوة، وبالمجهورة أو المهموسة شرحوا تلك الصفات على أسس نطقية إلا أنَّهم لاحظوا أنَّ الأثر السمعي هو الطاغي ، فصاغوا الصفة في ضوئه ، أو أنَّهم لاحظوا الحركة العضوية هي الطاغية فوصفوا في ضوء الأثر النطقي ، ويمكن القول : إنَّ البحث في تعليل تلك الصفات قائمٌ على شرح الكتاب لها ، فالعلل ابتداءً في هذا

(١) علم الأصوات العام ١٠٣ .

الفصل تكشفها الأسس النطقية للأصوات عند سيبويه في الكتـــاب ، ولا غرابـــة إذا وجدنا أنَّ الصفات السمعية تُعلَّل بالأسس النطقية ، وهذه نتيجة استباقية ستتبين من البحث إنْ شاءَ اللهُ .

## المبحث الأول
## تعليـل الصفـات السمعيـة

* **تعليل الجهر والهمس :**

عرّف سيبويه كلًا من الجهر والهمس في حديثه عن الحروف المجهـورة والمهموسة بقولـه :

" فالمجهورة : حرف أُشبـعَ الاعتمادُ في موضعه ، ومنع النفَسَ أنْ يجريَ معه حتى ينقضيَ الاعتماد عليـه ويجري الصوت ، فهذه حال المجهورة في الحلق والفم ، إلا أنَّ النون والميم قد يعتمد لهما في الفـم والخياشـيم فتصـير فيهمـا غنـــَّة، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثمّ تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخلَّ بهمـا .

وأما المهموس فحرف أُضعِفَ الاعتمادُ في موضعه ، حتى جرى الـنَفَسُ معه ، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جري النَفَسِ ، ولـو أردت ذلك في المجهورة لم تقدرْ عليه ، فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدِّ ، أو بما فيها منها ، وإن شئت أخفيـت "(١) .

وقبل أنْ نشرع في تحديد مواطن تعليل الجهر والهمـس – معًـا – فـي التعريفين المذكورين ؛ لا بدّ من إلمامة بما أحاط هذين التعريفين من ترديد لهما ، أو شرح بين الأوائل والمحدثين .

---

(١) الكتـاب ٤ / ٤٣٤ .

أما من تبع الأوائل فغير واحد منهم لم يزد على التعريف شيئًا ذا بال ، ومنهم الزجاجي[(١)] ، وابن جني[(٢)] ، وابن سنان الخفاجي[(٣)] ، والزمخشري[(٤)]، وابن يعيش[(٥)] ، والرضي الاستراباذي[(٦)] ، والتعريف من الشيوع بين هؤلاء العلماء وغيرهم ما يثبت حسن ظنّهم بسيبويه ، وما جاء به من تعريف ، كما يثبت قناعتهم بما يحملُ ذلك التعريف من تفسير مقبول ومعقول .

ولا نلبث أنْ نعثر على فهم واعٍ لمسألة الجهر في تراثنا الصوتي ذلك الفهم يقترحه أحمد بن مصطفى ( – ٩٦٨ هـ ) المعروف بـ ( طاش كبري زاده ) في قوله : " إن النفس الخارج ، الذي هو وظيفة حرف ، إن تكيّف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان مجهورًا ، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسًا " [(٧)] ، وستتضح أهمية هذه القراءة لتعريف سيبويه فيما بعد .

أما موقف المحدثين من التعريف المذكور ، فما زال غير واحد منهم ينعى على سيبويه قوة العبارة وغموضها[(٨)] ، وأبعد من هذا قول بعضهم بأنه " كان مضطرب الأسلوب ، يواجه الدارس بعبارات يشوبها اللبس ، أو سوء

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٤٤٨ .
(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٧٥ .
(٣) ينظر : سر الفصاحة ٣٠ .
(٤) ينظر : المفصل ٣٩٥ .
(٥) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ١٢٩ .
(٦) ينظر : شرح الشافية ٣ / ٢٥٧ – ٢٥٩ .
(٧) شرح المقدمة الجزرية ، مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب بجامعة بغداد ، ١١ / ظ ، نقلاً عن المصطلح الصوتي ٣٧ .
(٨) ينظر : المصطلح الصوتي ٣٩ ، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ٩ .

التركيـــب" [١] وليس هذا الغلو إلا نتيجة للصعوبة التي لقيها المحدثون فـــي فهـــم المصطلح [٢] الوارد في تعريف سيبويه .

وعلى الرغم من اختلاف معيار الجهر والهمس عند المحدثين لم يدّخروا جهدًا في معرفة دقائق ما جاء به الكتاب من تعريف ، فقد تبين للـــدكتور إبـــراهيم أنيس من كلام سيبويه على الجهر والهمس أمران :

**الأول** : إشباع الاعتماد .

**الثاني** : منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه في المجهور .

وفهم المراد من الأول قوة الوضوح السمعي ( Sonority )[٣] ، وهـــذا هـــو معنى الجزء الأول من قول سيبويه ( إشـــباع الاعتمـــاد ) ، أمـــا الجـــزء الثـــاني (=الاعتماد ) فلا معنى له سوى " عملية إصدار الصوت تلك العملية التـــي تـــلازم النفس منذ خروجه من الرئتين إلى انطلاقه إلى الهواء الخارجي .... ولأمـــر مـــا عبّر سيبويه بقوله ( أشبع الاعتماد في موضعه ) ولم يقل في مخرجه لأنـــه كـــان يشعر بهذا الإشباع في مجرى الصوت كله منذ صدوره من الرئتين إلـــى انطلاقـــه إلى الخارج "[٤] ، وفهم المراد من الأمر الثاني استشعار سيبويه لاقتراب الوترين الصوتيين أحدهما من الآخر حتى يكادا يسدان طريق التنفس على الرغم من علـــم الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ الحنجرة نفسها التي تضم الوترين الصـــوتيين لـــم تكـــن

---

(١) الأصوات عند سيبويه ، د. عبد الرحمن أيوب ، من البحوث التي ألقيت فـــي نـــدوة هيـــأة التدريس ، قسم اللغة العربية ، كلية عبد الله بابيرو ، ١٩٧٥ ، ٢٥ نقـــلاً عـــن المصـــطلح الصوتي ٣٩ .

(٢) ينظر : المصطلح الصوتي ٩٣ .

(٣) يعرّف الوضوح السمعي أنه : طاقة الصوت النطقية التي تجعل الصوت واضحًا للسامع غير ملتبس بغيره من الأصوات ، ينظر : الأصوات اللغوية ، الدكتور سمير شريف ، إســـتيتية ١٦٩ .

(٤) الأصوات اللغوية ٩٢ .

معروفة في عصر سيبويه ، ولا أثر لها غير ما يمكن القول : إنَّها جزء من الصدر في حديث الكتاب عن الأصوات بصورة عامة .

ومع وجاهة ما جاء به الباحث من قراءة لتعريف سيبويه ، فإننا نرى فيه إسقاط لمعلومات مسبقة ، ومتفق عليها على ما جاء في التعريف من محاور ، فقد أسقطَ صفة ( الوضوح السمعي ) المعروفة عن الأصوات المجهورة على قول سيبويه بـ ( إشباع الاعتماد ) ، وذبذبة الوترين الصوتيين على ( منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ) .

فلا تُعَدُّ قراءة الدكتور إبراهيم أنيس – وهذه الحال – غير توزيع عبارات سيبويه على ما توصل إليه علم اللغة الحديث من تعريف لمسألة الجهر الذي يعني اهتزاز الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت " فالصوت المجهور هو الذي يهتز معه الوتران الصوتيان " (١) .

وجاءت قراءة الدكتور تمّام حسّان لتعريف سيبويه أكثر إمعانًا في التعريف بعد أنْ رأى أنَّ سيبويه سمّى ظاهرة الجهر والهمس غير أنَّه لم يحددها تحديدًا شافيًا ، وبعد أن سجّل ملاحظاته على ما تقدّم من عبارات سيبويه ومحاولة فهمه ظهر له (٢) :

١. أنَّ الإشباع والإضعاف كما يبدو من المقابلة بينهما ووضوح معنى الثاني منهما ( إذ إنَّ معنى الإضعاف : سلب القوة ) يمكن فهمها على النحو الآتي :

الإشباع = التقوية

الإضعاف = إزالة القوة

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٦٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ٦٠ – ٦٢ .

٢. أنَّ إسناد الإشباع والإضعاف إلى ( الاعتماد ) واتفاق جري الصوت مع إشباع الاعتماد ، وجري النفس مع إضعاف ( الاعتماد ) يعني أنَّ الاعتماد = الضغط .

٣. استعمال سيبويه لكلمة ( موضعه ) دون كلمة ( مخرجه ) يظهر أنَّ معناها غير معنى الأخرى ويترتب على ذلك :

أ – أنَّ الاعتماد له موضع ، ولا يوصف بأنَّ له مخرجًا لأنَّ المخارج عند سيبويه للحروف فقط .

ب – أنَّ الاعتماد يكون من موضعه ( والضمير للاعتماد ) واقعًا على مخرج الحرف ، ضاغطًا عليه ، فمنشأ الاعتماد وموضعه ؛ الحجاب الحاجز الضاغط على الرئتين لإفراغ ما فيها من هواء ، وهو ( أي الاعتماد = الضغط ) واقع على مخرج الحرف ، أي المكان الذي يتم نطقه فيه .

٤. أظهرت عبارة سيبويه ( ومنع النفس أن يجري معه .... ويجري الصوت) أنَّ هناك نوعًا من التقابل بين النفس والصوت يتضح على الوجه الآتي :

- النفس يرتبط بالهمس .
- الصوت يرتبط بالجهر .

ويخلص الدكتور تمّام حسّان إلى إعادة إنتاج تعريف سيبويه للمجهور الذي بفهمه يُفْهَمُ ما يقابله ( = المهموس ) على النحو الآتي :

" فالمجهور صوت شدّد الضغط في الحجاب الحاجزمعه ، ولم يسمح للهواء المهموس أن يجري معه حتى ينتهي الضغط عليه ، ولكن يجري الصوت أثناء نطقه ، فهذه حال الأصوات المجهورة في الحلق والفم إلا النون والميم فقد يتم الاعتماد فيهما على مخرجهما في الفم والخياشيم ، فتصير فيهما غنّة ، أي أثر

صوتي أنفي مجهور ، وأما المهموس ؛ فهو صوت أضعف الضغط فـــي موضـــع الضغط أثناء نطقه مع جري النفس فإنك لا تسمع له جهـــــرًا " [١] .

وأستميح الأستاذ الفاضل عذرًا في وقفة تتضمن الآتي :

١. جاءت قراءة الدكتور تمام حسان لتعريف سيبويه عن الجهر والهمس على طريقة المتون والألفيات ، ولا تخلو الصياغة التي جاء بها من الانطـــلاق من الفرضيات والمعلومات المسبقة ، ومحاولة إلباسها عبارات سيبويه .

٢. أظهر الأستاذ الفاضل أنّ الإشباع يعني التقوية ، والإضعاف يعني إزالـــة القوة ، وتأتـــى له معنى الإشباع من مقابلته بالإضعاف ، وكان أحرى به أن يعرض مفردة الإشباع على الكتاب أولًا ليحدد معاني مصطلح شائع من وجهة نظر سيبويه ، على نحو دقيق ، ولاسيما في ضوء السياقات التـــي وردت فيها مفردة ( إشباع ) ، فعلى سبيل المثال جاء في ( باب الإشـــباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي ) قول سيبويه : " فأمـــا الذين يشبعون فيمططون ، وهذا تحكمه لك المشـــافهة ، وأمـــا الـــذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسًا "[٢] .

٣. قوله : إنّ سيبويه يسمي الظاهرة الصوتية و " لا يحددها تحديدًا شافيًا "[٣] يجعلني أمام سؤال هو : أين التحديد الشافي في قول الدكتور تمام حسان؟:

أ – ( فالمجهور صوت شدّد الضغط في الحجاب الحاجز معه حتى ينتهي الضغط عليه ) ، فهذا القول لا يضعنا أمام تحديد شاف ، وإلا فما معنى الضغط (في) الحجاب الحاجز ؟ فقد قال ( في ) لا ( على ) ، ولا ( بـــ ) ، وبمعنى آخر :

– إذا كان الاعتماد بمعنى الضغط فهل معنى ( الحجاب الحاجز ) (=الموضع)؟

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٦٢ .
(٢) الكتاب ٤ / ٢٠٢ .
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ٦١ .

- ما معنى نعته الهواء غير المسموح له بالخروج بأنه ( مهموس ) ، والهمس كما يُظهِر التعريف نعت للصوت لا للهواء المهموس .

ب – جريًا على ما جاء به سيبويه من مقابلة بين المجهور والمهموس ، فلماذا لم يقلْ الدكتور حسّان إنَّ المهموس صوت أُضعف الضغط في الحجاب الحاجز معه ، وقال " وأما المهموس فهو صوت أُضعف الضغط في موضع الضغط أثناء نطقه "(١) ، وهل في قوله ( أُضعف الضغط في موضع الضغط ) تحديد شاف ؟ !! .

والحق أنَّ نظرة المحدثين إلى تعريف سيبويه لم تنطلق من تحديد ما يضعه سيبويه من علة للجهر والهمس ( = الاعتماد ) أو المعيار الذي يضعه سيبويه لتحديد الجهر والهمس ، وقد أسقط غير باحث المعنى الحديث للجهر والهمس على تعريف سيبويه (٢) ، وقد انطلقت نظرة المحدثين في قراءة تعريف الكتاب من المعايير الصوتية الحديثة ، وهذا يجانب جادّة الصواب إذا أردنا قراءة صحيحة لمجمل التراث اللغوي ، وقد درج المحدثون كلما تناهت إلى مسامعهم نظرية جديدة في اللغة على أن يتأولوا التراث ليجبروه على كشف أسرار تلك النظرية ، وهذه المسألة لا تخلو من مخاطرة فضلًا عن الذاتية ، وعدم الموضوعية .

**رأي الدكتور حسام النعيمي :**

ومن المحاولات الجادة لقراءة تعريف سيبويه محاولة الأستاذ الدكتور حسام النعيمي ، وهو ينطلق إلى مركز التوتر والاختلاف في المفاهيم بين القدامى والمحدثين ، فإذا كانت علة الجهر من وجهة النظر الحديثة ما يرافق بعض الأصوات من اهتزاز للأوتار الصوتية ، فهو يرى أنَّ " اهتزاز الوترين الصوتيين

---

(١) المصدر السابق ٦٢ .

(٢) ينظر : محاضرات في اللغة ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ١٢٣ .

وعدمه في تحديد الجهر والهمس في الحرف غير منظور إليه في هذين المصطلحين عند القدماء ، وليس صحيحًا أن يحاكم القدماء على وفق المعنى الذي وضعناه لمصطلح وافقناهم في لفظه ، وخالفناهم في معناه ، بل الصواب أن ننظر في مرادهم من المصطلح ، ثمّ نرى أكانوا على صوابٍ فيما وصفوه أم لا "[1] ، وإذا كان غير باحث ممن أدلوا دلوهم في توجيه تعريف سيبويه للجهر والهمس مبتدئين بقوله " حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن جري معه .... "[2] ، فإنّ الأستاذ انطلق من نهاية التعريف " = وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جري النفس ، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه ... "[3] ، فيضع الدكتور حسام النعيمي يده على موضع كان أحرى بمن تقدمه لمناقشة المسألة أن يلتفت إليه ، " فضابط الجهر والهمس عند سيبويه جري النفس مع الحرف أو عدمه ، وعلى هذا جمهور علماء العربية "[4] ، ولو كان محط عناية الأستاذ النعيمي كشف علة الجهر والهمس في ضوء تعريف الكتاب لأغنانا عن التجوال في تلك الآراء ، ولعكفنا على مناقشة رأيه ، وعليه تجدر الإشارة إلى أنّ البحث يسعى إلى تسليط الضوء على مواطن تعليل الصفات الصوتية في الكتاب الذي كان ولا يزال ملاذًا لطلاب العربية صوتًا وصرفًا ونحوًا

وإذا آن لي أن أدلي دلوي ، فالحق أنّ التعريف لا ينطوي على العلة بوصفها نصًا قاطعًا أو ظاهرًا بوساطة أساليب التعليل في العربية ، ولكن التعريف يومئ إليها إيماءً . والنقطة المركزية التي يدور حولها ، وينطلق منها سيبويه لتحديد كل من المجهور والمهموس هي ( الاعتماد ) ، وهو ( أي الاعتماد ) موطن تعليل لكل ما يجهر به أو يهمس من الأصوات مع الفارق في أنّ ( إشباع

(١) أصوات العربية بين التحول والثبات ٢٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٤ .

(٣) الكتاب ٤ / ٤٣٤ .

(٤) أصوات العربية بين التحول والثبات ٢٧ .

الاعتماد ) هو المسؤول عن المجهور ، ويرافق إشباع الاعتماد في تأدية الأصوات المجهورة علامة فارقة أيضًا وهي ( منع النفس من الجريان ) . أما ( إضعاف الاعتماد ) وما يرافقه من ( جريان النفس ) فهو المسؤول عن تأدية الأصوات المهموسة . وتجدر الإشارة إلى أنَّ صفة الجهر وما يقابلها أكثر الصفات شمولية لأصوات العربية ، ولاسيما المعجمية منها ، فلا بدّ للصوت من أنْ يكون مجهورًا أو مهموسًا ، أما بقية الصفات المتقابلة فقد يخرج من دائرتها بعض الأصوات .

ولكي نتمكن من إنعام النظر في التعريف فإننا سنعرض عباراته على الفكر الصوتي القديم الذي طالما نظر إلى إنجاز سيبويه بشغف كبير ، ولكن قبل ذلك سنضم إلى التعريف ما رواه السيرافي ( - ٣٦٨ هـ ) من تفريق لسيبويه بين المجهور والمهموس ، إذ نقل لنا تلك الرواية - محققة عن شرح السيرافي للكتاب - هنري فليش ، وفيها : " قال سيبويه ، وإنما فَرْقٌ بين المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبيين المجهور إلا أن يدخله الصوت الذي يخرج من الصدر ، فالمجهورة كلها هكذا يخرج صوتهن من الصدر ، ويجري في الحلق غير أن الميم والنون تخرج أصواتها من الصدور وتجري في الحلق والخيشوم ، فيصير ما جرى في الخيشوم غنّة يخالط ما جرى في الحلق ، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلَّمت بهما رأيت ذلك قد أخل بهما ، وأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها ، وذلك مما يزجي الصوت ولم يعتمد عليه فيها كاعتمادهم في المجهور فأخرج الصوت من الفم ضعيفًا ، والدليل على ذلك أنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف ولا تصل إلى ذلك في المجهور ، فإذا قلت : (شخص) فإن الذي أزجى هذه الحروف صوت الفم ، ولكنك تتبع صوت الصدر هذه الحروف بعدما يزجيها صوت الفم ليبلغ ويفهم بالصوت . فالصوت الذي من الصدر ههنا نظير ذلك الصوت الذي ترفعه بعدما يزجى صوت الصدر ، ألا ترى

أنك تقول ( قدم ) فإن شئت أخفيت ، وإن شئت رفعت صوتك ، فإذا رفعت صوتك فقد أحدثت صوتًا آخـــــر "[1] .

وقبل النظر إلى التعريف في ضوء الرواية فــإنني أسجـــّل اطمئنـــاني للرواية ، وما يحتثي على ذلك معاشرة الكتاب ، وموازنة أسلوبه بما جــاءت بــه الرواية ، وأشياء من نحو :

١. مفردة ( الدليل ) التي تكررت مرتين في الرواية تذكّر بكثــرة اســتعمال سيبويه هذه المفردة ، ولاسيما ما جاء منها في موطن الاســتدلال علـــى العلل المفترضة للظواهر اللغوية ومنها الصوتية .
٢. مفردة ( نظير ) من المفردات التي أنس الكتاب استعمالها ، " فإن ســيبويه كثيرًا ما يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليؤنس بها "[2] .
٣. مفردات مثل ( الصوت ) ، و ( الخيشوم ) ، و ( الغنّة ) مــن مفــردات التعريف كما جاء عن سيبويه في تعريفه الجهر والهمس .
٤. عبارة الرواية في تحديد المجهور " والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما رأيت ذلك قد أخل بهما " جاءت بتمامها إذا استثنينا ( رأيت ) في الرواية ، وفي الكتاب ( لرأيت ) ، وهذا هو الصحيح نحويًا .
٥. أفاد غير عالم في تعريف الجهر والهمس من تعريف سيبويه فضــلًا عــن هذه الرواية ، ولاسيما ما روي فيها عن سيبويه من قوله " فالصوت الذي من الصدر ههنا نظير ذلك الصوت الذي ترفعه بعــدما يزجـــى صـــوت الصدر ، ألا ترى أنك تقول ( قدم ) فإن شئت أخفيت ، وإن شئت رفعــت صوتك ، فإذا رفعت صوتك فقد أحدثت صوتًا آخـــــر " ، فالفرغـــاني ؛

(١) العربية الفصحى ١٩٩ – ٢٠٠ ، وينظر : الأصوات اللغوية ١٢١ – ١٢٢ .
(٢) المنصـــــف ٤٠ .

علي بن مسعود [1] مع تأشيره علة ( الاعتماد ) في تعريف الجهر والهمس يقول عن المجهور – مستفيدًا من تعريف سيبويه فضلًا عن الرواية – " إنها الحروف التي يرتفع الصوت بها ارتفاعة ما لقوّة الاعتماد في مواضعها ، أما المهموسة فهي الحروف التي قد يمكن النطق بها من غير أن يرتفع معها الصوت ارتفاعًا بيِّنًا ، وذلك لضعف الاعتماد في مواضعها " [2] .

أما الرضي الاستراباذي ( – ٦٨٨ هـ ) فإفادته تتضح في موضعين :

**الأول** : قوله : " والجهر رفع الصوت ، والهمس إخفاؤه ، وإنما يكون مجهورًا لأنك تشبع الاعتماد في موضعه ، فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت ، ومن ضعف الاعتماد يحصل الهمس والإخفاء "[3] ، ويتّضحُ أنَّ الرضي قرأ تعريف سيبويه قراءة لغوية مكنته من إسقاط مفاهيمه على كلام ابن الحاجب فضلًا عن تمكيننا من استيضاح ما ينطوي عليه تعريف سيبويه من مغاليق .

**الثاني** : قوله " والمجهورة تخرج أصواتها من الصدر ، والمهموسة تخرج أصواتها من مخارجها في الفم ، وذلك مما يرخي الصوت ، فيخرج الصوت من الفم ضعيفًا ، ثمَّ إنْ أردت الجهر بها ، وإسماعها اتبعت صوتها بصوت من الصدر ليفهم " [4] ، وهذا النص لا يكشف عن

---

(١) الراجح أنه من علماء القرن السادس الهجري ، ينظر : علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية مع تحقيق كتاب المستوفي في النحو ، أطروحة دكتوراه ، حسن عبد الكريم الشرع ٧٠ .

(٢) المستوفي في النحو ، ضمن أطروحة علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية ٥٩ .

(٣) شرح الشافية ٣ / ٢٥٨ .

(٤) المصدر السابق ٢٥٨ – ٢٥٩ .

إفادة الرضي من التعريف فحسب ، وإنما هو في الوقت نفسه يجعل تصورنا لكلام سيبويه أكثر فهمًا ، فالمجهورة أصوات صدرية مع اختلاف موضع الاعتماد ، والمهموسة أصوات فموية مدفوعة بهواء الصدر مما يجعلها أكثر رخاوة ، وكلا النصين يحتفظ بموطن التعليل للجهر والهمس وهو ( الاعتماد ) .

وهناك قراءة للجهر والهمس عند ( طاش كبري زاده ) لا تخلو من الأهمية والإعانة على فهم ما ورثناه من مفهوم للجهر والهمس ، إذ يقول " إن النفس الخارج الذي هو وظيفة حرف ، إن تكيّف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان مجهورًا ، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسًا "(١).

وهذا التعريف يجعلني أصل إلى حقيقة لا يمكن تجاهلها هي أنَّ الصوت المجهور يؤدى بكمية هوائية خارج مدى ما يمكن أنْ نتحكمَ به من حبس للهواء أو تسريح ، أي أنَّه يُؤدَّى بما هو موجود من هواء خارج مجال الرئة والحجاب الحاجز التي يمكن من خلالها حبس النفس ، ولعلَّ إشارة سيبويه إلى الصدر لا تشتمل على الحنجرة فحسب ، ولكن قد تشتمل على مفهوم الرئة والحجاب الحاجز، والإنسان – بطبيعة الحال – أكثر قدرة على استشعار ذلك التشنج في عضلات الصدر في أثناء حبس النفس أكثر من استشعاره لحركة الوترين الصوتيين في الحنجرة .

وبالعودة إلى التعريف وما روي عن سيبويه من تفسير للجهر والهمس ، وبعد هذه الإلمامة التي وضعنا فيها التعريف بين كفتي القدامى والمحدثين ، نجد ضرورة إماطة اللثام عن مجموعة من المفاهيم والثنائيات التي

---

(١) شرح المقدمة الجزرية ١١ ظ

زخر بها التعريف ، وهي بها حاجة إلى وقفة تأمل لنتمكن من قــراءة التعريــف ؛ قراءة تلائم الفكر الصوتي لسيبويه ، وتلك المفاهيـــم والثنائيات هي :

أ – الإشباع × الإضعاف .

ب – الصوت × النفس .

جـ – المخرج × الموضع .

د – الصدر .

هـ – الاعتماد .

**أ – الإشباع × الإضعاف .**

الإشباع أداء الحركات كوامل غير منقوصات [1] ، ويعني – أيضًا – مطل الحروف ، ويعزو ابن جني هذه الظاهرة إلى طبيعة أصوات المد وقـدرتها علـى الاستجابة والمد والاستطالة في حالات نفسية معينة كالتذكر والوقف والندبـــة[2] ، وقد يكون من مظاهر الرواية والتثبت ، ولا يكون مع الاسراع والاستحثاث[3] .

ولو عرضنا استعمال سيبويه للإشباع في موضع التعريــف لخرجنــا لــه بمعنيين ، أحدهما كثيرًا ما كان يترشّح في ذهن من يقرأ كتــاب ســيبويه قــديمًا وحديثًا:

**الأول :** ما نجده في باب ( باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركــة كما هي ) ، إذ يقول : " فأما الذين يشبعون فيمططون وعلامتها واو و ياء وهــذا تحكمه لك المشافهة ، وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسًا .. "[4] ، فالإشــباع

---

(١) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٥٢٤ .

(٢) ينظر : الخصائص ٣ / ١٢٣ – ١٣٥ ، و التفكير الصوتي عند العرب في ضــوء سـر صناعة الإعراب ٧٠ – ٧١ .

(٣) ينظر : المحتسب في شواذ القراءات ١ / ١٦٥ .

(٤) الكتــاب ٤ / ٢٠٢ .

والحديث عن الحركة لا عن الاعتماد يعني ( التمطيط ) ، أما الاختلاس : فإسراع الحركة يحكم السامع معه انَّ الحركة قد ذهبت وهي كاملة [(١)] .

**الثـــاني :** مـــا نجـــده فـــي هـــذا التعريـــف ومـــا تنطـــوي عليـــه الرواية ، " فالمجهورة : حرف أشبع الاعتماد في موضعه .... وأمـــا المهموســـة فحرف أضعف الاعتماد في موضعه .." فلو علمنا أنَّ الضـــعف ضـــد القـــوة [(٢)] لأدركنا أنَّ مفردة ( إشباع ) جاءت في هذا السياق بمعنى القوة ، وليست أي قوة ، إنها القوة المسندة إلى ( الاعتماد ) . وعليه يمكن القول في ضوء معاني الإشـــباع إنَّه = ( القوة + المد ) ، والمدّ هنا بمعنى الزمن لا بمعنـــى الصـــوت الممـــدود ، فالصوت الممدود حاجته إلى الزمن أكثر من غيـــره .

**ب – ( النفس × الصوت ) :**

لم يقع بين أيدينا من مفهوم للنفس مثلما جاء عن الرضـــي فـــي شـــرحه الشافية ، إذ يقول : " لأن النفس الخارج من الصدر وهو مرْكَبُ الصوت يحتـــبسُ إذا امتدّ اعتماد الناطق على مخرج الحرف ، إذ إنَّ الاعتماد على موضع من الحلق والفـــم يحبس النفس وإن لم يكن هناك صوت "[(٣)] .

أما عند المحدثين فالنفس هو الهواء الخارج من الرئتين المار عن طريـــق القصبة الهوائية ، يصل إلى تجويف الفم فيلاقي نقطة انسداد أو تضييق بمســـاعدة اللسان واللثة العليا وسقف الفـــم ووسطه ومقدّمـــــه والأســـنان العليـــا والشـــفتين وغيرها من أعضاء الجهاز النطقي [(٤)] .

---

(١) ينظر : التمهيد في علم التجويد ٨٣ .
(٢) ينظر : مختار الصحاح ٣٨١ .
(٣) شرح الشافية ٣ / ٢٥٩ .
(٤) ينظر : منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ٦٤ .

أما الصوت فهو " عَرَضٌ يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً ، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته ، فيُسمَّى المقطع أينما عرض له حرفًا ، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"[١] ، وعليه فإن نقطة العارض ( = الانسداد أو التضييق ) هي التي تحدد مخرج الحرف المطلوب ، إذ يعقبها انفتاح ومرور الهواء ، وقد عبّر عنها ابن جني بكلمة ( مقاطع ) ، فالمقطع إذن هو نقطة الانسداد أو التضييق لمجرى النفس المتصل ، وتتخذ أعضاء الجهاز النطقي أوضاعًا عضلية معينةً فيحدث صوت المد ، وتُحدَّد مخارج أغلب الحروف على وفق هذا الوصف [٢] .

وإذا كان فليش لا يرى في تعريف ابن جني غير تعريف الصوت من الناحية النطقية [٣] فإننا نرى أنه لا يخلو من محاولة حقيقية للتفريق بين الحرف بوصفه وحدة فونيمية لها أبعادها الوظيفية ، و الصوت الذي يمكن أن يصدر من مخرجه تبعًا للضغط الواقع عليه [٤] ، وقد استعمل سيبويه كلاً من الصوت والنفس، ونحن نؤشر أنه استعمل ( منع النفس أن يجري ) مع الأصوات المجهورة حتى ( يجري الصوت ) بعد انقضاء ( الاعتماد ) ، وقد لاحظ سيبويه ( جري النفس ) مع الأصوات المهموسة لضعف الاعتماد .

**ج – ( المخرج والموضع ) :**

المخرج لغة : موضع الخروج [٥] ، وفي الاصطلاح : النقطة المعينة من آلة النطق التي ينشأ منها صوت الحرف ، أو يظهر فيها ، ويتميز نتيجة لتضييق

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٦ .
(٢) منهج البحث اللغوي ٦٤ .
(٣) ينظر : التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب ٥٨.
(٤) ينظر : منهج الدرس الصوتي عند العرب ١٧ .
(٥) ينظر : الصحاح ١ / ٣٠٩ .

مجرى الهواء أو غلقه ثم إطلاقه[١] ، ويرى اللغويون العرب أنَّ الأصـــوات كلهـــا تنشأ من أقصى الحلق ، ويسمون ذلك المكان ( المقطع ) ، ثم يتحدد الصوت عـــن طريق حصره في مكان ما من الفـــم ، ويسمون ذلك المكان ( المعتمد ) .

وقـــد عيـــّـن ســـيبويه " مخـــارج الحـــروف تعيينًـــا يعســـر علينـــا إصلاحه "[٢] كما يرى الدكتور آرتور شادة ، غير أنَّـــه رأى اصـــطلاح مخـــارج الحروف الذي استعمله سيبويه في باب الإدغام [٣] لا يصحُّ " إلا على الاختصار ، فإنَّ ما يخرج من المخارج ليس هو الحرف نفسه ، بل تيـّـار الـــنفس الـــذي هـــو العامل الأول في إنتـــاجه " [٤] ، ولا تثريب في ذلك على سيبويه إذا أخذنا بنظـــر الاعتبار ( نظرية الحامل ) المتضمنة عملية الكلام الطبيعية مـــن وجهـــة النظـــر السمعية ( Acostics ) ، وهي " إنتاج مجموعة من الموجات الصوتية ومعنى هذا وجود موجة تسمى موجة الأساس ( Fundamental ) ومجموعة من الموجـــات الأخرى التي تتوافق معها "[٥] ، ولو أسقطت هذه النظرية على النفس والصوت في ضوء فهم سيبويه من تعريفه للجهر والهمس لكان النفس( الحامل ) ، والصـــوت (المحمول ) ، وأكثر وضوحًا لو دعّمت بفكرة أنَّ " الصوت اللغوي ينتج عن أربع عمليات منفصلة ؛ هي : عملية تيار الهـــواء التـــي تـــرتبط بـــالرئتين ، وعمليـــة التصويت التي ترتبط بالحنجرة وبخاصة بالوترين الصـــوتيين فيهـــا ، والعمليـــة الرنينية ، أو عملية حجرات الرنين ؛ التي ترتبط بفجـــوات الأنـــف والفـــــم ، و العملية النطقية التي ترتبط خاصة باللسان والشفتين "[٦] .

---

(١) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ١٢٢ .

(٢) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ٣٨ – ٣٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣١ .

(٤) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ٣٩ .

(٥) الكلام ؛ إنتاجه وتحليله ٢٤٦ .

(٦) علم الأصوات العام ٧٣ .

وقســّم الباحث علاء حسين علي المعانيَ التي يغطيها مصطلح ( المخرج) على وفق المباحث التي يدرس في ضوئها طبيعة ( المخــرج ) ، وكانــت ثلاثــة أقسام:

١. قرب المخرج وبعده ، وما يترتب عليه من تشكيلات صوتية .
٢. تحديد مخارج الأصوات .
٣. المخرج هو المحبس الذي تستوطنه النقطة التي يولد فيها الصــوت فــي طور تكوينـــه (١) .

أستطيع القول : إنّ هناك بعدًا رابعًا تغطيــه معاني المخرج فــي الــدرس الصوتي القديم ، ويمكن استشفافه ، وهو ما تهيؤه أعضاء النطق من ممر للــنفس الحامل للصوت .

والحق أنّ استعمال سيبويه للمخرج يعطيه هذه المعاني ، ويكفيك مصــداقًا لهذه قراءة باب الإدغام لتلحظ كيف تحدّث سيبويه عن تحديد مخارج الأصــوات ، وحاول أن يأتي بها على وفق مخارجها الأبعد فالأقرب ، وكثيرًا ما يلحظ تعامــل الأصوات في ضوء المخارج ما تقارب منها أو تباعد .

أما ( الموضع ) فهو غالبًا ما يغطي المعنى الثالث من معاني المخــرج " وما عدا المخرج والمنفذ يوجد عند سيبويه اصطلاحان يرادفانهمــا فــي بعــض الأحوال ، وهما : الموضع ، والمعتمد ، والمقصود منهما : الموضع الذي يضــيق طريق النفس ، أو يقطع .... ان هذا الموضع أو المعتمد هو موضع العارض .... – وليس من اللازم – أن يكون موضع العارض مكان خروج النفس يعني مخــرج الحرف ، حسب اصطلاح سيبويه " (٢) .

---

(١) ينظر : البحث الصوتي عند الكوفيين ٢٤ – ٢٦ .

(٢) علم الأصوات عند سيبويه وعندنــا ٤٠ .

ولو وازنّا بين استعمال سيبويه لكلٍّ من الموضع والمخرج في الكتاب ، ولاسيما استعماله في باب الإدغام – على سبيل المثال – الممتد زهاء أربع وخمسين صفحة ؛ لوجدنا ( المخرج ) يتردَّد في ثمان ومائة مرة كان فيها يغطي المعنى الثاني ، أما استعمال ( الموضع ) فقد تردد خمسًا وأربعين مرة كان في أغلبها يدلّ على المعنى الثالث من معاني ( المخرج ) ، وإذا قال قائل – " إنّ سيبويه كان يستعمل ( الموضع ) في جملة من النصوص ، ثم تتكرر استدلالاته في أماكن أخرى نجده قد استبدل ( الموضع ) فيها بـ ( المخرج ) "(1) – فإن ذلك كما يتراءى لي متأتٍ من أنَّ حديث سيبويه عن بعض المخارج الصوتية قد يغطي كلّ المعاني التي عرضناها للمخرج ، ولكنّ حديثه عن ( الموضع ) لا يغطي بكلّ حال من الأحوال سوى المعنى الثالث .

وخرج الباحث علاء الخالدي بنتيجة أستطيع الاطمئنان إليها وهي أنَّ (الموضع ) في الكتاب اقترن بالقوانين والتحديدات العامة مما يجعله يتسم بالخصوصية ، ولا سيما ما كان يختص بأحد دلالات المخرج وهو المحبس الذي تستوطنه النقطة التي يولد فيها الصوت في ضوء تكوينه الأول ، وكل ذلك في مقابل عمومية استعمال ( المخرج ) " ولعلّ السبب في هذا يكون في أنَّ ( المخرج) أذهب في القدم في عهد الاستعمال الاصطلاحي من ( الموضع ) "(2) .

وأستطيع أن ألتمس لسيبويه سببًا لتغليبه ( المخرج ) على ( الموضع ) ، ذلك انه كان شارحًا الظواهر الصوتية أكثر منه مقعِّدًا ، أي أنَّه كان وصفيًا أكثر منه معياريًا ، ولاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار ما توافر لدينا من اقتران (الموضع) بالقوانين ، وهذا أمر يقودنا إلى أن نضع اليد على سبب أهم نعرف منه

---

(1) البحث الصوتي عند الكوفيين ٣١ .
(2) البحث الصوتي عند الكوفيين ٣٣ .

تسمّح سيبويه في تعليل كثير من الظواهر اللغوية ؛ ولاسيما الصوتية قياسًا إلى منهج التعليل المتداول عند الفلاسفة والمتكلمين .

**د – الصدر :**

انقسم المحدثون في مفهوم الصدر عند القدماء على قسمين :

**الأول :**

يمثله الدكتور آرتور شادة ، إذ يرى أنّ قول سيبويه بـ ( صوت الصدر) يتضمن إشارة إلى الرئة ؛ وهي مصدر النفس الذي هو جوهر الصوت اللغوي ، وحجب عن سيبويه معرفته بالحنجرة وأجزائها كالمزمار والأوتار الصوتية [١] .

**الثاني :**

يمثله الدكتور إبراهيم أنيس إذ يرى في إشارة سيبويه إلى ( صوت الصدر) إشارة إلى ذبذبة الوترين الصوتيين في الحنجرة [٢]، وما لبث أن ألمح إلى معرفة سيبويه بالرئتين ، فهو لا يرى لـ ( الاعتماد ) في تعريف سيبويه سوى عملية إصدار الصوت التي تلازم النفس منذ خروجه من الرئتين إلى انطلاقه إلى الهواء الخارجي [٣] ، وهناك من يتابعه في رأيه [٤] .

وعندي ان لدى سيبويه قدرة عالية على استشعار طبيعة الأداء الصوتي تمكنه من الإحساس بما يجري في الرئة والحنجرة من غير أن يعرف لتلك الأعضاء اسمًا وهذا الرأي لا نتابع فيه الدكتور إبراهيم أنيس لأننا نرى في رأيه – على أهميته – إسقاطًا لمعلومات مسبقة ، ولاسيما رأيه المتقدم في تفسير

---

(١) ينظر : علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ٣٢ – ٣٣ .

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية ٩٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ٩٢ .

(٤) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ٢٠ .

(الاعتماد ) و ( الموضع )، غير أنَّ الذي نراه متأتٍّ من عرض قول سيبويه بـ (صوت الصدر ) على الكتاب نفسه ، إذ يقول [ سيبويه ] في غير باب الإدغام " وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نفخٍ لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر ، وإنما تنسلّ معه " [١] ، فصوت الصدر لا يعني التنفس الذي تكون الرئة مسؤولة عنه ، وعليه لم يبقَ لصوت الصدر من معنى غير استشعار سيبويه لذبذبة الوترين الصوتيين في الحنجرة ، ومما يعزز اشتمال مفهوم الصدر على مفهوم الحنجرة قوله عن الهمزة " إنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجاً فثقل عليهم ، لأنه كالتهوّع "[٢] .

وهنا نكون أمام حقيقتين يمكن لمحهما من الكتاب نفسه لا من إسقاط المعلومة المسبقة ، وهما :

- اشتمال مفهوم ( التنفس ) على معنى الرئة .
- اشتمال مفهوم ( الصدر ) على معنى الحنجرة ثم الوترين الصوتيين .

وعليه يمكن أن نسجل للبحث نتيجتين مفادهما :

- الاختلاف مع الدكتور آرتور شادة في كون ( صوت الصدر ) يتضمن الإشارة إلى الرئة ، وقد أظهر البحث بعد عرض مفهوم ( صوت الصدر ) على الكتاب أنَّه يتضمن الإشارة إلى الحنجرة ثم الوترين الصوتيين .
- الاختلاف في السلوك العلمي الذي وصل به الدكتور إبراهيم أنيس إلى تسجيل استشعار سيبويه بكل من الرئة والوترين الصوتيين إذ وصل إلى غايته بمعلومات مسبقة أسقطها على نص التعريف والرواية ، أما البحث فكان دليله إلى ما وصل إليه الكتاب نفسه ، ومن ثم حقيقة ما عناه سيبويه بتلك المفاهيم .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٧٥ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٤٨ .

**هـ - الاعتماد :**

بعد هذه الإلمامة بالثنائيات والمفاهيم التي انطوى عليها تعريف الجهر والهمس ، ورواية التفريق بينهما ، لا بدّ لنا من إضاءة لمفهوم ( الاعتماد ) الذي يمثل الإشارة إلى تعليل صفتي الجهر والهمس اللتين تنقسم إليهما أصوات العربية، فالاعتماد علّة للجهر ، كما أنَّه علّة للهمس ، مع الفارق الذي يتحدد في ضوئه تقسيم الأصوات على هاتين الصفتين ، فلتحقيق إحداهما لا بدّ من إشباع أو إضعاف للاعتماد .

وقد أنس كثير من علماء العربية الذين خلفوا سيبويه مصطلح ( الاعتماد ) الذي جاء في التعريف ، وراحوا يرددونه ترديد المسلّم به ، واحسب أنَّ ذلك راجع إلى :

- اطمئنانهم لصحة ما جاء عن سيبويه وحسن ظنهم به .
- المامهم بالكتاب واحتفائهم به جعل له من القداسة ما يدفعهم إلى أن يتحاشوا تغيير مصطلحاته .
- استقرار المصطلح وشيوعه بينهم جعله من الوضوح بحيث لا حاجة بهم إلى شرحه .

وبالنظر إلى تعريف سيبويه ؛ ولاسيما مفهوم ( الاعتماد ) – في هذا الموضع من البحث – من زاوية الإرث الصوتي العربي ، نستطيع تلمس إفادة القدماء منه ، ثَمَّ معرفة حقيقة ( الاعتماد ) بوصفه موطنًا لتعليل الجهر والهمس على حد سواء ، ولاسيما أنَّه ( = الاعتماد ) يمثل خط الشروع الأول لكلّ الأصوات العربية التي لا مفرّ من كونها مجهورة إذا لم تكن مهموسة [١] ، ومن تلك القراءات القديمة للجهر والهمس في ضوء تعريف سيبويه ، وما انطوى عليه

---

(١) لم يزل الخلاف قائمًا حول الهمزة ، أ هي مهموسة أم مجهورة أم أنها بين الجهر والهمس أم انها لا مجهورة ، ولا مهموسة .

من مفهوم الاعتماد ؛ ما جاء عن محمد بن القاسم الأنباري ( – ٣٢٧ هـ ) في كتابه الأضداد ، إذ يقول : " والحرف المجهور سمي مجهورًا لأن اعتماد اللسان يشتد في موضع الحرف منه ، فيجري النفس قبل انقضاء الاعتماد ، ويخرج صوت الصدر مهموسًا "(١) .

وبالشروع في قراءة هذا النص الذي يقول بالاعتماد نسجل الآتي :

١. اعتراف الأنباري بأن ( الاعتماد ) هو علة الجهر والهمس معًا
٢. ترجم مفردة سيبويه ( الإشباع) إلى مفردة ( يشتد ) ، ومفردة (أضعف) إلى ( يضعف ) . وهذا ملحظ على بساطته لا يخلو من أهمية في تحديد فهم الفارق بين الجهر والهمس من وجهتي نظر كل من سيبويه والأنباري، فبالنظر إلى عبارة سيبويه ( = حرف أشبع الاعتماد .... ) نجد أنّها تومئ إلى أنّ مسألة الإشباع والضعف للاعتماد مسألة إرادية عصبية ، وبعبارة أخرى ، إن هناك إيعازًا عصبيًا – لجهاز النطقي – يعتمد لأداء صوتي معين ، ثم للجهاز أن يشبع ( =يقوي ويمد ) ، فينتج عن ذلك سدًا للمخارج الصوتية في مواضع التقاء الأعضاء فينتج الصوت المجهور الشديد ، أو أن يعتمد لأداء صوت معين ثم له أن ( يمد ) ذلك الاعتماد فينتج عن ذلك تضييق للمخارج الصوتية في مواضع التقاء الأعضاء فينتج الصوت المجهور الرخو ، ويصاحب العمليتين ، وفي كلتا الحالتين منع النفس الذي يترتب عليه تعطيل الرئة لحين أداء الصوت والانقضاء منه ، وإذا كان هذا ما توحي عبارات سيبويه في معنى الاعتماد وما يصاحبه من تحركات عضوية ، فإن عبارات الأنباري (يشتد.. ) و ( يضعف .. ) توحي بأن المسألة تلقائية محصورة باللسان فقط .

---

(١) الأضداد ٤١٠ – ٤١١ .

٣. المسؤول عن الاعتماد جهرًا وهمسًا ؛ اللسان من أعضاء الجهاز النطقي عند الأنباري ، في حين لم ينسب سيبويه الاعتماد إلى أي جزء عدا ما نسبه إلى الفم والخياشيم في تأدية صوتي النون والميم من المجهورات، وحتى هذه النسبة تقع في دائرة الاحتمال أكثر من وقوعها في دائرة اليقين إذا التزمنا بعبارة الكتاب ( قد ... ) يعتمد لها في الفم والخياشيم .

٤. أظهر البحث أنّ ( صوت الصدر ) تضمن استشعارًا من سيبويه لما يجري في الحنجرة من ذبذبة للوترين الصوتيين ، ولا يجري الصوت المجهور إلا بعد انقضاء الاعتماد على قول سيبويه ، واستعمل الأنباري ( صوت الصدر ) مع كل من المجهور والمهموس معًا ، وتجدر الإشارة إلى أنّ استعمال ( صوت الصدر ) كان في حدود الرواية ، وليس في حدود التعريف .

ولنكون أكثر فهمًا للجهر والهمس في المنظور الصوتي القديم نعرض أهم عبارات التعريف والرواية ، ولاسيما ما تعلق منهما بـ ( الاعتماد ) على ما جاء به الرضي في شرحه الشافية لتتضح لنا رؤية سيبويه أولًا ، كما تتضح لنا إفادة الرضي من التعريف ، ومن مواطن كتابية أخرى فضلاً عن إفادته من الرواية ، وسوف أوجز ذلك على النحو الآتي :

١. جاء عن الرضي : " والمجهورة تخرج أصواتها من الصدر ، والمهموسة تخرج أصواتها من مخارجها في الفم ، وذلك مما يرخي الصوت ، فيخرج الصوت من الفم ضعيفًا ... "(١) ، وهذا كلام يتضمن أهم ما جاء عن سيبويه في التعريف والرواية من كون صوت الصدر هو الكاشف للمجهور ، أما المهموس فصوته من الفم . ومما جاء في كلام

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(الرضـــي ) مفردة ( يرخي ) المصاحبة لمفهوم الهمس ، فهـــذه المفــردة ترجمة لــ ( يزجي ) في الرواية إذا عرفنا منها معنى الدفع برفق [(١)] .

٢. جاء عن الرضي : " وتمتحن المجهورة بـأن تكررهـــــا مفتوحـــــة أو مضمومة أو مكســورة ، رفعت صوتك بها أو أخفيتـــه ســواء أشــبعت الحركات حتى تتولد الحروف نحو : قا قا قا ، وقو قو   قو ، و قي قـــي قي ، أو لم تشبعها نحو : قــقــقـــ .... "[(٢)] . وهذا الموضع يكشف معنى كلام سيبويه " فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صـــوتك إن شــئت بحروف اللين والمـــد ، ( أو بما فيها منها ) ، وإن شئت أخفيت "[(٣)] .

٣. جاء عن الرضي : " فإنك ترى الصوت يجري ولا ينقطـــع ، ولا يجـــري النفس إلا بعد انقضاء الاعتماد ، وسكون الصوت ..."[(٤)] . وهـــذا يتضـــح منه  قول سيبويه " حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت "[(٥)] .

٤. جاء عن الرضي : " وأما المهموسة فإنك إذا كررتها مع إشباع الحركـــة أو بدونه فإن جوهرها لضـــعف الاعتمــاد علـــى مخارجهـــا لا يحـــبس النفس..."[(٦)] . ومن هنا تتضح فكرة سيبويه عـــن الأصـــوات المهموســـة فضلاً عن أنَّ ما جاء عن الرضي يكشف عن معنى ما جاء عن ســـيبويه في الرواية ، إذ يقول : " فإذا قلت ( شخصٌ ) فإن الذي أزجـــــى هـــذه الحروف صوت الفـــم ، ولكنك تتبع صوت الصدر هذه الحروف بعد ما

---

(١) " زجـّــى الشيءَ تزجيـــةً : يدفعُهُ برفقٍ " مختار الصحاح ٢٦٩ .
(٢) شرح الشافية ٣ / ٢٥٩ .
(٣) الكتاب ٤ / ٤٣٤ .
(٤) شرح الشافيـــة ٣ / ٢٥٩ .
(٥) الكتاب ٤ / ٤٣٤ .
(٦) شرح الشافية ٣ / ٢٥٩ .

يزجيها صوت الفـــم ليبلغ ويفهم بالصـــوت .."[1] .

ولو شئنا تحليل ما جاء عن الرضي من مفهوم للجهر والهمس ، لطال بنـــا المقال بما لا يسمح لنا به هذا المقام من البحث ، ولكن الذي يعنينـــا منـــه ؛ فهـــم (الاعتماد ) عند الرضـــي ، ولاسيما أنَّ أثـــر سيبويه بادٍ في الفكـــر الصوتي عند الرضي – إن لم يكن مهيمناً عليه – فلا غرابة أن يكونَ الاعتمـــادُ فـــي حـــدودِ النظريّة الصوتيةِ القديمةِ يتطابق بينَ ســـيبويه ، والرضـــــي ، و ســـنعتمد فهـــم الرضي للاعتماد عند سيبويـــــه .

وقد كفانا الباحث حسن الأسدي عناء هذا الأمـــر ، إذ توصـــل إلـــى " إنَّ الإشباع في الاعتماد هو إشارة إلى ( مدّة الإعاقة المخرجية ) ، وهي تمنع الـــنفس لأجل هذا من المرور . أما ضعف أو قلّة الاعتماد فيسمح بمرور الـــنفس .. "[2] .

وقد ترشح لي من البحث أن ( الاعتماد ) يعني سيبويه به ( الإعاقة المخرجيـــة)، وقد تـــمَدُّ تلك الإعاقة أو التضييق إلى ما يستوجب معه حبس النفس ؛ ممـــا يـــنجم عنها الصوت المجهور ، وبالإمكان أن يُضْعِفَ المتكلمُ تلك ( الإعاقة المخرجيـــة ) مع بعض الأصوات فينجم عـــن ذلك الصوت المهموس ، فـــ ( الاعتماد ) مفهـــوم آلـــي في إنتاج الأصوات ، ويمكن السيطرة عليه ، والتحكم به .

وحبس النفس يتطلب تعطيلاً للرئة برهةً من الزمنِ تساوي مدّة الاعتمـــاد التي يتطلبها الصوت همسًا وجهرًا ، ولكن مع الفارق إمكان مصـــاحبة الزفيـــر للمهموس في حين لا يتأتّى ذلك مع المجهـــور ، فالاعتماد يستوجب جهدًا عضـــليًا متظافرًا من الجهاز النطقي يبلغ ذروته في المواضع التي تلتقـــي فيهـــا الأعضـــاء لإنتاج الصوت المطلوب ، ومن ثـــمّ فالجهد العضلي بين خيارين : الـــذروة التـــي تستوجب حبس النفس ، ثَـــمَّ توقف الرئة عن الزفير أو الشهيق ، وقـــد يكـــون

---

(١) العربية الفصحى ١٩٩ .

(٢) الدرس الصوتي عند رضي الدين الاسترابادي ٨٦ .

الاعتماد ( = الإعاقة المخرجية ) مـن الضـعف مـا لا يسـتطيع معـه حـبس الـنفس ؛ الأمـر الـذي يجعـل الأصـوات فـي هـذه الحالـة مصـحوبة بالزفيـر .

وثمّة شيء آخـر هو ان هذه القراءة إنما هي في حدود فهمنا لما يمكن أن يكون القدامى قد فهموه أو شعروا به ، وهو ما أسعفتهم به معطيات ذلك العصر ؛ العلمية والموضوعيـة ، فهم وهذه الحالة يقدّمون تصوّرًا موضـوعيًا لا ذاتيًـا ، لأنهم عملوا بمعطيات عصرهم ، أمَّا أن نتمنى عليهم تقديم فهـم يلائـم معطيـات العصر الحديث فذلك مجانبٌ للموضوعية .

* **تعليل الشدّة والرخاوة ( = الانفجار والاحتكاك ) :**

عرّفنـا سيبويه بالشدة والرخاوة في قوله : " ومن الحروف ( الشـديد ) ، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه ، وهو : الهمـزة ، والقـاف ، والكـاف ، والجيم ، والطاء ، والتاء ، والدال ، والباء ، وذلك أنك لو قلـت : ( الحَـجّ ) ثـم مددت صوتك لم يجرِ ذلك .

ومنها ( الرّخوة ) وهي : الهاء ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والشـين ، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والثاء ، والذال ، والفاء ، وذلـك إذا قلت : الطّس وانقض ، وأشباه ذلك أجريت الصوت إن شئت .. " [(١)] .

وقبل الدخول في تعليل الشدة والرخاوة ، لا بدّ من تذكّر أنّ للشدّة – قديمًا – مسمياتٍ أخرى نحو الأخرس [(٢)] ، أو الصلبة [(٣)] ، أو المفردة [(٤)] ، ومنهم من رأى أنَّ الحروف الشديـدة آنية ، ومـا عـداها زمانية يجـري فيـها الصوت

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٤ – ٤٣٥ .
(٢) ينظر : ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٦٠ .
(٣) ينظر : دقائق التصريف ٥٤٨ ، العيـن ٦٠ .
(٤) ينظر : أسباب حدوث الحروف ٧ .

زمـــانًا [١]

وعرفت الأصوات الشديدة حديثًا بمصطلحات من نحو الوقفيات[٢] باعتبار حبس النفس أو الوقف ، أو الانسدادية [٣] ، ولكنها باعتبار الانفجار تسـمى انفجاريـة ، ولاسيما أنَّ أهم مرحلة في تكوينها ؛ الغلق اللحظـي لممـر الهـواء [٤] ، ومـن المحدثين من سمّاها ؛ ( الآنيـة )[٥] .

ويصف لنا الدكتور كمال محمد بشر عملية الإنتاج الصوتي لهذه الأصوات " بأنْ يحبس مجرى الهواء الخارج من الرئتين حبسًا تامًا في موضع من المواضع، وينتج عن هذا الحبس أو الوقف أن يضغط الهواء ثم يطلق سراح المجرى الهوائي فجـأة ، فيندفع الهواء محدثًا صوتًا ( انفجاريًا ) "[٦] .

أما المواضع التي يقف فيها مجرى الهواء وقفًا تامًا فهـي :

- الشفتان ، وذلك بأن تنطبق انطباقًا تامًا كما في ( الباء ) .
- أصول الثنايا العليا ومقدمة اللثة ، وذلك بأن يلتقي بها طـرف اللسـان ، وذلك في حالة التاء ، و الدال ، والضاد ، والطاء .
- أقصى الحنك الأعلى ، بأن يلتقي به أقصى اللسان ، كما في حالة الكـاف ، والجيم القاهرية .

---

(١) ينظر : جهد المقل ، المرعشـي ؛ محمـد بـن أبـي بكـر المعـروف بسـاجقلي زادة ( - ١١٥٠ هـ ) ، مخطوط بمكتبة المتحف العراقي برقم ( ١١٠٦٨ / ٤ ) ١١٧ ، نقلاً عن المصطلح الصوتي ١١٩ .

(٢) ينظر : المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ١١٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ١١٩ .

(٤) ينظر : الصوتيات ٨٥ .

(٥) ينظـر : التطـور النحـوي ، برجشتراسـر ١٣ ، و المـدخل إلـى علـم الأصوات ٣٥ .

(٦) علم اللغة العام ، الأصوات ١٠٠ .

- أدنـــى الحلق بما في ذلك اللهاة ، بأن يلتقي أقصى  اللسان ، وذلـــك فـــي (القاف ) .
- الحنجرة ، وذلك في همزة القطع[١] .

وإذا كانت تلك حالة الأصوات الشديدة ، وهذه مواضعها ، فإنَّ ( الرخوة ) هي الأصوات التي لا ينحبس الهواء انحباسًا محكمـــاً في أدائها ، وإنما يكتفي بأن يكون مجراه عند المخرج ضـــيّقًا جـــدًا [٢] ، وســـميت – حـــديثًا – بالأصـــوات الاحتكاكية، وتتكون بأن يضيق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع مـــن المواضع   فيحدث الهواء في خروجه احتكاكًا مسموعًا ، والنقـــاط التـــي يضـــيق عندها مجرى الهواء ، وتخرج منها الأصوات الاحتكاكية ؛ هي ( الفاء ، والثـــاء ، والذال ، والطاء ، والسين ، والزاي ، والصاد ، والشـــين ، والخـــاء ، والغـــين ، والعين ، والهاء )[٣] . وعرفت الاحتكاكية بمصطلحات أخرى عند المحدثين مـــن نحو : الطليق [٤] ، وصافرات وشينات[٥] ، والمتمـــادّة [٦] .

وقد نهج غير عالم من العلماء القدامى على تعريـــف الشـــدّة ، والرخـــاوة بعبارات سيبويه نفسها من غير زيادة أو نقصان إلا أنَّ المبرّد عـــرّف الأصـــوات الشديدة والرخوة بقوله : " ومن الحروف حروفٌ تجري على النفس وهـــي التـــي تسمى الرخوة ، ومنها حروف تمنع النفس ، وهي التي تسمى الشديدة "[٧] ، وهو لا يختلف عن تعريف سيبويه إلا في الضابط الذي يعد علامة على الشديد والرخـــو ،

---

(١) علم اللغة العام ، الأصوات  ١٠٠ – ١٠١ .
(٢)  ينظر : الأصوات اللغوية  ٢٤ .
(٣)  ينظر : علم اللغة العام ، الأصوات  ١١٨ .
(٤)  ينظر : الوجيز في فقه اللغة  ١٦٠ .
(٥)  ينظر : الألسنية العربية  ٤٩ .
(٦)  ينظر : التطور النحوي  ١٣ .
(٧)  المقتضـــب  ١ / ٣٣٠ .

فإذ يضع سيبويه جريان الصوت وعدمه ضابطًا للشدة والرخاوة ، فإن المبرّد يرشح جريان النفس وعدمه ضابطًا لذلك الأمر ، ويمكن القول : إنَّ سيبويه كان أكثر توفيقًا في ضابطه ( = جريان الصوت وعدمه ) لأنّ القول بما يراه المبرّد (جريان النفس وعدمه ) يضعنا أمام إشكالية التفريق بين ضابطي الشدة والرخاوة من جهة ، وبين الجهر والهمس من جهة أخرى .

وأكثر ما يكون فهم القدماء مقتربًا من فهم المحدثين ؛ ما نجده عند الزمخشري ، إذ يقول : " أن يحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري ، والرخاوة بخلافها "(١) .

وبالعودة إلى تعريف سيبويه للشدة والرخاوة ؛ نجده لا يخلو من تضمنه التعليل الصوتي الحديث للشدة ( = الانفجار ) ، والرخاوة ( = الاحتكاك ) ، وكأني بسيبويه يومئ إلى انسداد مجرى الهواء أو تضييقه ، فالتعريف الذي وصل إلينا من سيبويه ينطوي على علة الشدة والرخاوة إذا علمنا أن الشدة ( = الانفجار ) تحدث بانسداد مجرى الهواء الخارج من الرئتين انسدادًا تامًا مما يجعل الهواء تتزايد كميته خلف ذلك الحاجز الناجم عن التقاء عضوين مما يجعلها عرضة للانفجار ، ويرافق ذلك الانفجار المفاجأة والسرعة (٢) .

أما تعريفه للرخاوة فهو – كذلك – لا يخلو من إيماءٍ إلى علّة الرخاوة (=الاحتكاك ) ، وهي ( جريان الصوت ) إذا علمنا أن الأصوات الرخوة

---

(١) المفصل ٣٩٥ .

(٢) ويجمل ( فندريس ) الانفجار المصاحب للأصوات الشديدة بالقول : إن الهواء يتوقف مؤقتًا بفعل عقبة ما تصادفه لدى عبوره ، والعقبة توجد في الفم على وجه العموم ، ومكونها الشفتان أحيانًا ، وطرف اللسان تارةً ، وظهر اللسان تارة أخرى ، ففي الحالة الأولى يكون الانفجار شفويًا ، وفي الثانية أسنانيًا ، وفي الثالثة حلقيًا ، وذلك ينسحب على أصوات k , t , p على التوالي . ولكن هناك من الانفجارات ما تكون نقطة نطقه في أقصى الفم ، وهي أصوات من وسط الحلق أو من أدناه ، أو من أقصاه . ينظر : اللغة ٤٧ .

(=الاحتكاكية ) ناجمة عن أنّ الهواء عند النطق بها لا ينحبس انحباسًا تامـًا ، بل يضيق مجراه عند المخرج ، فيحدث ما يشبه الصفير ، والأصوات الرخوة – بحسب رخاوتها – هي : ( السين ، والزاي ، والصاد ، والشين ، والذال ، والثاء ، والظاء ، والفاء ، والهاء ، والحاء ، والخاء ، والغين ) ، وقد أُخرجت الضاد باعتبار نطقها الحديث في بعض اللهجات العربية [1] .

وإذا كان تعريف سيبويه لا يخلو من الإيماء إلى ما يراه المحدثون من تعليلٍ علميٍّ لكلّ من الشدّة والرخاوة ( = الانفجار والاحتكاك ) ، فإننا نستطيع تمييز مواطن الاختلاف بين فهم سيبويه وفهم علم اللغة الحديث على النحو الآتي :

١ – جريان الصوت أو عدمه هو تعليل سيبويه للأصوات الشديدة والرخوة ، أما عند المحدثين فالهواء المرصود للزفير يستنزف لأداء الصوت الانفجاري لو شئنا الأداء الانفرادي لصوت معيّن – على سبيل التجربة – وفي ضوء (نظرية الحامل )[2] ، فإنّ ( المحمول ) وحده أي الصوت في جريانه وعدم الجريان مسؤول عن أداء الصوت الشديد أو الرخو . أما عند المحدثين فإنّ الحامل والمحمول أي الصوت و النفس يتضافران في تأدية الأصوات الانفجارية . والواقع يشهد على صحة ما جاء به الدرس الصوتي الحديث ، فهل لسيبويه وهذه الحال عذر ؟

والحق أنْ لا عذر لسيبويه غير الغاية التعليمية والتصنيفية لغرض الدرس والتوضيح ؛ إذ لوحظ أن صفتي الشدة والرخاوة ثاني درجة من درجات التحكم " بإخراج الهواء في أثناء أداء الصوت اللغوي " [3] [4] ، وينضوي

---

(١) ينظر : علم اللغة العام ، الأصوات ١٠٦ ، و التطور النحوي ١٨ .

(٢) ينظر : الكلام ؛ إنتاجه وتحليله ٢٤٦ .

(٣) في الأصوات اللغوية ٧٨ .

(٤) وذلك إذا افترضنا ان الجهر والهمس تضمه الدرجة الأولى من درجات التحكم ، ولاسيما أنّ تسلسل ( الجهر والهمس ) عند سيبويه الأول ، ثم تناول ( الشدة والرخاوة ) التي تمثل =

تحتها من الأصوات ما لا يفوقها من الأصـــوات المتقابلـــة غيـــر الجهـــر والهمس. ولمّا خصّ الجهر ( بمنع النفس أن يجري معه ) والهمـــس بــــ (جري النفس معه ) أراد سيبويه أن يخصّ الشدّة ( بمنع الصوت أن يجري فيه ) ، والرخوة هي التي ( أجريت الصوت ) فيها ، وبذلك يقـــع التمـــايز على نحو يكفل الملاحظة والحفظ ، فضلاً عما يذكر من ان منع الـــنفس لا يكون إلا في الحنجرة ومنع الصوت مكانه مخرج الحرف [١] .

٢ – أخرج الفهم الحديث لعلّة الشدة والرخاوة ( = الانفجار والاحتكاك ) صـــوت الهمزة من الأصوات الشديدة [٢] ، ولم تزلْ الهمزة عند المحـــدثين عصـــيّةً على التصنيف بين الجهر والهمس ، أو الشدة والرخاوة " وفي الحقيقـــة إن الهمزة تبدو غير ثابتة ، ولا تشكّل نمطًا محددًا Definite Pattern "[٣] .

وبعد ؛ فقد ظهر من موازنة الأصوات الشديدة والرخوة عند سيبويه بما وصـــل إليه المحدثون ؛ أنّ المسائل الخلافية تتحصر في الأصوات الآتيـــــة :

**١ – الهمزة :**

أسقطها الدكتور إبراهيم أنيس عند عدِّه الأصوات الشديدة التي تثبتها التجارب الحديثة ( = ب ، ت ، د ، ط ، ض ، ك ، ق ، والجيم القاهرية )[٤] ، وهناك مـــن أشاع رأيه[٥] ، إلا أنَّ الدكتور أنيس حين أوصله الحديث إلى الهمـــزة لـــم يغفـــل

---

= الدرجة الثانية من درجات التحكم بإخراج الهواء أثناء الأداء الصوتي .

(١) ينظـــر : الأصوات اللغوية ١٢٧ .

(٢) ينظر : منهج البحث اللغوي ٦٧ .

(٣) التشكيل الصوتي في اللغة العربية ٩٥ .

(٤) ينظـــر : الأصوات اللغويـــة ٢٣ .

(٥) ينظر : منهج البحث اللغوي ٢٣ .

شدّتها [١] . ويبدو انه أسقطها من تعداده للأصوات الشديدة عمدًا بدعوى ما صرّح به لاحقًا من أنّها – أي الهمزة – "رغم شيوعها في اللغة العربية لـم يرمـز لهـا الرسم العربي القديم برمز خاص ككل الأصوات الساكنة ، ولتصرف القدماء فـي الهمزة بالتخفيف إبدالاً ونقلاً وحذفًا وتسهيلها بين بين ، كتبت بحسب مـا تخفـف به ، فأحيانًا كتبت ألفًا ، وطورًا واوًا أو ياءً ، وثالثة لم يرمز لهـا بـأي رمـز، فالرمز الذي نعرفه الآن للهمزة حديث بالنسبة للرسم العثماني "[٢] .

والحقيقة أنّ الخلاف بين القدامى والمحدثين لا ينحصـر بشـدّة الهمـزة (=الانفجار ) ، أو عدم شدتها ، بل الخلاف طال القول بجهرها أو همسها ، ولـذا أقول بجهر الهمزة وشدّتها للأسباب الآتية :

- ما يتطلبه الجهر بالنسبة للهمزة عند المحدثين تتوافر عليـه فـي حركـة انطباق الوترين الصوتيين وانفتاحهما ، وهـذه الحركـة بـدت لـبعض الملاحظيـن غيـر الاهتزاز المشترط للجهر[٣] إلا أنّ الاهتزاز يمكن القول عنه إنّه درجة من درجات الحركة فـي كـلّ الأحـوال ، كمـا إن الانطباق والانفتاح درجة من درجـات الحركة .
- ما يطلب من الشديد ( = الانفجاري ) بالنسبة للهمزة عند القدماء ، وعلـى رأسهم سيبويه ومن سار في ركبـه متوافرٌ أيضًا ، إذ إن منع الصـوت لا يتحقق إلا بالانسداد اللحظي لممر الهواء ،لتحقيق الانفجار . ويبـدو ان الانفجار ( = الشدة ) ضروري للهمزة خاصة لأنها الأبعد مخرجـاً ، ومن هنا راح سيبويه يصوّر الهمزة عند من يريد تحقيقها " نبرة فـي الصـدر تخرج باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجًـا فثقـل علـيهم ذلـك لأنـه

---

(١) ينظـر : الأصوات اللغويـة ٩١ .
(٢) المصدر السابق ٧٢ .
(٣) ينظـر : علم اللغة العام ، الأصوات ١١٢ .

كالتهـــوّع "[١] ، فالشدّة والجهر مطلوبان لتحقيق الأثـــر الســـمعي لأبعـــد أصوات العربية ، وأدقـــها مخرجًا ، ولعلّ بُعْدَ مخرجها ودقّته ( = من بين الوترين الصوتيين ) يفسر ما يظهره المختبر من عدم ثبات للهمزة لأنها لا تشكّل نمطًا محددًا [٢] ، " وملخص القول في الفرق بين وصـــف أســـلافنا للهمزة ، ووصفها في الدراسات الصوتية الحديثة ؛ ان الدراسات الحديثـــة تجمع على رفض فكرة أنَّ همزة القطـــع مجهـــورة بخـــلاف الدراســـات الصوتية القديمة "[٣].

- وما تقدّم يجعلنا نتمسك بالجهر والشدة وصفيْن للهمزة ، إذ إنّها تلبـــي فـــي أدائها شروط القدماء والمحدثين ، فلا حاجة بنا بعد ذلك إلى خـــلاف قـــد يكون لأجل الخلاف وحسب .

**٢ – الجيـــــم :**

يبقى الخلاف في ( الجيم ) طورًا من الافتراض النظري ، ويمكن القـــول ابتداءً أنه ناجم من التنوع الفونيمي لهذا الصوت . وإذ يرى القـــدماء أنـــه صـــوت شديد ، فإن المحدثين رجّحوا أن الجيم خالية من التعطيش هي الأصل ، ثمّ تطورت في العربية إلى التعطيش على النحو المألوف في الشام ، " غير أنا حـــين نســـتعين بموسيقى الفواصل القرآنية في سورة ( البروج ) نستطيع أن نرجح أن النطق القديم بهذا الحرف كان أقرب إلى نطق الدال ، وألصق بها من أي حرف آخر ، أي قليل التعطيش جدًا "[٤] وبهذا فإن الدكتور إبراهيم أنيس اختلف مـــع مـــن أسّـــس لهـــذه المسألة وهو برجستراشر الذي يرى أن ( الجيم ) وإن كانت اليوم مجهورة شـــديدة

---

(١) الكتـــــاب ٣ / ٥٤٨ .

(٢) ينظـــر : التشكيل الصوتـــي ٩٥ .

(٣) الأصوات اللغوية ، الدكتور سمير شريف ١٠٩ .

(٤) الأصوات اللغوية ٨٣ .

كما في نطق المصريين " لكنها لم تكن مثل الجيم المصرية بعينها "[١] ، ولم يذعن لهذا الرأي الدكتور رمضان عبد التوّاب إذ يرى أن ( الجيم ) في العربية الفصحى تحوّل نطقها من الطبق إلى الغار ، أي من أقصى الحنك إلى وسطه ، كما تحوّلمن صوت بسيط إلى صوت مزدوج يبدأ بدالٍ من الغار ، ثمّ ينتهي بشـين مجهـورةٍ ، غير أنّ ذلك لم يحدث في البداية مع كـلّ جـيم ، وإنمـا يقتصـر علـى الجـيم المكسورة[٢] ، وخلُصَ الدكتور إبراهيم أنيس – من قبل– إلى أن ( الجـيم ) التـي تسمع من مجيدي القرّاء هي أقرب ما تكون إلى ( الجيم ) الأصلية وإن لم تكن هي نفس ما يسمع من القرّاء " صوت مجهور ، يتكون بأن يندفع الهواء إلى الحنجرة ، فيحرّك الوترين الصوتيين ، ثمّ يتّخذ مجراه في الحلق والفـم حتـى يصـلَ إلـى المخرج، وهو عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى التقاءً يكاد ينحبس معـه مجرى الهواء ، فإذا انفصل العضوان انفصالاً بطيئًا ، سمع صـوتٌ يكـاد يكـون انفجاريًا هو الجيم العربية الفصيحة ، فانفصال العضوين هنا أبطأ قليلاً منـه فـي حالة الأصوات الشديدة الأخرى ، ولهذا يمكن أن تُسمَّى الجيم العربيـة الفصـيحة صوتًا قليلَ الشدّة "[٣] ،وهذا النص إذا كان دليلاً للدارسين على خلاف المحدثين مع القدماء في صوت ( الجيم ) ولاسيما الشدة ( = الانفجار ) فهو عندي دليل اتفاق ، فجيم القرّاء لا تختلف عن الجيم المعجمية التي يصـفها سـيبويه إلا فـي نسـبة الانفجار، وتفاوت الأصوات في نسبة الأثر السمعي وإن اتحدت في الصفة ؛ شيءٌ مألوفٌ ، فليست المجهورات على درجـة الجهـر نفسـها ، كمـا إنّ الأصـوات الشديدة(= الانفجارية ) ليست على درجة واحدة من الشدة .

---

(١) التطور النحوي ١٧ .

(٢) ينظر : التطور النحوي ١٦٣ .

(٣) الأصوات اللغوية ٧٩ – ٨٠ .

ويعزو الدكتور كمال بشر وصف القدامى ( الجيمَ ) بأنهـا شـديدة إلـى انتباههم إلى الجزء الأول من نطق هذا الصوت المتمثل بانحباس الهواء عند بدايـة النطق به ، وإهمالهم الجزء الثاني[1].

وقريبٌ إليّ أن ( الجيم ) كما يصفه سيبويه ، وكما ننطقه في العراق داخلٌ في الأصوات الشديدة ( = الانفجارية ) ، ولاسيما أن التعليل الصوتي الذي يقترحه سيبويه يشهد على شدة ( الجيم ) ، " لأنه إذا وقف عليه لا يجري النفس به نحـو : الحـج "[2] ، وقد نصّ الدكتور عبد الرحمن أيوب على أن ( الجـيم ) صـوت انفجاري في لغة العراقيين وفي اللغة الفصحى ، إذ يقـول : " الصـوت الصـلب الانفجاري المجهور ، ويوجد في أول الكلمة العراقية ( جيكـارة ) ، وأول الكلمـة الفصحى ( جمل ) "[3] .

**<u>٣ – الضـــاد :</u>**

إذ ينسبها سيبويه إلى الأصوات الرخـوة ( = الاحتكاكيـة ) ، وينسـبها المحدثون إلى الانفجارية ، فإنني أكتفي بتعليق الدكتور صبحي التميمي على ما جاء به الدكتور آرتور شادة الذي رأى أنّ الضاد " ليست الآن من الرخوة إلا في لفظ من قال : ضرب – مثلاً – بضاد جانبية المخرج ، وأما في النطق المعتاد فـي مصـر يعني بضاد مقدمة المخرج ، فقد لحقت فيه الشدة "[4] ، وقد علّق التميمي [5] : "بـأن تحديد سيبويه لهذا الصوت صحيحٌ مخرجًا وصفةً لأنه وصف صـوتًا ينطـق فـي عهده، فمخرجه مما يلي وسط الحنك مع التصاق اللسان بأحد جانبي الفـم ، صوت ليس له شريك في المخرج" ، وفيـه قال سيبويه " لـيس شـيء مـن موضـعها

---

(١) علم اللغة العام ، الأصوات ١٢٦ .
(٢) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ٣١٦ .
(٣) محاضرات في اللغة ١٠٠ ، وينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ٣١٦ .
(٤) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ٤٤ – ٤٥ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه ٤٥ الهامش .

غيـــرها "[١]، وكذا قال ابن جني – متابعًا سيبويه – : " إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن ، وإن شئت من الجانب الأيسر "[٢]، والقولان يثبتان إنها ليست لثوية ، وهذا مخرج يقود إلى صفة الرخاوة التي ذكرها سيبويه ، لأن هواء الصوت يستمر فـــي الخروج من جانب الفـــم على الرغم مـــن وجـــود العـــارض ، ولهـــذا المخـــرج المتفـــرد، وصفة الرخاوة ؛ اعتاص نطق الضاد وعسر على اللســـان ، وقـــلّ مـــن أحسن نطقه ، فمنهم من أخرجه ظاءً ، ومنهم من أخرجه دالاً مفخمـــة ، ومنهم من أخرجه لامًا مفخمة ، ومنهم من أخرجه ذالاً ، ولهذا أفردوا هذا الصـــوت برســـائل خاصة منذ القرن الرابع الهجري[٣] ، ومن هنا سميت العربية ( لغةَ الضادِ ) ، وهي إشارة إلى تفرد العربية بهذا الصوت إذا أُحْسِنَ نطقُهُ ، وأُدِّيَ الأداء الفصيح .

وبعد ؛

فلو التفت غير باحث ممن حاول الاختلاف مع سيبويه إلى آخر ما جـــاء في ( باب عدد الحروف العربية ، ومخارجهـــا ، ومهموســـها .... ) لأدركـــوا ان سيبويه كان على دراية بالتنوعات الصوتية لأصوات العربية ، ولكنه صبّ عنايتـــه على رصد المخارج والصفات لأسس تلك الأصوات التي نصّت عليها المعجمات لا التنوعات التي خلقتها اللهجات والاجتهادات الفردية ، ولذلك فقد ضرب صفحًا عـــن غير التسعة والعشرين صوتًا " أصل حروف العربية "[٤] ، ولم يولِ الأصوات التـــي ترتفع بأصوات العربية إلى خمسة وثلاثين ، أو إلى اثنين وأربعين صوتًا شيئًا مـــن الأهمية ، وقد ختم هذا الباب بقوله " إنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصـــفات لتعرف ما يحسن فيه من الإدغام وما يجوز فيه ، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز

---

(١) الكتـــاب ٤ / ٤٣٦ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٦٠

(٣) ينظر : الأصوات اللغوية ٨٥

(٤) الكتـــاب ٤ / ٤٣١ .

فيه ، وما تبدله استثقالاً كما تدغم ، وما تخفيه ، وهو بزنة المتحرك "[١] .

*** تعليل بين الرخوة الشديدة :**

خصّ سيبويه بهذه الصفة صوت ( العين ) مباشرة ، ثمّ وصف أصوات اللام ، والراء ، والنون ، والميم بشيء قريب من هذا ، إذ ذهب إلى أنها أصوات شديدة لكن الصوت يجري معها [٢] ، وسميت هذه الصفة ( بين الشدة والرخاوة ) بالتوسط[٣] ، والمتوسطة[٤] ، وتوسّع القدماء بعد سيبويه في الأصوات المتوسطة؛ حتى وصلوا بها إلى ( لم يروعنا )[٥] ، والكتاب لم يصرح بغير العين ، ولم يلمحْ إلا إلى اللام ، والراء ، والنون ، والميم .

وتحفظ الدكتور كمال بشر على القول بالأصوات المتوسطة إلا إذا كان المقصود بها أصوات متوسطة بين الصامتة بعمومها ، والحركات فتكون نوعًا مستقلاً[٦] .

والنص الكتابي الذي تضمن هذه الصفة ملمحًا إلى علتها يأتي في قول سيبويه تصريحًا : " وأما العين فبين الرخوة والشديدة تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء "[٧] ووصف سيبويه للعين بأنها بين الرخوة والشديدة من جهة ، وإنها تشبه الحاء من جهة أخرى ؛ جعل المحدثين يعللون هذه الصفة على النحو الآتي :

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٦ .
(٢) ينظر : في الأصوات اللغوية ٧٧ .
(٣) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٢٣٠ .
(٤) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ٢٤٦ .
(٥) ينظر : الرعاية ١١٩ .
(٦) ينظر / علم اللغة العام ، الأصوات ١٣١
(٧) الكتاب ٤ / ٤٣٥ .

- عدّ هذا الصوت ( = العين ) من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة ، ولعلّ السر في هذا ؛ ضَعْفُ ما يسمعُ لها من حفيف إذا قورنت بالغين ، وضعف حفيفها يقربها من الميم والنون واللام [(١)] .
- قول سيبويه ( بين الرخوة والشديدة ) يعني" أنها لا تتصف بصفة الأصوات الشديدة ، وهي الغلق التام لطريق الهواء ، ولا بصفة الأصوات الرخوة ، وهي ترك منفذ لخروج الهواء ، فالعين – مثلاً – لا هي تتصف بقطع الهواء كما هي الحال مع الهمزة ، ولا بسهولة خروج الهواء كما هي الحال مع الحاء ، فهي حالة وسطى بينهما ، أي يمكن أن يجري هواء النفس حال النطق بها "[(٢)] .

وبالعودة إلى النص المتضمن القول بصفة ( بين الرخوة والشديدة ) عند سيبويه ؛ نجد أن علة كون ( العين ) تتصف بهذه متأتٍ من كونها تشبه الحاء ( = لشبهها بالحاء ) ، مما ترتب على هذا الأمر إمكانية ترديدها ، ولكن ما وجه الشبه بين الحاء والعين ؟ . إذا علمنا أن الحاء مهموسة رخوة في حين أن العين مجهورة بحسب توصيف سيبويه لكل من الحاء والعين ، والحقيقة أنّ الدرس الصوتي أظهر أنّ الحاء هو الصوت المهموس الذي يناظر العين ، فمخرجهما واحد لا فرق بينهما إلا في كون الحاء صوتاً مهموسًا نظيره المجهور هو العين[(٣)]، وإذا ضممنا إلى هذه الحقيقة معنى الترديد ، وهو الرجوع أو الترجيع[(٤)] أي ترديد الصوت في الحلق ، فإن علة هذه الصفة ( = بين الرخوة والشديدة ) هي إمكانية

(١) ينظر : الأصوات اللغوية ٧١ .
(٢) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ٤٦ ، ( الهامش ) .
(٣) ينظر : الأصوات اللغوية ٧١ .
(٤) " ترجيع الصوت : ترديده في الحلق " مختار الصحاح ٢٣٤ .

ترجيع الصوت في الحلق ، أي ترديده ، وهذه الإمكانية متأتية للعين من مشاركتها الحاء في المخرج .

وقد تابع غيرُ عالم سيبويه في تعليله هذه الصفة [(١)] إلا أنَّ المبرد اختلف – كما يبدو – في تعليله هذه الصفة ( = بين الرخوة والشديدة ) ، فذهب إلى القول بأن " هذه الحروف التي تعترض بين الرخوة والشديدة هي شديدة في الأصل ، وإنما يجري فيها النفس لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة كالعين التي يستعين المتكلم عند اللفظ بها بصوت الحاء التي يجري فيها الصوت لانحرافها بما قد تقدمنا في ذكره من الحروف ، وكالنون التي تستعين بصوت الخياشيم ، لما فيها من الغنّة ، وكحروف المدّ واللين التي يجري فيها الصوت للينها . فهذه كلها رسمها الشدة ، فهذا ما ذكرت لك من الاستعانة ، ومنها الراء ، وهي شديدة ، ولكنها حرف ترجيع ، فإنما يجري فيها الصوت ، لما فيها من التكرير "[(٢)] ، ويبدو أنَّ محاولة المبرّد تعليل كلّ الأصوات المتصفة بالبينيّة[(٣)] ( = بين الرخوة والشديدة ) ألجأته إلى القول بالاستعانة ، وكان سيبويه حفظ لكلّ صوت خصوصيته، فالعين اتصفت بالبينيّة لمشابهتها الحاء ومن ثمّ إمكانية الترديد ولم يعمم هذه المشابهة على بقية الأصوات ، أما المبرّد فقد عمّم الاستعانة على الأصوات البينيّة .

ولم يجتهد ابن جني في الخروج عن تعليل سيبويه[(٤)] إلا أنَّ الرضي الاستراباذي علّل هذه الصفة بالقول : " إنما جعل حروف ( لم يروعنا ) بين الشديدة والرخوة لأن الشديدة هي التي ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، ... لكن تعرض لها أعراض توجب خروج الصوت من غير مواضعه ، أما العين

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٦٠ .
(٢) المقتضب ١ / ٣٣١ – ٣٣٢ .
(٣) نسبة إلى ( بين ) بمعنى وسط ، ينظر : مختار الصحاح ٧٢ .
(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٦٠ .

فينحصر الصوت عند مخرجه ، لكن لقربه من الحاء التي هـي مهموسـة يَنْسَـلُّ صوته شيئًا قليلاً ، فكأنك وقفت على الحاء .... "[١] ، وهكذا يستمر الرضي في عرض المجموعة الصوتية ( لم يروعنا ) على صفة البينيّة إلى أن يقول :" وكذلك الواو والياء والألف لا يجري الصوت معها كثيرًا "[٢] .

وبالنظر إلى ما جاء به الرضي ؛ نكون أمام مبدأ جديد لاتِّصاف الأصوات بهذه الصفة البينيّة ، وهو مبدأ ( حصر الصوت ) ، وهو ما تشتمل عليه الأصوات الشديدة ، ولكن الجديد مع الأصوات البينية انها تلجأ إلى تمرير الصوت من غير المواضع التي تلتقي فيها الأعضاء لإنتاج تلك الأصوات ، غير ان هـذه القاعـدة يستثنى منها أجدر الأصوات بالبينيّة وهو العين !!! .

وإذ يطّرد مبدأ حصر الصوت مع مجموعة ( لم يرع ) في حال الوقف – طبعًا مع الفارق – كيف لهذا المبدأ أن يثبت أمـام أصـوات ( الـواو ، واليـاء ، والألف) التي زعم الرضي ان " مخارجها تتسع لهواء الصوت أشـد مـن اتسـاع غيرها من المجهورة كان الصوت معها يكثر فيجري منه شيء ، واتساع مخـرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجي الواو والياء لهواء صوتهما .. " .

وبمراجعة علل التصنيف للقول بصفة البينيّة ( = بين الرخوة والشـديدة ) نكون أمام الآتـــي :

١ – علّة المشابهة التي تكون وراء إمكانية ترديد صوت العين ، ولم يمنح سـيبويه هذه العلة لغير العين لشبهها بالحاء ، وأظهر البحث أن وجـه الشـبه هـو الاشتراك في المخرج ، وإن لم يكن التقارب الشديد بينهما .

وتجدر الإشارة إلى أن ( العين ) الصوت الوحيد الذي نعت بالبينيّة فـي ضوء مبدأ المشابهة ، أما بقية الأصوات التي طالتها الصفة فيما بعد ، فمنهـا مـا

---

(١) شرح الشافيــة ٣ / ٢٦٠ – ٢٦١ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٢٦١ .

نعت بصفة نطقية مثل المنحرف والمكرر ، ومنها ما نعت بصفة سمعية مثل الغنّة ، فضلاً عن تعزيز تلك الصفات بالتصريح بشدّتها ، ونفي الرخاوة عنها ، إذ قال عن اللام : " ومنها ( المنحرف ) وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يعترض على الصوت كاعتراضه الحروف الشديدة وهو اللام ، وإن شئت مددت الصوت ، وليس كالرخوة لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه ..."(١) .

وبتوظيف ما قاله سيبويه عن الأصوات الشديدة ؛ يبدو أنَّ للشدة درجتين يكون اللسان فيهما ملازمًا لوضع معين لا يحيد عنه ، غير أنَّ الهواء المتكيّف بكيفية الصوت ، منه ما ينحبس عند ذلك الموضع من اللسان ، وهذه الدرجة الأولى، والدرجة الثانية هي ان الهواء المتكيف بكيفية الصوت يستطيع أن يجد له مخرجًا ولكن من غير موضع اللسان الذي يلازمه ، وبين هاتين الدرجتين من الشدة و الرخاوة يتفرّد صوت العين بالانتساب إلى الشديدة إذ لا يتدخل اللسان في أداء العين(٢) ، ومن ثمّ لا يحقق لها أي درجة من درجات الشدّة التي يمنع فيها الصوت، والتي يجد فيها الصوت منفذًا آخرَ ، وبذلك يمكن الاطمئنان إلى الرأي القائل : إن " الأصوات المتوسطة تشترك جميعها في خصائص ليست موجودة في نطق العين"(٣)

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٥ .

(٢) يتم نطق العين بتضييق الحلق عند لسان المزمار ، ونتوء لسان المزمار إلى الخلف حتى يتصل ، أو يكاد بالجدار الخلفي للحلق ، وفي الوقت نفسه يرتفع الطبق ليسد المجرى الأنفي، ويحدث ذبذبة في الأوتار الصوتية ، ويحتك الهواء الخارج من الرئتين بلسان المزمار والجدار الخلفي للحلق عند نقطة تقاربهما ، وقد اتضح بصورة الأشعة أنَّ في نطق العين تضييقًا كبيرًا للحلق ، وهذا ما يدعو بعض الباحثين إلى توصيف العين بالرخوة ، ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٣٠ ، و التطور النحوي ١٥ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ١٣٠ .

٢ –علّة ( الاستعانة ) التي قال بها المبرّد ، والفرق بينها وبين العلّة المتقدّمة ( = المشابهة ) ؛ إنَّ المبرّد حاول اعمام هذه الاستعانة على ( لم يروعنا)، في حين أن المشابهة كان سيبويه قد خصّ بها العين . وإذا تمكنا من فهم استعانة العين بالحاء والنون بصوت الخياشيم ( = الغنّة ) ، فما الذي تستعين به اللام أو الراء ؟ وما الذي تستعين به أصوات المد ؟ أحسب أن هناك تعسفاً في فكرة المبرد سببه اعمام هذا المبدأ على ثمانية أصوات .

٣ – علة ( حصر الصوت ) التي قال بها الرضي ، وأستغني عن التعليق عليها بما رافق عرض نص العلة في موضعه من البحث .

*** تعليل الإشـــراب :**

استقرّ مصطلح ( الإشراب ) على ما يعني اختلاط صوت بصوت آخر مزيج من صوتين ، وأصوات الإشراب هي : " الهمزة بين بين ، والألف التي تمال إمالة شديدة ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي كالزاي ، وألف التفخيم "[(١)]، وفهم علماء التجويد هذا الإشراب لا يعدم الفائدة من معنى الإشراب عند المبرّد الذي يقول : " إن الميم تنفرد بالشفة ، وإنما تشرب غنّة من الخياشيم "[(٢)] .

ولم يأتِ في الكتاب على يد المؤسس لمفهوم الإشراب من المعنى المتقدم شيئًا يذكر ، اللهمّ إلا المصطلح ، والحقيقة أنَّ الحديث عن الإشراب جاء ضمناً في " باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرّك لكراهيتهم التقاء الساكنين "[(٣)]، وهو أحد أبواب الوقف[(٤)] في الكتاب ، والذي يعاشر الكتاب يجد أن ما جاء في أول هذا الباب ينسجم وطبيعة العنوان الموضوع ، ثمّ سرعان ما ينتابه شعور بالفارق

---

(١) الرعاية ١٣٠ ، وينظر : المصطلح الصوتي ٢٤٦ .

(٢) المقتضب ١ / ٣٥٣ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٧٣ .

(٤) تنظر : أبواب الوقف في : الكتاب ٤ / ١٦٦ – ٢٠١ .

إذا وصل إلى قول سيبويه : " واعلم أنَّ من الحروف حروفًا مشربة ... " [1]، وهذا لا يفسره إلا :

- احتمال أن تكون هذه العنوانات من وضع قرّاء الكتاب وحفّاظه لا من وضع سيبويه لأنَّه – كما أظن – لا يعدو هذا الموضوع من دون عنوان مستقل .
- احتمال أن تكون هناك عنوانات أسقطها النسّاخ .

وعليه يمكن القول : إن الكتاب بحاجة إلى فهرسة أكثر موضوعية من الفهارس التي اجتهد في وضعها الأستاذ المحقق والشارح – جزاه الله خيرًا – وبوصفه شارحًا ومحققًا لم يلتفت إلى مثل هذه المشكلة في الكتاب .

وبالعودة إلى صفة الإشراب عند سيبويه ، وتحديد مفهومها وعلتها نستطيع أن نتلمس ذلك من القول بأن الإشراب : هو الأثر السمعي المرافق للأصوات التي تضغط في مواضعها عند الوقف ، وتنقسم على قسمين ، الأول : ما تسمع معه شيئًا ، والثاني : ما لا تسمع معه شيئًا ، بمعنى آخر : إنَّ اللسان يلتزم وضعًا ينسجم وطبيعة الضغط الذي يواجهه مع كلّ مجموعة صوتية ، وعليه فإن درجات الإشراب في أصوات العربية هي – بحسب ما جاء في الكتاب :

١. **<u>الإشراب الفمي ، أو ( الصويتي ) :</u>**

ويشهد على هذه الدرجة من الإشراب قول سيبويه : " واعلم أن من الحروف حروفًا مشربةً ضغطت من مواضعها ، فإذا وقفت خرج معها من الفم صويت ، ونبا اللسان عن موضعه ، وهي حروف القلقلة .... وذلك القاف ، والجيم، والطاء ، والدال ، والباء ، والدليل على ذلك أنك تقول : ( الحذق ) فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت ، لشدّة ضغط الحرف .."[2] .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٧٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٧٤ .

وإنعام النظر في النص يرشد إلى أنَّ :

- الأصوات الممثلة لهذه الدرجة من الإشراب هي أصوات القلقلة ( = قطب جد ) .
- علة الإشراب شدة ضغط هذه الأصوات من مواضعها .
- إشراب هذه الأصوات لا يكون إلا في حال الوقف .
- إذا كان معنى الإشراب ؛ المخالطة – كما تقدّم – فإنَّ ما يخالط هذه الأصوات صويت من الفم ، ولا يعني هذا تمازج صوتين متمايزين .
- الهواء هو المسؤول عن الصويت المرافق لأصوات القلقلة حدوده الفم ، ومن هنا جاءت تسميتنا لهذه الدرجة من الإشراب ( الإشراب الفمي ) .
- قول سيبويه ( نبا اللسان عن موضعه ) لا ينسحب على كل أصوات القلقلة إلا من باب التغليب ، وإلا فلا أثر بارزًا للسان في أداء صوت الباء ، وان الشفتين هما اللتان تتعرضان إلى الضغط ، وهما الموضع الذي يضغط فيه الباء في حال الوقف .

**٢. الإشراب الحنجري ، أو ( النفخي ) :**

ويشهد على هذه الدرجة من الإشراب قول سيبويه " ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحو النفخة ، ولم تضغط ضغط الأولى ، وهي: الزاي ، والظاء ، والذال ، والضاد ، لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسل آخره ، وقد فتر من بين الثنايا لأنه يجد منفذًا ، فتسمع نحو النفخة ... والضاد تجد المنفذ من بين الأضراس ... "(١) .

وهذا النص يمكن معه ملاحظة الآتي :

- الأصوات الممثلة لهذه الدرجة من الإشراب هي : الزاي ، والظاء ، و الذال ، والضاد .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٧٤ .

- الضغط الذي تعرضت له هذه الأصوات من مواضعها أقل من ضغط أصوات القلقلة ، وعليه تبقى علة إشراب هذه الأصوات ؛ ما تتعرض له من ضغط ، ولكن مع الفارق بينها وبين أصوات القلقلة .
- هذه الأصوات أشربت بنفخة نتيجة لفتور آخر الصوت المنسل من بين الثنايا
- قوله " إنَّ هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر .... " يوضح سبب تسميتنا لهذه الدرجة بـ ( الإشراب الحنجري ) ، ولاسيما إذا تذكرنا ما أظهره البحث من اشتمال مفهوم ( صوت الصدر ) على الحنجرة .
- أما قولنا ( النفخي ) في التسمية ، فهو نسبة إلى النفخة التي تشرّبت بها أصوات هذه المجموعة .
- التفت سيبويه هذه المرة إلى خروج الضاد عن قاعدة ما يرافق هذه المجموعة الصوتية من النفخة التي تخرج من بين الثنايا بالقول ( والضاد تجد المنفذ من بين الأضراس ) ، ولم يلتفت من قبل إلى خروج الباء من قاعدة نبو اللسان .
- إشراب هذه الأصوات لا يكون إلا في حال الوقف .

**٣ . الإشراب الرئوي ، أو ( النفسي ) :**

وهذه الدرجة من الإشراب تتمثل بقوله : " وأما الحروف المهموسة ، فكلها تقف عندها مع نفخٍ ، لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر ، وإنما تنسلّ معه ...."[١] .

وهذا النص يكشف لنا ما يأتي :

- لم يصرّح سيبويه بأن الأصوات المهموسة كلها تتصف بالإشراب ، ولكن السياق الذي ورد فيه النص يوحي بذلك .
- الضغط في هذه الأصوات يتلاشى لضعف الاعتماد مع الأصوات المهموسة ، ولاسيما إذا تذكرنا تعريف سيبويه للصوت المهموس بأنه : " حرف أضعف

---

(١) الكتاب ٤ / ١٧٥ .

الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه .... "[١] .

- قوله عن هذه الأصوات ( يخرجن مع التنفس ) سبب تسميتنا لهذه الدرجة بـ ( الإشراب الرئوي ) ، ولاسيما أنّ البحث أظهر من قبل اشتمال مفهوم التنفس على ( الرئة ) ، أما قولنا ( أو النفسي ) فنسبة إلى جريان النفس مع الأصوات المهموسة .
- ما زال الوقف هو العنصر الشريك للضغط الذي تتجلى من خلاله صفة الإشراب .

أما القسم الثاني من الإشراب ؛ فهو ما لا نسمع معه شيئًا من صويت ، أو نفخة ، أو نفس ، وعن الأصوات المشربة التي لا يسمع بعدها شيء في الوقف ، يقول سيبويه : " ومنها حروف مشربة لا تسمع بعدها في الوقف شيئًا مما ذكرنا ، لأنها لم تضغط ضغط القاف ، ولا تجد منفذًا كما وجد في الحروف الأربعة ، وذلك اللام والنون ، لأنهما ارتفعتا عن الثنايا ، فلم تجدا منفذًا ، وكذلك الميم لأنك تضم شفتيك ولا تجافيهما كما جافيت لسانك في الأربعة حيث وجدت المنفذ ، وكذلك العين ، والغين ، والهمزة ، لأنك لو أردت النفخ من مواضعها لم يكن ، كما لا يكون من مواضع اللام والميم وما ذكرت لك من نحوهما ، ولو وضعت لسانك في مواضع الأربعة لاستطعت النفخ ، فكان آخر الصوت حين يفتر نفخًا ، والراء نحو الضاد .."[٢] .

ونستطيع من النص المتقدم تعليل عدم سماع أي شيء بعد هذه الأصوات، إذ :

- لم تضغط هذه الأصوات من موضعها ضغطًا يوازي شدة ضغط القاف من أصوات الإشراب الفمي .

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٦ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٧٥ .

- لم تجد هذه الأصوات منفذًا ينسل آخر الصوت فيه من بين الثنايا كما في أصوات الإشراب الحنجري ، وأصوات هذه المجموعة يمكن تعليل عدم سماع أي شيء معها بما يأتي :

أ / اللام والنون لم يسمع بعدهما شيء ؛ لأنهما ارتفعتا عن الثنايا ، فلم تجدا المنفذ المتوفر لـ ( الزاي والضاد والذال والظاء ) .

ب / الميم لم يسمع بعدها شيء ؛ لأنك لا تستطيع أن تجافي بين شفتيك بعد ضمهما لأداء الميم .

جـ / العين والغين والهمزة لا يمكن النفخ مع هذه الأصوات من موضعها .

د/ ومثلما شذّت الضاد عن فصيلها الصوتي في كون النفخ المصاحب لها لم يكن من الثنايا ، وإنما من الأضراس ، فإنّ الراء يؤدى من موضعه بتعدد ضربات اللسان على اللثة ، ولكن في حال الوقف يمكن ملاحظة أنَّ آخر حركة للسان هي ملازمة اللثة ، ومن ثَمّ لا مجال لتسرب ما يمكن سماعه بعد الراء .

وسيبويه إذ يعلل الظواهر الصوتية المترتبة على صفة الإشراب في حال الوقف ، فإنه لا يغادر هذا الموضع من الكتاب إلا بتعليل انتفاء ما يرافق تلك المجاميع الصوتية من صفة الإشراب في حال الوصل ، إذ يقول :

" واعلم أنَّ هذه الحروف التي يسمع معها الصوت والنفخة في الوقف ، لا يكونان فيهن في الوصل إذا سكنَّ ؛ لأنك لا تنتظر أن ينبوَ لسانك ، ولا يفتر الصوت حتى تبتدئَ صوتًا ، وكذلك المهموس ؛ لأنك لا تدع صوت الفم يطول حتى تبتدئَ صوتًا "(١) .

وهذا النص يمكن منه تلمس الآتي من العلل التي في ضوئها يفسّر انتفاء الإشراب في حال الوصل مع تلك المجموعات الصوتية التي انمازت بصفة

---

(١) الكتاب ٤ / ١٧٥ .

الإشراب في حال الوقف .

- تنتفي صفة القلقلة ، ومن ثَمّ صفة الإشراب الفمي أو الصويتي مع أصوات (قطب جد) ، لأنه لا يسع المتكلم في حال النطق بهذه الأصوات وصلاً أن ينتظرَ نبوَّ اللسان عن موضعه ؛ فاسحًا المجال للصويت الفمي أن يرافق تلك الأصوات .
- في حال الوصل تنتفي عن أصوات الزاي ، والظاء ، والذال ، والضاد صفة الإشراب الحنجري ، لأنّ الصوت لا يفتر فينسل آخره من بين الثنايا أو من بين الأضراس كما في الضاد .
- وكذلك الأصوات المهموسة في حال الوصل ، إذ لا يطول صوت الفم بها ، ثمّ تبتدئ بصوت آخر .

وبعد ؛ فإني أستحسن التخلص من تعليل الإشراب بالتعقيب الآتي : إنّ الوقف على تلك المجاميع الصوتية يجعل بنا حاجة إلى إشراب تلك الأصوات بصويت ، أو نفخة ، أو نفس ، ومن ثَمَّ يمكن القول : إنَّ السقف الزمني لإنتاج تلك الأصوات وقفًا أوسع من السقف الزمني لإنتاجها وصلاً . وعليه يمكن أن نسأل عن سبب الحاجة في حال الوقف إلى زمن يفوق زمن إنتاج تلك الأصوات في حال الوصل والإجابة تتنازعها المحاور الآتية :

- **<u>عضويًا :</u>** إنَّ الوقف حبس اضطراري للنَّفَسِ ، فإذا انتهينا من أداء صوت معين ، فإن أعضاء الجهاز الصوتي تكون في حالة استرخاء يسمح للمتبقي من الهواء المهيَّأ للسلسلة الكلامية بالخروج ، مع الفارق الكمي – بطبيعة الحال – فقد يخرج من ذلك الهواء ما يشكّل صويتًا ، أو يشكّل نفخةً ، أو ما يشكّل نَفَسًا
- **<u>صوتيًا :</u>** إنَّ هذه الأصوات في حال الوقف تبدو مبتورة إذا لم تشفع بما ذكرنا .

- **دلاليًا :** بالمتكلم حاجة إلى لفت انتباه السامع إلى ان ذلك الصوت الموقوف عليه يمثل نهاية الدفعة الكلامية ، ولذلك أطال سقف إنتاجه الزمني بهذا الصويت ، أو تلك النفخة ، أو ذلك النفس .

وعلى صعيد الفهم المتقدم للإشراب عند سيبويه ، وما رافق مظاهره من علل يمكن قياس اختلاف العلماء معه ، أو قياس درجة الانحراف عنه ، ويمكن القول : إنَّ أحدًا لم يقدِّم – فيما طالته أيدينا في أثناء البحث من المصادر – عن مفهوم الإشراب في الكتاب ، ذلك الذي قدّمناه ورصدناه ، لا ممن تابعوا سيبويه، ولا ممن خالفوه أو انحرفوا عنه ؛ قديمًا أو حديثًا .

* **تعليل الصفير :**

الصفير لغة : الصوت ، ومنه صفير الطائر(١) ، وفي الاصطلاح : الصوت الذي يسمع عند النطق ببعض الأصوات التي يضيق مجرى الهواء عند مخرجها ، فتحدث عند النطق بها صفيرًا عاليًا لا يشركها في نسبة علو هذا الصفير غيرها من الأصوات (٢) . وذهب المحدثون إلى أنَّ الأصوات التي تحدث في نطقها ذلك الحفيف أو الصفير ؛ عاليًا كان أو منخفضًا على صعيدٍ واحدٍ ؛ هي: ( ث ، ذ ، ز ، س ، ش ص ، ظ ، ف ) ، غير أنَّ الدكتور إبراهيم أنيس يرى أن هذه الأصوات تختلف في نسبة وضوح صفيرها ، وأعلاها صفيرًا ؛ السين، والزاي ، والصاد ، مما يبرّر تسميتها في كتب القدماء بأصوات الصفير(٣)، وقصر هذه الصفة على هذه الأصوات ينسجم ومذهب سيبويه القائل " انهنّ ( = الصاد والسين والزاي ) حروف الصفير ، وهنّ أندى في السمع "(٤) ، إذا

---

(١) ينظر : لسان العرب ٦ / ١٣٤ .
(٢) ينظر : المصطلح الصوتي ١٥٩ .
(٣) ينظر : الأصوات اللغوية ٢٤٠ ، و فقه اللغة العربية ٤٥٣ .
(٤) الكتاب ٤ / ٤٦٤٦ .

أخذنا بنظر الاعتبار قولهم " فلان أندى صوتًا من فلان ؛ إذا كان بعيد الصوت"[(١)]، ولا غرابة إذا عرفنا انها أكثر الأصوات الرخوة رخاوة [(٢)] ، ولكن الملاحظ على نص سيبويه المتعلّق بأصوات الصفير انه أكد الجانب السمعي لهذه الأصوات ، ولم يقدّم ما يعتري الجهاز النطقي في حالة أدائها ، فقد اكتفى بالنتيجة التي مكّنت هذه الأصوات أن تكون الأندى في السمع ( = الأبعد ) .

وذكر المبرّد صفير هذه الأصوات ، إلا أنّه لم يعللها [(٣)] ، أما مكي بن أبي طالب فقد ذهب إلى أنّ هذه الأصوات تشبه النبرة عند الوقف [(٤)] ، إلا ان ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري كان تعليلُه الأصوب ، إذ يقول : " لأن صوتها كالصفير ، لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان ، فينحصر الصوت هناك فيصفر به " [(٥)] .

ولم يزد المحدثون على ما جاء من تعليل للقدماء [(٦)] إلا ان مما يشار إليه ؛ قول الدكتور أحمد مختار عمر الذي يرى أنّ تسمية هذه الأصوات صفيرية لقوة الاحتكاك معها ، والسبب في قوة الاحتكاك هو ان المقدار من الهواء مع التاء نفسه يجب أن يمرّ مع السين عبر منفذ أضيق [(٧)] .

ورأي سيبويه في كون هذه الأصوات هي الأبعد ( = هي الأندى ) في السمع ؛ ينسجم وما أظهره المختبر الصوتي ، فالزاي مداه النسبي ١٠٠ – ١٦٠

---

(١) مختار الصحاح ٦٥٣ .

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية ٢٥ .

(٣) ينظر : المقتضب ١ / ٣٦١ .

(٤) ينظر : الرعاية ١٢٤ .

(٥) شرح المفصل ١٠ / ١٢٩ .

(٦) ينظر : المدخل إلى علم اللغة ٢١٥ ، العربية الفصحى ٤٠ ، نهاية القول المفيد ٥٣ .

(٧) ينظر : دراسة الصوت اللغوي

مللي / الثانية والسين والصاد ١٠٠ – ١٧٠ مللي / الثانية[١] ، وهذه النسب تكشف عن تطابق السين والصاد ، واقتراب الزاي منهما ، الأمر الذي يهيئ تلك المجموعة لأن تكون حزمة صوتية واحدة متشابهة في مديات الأثر السمعي الناجم عن أدائها .

*** تعليل الغنّة :**

الغنّة : هي ما يسمع عند النطق بالنون والميم ، وتنقسم الغنّة في حقيقتها على قسمين ؛ الغنّة الخالصة : وهي صوت النون الخفيفة في مثل ( عَنْكَ ) الذي يخرج من الخياشيم أو التجويف الأنفي ، والغنّة غير الخالصة التي تكون مع صوتي الميم والنون ، إذ يشترك في نطقهما الأنف بالغنة ، والفم بالتصويت الناتج عن ابتعاد عضوي النطق ، فالغنّة غير الخالصة صفة ذاتية في النون والميم [٢] .

وتعليل الغنّة في النون والميم متأتٍ من أن الصوت لا يخرج من موضعيهما من الفم ولكن لما كان لهما مخرجان ؛ في الفم ، وفي الخيشوم جرى به الصوت من الأنف دون الفم ، لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر الصوت بهما ، وقد يقتصر نطق النون على الخيشوم فقط ، فتسمّى عندئذ النون الخفيفة [٣] .

---

(١) ينظر : التشكيل الصوتي ٥٧ ، وقد جاء في مقدمة الكتاب المذكور ١٢ : ان ( د / ث ) تعني دائرة في الثانية ( CPS ) وهي وحدة قياس الذبذبة ، و ( م / ث ) تعني مللمتر في الثانية ( MSEC ) وهي وحدة قياس المدى ، وهذه المعلومات وغيرها يكشفها الاسبكتروجراف .

(٢) ينظر : المصطلح الصوتي ١٦٥ .

(٣) هذا تعليل تابع فيه مجموعة من العلماء مذهب سيبويه ، ينظر : جمهرة اللغة ١ / ٤٥ ، والمقرّب ٣٥٩ ، وكشف المشكل ١ / ١٦٤ ، و لطائف الإشارات ١ / ١٩٥ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٥٤ – ٢٥٥ ، ٢٧٢ ، والدرس الصوتي عند رضي الدين الاستراباذي ٢٣ .

وفي ما يأتي متابعة لما أُثِر عن سيبويه ، إذ يقول في توصيف النون والميم " ومنها حرف شديد يجري معه الصوت لأن ذلك الصوت غنّة من الأنف ، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف ، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت ، وهو النون ، وكذلك الميم "(١) .

والنص يجعلنا أمام الآتي :

١. الشدة ( = الانفجار ) في كل من النون والميم لأن الصوت لا يجري معهما من موضعيهما .
٢. الصوت الناجم عن لزوم اللسان لموضعه وخروجه من الأنف هو الغنة وذلك موطن التعليل .
٣. الإمساك بالأنف تمرين عملي يضعه سيبويه للاستدلال على صحة ما تقدم .
٤. قوله ( وهو النون ، وكذلك الميم ) تعبيرٌ دقيقٌ تكتشف به الغنّة مع النون على نحو أوضح منه مع الميم .

وبإعادة النظر في كلّ ما تقدّم نستطيع توجيه التعليل على نحو من أنَّ صوتي النون والميم لا يخرجان من موضعيهما من الفم ، ولكن الذي يحدث أن الكمية الهوائية المرصودة لكل منهما في الموضع الذي يلزمه اللسان فيحفظ الطبق فاتحًا جوف الأنف لمرور الهواء المصحوب بذبذبة الأوتار الصوتية (٢) ، وبلحاظ موضع النون ( طرف اللسان ضد اللثة ) ، وموضع الميم ( إطباق الشفتين )(٣) ، فإن تيار الهواء يمارس حركة ارتدادية إذا وصل إلى موضعه ليرتدّ ويرجع ليخرج من تجاويف الفم ، وإلى مثل هذا أشار المبرّد بقوله : " إنَّ الميم ترجع إلى الخياشيم

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٥ .
(٢) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٣٣ – ١٣٤ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه .

بما فيها من الغنّة فلذلك تسمعها كالنون لأنَّ النون المتحركة مشربة غنـــّة ، والغنة من الخياشيم "[1] ، فهذه الحركة الارتدادية تشبـــه الصـــدى في حجـــرة الرنيــــن المتشكلـــة لأداء هذه الأصوات .

وبلحاظ مواضع اتصال الأعضاء لأداء هذه الأصـــوات يمكن القـــــول : إنَّ الغنـــّة مع النون أجلـــى وأوضـــح لقرب الموضـــع من التجاويـــف الأنفية التـــي تفتـــح لمرور ذلك الصوت من الأنف ، فالحركة الارتدادية للهواء من الفـــم إلـــى الخياشيم تكون أسرع ، وموضع الميم أبعد من موضع النون ، ومـــن ثـــمّ تكـــون الحركة الارتدادية للهواء مع صوت الميم أبطأ في الوصول إلى الخياشيم ، وكـــان سيبويه قد استشعر هذا الأمر فجاء ترتيبه للأصوات المتصفة بالغنة ؛ النـــون ثـــم الميم [2] .

## المبحث الثاني:

## تعليـــل الصفـات النطقيـّــة

*** تعليل الإطباق والانفتاح :**

الإطباق : هو أن يتخذ اللسان شكلاً مقعرًا منطبقًا علـــى الحنـــك الأعلـــى ويرجع إلى الوراء قليلاً [3] ، وبمعنى آخر ؛ أن يرتفعَ أقصى اللسان وطرفه ، مع تقعير وسطه [4] ، والانفتاح خلاف ذلك ، وهو عدم رفع مؤخر اللسان نحو الحنك

---

(١) المقتضب ١ / ٣٣٠ .

(٢) ينظـــر : الكتـــاب ٤ / ٤٣٥ .

(٣) ينظر : الأصوات اللغوية ٦٤ .

(٤) ينظر : علم اللغة العام ، الأصوات ١٠٢ .

الأقصى ، وتأخره نحو الجدار الخلفي للحلق عند النطق بالصوت[١] .

وقد شاع بين دارسي علم الأصوات أنَّ التفخيم والإطباق يدلان على مضمون واحد ، غير أنَّ الفرق كبير من الناحية النطقية ، إذ إنَّ الصوت المطبق يتم إنتاجه بأنْ[٢] :

- يوضع اللسان في نفس موضعه عند نطق نظيره المرقق .
- يرفع ظهر اللسان باتجاه الطبق حتى يقترب منه ، مع ترك منفذ للهواء ضيّق في الطبق نفسها .

وهذا ليس شأنَ كلِّ صوتٍ مفخم ، إذ إنَّ اللام المفخمة في لفظ الجلالة (الله) لا تؤدى برفع اللسان نحو الطبق ، بل تؤدى بنقيض ذلك ، وهو تقعر ظهر اللسان، وعليه " فإن كل صوت مطبق مفخم ، وليس كل مفخم مطبقاً ، وإذا عُلِمَ هذا فقد بات معروفاً أنَّ حكم أسلافنا على الأصوات المطبقة بأنها أصوات مستعلية حكم صحيح ، وذلك لما يبينه هذا الوصف من ارتفاع اللسان عند نطق هذه الأصوات"[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه تمييز المحدثين بين الأصوات الإطباقية والأصوات الطبقية التي تحدث بارتفاع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق فيسد المجرى ، أو يضيّقه تضييقاً يؤدي إلى احتكاك الهواء بها في نقطة التقائهما ، وهذا ينسجم وأداء أصوات معينة[٤] . ويرى الدكتور تمّام حسّان أنَّ الحركة في الأصوات الطبقية حركة عضوية مقصودة لذاتها يبقى طرف اللسان معها في وضع محايد[٥] .

---

(١) ينظر : المصطلح الصوتي ١٣٧ .

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية ١٤٣ – ١٤٤ .

(٣) الأصوات اللغوية ١٤٤ .

(٤) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١١٥ .

(٥) ينظر : المصدر السابق ١١٥ .

أما الإطباق فناجم عن ارتفاع مؤخر اللسان باتجاه الطبق بحيث لا يتصل بها ، في حين يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق ، يغلب أن يكون طرف اللسان أحد الأعضاء العاملة فيه ، فالإطباق إذن حركة مصاحبة تشوب النطق الحادث في مخرج آخر وتنتج عنه قيمة صوتية معينة تلوّن الصوت المنطوق برنين خاص كما في نطق الضاد ، والطاء ، والصاد ، والظاء [١] .

وبهذا فإنّ تعليل الإطباق متعلق بتقعر اللسان الناجم عن ارتفاع أقصى اللسان وطرفه .

وإذا رصدنا علة الإطباق من وجهة نظر الدرس الصوتي الحديث ، فما مقدار ما توصل إليه سيبويه من تعليلٍ لصفة الإطباق ؟

النظر في نصّه المتعلق بتصنيف الأصوات في ضوء هذه الصفة وما يناظرها ( = المنفتحة ) ؛ إذ يقول : " ومنها ( المطبقة ) ، و( المنفتحة ) ، فأما المطبقة فالصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والمنفتحة ؛ كل ما سوى ذلك من الحروف لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك ، ترفعه إلى الحنك الأعلى ، وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك ، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف ..... فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان ، وقد بيّن ذلك بحصر الصوت ، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً ، والصاد سيناً ، والظاء ذالاً ، ولخرجت الضاد من الكلام ، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها ."[٢] .

ويمكن لنا تفسير نص سيبويه على الوجه الآتي :

١- أصوات الإطباق هي ( ص ، ض ، ط ، ظ ) وكلّ ما سواها أصوات منفتحة

---

(١) ينظر : المصدر السابق ٧٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٦ .

لأنه لا يتحقق معها ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى .

٢- الإطباق صفة يرسمها اللسان في الفم بدءًا من موضع الصوت المتشكل من اللسان -طرفًا ومقدمةً - وانتهاءً بمؤخر اللسان الذي يرتفع باتجاه الحنك ويهيئ حجرة رنين لا تتشكل إلا لهذه الأصوات الأربعة على نحو يجمله سيبويه بقوله ( فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان ) ، ويفصّله على النحو الآتي :

أ- إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ ( = طرف اللسان ، أو الطرف والمقدمة ) .

ب- ينطبق اللسان من تلك المواضع إلى ما يحاذي الحنك من اللسان المرتفع من المؤخرة .

ج- وبتحقيق هذا الشكل للسان ، ينحصر الصوت بين اللسان - من الطرف إلى المؤخرة - والحنك .

فشكل اللسان في حالة النطق بهذه الأصوات يرتفع من موضعين ، الأول : موضع الصوت ، وقد يكون طرف اللسان ، ومقدمته ، والثاني : مؤخر اللسان مع كل أصوات الإطباق ، وخير من يرسم لوحة الحنك في حال الإطباق من القدماء الرضي الاستراباذي في شرحه لما جاء عن ابن الحاجب، إذ يقول : " المطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالطبق على اللسان ، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقًا عليها "(١)(٢) .أما قوله (فالصوت محصور فيما بين

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٦٢ .

(٢) وهذه اللوحة على أهميتها في رسم صورة الإطباق لو شئنا الاختلاف معها لكان منشأ الاختلاف ما أظهره ابن الحاجب وشارحه من ان الحنك - وهو عضو ثابت - هو المسؤول عن كيفية الإطباق ، والحق أنّ الذي يمنح الحنك ذلك الشكل (= الإطباق ) ؛ حركةُ اللسان=

اللسان والحنك ...... ) يكشف أنَّ اللسان في الإطباق لا يلتصق بالحنك الأعلى ، وإنما يبقى في محاذاته بين نقطة موضع الصوت ونقطة مؤخرة اللسان ، وفي هذا إشارة أخرى يوشك من خلالها سيبويه أن يقول : " وبذلك تتكون حجرة رنين لها شكل معيّن ينتج عنها أثر سمعي معين ، هو الذي نسميه التفخيم "(١)(٢) .

٣- أما قوله (لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً ، والصاد سيناً ، والظاء ذالاً ، ولخرجت الضاد من الكلام ) فإننا نستطيع القول من خلاله إنَّ أصوات الإطباق وما يناظرها – عدا الضاد – متحدة في الموضع الأول المطلوب لتحقيق الإطباق ، ومختلفة في الموضع الثاني ، وهي في حركة اللسان المثبت في الجدول الذي سوف نختم به هذا الفصل على النحو الآتي :

- الطاء : حركة اللسان معه ثلاثية ( طرف ومقدمة ومؤخرة ) ، وهذه الحركة يرتفع بها اللسان إلى الأعلى ، أما الدال : فحركة اللسان معه ثنائية ( الطرف والمقدمة ) ، أما المؤخرة ففي وضع حيادي .
- الصاد والسين : كلاهما يتمتعان بحركة لسانية ثلاثية ( طرف ومقدمة ومؤخرة ) مع الفارق ان المؤخرة ترتفع مع الصاد وتنخفض مع السين .
- الظاء : حركة اللسان معه ثنائية( الطرف والمؤخرة ) ، وهذه الحركة ترتفع باللسان إلى ما يحاذي الحنك ، أما الذال : فحركة اللسان معه أحادية

---

=الثلاثية في كل أصوات الإطباق باستثناء حركة اللسان مع الظاء فهي ثنائية كما يظهر الجدول الذي في آخر الفصل .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٦٣ .

(٢) من الأهمية بمكان الالتفات إلى التمييز بين الإطباق والتفخيم ، فالأول وصف لكيفية شكل اللسان المقعر المطبق على سقف الفم ، والثاني أثر سمعي ناشئ عن كيفية الإطباق . ينظر : علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ٦١ ، الهامش .

( طرفه فقط ) .

ومن هنا فإنَّ حركة اللسان الأولى – كما قدّمت بين كل صوت من أصوات الإطباق وما يناظره – حركة موحدة ، أما الضاد فإنَّ اللسان يتحرك لأدائها حركة ثلاثية .

ويمكن القول : إن صفة الاستطالة تسقط بانخفاض مؤخرة اللسان ، ومن ثمّ ليس هناك صوت من أصوات العربية يتشكل باستطالة مع انخفاض مؤخرة اللسان ، فلا نظير للضاد وهذه الحال .

وعليه يمكن القول : إنَّ الإطباق صفة نطقية مسؤول عنها اللسان بالدرجة الأولى ، وينجم عن تلك الصفة أثر سمعي تختص به أصوات الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، وتعليل هذه الصفة متأتٍ من مراقبة حركة اللسان بحسب أقسامه المعروفة ( طرف ، ومقدمة ، ومؤخرة ) ، والحركة الموحدة لإنتاج هذه الأصوات هي حركة المؤخرة باتجاه الحنك ( = الطبق ) ، أما بقية أصوات الإطباق فيتحرك معها طرف اللسان ومقدمته باتجاه الأعلى إلا ( الضاد ) فإن الطرف من اللسان هو الذي يتحرك معه باتجاه الأعلى ، لأنَّ اللسان معه ثنائي الحركة .

وفهم توصيف سيبويه هذا ينسجم ومعطيات علم اللغة الحديث ، ولاسيما الدرس الصوتي منه ، إذ إنَّ الإطباق في المنجز الصوتي الحديث ناجم من ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق ، فلا يتصل به ، في حين يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق ، يغلب أنْ يكون طرف اللسان أحد الأعضاء العاملة فيه ، فالإطباق – إذن – حركة مصاحبة شائبة للنطق الحادث في مخرج آخر ، وتنتج عنه قيمة صوتية تلون الصوت المنطوق برنين خاص كما في الصاد ، الضاد ، والطاء ، والظاء(١) .

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١١٥ ، و منهج البحث اللغوي ٧٢ .

*** تعليل الاستعلاء والاستفال :**

الاستعلاء : أن يستعلي أقصى اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الحنك الأعلى [١] ، وقد يعني خروج صوت الحرف من أعلى الفم لعلو اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى[٢] . وخلاف هذا الاستفال ، أي انخفاض أقصى اللسان عند النطق بالصوت إلى قاع الفم [٣] ، أو خروج صوت الحرف من أسفل ، وذلك لسفول اللسان عند النطق به إلى الحنك الأسفل[٤] ، وأصوات الاستعلاء سبعة هي : الغين ، والخاء ، والقاف ، والضاد ، والصاد ، والطاء ، والظاء [٥] ، وما عدا هذه الأصوات يمكن عدّه من أصوات الاستفال [٦] .

ويتجلى تعليل هاتين الصفتين المتقابلتين عند كثير من العلماء ، فالمبرّد يقول : " حروف الاستعلاء ، وهي سبعة أحرف : الصاد ، ....... وذلك أنها حروف اتّصلّت من اللسان بالحنك الأعلى ..... "[٧] . أما ابن جني فقد جاء بتقسيم للأصوات على الاستعلاء والانخفاض ، مشددًا على معنى الاستعلاء ، إذ يقول : " وللحروف انقسام آخر إلى الاستعلاء والانخفاض ، فالمستعلية سبعة ، وهي : الخاء ..... ، وما عدا هذه الحروف فمنخفض ، ومعنى الاستعلاء أنْ تتصعَّدَ في الحنك الأعلى ، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق ... ، وأما الخاء ، والغين ،

---

(١) جهد المقل ١٢٤ .
(٢) ينظر : في أصول اللغة ٢٨٦ .
(٣) ينظر : المصطلح الصوتي ١٤٣ .
(٤) ينظر : في أصول اللغة ٢٨٧ .
(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ١٢٨ .
(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٧٦ ، وسر الفصاحة ٢١ ، والمفصّل ٣٩٥ .
(٧) المقتضب ٣ / ٤٦ .

والقاف ، فلا إطباق فيها مع استعلائها ."[1] .

والفرق بين هذا النص وسابقه ( = نص المبرّد ) ان ابن جني يلتفت إلى مفهوم التصعّد في الحنك الأعلى ، وكأنّ الحروف المستعلية ليست على درجة واحدة من الاستعلاء ، ومفهوم التصعّد هذا نجد صداه في الكتاب ، وأوضح ما يكون عليه تعليل الاستعلاء نجده عند أبي عمرو الدَّانيّ ، إذ يقول : " سميت مستعلية لأن اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك ، لذلك تمنع الإمالة ، إلا أنَّها على ضربين : منها ما يعلو به اللسان وينطبق ، وهي حروف الإطباق الأربعة ، ومنها ما يعلو ولا ينطبق وهي ثلاثة : الغين ، والخاء ، والقاف .. "[2] .

ولم يزد المحدثون على ما جاء به القدماء – اللهم – إلا التمييز بين مستويين من مستويات الاستعلاء ، الأول : طبقي ، والثاني : إطباقي ، وحقيقة هذا التمييز لم يغفله القدماء – كما تقدّم – وإن اختلفت المسميات ، فالأصوات الطبقية نسبة إلى المنطقة التي يلتقي بها مؤخر اللسان وهي الطبق من الحنك ( = الحنك اللين ) عند النطق بهذه الأصوات الثلاثة ، وهي : الغين ، والخاء ، والقاف ، أما الإطباق فارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق بحيث لا يتَّصل به ، وأصوات الإطباق ( ص ، ض ، ط ، ظ )[3] .

أما الاستفال فلم يحفل القدماء بتعليله لأنهم اكتفوا بما معناه أنه خلافالاستعلاء ، ولكننا لا نعدم ذلك عند علماء التجويد ، إذ إنَّ مكيًا بنَ أبي طالب يقول: " وإنَّما سمِّيَت مستفلة لأن اللسان والصوت لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك كما يستعلي عند النطق بالحروف المستعلية .."[4] .

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٦٢ .

(٢) التحديد في الإتقان والتجويد ، أبو عمرو الداني ١٠٨ ، ١٠٩ ، نقلاً عن المصطلح الصوتي ١٤٣ .

(٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١١٥ .

(٤) الرعاية ١٢٤ .

وقد عرّف سيبويه هاتين الصفتين وجعلهما متقابلتين ، ويمكن القول : ان كل ما جاء به عن الاستعلاء والاستفال ؛ مفهومًا وتعليلاً كان بهدي ممَّا جاء في الكتاب [1]، ولاسيما ما جاء في ( باب ما يمتنع عن الإمالة من الألفات ) ، إذ يقول : " فالحروف التي تمنعها[2] الإمالة هذه السبعة : الصاد .... ، وإنما منعت هذه الحروف الإمالةَ لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ... فلما كانت الحروف مستعلية ، وكانت الألف تستعلي وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، كما أنَّ الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم فيدغمونه "[3] .

ويمكن قراءة النص في الامور الآتية :

١. أصوات الإمالة سبعة هي ( الصاد ، والضاد ، ..... ) .
٢. النص تعليل لمنع الإمالة إذا تقدمت أصوات الاستعلاء وتلاها الألف .
٣. علة الاستعلاء ان تلك الأصوات مستعلية إلى الحنك ، أما الألف فإذا خرج من موضعه استعلى إلى الحنك الأعلى .
٤. الألف لم تُمَلْ ، لأنها تستعلي بعد نطقها فتشارك في صفة النطق أصوات الاستعلاء ، ومن ثمّ ( كان العمل من وجه واحد أخفَّ عليهم ) ، وهذا يشبه تقارب مخارج الأصوات مما يؤدي إلى إدغامها عملاً بمبدأ الخفة إذا كان الأداء من وجه واحدٍ .

---

(١) الغريب ان باحثًا مثل الدكتور حسام النعيمي لم يلتفت إلى وصف حروف الاستعلاء عند سيبويه ، إذ يقول : " ووصف الحروف بالاستعلاء والانخفاض لم أجده عند سيبويه " الدراسات اللهجية والصوتية ٣١٩ .
(٢) الضمير يعود على ( الألفات ) .
(٣) الكتاب ٤ / ١٢٨ – ١٢٩ .

٥. أما قوله (والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنــك الأعلــى ) فإن الجديد فيه ان الاستعلاء لا يعني استعلاء المخرج الصوتي للحــرف ، فيخرج الصوت من أعلى الفــم وحسب ، وإنما قد يكون الاستعلاء ســببًا في التنوع الفونيمي للألف مما يجعله غير قابل للإمالة كما في ( قاعــد ، وغائب ) ، فوجود القاف أسهم في تفخيم ما يليــه لأن وصــل السلســلة الصوتية لهذه المفردات سوف يجعل الألف يحتفظ – إلى حد ما – بما كان عليه مؤخر اللسان من ارتفاع مع الأصوات المطبقة [١] .

أما وضع الاستعلاء في مقابل الاستفال ، فقد جاء في موضع آخر من البــاب المذكور قوله : " فإذا كان حرف من هذه الحروف [٢] قبل الألف بحــرف وكــان مكسورًا فإنه لا يمنع الألف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف ، لأنهــم يضعون ألسنتهم في موضع المستعلية ، ثم يصوبون ألســنتهم ، فالانحــدار أخــفُّ عليهم من الإصعاد ، ألا تراهم قالوا : صَبَقْتُ ، وصُقْتُ ، وصويقٌ ، لمّا كان يثقل عليهم أن يكون في حال تسفل ثم يصعّدون ألسنتهم ، أرادوا أن يكونوا فــي حــال استعلاء ، وألا يعملوا في الإصعاد بعد التسفل ، فأرادوا أن تقــع ألســنتهم موقعًــا واحدًا ، وقالوا : قَسَوْتُ ، وقِسْتُ ، فلم يحوّلوا السين لأنهــم انحــدروا ، فكــان الانحدار أخفّ عليهم من الاستعلاء من أن يصعّدوا في حال التسفّل "[٣] .

واما صفة الاستعلاء والاستفال ، فإن النص يشهد على مجموعــة مــن حقائق فهم هذه الصفة ، وعلتها في الفكر الصوتي عند سيبويه ، وهذه الحقائق هي:

---

(١) يرى الدكتور كمال بشر ان خلف اللسان مع الفتحة المفخمة يكون أعلى منه مع المعيارية ، فالفتحة المفخمة حركة خلفية ، والحركات الخلفية تتكون عن طريق رفع الجزء الخلفي من اللسان تجاه الحنك اللين أو أقصى الحنك . ينظر : علم اللغة العــام، الأصــوات ١٤٣ ، ١٥٣، وسوف نناقش هذه المسألة بتفصيل أدق في مبحث الإمالة إن شاء الله تعالى .

(٢) يعني حروف الاستعلاء .

(٣) الكتــاب ٤ / ١٣٠ .

١. يقابل الاستعلاء الاستفال من دون شك .
٢. الأداء الأخف على اللسان الانتقال من الاستعلاء إلى الاستفال ، وليس العكس ، ولذلك استبدلت السين بنظيرها المستعلي ؛ الصاد طلبًا للعمل من جهة واحدة ، ثم تحقيق الخفة .
٣. بروز مصطلحين صوتيين يشرح بهما سيبويه معنى الاستعلاء والاستفال هما : الإصعاد ، والانحدار ، وعليه فإن الأداء من الإصعاد إلى الانحدار لا يستوجب الاستبدال نحو ( قسوت ) ، ولكن إذا حدث توافر المؤدي على سلسلة صوتية نحو ( انحدار + إصعاد ) فليس أمامه غير الاستبدال الصوتي للإتيان بالنظير الإصعادي لما يليه ، ومن ثمّ العمل من وجه واحد تحقيقًا للخفة المنشودة ، ويشهد سيبويه على ذلك في غير هذا الباب، إذ يقول في إبدال السين صادًا من كلمة ( صُقْتُ ) : " أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف ليكون العمل من وجه واحد ، وهي الصاد ، لأنّ الصاد تصعد إلى الحنك الأعلى للإطباق .... "[١] .
٤. والحق انه لم يُلْتَفَتْ بعد سيبويه إلى أهمية مصطلحي (الإصعاد والانحدار) ولاسيما ان النص المذكور يكشف عن ان الاستعلاء والاستفال هما آخر ما يستقر عندهما اللسان ارتفاعًا وانخفاضًا ، فالإصعاد بالنسبة إلى الاستعلاء – كما يمكن أن يفهم من النص – حركة عضوية تدريجية تصاحب اللسان حتى يستقر في منطقة إنتاج الصوت المستعلي بالنسبة إلى الحنك الأعلى ، أما الانحدار بالنسبة إلى الاستفال فيمكن أن يقال عنه – أيضًا – انه حركة عضوية تدريجية للسان حتى يستقر في موضع الصوت المستفل ، والدليل على ذلك ببساطة شديدة أنّ أصوات الاستعلاء لا يمكن أن تكون على نفس الدرجة من الحنك الأعلى ، وهي في أجلى تقسيم لها

(١) الكتاب ٤ / ٤٨٠ .

طبقية ، وإطباقية ، كذلك لا يمكن أن يكون اللسان على درجة واحدة من الاستفال مع الأصوات المستفلة .

*** تعليل القلقلـــــة :**

القلقلة : صوت يشبه النبرة عند الوقف على عدد من الأصوات ، وإرادة إتمام النطق بهنّ[1] ، وأصوات القلقلة خمسة هي : ( القاف ، والجيم ، والطاء ، والدال ، والباء )[2] .

والقلقلة صفة للأصوات التي تجمع بين الجهر والشدة عند الوقف عليها ، وهي على قسمين : كبرى ، إذا كانت تلك الأصوات أخيرة موقوفًا عليها ، وصغرى ؛ إذا كانت وصلاً ، وهذا الزعم الأخير لكانتنيو[3] وهو يتابع فيه ما اشترطه علماء التجويد لحصول القلقلة في الحرف من اجتماع للشدة والجهر فيه[4] ، ولاسيما أنّ الشدة – كما يذهب المرعشي – تحصر صوت الحرف لشدة الضغط في المخرج ، والجهر يمنع جري النفس عند انفتاح المخرج ، فيلتصق المخرج التصاقًا محكمًا فيقوي الصوت الحادث عند انفتاح المخرج[5] .

وصفة القلقلة أشار إليها سيبويه من قبل بقوله : " إن من الحروف حروفًا مشربة ضغطت من مواضعها ، فإذا وقفت خرج معها من الفم صويتٌ ، ونبا اللسان من موضعه ، وهي حروف القلقلة .."[6] ، وأشار إليها المبرّد من بعد

---

(١) ينظر : الرعاية ١٢٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١٧٤ ، وهذه الأصوات اتفق عليها المحدثون . ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٨١ ، و دروس في أصوات العربية ٣٧ ، والمحيط ١ / ٢٧ ، و فقه اللغة ١٦١ ، وعلم اللغة ؛ مقدمة للقارئ العربي ١٧٤ ، وفقه اللغة وخصائص العربية ٥٢ .

(٣) ينظر : دروس في أصوات العربية ٣٨ .

(٤) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٣٠٤ .

(٥) ينظر : جهد المقل ١٢٢ .

(٦) الكتاب ٤ / ١٧٤ .

بقوله: " أن من الحروف حروفًا محصورةً في مواضعها ، فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه وهي حروف القلقلة "[١] . أما ابن جني فقد ذهب في تعريف القلقلة إلى انها حفز الصوت في الوقف ، وضغطه عن موضعه [٢].

وهذه التعريفات على اتفاقها مع سيبويه في تسمية ما اتصفت به تلك الأصوات بالقلقلة ، تتباين معه في فهم هذه الصفة وتعليلها ، فعلّة القلقلة كما يبدو من فهم المبرّد ( الحصر ) ( = محصورة ) وينجم عن الحصر ( نبرة ) تتبع الصوت . أما عند ابن جني فعلّة القلقلة ( الحفز ) ، أما سيبويه فقد كنت وقفت على ما يوحي به نص القلقلة في غير هذا الموضع من البحث[٣] ، وفي هذا الموضع أود توضيح بعض المسائل المتعلقة بالقلقلة ؛ تسميةً ، وتعريفًا ، وتعليلاً .

أما التسمية ؛ فيذهب الدكتور حسام النعيمي إلى أنها – أي القلقلة – مأخوذة من معنى الضغط [٤] ، وهي إنما أخذت من الحركة المضطربة للسان عند أداء أصوات القلقلة ، تلك الحركة التي تسمح بمرور كمية هوائية بمستوى (الصويت ) ، وإلى مثل هذا يومئ كلام سيبويه ( فإذا وقفت خرج معها من الفم صويت ونبا اللسان عن موضعه وهي حروف القلقلة ) . ويبدو من النص أيضًا استقرار مصطلح ( القلقلة ) في عصر سيبويه ، وقوله ( نبا اللسان ) شرح لسبب التسمية ، إذا لوحظ أن من معاني ( نبا ) ؛ التجافي و التباعد ، و أنباه : دفعه عن نفسه[٥] .

وبهذا يمكن القول : إن علة التسمية تأتي بلحاظ ما يكون عليه اللسان في أثناء أداء الصوت ، أما علّة القلقلة ؛ فهو ضغط الأصوات من مواضعها ، وينجم

---

(١) المقتضب ١ / ٣٣٢ .

(٢) ينظر / سر صناعة الإعراب ١ / ٦٣ .

(٣) ينظر : تعليل الإشراب في هذا الفصل .

(٤) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ٣٢٢ .

(٥) ينظر : مختار الصحاح ٦٤٢ .

عن ذلك تراكم هواء مضغوط في موضع الصوت حتى إذا تحرّك العضو منفرجًا بصورة فجائية تَسَرَّبَ الهواء دفعة واحدة بصورة انفجارية ، ولما كان الوقف يعطّل آلية الانفجار صارت بالمتكلم حاجة إلى صويت يتبع هذه الأصوات " فإذا أردت بيانها للمخاطب احتجت إلى قلقلة اللسان ، وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع "(١) .

وبهدي ما تقدّم يمكن إعادة تعريف القلقلة على انها الحركة اللسانية أو الشفوية المصاحبة لأصوات ( قطب جد ) في حال الوقف ؛ ينجم عنها صويت من الفم لغرض إيضاحها .

ولنا – اليوم – أن نقدّم تعليلاً صوتيًا حديثًا لما يجري مع أصوات القلقلة ، ومن نافلة القول التذكير بأنَّ الصوت " ينتج أساسًا من اندفاع هواء الرئتين بضغط الحجاب الحاجز ، فيمر في طريقه بالحنجرة والفم إلى الخارج ، وهو ما يسمى بعملية الزفير ، وقد يتحرك الوتران الصوتيان عند مرور الهواء بهما في صورة ذبذبة فينتج الصوت المجهور ، وقد لا يتحرك الوتران فينتج الصوت المهموس ، والجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات على سواء ، على الرغم من دقة ملاحظة الهمس في الحركات "(٢) ، فالصوت عملية حركية يقوم بها الجهاز النطقي ، وتصحبها آثار سمعية معينة ناتجة عن تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصوت وهو الجهاز النطقي ، ومركز استقبالـه(٣) ( = الأذن)، لذا فإننا سنتابع آلية ذلك الجهاز النطقي في أداء الصوت الموقوف عليه ( =قطب جد ) ، ولنتذكر أنَّ الوقف من الناحية الصوتية – عند أهم فئة علمية عنيت به هي

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٦٣ .

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية ٢٧ .

(٣) ينظر : اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ٦٦ .

طائفة علماء التجويد – عرضٌ من عوارض الإنسان في حال التنفس يضطرُّ معها القارئ إلى الوقف[1] .

وفي ضوء معطيات الدرس اللساني الحديث هناك توجه إلى قدرة السكون على إنتاج الحركة ، فالساكن بالضرورة على رأي أحد الباحثين[2] ، تصاحبه في حال الوقف والتقاء الساكنين ؛ هاءٌ ساكنة ، فكلمة ( تعْدِ ) بحسب النطق الأسهل مصحوبة في أدائها بتفكك المخارج الصوتية مباشرة ، فيهيِّئُ لنا أنَّنا نسمع بعدها صوتًا خافتًا ( = عِده ) ، أي أنَّ ( تَعـدِ ) تنطق : ( تَعـدِدْه)[3].

غير أنَّ هذا الاستشعار لهذه الهاء – على وجاهته – لا يقدّم إلا مفتاحًا لتفسير ذلك الصوت تفسيرًا يرتبط بالأداء الصوتي للصامت الساكن الموقوف عليه، وتبقى الكيفية غائبة لأنه لا يقدّم لنا صورة واضحة عن طبيعة تحرّك الجهاز الصوتي عند المؤدي ، فما هي العوامل العضوية التي تقف وراء إنتاج الصوت لها؟

والحقيقة إننا إذا شئنا أداء أحد أصوات القلقلة ، وهي تتصف بالانفجارية فضلاً عن تفخيم القاف والطاء ، فإن على الرئة رصد كمية هوائية[4] تناسب

---

(١) ينظر : القراءات والوقف والابتداء ٢٠٤ .

(٢) ينظر : بحوث لسانية ١٨٦.

(٣) ينظر : المصدر السابق .

(٤) يقدر ما تستوعبه الرئتان عند الرجال ذوي الحجم المتوسط نحو خمس لترات من الهواء ، وهذا الحجم يختلف باختلاف الأفراد ، فقد يزيد وقد ينقص ، وإذا استنشق الشخص أعمق نفس ممكن ، ثم أعقبه بزفير قوي فالحجم المؤخر هذا يسمى بالسعة الحيوية ( Vitalapacity) ، ومع ذلك فقد يتبقى قسم من الغاز في الرئتين حتى بعد = = أقوى زفير ، ويسمى هذا الهواء المتبقي بالحجم المتبقي أو الثمالي ، ويسمى حجم الغاز المتبقي في الرئتين بعد الزفير الطبيعي بالسعة المتبقية ( Fundtion Resibual Volunle ) ، ينظر : الأصوات اللغوية ، ستيتية ١١٨ .

طبيعة صفات مثل هذا الصوت ، مما ينعكس على السقف الزمني لإنتاج الصوت ، إذ إن المؤدي يتعامل مع الصوت وهو على استعداد معين ينطلق منه غريزيًا في أدائه الصوتي .

ويمكن القول وهذه الحال بأن الرصيد الهوائي في الرئتين لا يتمتع المؤدي بصرفه إلى الخارج ( = الزفير ) تمامًا ، لأن تأدية هذه الأصوات وحالة الموقف المطلوبة في تأدية الصوت بأقل مما هو مرصود له في الرئتين ، ولاسيما ان المؤدي حين يمارس الوقف في الكلام أو القراءة ، فهذا الوقف له وقعٌ ودلالة مما يتطلب إليه تجديد الرصيد الهوائي في الرئتين حتى يسترسل (١) .

إذن عند الوقف يكون في الرئتين باقٍ من الهواء المرصود لأداء السلسلة الكلامية ، وهناك أيضًا هواء يشغل الفراغ بين الرئتين والحنجرة وبين منطقة مؤخرة اللسان التي تمارس التضييق وحبس الصوت وموضع اللسان أو الشفتين ، وفي تأدية أصوات القلقلة وقفًا تتبقّى كمية هوائية– أيضًا – تناسب طبيعة تلك الأصوات ، ومن ثم يمكن التثبت من ان حدود الصويت الخارج مع أصوات القلقلة لا يتعدى الرصيد الهوائي الذي يشغل منطقة الفم ، والباقي من ذلك الرصيد بعد أداء الصوت وقفًا يحاول المرور إلى الخارج مع أول لحظة استرخاء لأعضاء الجهاز النطقي ، فعند الفراغ من تأدية الصوت الموقوف عليه تسترخي أعضاء الجهاز النطقي ويصحب ذلك الاسترخاء تسرب ما بقي من هواء مضغوط في منطقة الفم مع أول لحظة لارتخاء أعضاء الجهاز النطقي الذي يتسم في تلك اللحظة من خروج الهواء بالضيق مما ينعكس على الأثر السمعي ليسمه بشيء من الاحتكاك . وحقيقة الوقف مع هذه الأصوات يمكن القول عنه بأنّه وقف مركب إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الوقف يتعلق بأصوات انفجارية تتطلب كمية هوائية

---

(١) يرى جان كوهين ان الوقف في الأصل حبس ضروري للصوت يسترجع المتكلم معه نفسه ، ينظر : بنية اللغة الشعرية ٥٥ .

مضغوطة من جهة وبين الوقف في نهاية الكلام الذي يتطلب حبس ضروري للصوت .

ويبدو أنَّ الوقف الأخير يشتت الانفجار ، ويحد منه إلا في حدود ذلك الصويت من الفم مع أصوات القلقلة التي يتطلب أداؤها حبسًا للهواء عند نقطة التقاء اللسان بالأعضاء الأخرى ، أو التقاء الشفتين مع الباء ، ومن ثمّ يضؤل ما تتطلبه تلك الأصوات من انفجار إلى حد التلاشي ، وعلة ذلك – كما أرى – توالي وقفين ، أو كون الوقف مركبًا ، الأول الوقف المرافق لأصوات انفجارية ، فضلاً عن الثاني المنبئ بنهاية الكلام ، فيصبح المؤدي أمام رصيد كبير من الهواء المضغوط بشدة في الفم مما يجعل الرصيد الفمي من الهواء يتسرب مع أول لحظة ارتخاء عضوي ، فالمؤدي أمام وقفين يتقاربان إلى الحد الذي يمكن به سلب أبرز خواص أصوات ( قطب جد ) وهي الانفجارية ، مما يستوجب قلقلة اللسان ليسمح بمرور ذلك الصويت المتكيف عن الرصيد الهوائي في منطقة الفم امارة على شدة تلك الأصوات وطبيعتها الانفجارية .

* **<u>تعليل اللين :</u>**

اللين صفة للأصوات التي تؤدّى باندفاع الهواء من الرئتين مارًّا بالحنجرة، ومتخذًا مجراه في الحلق والفم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه فتضيّق مجراه كما يحدث مع الأصوات الرخوة ( الاحتكاكية ) ، أو تحبس النفس ولا تسمح له بالمرور كما يحدث مع الأصوات الشديدة ( الانفجارية ) ، فالصفة التي لا تختص بها أصوات اللين هي كيفية مرور الهواء في الحلق والفم وخلو مجراه من الحوائل والموانع(١) ، وتضم أصوات اللين : الياء ، والواو ، والألف(٢)

(١) ينظر : الأصوات اللغوية ٢٦ .

(٢) ينظر : المصطلح الصوتي ١٦٠ .

وعند سيبويه ؛ اختصت صفة اللين بالواو والياء ، إذ يقول عـن صـفات الحروف : " ومنها اللينة ، وهي الواو ، والياء لأنَّ مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما "[1] ، أما الألف فقد خصّه بصفة ( الهاوي ) لأنه " حـرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ، لأنَّك قـد تضـم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك وهي الألف . وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها ، وأخفاهنّ وأوسعهنّ مخرجًا ؛ الألف ، ثم اليـاء ، ثـم الواو "[2] .

**ونخلص من هذه النصوص إلى أنَّ :**

- علّة اتِّصاف الواو واليـاء بـاللين ، واتِّصـاف الألـف بالهـاوي علـة واحدة ، تتمثل في اتِّساع مخارج هذه الأصوات مع الفارق بينهـا ، ومـا يشفع لنا في ضم أصوات ( الألف ، والياء ، والواو ) تحت هذه الصـفة ؛ أننا وجدنا سيبويه في غير هذا الموضع يتحدَّث عنها مجتمعة بالقول : إنّ " هذه الحروف غير مهموسات ، وهي حروف لـين ومـد ، ومخارجهـا متسعة لهواء الصوت ، وليس شـيء مـن الحـروف أوسـع مخـارج منها..."[3]، فالفصل بين هذه الأصوات في الصفات للتمييز بينهـا أولاً ، ولكشف درجات التحكم بالهواء الخارج في أثناء الأداء الصوتي ثانيًا .
- علّل سيبويه شدة اتِّساع مخرج الألف قياسًا إلى الياء والواو اللذين قد نضم شفتينا مع الواو منهما ، أو نرفع لساننا مع الياء ، وهذا لا جـرم يتنـاغم ومعطيات علم اللغة الحديث ؛ الذي أظهر أنَّ الواو تؤدَّى بضـم الشـفتين ضمًّا من دون الإقفال مع نتوئهما إلى الأمام ، وان الياء تؤدى برفع مقـدم

---

(١) الكتـاب ٤ / ٤٣٥ .
(٢) الكتـاب ٤ / ٤٣٥ – ٤٣٦ .
(٣) الكتاب ٤ / ١٧٦ .

اللسان باتجاه الغار[1] . وإذ تتمايز هذه الأصوات في ضوء سعة المخرج فقد رتّبها سيبويه على وفق درجات الاتساع فكانت الألف ، ثم الياء ، ثم الواو ، وللواو والياء من هذه الأصوات مد واحد يتراوح بين ٨٠- ١٠٠ م / ث[2] ، كما يظهر الاختبار الصوتي لها ، ووحدة المدى هذه تعزز مذهب سيبويه في ضمهما معًا تحت صفة اللين .

- النصوص المتقدمة لم تتضمن اتصاف هذه الأصوات ( = الألف والواو والياء ) باللين وحسب ، بل تضمنت اتصافها بصفة أخرى هي الإخفاء ، والعلة في هاتين الصفتين واحدة ؛ وهي سعة المخارج مما يسهم في قلة وضوح هذه الأصوات قياسًا إلى غيرها .
- صنّف سيبويه هذه المجموعة الصوتية ( = الألف والواو والياء ) إلى صنفين ، الأول : يتصف باللين ، ويضم الواو ، والياء ، والثاني : يتصف بـ ( الهاوي ) ، ويضم الألف ، وهذا التصنيف يمثّل تصورًا شاملاً لدرجات التحكم بالهواء المرصود للسلسلة الصوتية في أثناء الكلام ، وينعكس هذا التحكم الهوائي على الأثر السمعي للأصوات العربية ، وبذلك تصبح درجات التحكم الهوائي عند المؤدي للأصوات العربية على النحو الآتي :
  - الجهر والهمس : باعتبار جري النفس ومنعه .
  - الشدة والرخاوة : باعتبار جري الصوت ومنعه .
  - بين الشديدة والرخوة ( البينيّة ) : باعتبار جري الصوت .
  - اللين : باعتبار سعة المخرج الصوتي .
  - الهاوي : باعتبار أشد درجات الاتساع في المخرج الصوتي .

---

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٣٦ .

(٢) ( م / ث ) = مللي ( ١ / ١٠٠٠ ) في الثانية ، ينظر : التشكيل الصوتي ٥٩ .

أما نصُّ الكتاب الذي يصف فيــه ســيبويه أصــوات اللــين فــي حــال الوقف ، فإنّنا نستطيع بواسطته الالتفات إلى نكتة صوتية يمكن التحقق منها ، وفي هذا النص يقول سيبويه : " وهذه الحروف[1] غير مهموسات ، وهي حروف لــين ومد ، ومخارجها متسعة لهواء الصوت ليس شيء من الحروف أوســع مخــارج منها، ولا أمدّ للصوت ، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها ، فيهوي الصوت إذا وجد متسعًا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة ، وإذا تفطنت وجدت مسّ ذلك ، وذلك قولك : ظلموا ، ورَمَوْا ، وعَمِيَ ، وحُبْلَى .

وزعم الخليل أنَّهــم لــذلك قــالوا : ظلمــوا ، ورَمَــوْا ، فكتبــوا بعــد الواو ألفًا ، وزعم الخليل أنَّ بعضهم يقول : ( رَأَيْتُ رَجُــلأْ ) فيهمــز ، و ( هــذِهِ حُبْلأْ) ، وتقديرهما : رَجُلَعْ ، و حُبْلَعْ ، فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنَّه سيصير إلى موضع الهمزة ، فأراد أن يجعلها همزة واحدة ، وكان أخفّ عليهم .

وسمعناهم يقولون : هو يَضْرِبُهأ ، فيهمز كل ألــف فــي الوقــف ، كمــا يستخفون في الإدغام ، فإذا وصلت لم يكن هذا ، لأن أخذك في ابتداء صوت آخــر يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية في السمع "[2] .

وهذا النص يكشف أن الألف والواو والياء ينتهي الوقف عليهــا بــالمؤدِّي إلى صوت الهمزة ، وإذا ضممنا إلى هذه الحقيقة حقيقــة أخــرى أثبتهــا الــدرس الصوتي الحديث – في المختبر – وهي " عند تسجيل الحركات جميعهــا تقريبًــا ، وجد أنها تبدأ بصوت الهمزة ، ويبدو أنَّ وجود هذه الهمزة مقبول لأن كل كلمة في العربية لا تبدأ إلا بصوت ساكن ( Consonant ) ، كما إن الكلمة التي يظن أنها

---

(١) الألف ، والواو ، والياء .

(٢) الكتاب ٤ / ١٧٦ – ١٧٧ .

مبدوءة بحركة فإنها عادة تبدأ بصوت الهمزة قبل الحركة "[١] .

ويمكن بعد هذه الملاحظ القول بأن الهمزة هي أصـــل الأصـــوات ، أو أنّ الاستعداد النطقي لها هو أصل الأصوات ، والمنعم النظر في أصوات العربية نطقاً وصفات ، وتعاملات كثيرًا ما يجد الأصوات تتلوّث بالهمزة إلى الحدّ الذي لا تخلو معه الدراسات اللغوية المهمة القديمة منها ، والحديثة من باب عريض يسمى ( باب الهمز ) ، ومن ثمّ يمكن القول بأن الهمزة أصل الأصوات للاعتبارات الآتية :

- الحركات جميعها تبدأ بالهمزة وتنتهي إليها .
- لا يمكن النطق بالساكن من دون حركة ، ولا حركة بغير همز .
- قدرة الهمزة على التنوع الفونيمي ، إذ انها " تبـــدو غيـــر ثابتـــة ولا تشكّل نمطاً محدّدًا "[٢] ، وقد التفت القدماء إلى قدرة الهمـــزة علـــى التنوع الفونيمي فوجدوها محققة ، ومخففة ، ومبدلة[٣] .

ولعلّ استشعار القدماء – ولاسيما الخليل منهم – بما تتمتع به الهمزة جعلها أداتهم في تذوق الحروف[٤] ، وفي ما تقدّم عذر للخليل في عدّ الهمزة من أصوات اللين .

<u>*** تعليل الاستطالة :**</u>

الاستطالة امتداد نقطة الإخراج لتتصل بنقطة إخراج صوت آخـــر ، وهذا وصف ينطبق على الضاد القديمة الرخوة ؛ التي تخرج مما بين جانب اللسان ، وما يليه من الأضراس ؛ سواءٌ من يمين اللسان ، أو من شماله ، أو مـــن الجـــانبين ، والأكثر من اليمين[٥] .

---

(١) التشكيـــل الصوتـــي ٣٨ .
(٢) التشكيل الصوتـــي ٩٥ .
(٣) ينظر : الكتـــاب ٣ / ٥٤١ .
(٤) ينظر : الكتـــاب ٣ / ٤٤٥ .
(٥) ينظـــر : العيـــــن ٦٤ .

وقد خُلِعَت الاستطالة بوصفها صفة على صوتي الضاد والشين ، ومع ذلك يمكن القول بأنّ الاستطالة صفة ذاتية للضاد ، في حين أنَّها علّة لتفشـي الشـين ، وتوصيف سيبويه لهذين الصوتين ( الضاد والشـين ) تضـمّنه قولـه : " الضـاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام ، والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء "(١) . أما اقتران الاستطالة بالتفشي في وصفه الشين ، فقد قـال سـيبويه : " الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج الطاء ، فصارت منزلتهـا منها نحوًا من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هـذا فيهـا والتفشـي ، فكرهـوا أن يدغموها في الجيم "(٢) .

وهذان النصّان يظهران :

- أنَّ الضاد والشين مستطيلان .
- الضاد والشين صوتان رخوان ، ومن ثمّ وصفا بالاستطالة .
- الاستطالة علّة التفشي في الشين ، وعليـه فالتفشـي صـفة ذاتيـة فـي الشين ، أما الاستطالة فالصفة الذاتية للضاد .

ولنـا أن نسأل عن الفارق بين استطالة كل من الشين والضاد ؟ والإجابـة تكون بلحاظ ما يسجله الدرس الصوتي الحديث من توصـيف للجهـاز النطقـي ، ولاسيما اللسان مع كل من هذين الصوتين ، فالشين يتم النطق بها " بوضع طـرف اللسان ضد الأسنان السفلى ، ومقدمه ضد الغار مع خفض مؤخر اللسـان ورفـع الطبق حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق " (٣) ، وهذه مساحة كبيرة مـن منطقـة

---

(١) الكتـاب ٤ / ٤٣٢ – ٤٣٣ ، وينظـر : سر صناعة الإعراب ١ / ٦٠ ، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ٢٢٧ ، و علم الأصوات ، مالبرج ١٢٠ ، و البحث الصوتي عند علي بن مسعود الفرغاني ١٢٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٥٧ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ١٢٩ .

الغار واللثة يتصل بها اللسان فيكون أثر الاحتكاك في النطق صـادرًا مـن نقـاط متعددة ؛ متفشية في المساحة الكبيرة التي يشغلها اللسان من الفـم[١] .

أمـا الضاد ، فينطق بوضع طرف اللسان بحيث يلتصق بالأسنان العليا ، ومقدمه بحيث يتصل بأصول الثنايا ( اللثة ) ، ثم إلصاق الطبق بالجـدار الخلفـي للحلق لسد المجرى الأنفي . فالاستطالة في الضاد نتيجة طبيعية لامتداد اللسان إلى ما يداني الجدار الخلفي للحلق[٢] .

فالاستطالة مع الشين أدّت إلى انتشار الصوت في الفـم ، ولاسـيما أنَّ مركز الانتشار وسط اللسان[٣] . أما الاستطالة مع الضاد فنسبة للنقـاط المتعـددة وبشكل طولي ترافق اللسان من حافته بمحاذاة الأضراس إلى الأمام ، ومـن هنـا يمكن القول ان هذه الصفة ذاتية مع الضاد أكثر من ذاتيتها مع الشين .

وإلى مثل ما تقدّم – في استطالة الضاد – أشار علماء التجويـد إلـى أنَّ الاستطالة هي امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرهـا [٤] ، وقـد علّـل بعضهم استطالة الضاد بقولـه : " لامتداده من أول حافة اللسان حتـى اتصـل بمخرج اللام لما فيه من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء حتـى اسـتطال فـي مخرجـه "[٥] .

أما المحدثون ، فيرى بعضهم أنَّ اختصاص هذه الصفة بالضـاد القديمـة التي اختفت في نطقنا الحالي يجعل تصور هذه الصفة لا يصل إلى الوضوح التام، ولكن يمكن القول بأن المقصود بها اتساع مخـرج الصـوت ، أي أنَّ مـا يأخـذه

---

(١) ينظر : علم الأصوات ، مالبرج ١٢٥ .
(٢) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢٠ .
(٣) ينظر : علم الأصوات العام ٧٥ ، وفيه رسم يبيّن التصنيف المخرجـي ومواضـع النطـق للأصوات اللغويـة .
(٤) ينظر : جهد المقـل ١٣٢ .
(٥) لطائف الإشارات ١ / ٢٠٢ .

الصوت المستطيل من العضوين اللذين يشتركان في مخرجه أكبـــر ممـــا يأخـــذه الصوت غير المستطيل من ذينك العضوين [1] ، ويرى الدكتور خليــل العطيـــة أنّ الاستطالة يراد بها جانبية صوت الضاد [2] ؛ لأن حافة اللسان تمتد في نطق هـــذا الصوت من الأضراس الجانبية مرورًا بسائر الأسنان إلى الأمام ، ويمتد الصـــوت معها من أول اللسان إلى آخره[3] .

*** تعليل الانحراف :**

الانحراف صفة لصوت يتّصل في إنتاجه طرف اللسان باللثة ، فينحـــرف مرور الهواء فيخرج من جانبي اللسان[4] ، واللام هو الصوت الذي يتلاءم وهـــذا التعريف ، إذ يتكون باعتماد طرف اللسان على أصول الأسنان العليـــا مـــع اللثـــة بحيث توجد عقبة في وسط الفـــم تمنع مرور الهواء منه ، ولكن مع تـــرك منفـــذ لمرور الهواء من جانبي الفـــم[5] ، ومن هنا معنى الجانبية التي ينعت بها صـــوت اللام ، إذ إنّ " أحد جانبي اللسان أو كليهما يدع الفرصة للهواء الرئوي ليمرّ بينـــه وبين الأضراس في الوقت الذي يمتنع فيه مروره على وسط اللسان لحيلولة طرف اللسان المتصل باللثة دون ذلك "[6] .

وقـــد جـــاء بـــه ســـيبويه فـــي قولـــه : إن الأصـــوات " فيهـــا المنحرف ، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت "[7] ،

---

(١) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٣٢١ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب ٦١ .

(٣) ينظر : البحث الصوتي عند علي بن مسعود الفرغاني ١٢٧ – ١٢٨ .

(٤) ينظـــر : المصطلح الصوتـــي ١٧٧ .

(٥) ينظـــر : علم اللغة العام ، الأصوات ١٢٩ .

(٦) مناهج البحث في اللغة ١٣٣ .

(٧) ينظـــر : الكتـــاب ٤ / ٤٣٥ .

وتبعه في انحراف اللام غير عالم من علماء العربية [١] ، ونستطيع أن نضع اليد على تعليل هذه الصفة عند ابن جني – ولاسيما انه من أتباع سيبويه – في القول بانحراف اللام ، إذ يقول : " ومن الحروف حرف منحرف لأنّ اللسان ينحرف فيه مع الصوت ، وتتجافى ناحيتا اللسان عن اعتراضهما على الصوت ، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ، ومما فويقهما ؛ وهو اللام "[٢] .

إلا أنَّ هذه الصفة ( الانحراف ) لم تقتصر عند سيبويه على ( اللام ) ، وإنما خلعها على ( الراء ) في قوله : " ومن مخرج النون غير أنَّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء "[٣] ، ومن العلماء من قصر هذه الصفة على اللام [٤] ، إلا أنَّ الكوفيين [٥] ، وتبعهم في ذلك مكي بن أبي طالب [٦] يرون ان الانحراف فضيلة للراء فضلاً عن تكرره ، ولا تثريب في ذلك على الكوفيين ، فقد أشار إلى ذلك من قبل الخليل[٧] ، وسيبويه[٨] .

وقد ناقش المحدثون رأي الكوفيين ، فالدكتور غانم قدوري لم يرق له وصف أهل التجويد ؛ الراءَ بالانحراف ، لأنه صفة للام " لا مجرد كلمة تدل على معنى لغوي ينطبق على أي نوع من أنواع الانحراف "[٩] ، وتبعه في ذلك الدكتور

---

(١) ينظر : المقتضب ١ / ٣٢٩ ، الأصول ٣ / ٤٠٣ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٧٧ .
(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٧٧ .
(٣) الكتاب ٤ / ٤٣٥ .
(٤) ينظر : المقتضب ١ / ٣٢٩ ، و سر صناعة الإعراب ١ / ٧٧ .
(٥) ينظر : التحديد ١١٠ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ١١ ، الرعاية : ١٣١ – ١٣٣ .
(٧) ينظر : العين ١ / ٥٢ .
(٨) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٥ .
(٩) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٣٢٣ .

خليل العطيـــة [١] .

ويبدو أنَّ موقف البصريين والكوفيين من الانحراف في كونه فضيلة اللام وحسب ، أم أنَّه فضيلة للام والراء ، فضلاً عن التكرير للأخير ينبع مــن صـــراع القاعدة الأزلي مع المروي والمسموع ، فالبصريون يـــدفعهم لحصـــر الانحـــراف باللام؛ المحافظةُ على القاعدة التي تمنع إدغام الراء في اللام لأن الراء مكـــررة ، والإدغام يذهب هذه الفضيلة ، أما الكوفيون فيدفعهم إلى القول بانحراف الـــراء أنَّ :

- ما أُثِرَ عن الخليل و سيبويه لم يخلُ من القول بانحراف الراء .
- حيازتهم لمسموعات تضمنت إدغام الراء في اللام .

## المبحث الثالث:

## تعليـــل الصفـــات المخرجيـــة .

لا جرم أنَّ الصفات التي تتصف الأصـــوات بنســـبتها إلـــى مواضـــعها ومخارجها هي أشبه بألقاب لها ، وليست صفات تميزها ، ولهذا قلّت عنايـــةعلماء العربية بها ، ولاسيما سيبويه ، وحين تذكر ، فإنها تذكر إضافيةً [٢] . والســـبب في ذلك يعود الى عنايتهم بالصفات الحقيقية التي تميّز صوتًا مـــن صـــوتٍ آخـــر باعتبار الأثر السمعي أو التكوين النطقي ، أما الصفات التي تنسب إلـــى مواضـــع الأصوات فهي صفات زائدة لا تضيف شيئًا إلى الصوت نفسه ، ولذلك فقد كانـــت عنايتهم بالصفات الأخرى شاغلاً عن هذه الصفات[٣] .

---

(١) ينظر : جهود الكوفيين في علم الأصوات ٥٣ – ٥٤ .

(٢) ينظر : المصطلح الصوتي ١٩٥ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ١٩٣ .

فلا علّة – إذن – وهذه الحال للصفات المخرجية غير ما ينجم عن مراقبة سيبويه لأداء الجهاز الصوتي ، ومن ثمّ تسمية الأصوات بالمواضع التي تنطلق منها في بداية التكوين ، ولا فضل لعضو على آخر في الأداء الصوتي ، إذ إنَّ العملية الصوتية عملية تكاملية من الرئة إلى الشفة ، وما هذا التصنيف أو ذلك التوصيف إلا لغرض التمييز وتسمية الأشياء بمسبباتها البارزة .

وعليه ، فسيعزز هذا المبحث بجدول يبين الأصوات التي تؤدى بصورة أحادية ، أو ثنائية أو .... الخ بصورة نوازن فيها بين ما عرفه سيبويه وما توصل إليه المحدثون ، وكذلك مراقبة أبرز أعضاء الإنتاج الصوتي الذي سميت به اللغة ؛ وهو اللسان ، وفيما إذا كانت حركته أحادية ، أو ثنائية ، أو ثلاثية ، فضلاً عن الموازنة بين سيبويه والمحدثين .

* **الحلقية :**

ورث القدماء عن شيخ سيبويه ( الخليل ) ان أصوات الحلق خمسة " فالعين ، والحاء ، والهاء ، والخاء ، والغين ؛ حلقية " ، غير ان التلميذ ذهب أبعد من شيخه ، فجعلها سبعة ، وتشغل أول مناطق الإنتاج الصوتي ، وبها توصف (=الحلقية ) ، فقد جاء عن سيبويه في تصنيف الأصوات بحسب المخارج قوله : " والحروف العربية ستة عشرمخرجًا ، فللحلق منها ثلاثة ، فأقصاها مخرجًا : الهمزة ، والهاء ، والألف ، ومن أوسط الحلق مخرج العين ، والحاء ، وأدناها مخرجًا من الفم ؛ الغين ، والخاء .."(١) .

وإنعام النظر في هذا النص يجعلنا أمام الآتي :

- وزّع سيبويه أصوات الحلق على ثلاث مناطق ؛ الأقصى ، فالأوسط ، فالأدنى ، وأكثف تلك المناطق أصواتًا ؛ الأقصى ، إذ يضم الهمزة ،

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

والهاء ، والألف ، أما الأوسط فيضم العين ، والحاء ، والأدنى يضم أصوات الغين ، والخاء .

- أصوات الحلق عند سيبويه سبعة بعد أن كانت عند الخليل خمسة ، والعلماء بعد سيبويه ، منهم من تبعه[1] ، ومنهم من حذف الألف من أصوات الحلق فجعلها ستة[2].
- إن مراقبة خارطة المناطق التي تنطلق منها الأصوات ، وما تشتمل عليه كل منطقة من أصوات يجعلنا لا نشك في أن مفهوم الحلق عند سيبويه يتضمن الإشارة إلى الحنجرة ، والتوصيف الحديث لأصوات الهمزة والألف والهاء ( = أقصى الحلق ) ينسبها إلى الحنجرة .
- كان ترتيب سيبويه لأصوات أقصى الحلق على النحو الآتي : الهمزة ، ثم الهاء ، ثم الألف ، فمن العلماء من تبع هذا الترتيب في وضع الهاء بعد الهمزة ، وقبل الألف [3] ، ومنهم من يضع الألف بعد الهمزة ، وقبل الهاء[4] .

ولو أنعمنا النظر في حقيقة الترتيب عند سيبويه ، لوجدنا أنّ :

- تعداد سيبويه للحروف العربية في أول باب الإدغام [5] كان ترتيبه على النحو الآتي : الهمزة ، ثم الألف ، ثم الهاء ، ثم ..... الخ .

---

(١) ينظر : المقتضب ١ / ٣٢٨ .

(٢) ينظر : جمهرة اللغة ١ / ٦ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٤٤٥ ، و المفصل ٣٩٣ ، ونهاية الإيجاز ١١٨ ، و المساعد ٤ / ٢٤٠ ، و شرح الشافية ٣ / ٢٥٠ ، النشر ١ / ١٩٩ ، المصطلح الصوتي ١٨٩ .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٤٦ ، ٤٧ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

- ابن جني من القدماء الذين التفتوا إلى تباين العلماء في الترتيب لأصوات أقصى الحلق ، فتحقق – كما يبدو – عما جاء عن سيبويه ليكون حجته عليهم ، ويظهر هذا في قوله :

" واعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر ، ثلاثة منها في الحلق ، فأولها من أسفله وأقصاه ، مخرج الهمزة ، والألف ، والهاء . هكذا يقول سيبويه ، وزعم أبو الحسن [1] أنّ ترتيبها الهمزة ، وذهب إلى ان الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها ، والذي يدل على فساد ذلك وصحة قول سيبويه ؛ انك متى حركت الألف اعتمدت بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل ، فقلبتها همزة ، ولو كانت الهاء معها لقلبتها هاءً ، وهذا واضح غير خفي "[2] .

وعلى الرغم مما توصل إليه المحدثون ، فما زال بعضهم يصف ( الهمزة ، والألف ، والهاء ) بالمنطقة التي ينسبها إليها سيبويه ، أي من أقصى الحلق[3] ، وآخر يصفها بالحنجرية [4] ، ولا خلاف في ذلك مع سيبويه إذا تَفَطَّنَّا لوصفه هذه الأصوات وتحديده للمنطقة التي تنتج فيها تلك الأصوات إذ لا تخلو من الإشارة إلى الحنجرة .

وبلحاظ أكثر فونيمات الأصوات المذكورة شيوعًا – ( = أصوات الحلق الهمزة ، والألف ، والهاء ) – وما يجري معها من حركات عضوية للجهاز النطقي عند الإنسان يمكن القول : إنّها أحادية الأداء ، أي أنّ عضوًا واحدًا هو المسؤول عن الأثر السمعي لتلك الأصوات باعتبار :

---

(١) أبو الحسن ، هو سعيد بن مسعدة ؛ الأخفش الأوسط .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٦٠ .

(٣) ينظر : دروس في علم الأصوات العربية ١٢٣ .

(٤) ينظر : علم اللغة العام ، الأصوات ١١٢ .

١. **<u>الهمزة :</u>**

من المزمار نفسه في الحنجرة ، إذ إنَّ النطق بالهمزة يكون بانطباق فتحة المزمار انطباقًا تامًا ، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق ، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة ، فيسمع صوت انفجاري هو الهمزة [١] ، وهذا يكشف عن مسؤولية أحادية لأحد أعضاء الجهاز النطقي ( = لسان المزمار ) في إنتاج الأثر السمعي للهمزة ، أما اللسان فلا أثر له بارزًا في أداء الهمزة .

٢. **<u>الألف :</u>**

لا يصحب الهواء الخارج به غير ذبذبة الوترين الصوتيين ، أي أنَّ هذا الصوت لا يلتقي في إنتاجه عضوان ، والمسؤول عن الأثر السمعي له عضو واحد من أعضاء الجهاز النطقي ، ولا أثر للسان في إنتاجه .

٣. **<u>الهاء :</u>**

في أدائها يتخذ الفم الوضع الصالح لإنتاج الحركات مثل الفتحة ، ويمر الهواء عبر الانفراج الواسع للوترين الصوتيين في الحنجرة ، محدثًا صوتًا احتكاكيًا ، فلا يمر الهواء من الأنف ، ولا تتذبذب الأوتار الصوتية[٢] فالانفراج الواسع للوترين الصوتيين ، واحتكاك الهواء هما المسؤولان عن الأثر السمعي . ويقدّر الباحث أن الهاء صوت رئوي ، فالهواء الذي تضغطه الرئة لا يتعرضه عضوٌ فيترك فيه أثرًا معيَّنًا يمكن إدراكه سمعيًا ، أما الاحتكاك المرافق له فهو مما لا بد منه إذا لوحظت المسافة بين الرئة والشفة ، فالممر الهوائي طويل والكمية الهوائية كبيرة إلى درجة انفراج الوترين الصوتيين انفراجًا تامًّا .

(١) ينظر : الأصوات اللغوية ٧٢ .

(٢) ينظر : علم اللغة العام ، الأصوات ١٢٢

وبإعادة النظر فيما تقدّم ، يمكن القول : إنّ أصوات الهمزة والألف والهاء أحادية الأداء ، إذ إن المسؤول عن الأثر السمعي فيها جميعًا ؛ الكيفية التي يتخذها الوتران الصوتيان من الهواء الخارج من الرئتين ، إذ يكونان في وضعية يسمحان فيها للهواء بتحريكهما ، ومن ثم حمل تلك الذبذبة إلى الخارج ، وإذا كانت هذه حالهما مع الألف ، فهما يؤديان حركتين لا يمكن النظر إلى إحداهما بمعزل عن الأخرى في أداء الهمزة ، وهاتان الحركتان هما الانطباق والانفتاح ، وهما كذلك أي الوترين الصوتيين في وضع حيادي تمامًا في انفراجهما الواسع أمام الهواء المخصص لإنتاج الهاء .

أما قوله ( من أوسط الحلق مخرج العين والحاء ) ، فلم يختلف المحدثون مع القدماء في عدّهم هذه الأصوات حلقيةً ، فقد ذهب مالبرج – بعد أن عزل الحنجرة عن الحلق – إلى أنّ العين والحاء من أقصى الحلق(١) ، إذ لا توجد عنده منطقة وسطى بين أقصى الحلق وأدناه من الفم ، فالعين والحاء عند المحدثين حرفان حلقيان وإن اختلفت عباراتهم (٢) .

وبالنظر إلى أداء أعضاء الجهاز النطقي في هذين الصوتين ، فإننا نستطيع القول إنّ العين ثلاثية الأداء يشترك في إنتاجها عضوان متحركان هما لسان المزمار والطبق ، إذ انه يؤدّى عن طريق تضييق الحلق عند لسان المزمار، ونتوء لسان المزمار إلى الخلف حتى يتصل أو يكاد بالجدار الخلفي للحلق ، وفي الوقت نفسه يرتفع الطبق ليسد المجرى الأنفي ، وتحدث ذبذبة في الأوتار الصوتية، ويحتك الهواء الخارج من الرئتين بلسان المزمار والجدار الخلفي للحلق عند نقطة تقاربهما (٣) .

---

(١) ينظر : علم الأصوات ، مالبرج ١١٠ .

(٢) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٤ .

(٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٣٠ .

إذن العين ثلاثية الأداء ، إذا لوحظ معها :

- نتوء لسان المزمار إلى الخلف لتحقيق ضيق المجرى الهوائي ليتحقق الاحتكاك
- ارتفاع الطبق ليسد المجرى الأنفي .
- اهتزاز الأوتار الصوتية .

فالأثر السمعي للعين هو حصيلة ما تتركه هذه الأعضاء من بصمات حركية على الهواء المار من خلالها إلى الخارج حاملاً معه الصوت .

وإذا أسقطنا حركة الأوتار الصوتية مع العين ، فإن الصوت الناجم عن ذلك الوضع ( حركة لسان المزمار والطبق ) هو صوت الحاء ، فلا غرابة إذا عدّ نظيرًا مهموسًا للعين ، وهو حينذاك ثنائي الأداء .

- أما قوله ( وأدناها مخرجًا من الفم ؛ الغين والخاء ) ، فلم يزل عدد من المحدثين يرضون بوصف سيبويه لصوتي الخاء ، والغين ، ونسبتهما إلى منطقة أدنى الحلق[١] ، وذهب بعضهم إلى تسمية منطقة إنتاج هذين الصوتين بالطبق " وهو ما نتج عن اتصال مؤخرة اللسان بالطبق وهو الجزء الرخو الذي في مؤخرة سقف الفم ، وهذه التسمية خلقت خلقًا لتناسب أغراض البحث اللغوي "[٢] ، وضم بعضهم إلى هذين الصوتين صوت القاف ، وسمَّى الثلاثة ( الأصوات اللهوية )[٣]، وبعضهم وصف الخاء بأنها من أصوات أقصى الحنك[٤].

وهذا الاختلاف – كما يرى الدكتور حسام النعيمي – لا يعدو كونه خلافًا لفظيًا " إذ اللهاة تقع في أقصى الحنك ، وأدنى الحلق إلى الفم ، فمن عبّر باللهاة

---

(١) ينظر : علم الأصوات ١١٠ ، و الأصوات اللغوية ٨٨ – ٨٩ .
(٢) مناهج البحث في اللغة ١١١ .
(٣) ينظر : علم اللغة ، السعران ٩٤ ، و علم اللغة العام ، الأصوات ١٢٣ ، و الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٥ .
(٤) ينظر : علم اللغة العام ، الأصوات ١٢٣ .

فهي ، ومن عبّر بـــ ( أدنى الحلق ) فقد أرادها ، ومن عبّر بـــ ( أقصى الحنـــك ) فقد أرادها أيضًا "[١] .

وبالنظر إلى آلية إنتاج هذه الأصوات ، فإننا نستطيع تصنيفها على لنحـــو الآتي :

- **الغين :**

صوت ثلاثي يتم النطق به على الوجه الآتي[٢] :

- رفع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق ، وخلق صلة تسمح للهواء الرئوي المرور باللسان والطبق في نقطة تلاقيهما ، وهذا الوضع مســؤول عـــن رخاوة هذا الصوت فضلاً عن التفخيم في بعض المواقع .
- ارتفاع الطبق ليسد المجرى الأنفي .
- اهتزاز الأوتار الصوتية ، وهذا الوضع مسؤول عن الجهر .

- **الخـــاء :**

إذا عرفنا أنه النظير المهموس للغين[٣] ، فهو ثنائي الأداء ، إذ إنَّه يؤدَّى بالطريقة التي يتم بها النطق بصوت الغين نفسها مـــع فـــارق واحـــد أشـــار إليـــه المحدثون وهو عدم ذبذبة الأوتار الصوتية الذي ينجم عنه الهمس .

* **اللهويــــــة :**

قال سيبويه : " ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنـــك الأعلـــى مخـــرج القاف"[٤] ، وأول من أورد اللهاة مع مخارج الأصوات ؛ الخليل[٥] ، ولكن سيبويه نسبها إلى المنطقة التي تحتوي على اللهاة وهي جزء متدل من الحنـــك الأعلـــى ،

---

(١) الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٥ .

(٢) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢٩ .

(٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٣٠ .

(٤) الكتـــــاب ٤ / ٤٣٣ .

(٥) ينظر : العيـــــن ١ / ٥٨ ، و المصطلح الصوتي ١٩٢ .

فاللهاة لحمة حمراء في الحنك معلقة على عكرة اللسان[١] ، أو متدلية إلى أسفل من الطرف الخلفي ، وتعمل صمامًا للهواء الخارج من الحنجرة فينغلق الهــواء عنــد ارتفاعها لإتاحة المجال لدخول الهواء إلى الفــم[٢] .

وقد نسب ابن الجزري الكاف إلى اللهاة فضلاً عن القاف بقوله : " وهذان الحرفان يقال لكلٍّ منهما لهوي ، نسبة إلى اللهاة ، وهي بين الفــم والحلق"[٣] ، أما المحدثون فإنهم يقصرون هذه الصفة على القاف فقط ، إذ ينتج هذا الصــوت عــن طريق اتِّصال مؤخر اللسان بمنطقة اللهاة مع الطبق اللين بصورة لا تسمح بمرور الهواء ، يعقبه تسريح فجائي له "[٤] .

والحق أنّ القاف الفصيحة كما نلفظها اليوم تخرج بأن يتّصل أقصى اللسان بأدنى الحلق بما في ذلك اللهاة ، ثم ينفصل العضوان فجأة ليحدث الهواء المحبوس باتصالها صوتًا انفجاريًا شديدًا ، فهي صوت لهوي ، وليس هذا ببعيد عما جاء بــه سيبويه وإن لم ينص على اللهاة ، إلا أنّ ما يؤخذ على القدماء – وعمدتهم في ذلك سيبويه – أنّ القاف كان ينبغي أن تسبق الخاء لا أن تأتي بعــدها ، وردّ الــدكتور كمال بشر الأمرَ إلى احتمالين [٥]:

**الأول** : خطؤهم .

**الثاني** : اختلاف نطق القاف عما كان عليه .

وإلى غير ذلك ذهب الدكتور حسام النعيمي إذ قــال : " إن الغــين والخــاء يمكن أن ينطقا من اللهاة قريبين من موضع القاف ، وهو ما عليه نطقنــا اليــوم ، ويكونان بعيدها أو قبيلها ، كلاهما ممكن ؛ مما يؤدي إلــى الاشــتباه فــي تعيــين

(١) ينظر : لسان العرب ١٥ / ٢٦١ .
(٢) ينظر : دراسة الصوت اللغوي ٨٥ .
(٣) النشر في القراءات العشــــر ١ / ٢٠٠ .
(٤) دراسة الصوت اللغوي ٢٧٢ .
(٥) ينظر : علم اللغة العام ، الأصوات ١١٠ .

المخرج .... ويمكن أن يخلص نطقهما من أدنى الحلق في موضع أعمق من موضع القاف ، وحينئذ لا مجال للبس في تعيين الموضع ، ويكونان حينئذ أفخم منهما في نطقنا اليوم "[١]

وبرصد تحرك الجهاز النطقي في أداء صوت القاف يلاحظ أنه يؤدَّى " برفع مؤخر الطبق حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق ، ورفع مؤخر اللسان حتى يتصل باللهاة ، وهي الزائدة التي في النهاية الخلفية للطبق ، وحتى يتصل كذلك بالجدار الخلفي للحلق ، في الوقت الذي تنفتح فيه الأوتار الصوتية في وضع تنفس لا في وضع جهر" [٢] ، وإذا عرفنا كل ذلك نستطيع أن نقول : إن القاف صوت ثلاثي الأداء ، إذ إنّ أبرز الأعضاء التي تسهم في خلق الأثر السمعي له هي :

- الطبق يرفعه حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق .
- رفع مؤخر اللسان حتى يتحقق الاتصال باللهاة ، والالتصاق بالجدار الخلفي للحلق .
- اللهاة تنشط في تحقيق الاتصال بمؤخرة اللسان المرتفعة .

* <u>**الحنكية ( = الطبقية ) :**</u>

قال سيبويه : " من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف .. "[٣] .

ليس الحنك الأعلى كله منطقة إنتاج صوت الكاف ، ولاسيما انه ( أي الحنك ) ينقسم على ثلاث مناطق[٤] :

---

(١) الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٧ .
(٢) مناهج البحث في اللغة ١٢٤ .
(٣) الكتاب ٤ / ٤٣٣ .
(٤) ينظر : المستوفي ٥٨٥ – ٥٨٦ ، و دراسة الصوت اللغوي ٨٤ – ٨٥ ، و البحث الصوتي عند علي بن مسعود الفرغاني ٧٩ .

- ما فويق الأسنان من الحنك الأعلى ، ويسمى اللثـــــة .
- وسط الحنــك ، ويسمى الحنك الصلب أو الغــــار .
- مقعر الحنك ، ويسمى الحنك اللين ، أو الطبــــق .

والذي يجعل المنطقة الثالثة هي المرشحة لما أشار إليه سيبويه ، قوله ( مــن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ) ، بيد أنّ قوله ( من الحنك الأعلى ) قــد يشير إلى أعلى نقطة من قوس الحنك ، وهذا الموضع يمكــن تأويلــه باعتبــار أنّ (من) من معانيها التبعيض ، أي قوله ( من الحنك الأعلى ) الجهة التي يليها الحلق إلى الخلف ، وهي قد تكون إشارة إلى منطقة الطبق كما اصطلح عليها حــديثًا[١] ، وبلحاظ طريقة إنتاج الكاف يمكن القول إنه ثنائي الأداء ، إذ يتم نطقه [٢] :

- برفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق وإلصاقه به .
- إلصاق الطبق بالجدار الخلفي للحلق ليسد المجرى الأنفي ، وهــذا مــع فتح الأوتار الصوتية .

* **الشجريـــــة :**

" من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخــرج الجــيم والشـــين واليـــــاء "[٣] .

فالجيم والشين والياء لها حيز واحد هو وسط اللســان بينــه وبــين وســط الحنك، وهـــي شـــجْرِيّة ، والشـــجْر مفــرج الفـــم ، لأن مبــدأها مــن شــجْر الفــم [٤] ، ونُسِبَ إلى الخليل أنّ الأصوات الشجرية هي الجيم والشين والضـــاد[٥]

---

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢٣ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ١٢٣ – ١٢٤ .
(٣) الكتـــاب ٤ / ٤٣٣ .
(٤) ينظر : شرح المفصـــل ١٠ / ١٢٤ .
(٥) ينظر : العين ١ / ٦٥ .

ويبدو أنَّ ( الضاد ) من أوهام ما زيد في العين ، واستحسن المحدثون فكرة سيبويه في عزل الضاد وجعلها من مخرج مستقل[١] .

وقد أطلق بعض المحدثين على أصوات الجيم والشين والياء ( الحروف الأدنى حنكية)[٢] ، وذهب آخر إلى أنَّ الجيم لثوي حنكي ، وكذلك الشين ، أما الياء فهو من وسط اللسان ، ووسط الحنك هو حنكي وسيط[٣] ، وسمّاها الدكتور إبراهيم أنيس ؛ الغاريّة[٤] .

وأظهر البحث أن مواضع الإنتاج الصوتي أثقلت بالمسميات أو الصفات ، أو الاصطلاحات ، وهي لا تعدو أن تكون اجتهادات فردية لغرض التمييز الشخصي أو البحثي ، وقد أسهم هذا التنوع في المصطلح والمسميات في الخلط بينها لدى الباحثين ، وتجدر الإشارة إلى أنَّه يمكن الالتفات إلى حقيقة مهمة تراءت من البحث ، وهي أنَّ أكثر المصطلحات اللغوية تطورًا المصطلح الصوتي لأنه ينتسب إلى أكثر العلوم اللغوية ( = المستوى الصوتي ) تأثرًا بالمظاهر العصرية ، ولاسيما العلمية منها على صعيد المختبر ، الأمر الذي قد يرافقه تعديل للمصطلح ، أو إضافة ، فضلاً عن المصطلحات الجديدة التي ترافق الاختراعات ، ولاسيما ما تعلق منها بالمجال الصوتي .

وبالعودة إلى طريقة إنتاج هذه المجموعة الصوتية ( الشجْريّة ) ، نلاحظ الآتي :

---

(١) ينظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٠٢ .
(٢) ينظر : دروس في علم أصوات العربية ٣٠ ، ٨٨ .
(٣) ينظر : علم اللغة ، السعران ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ .
(٤) ينظر : الأصوات اللغوية ١٠٣ .

١. **الجيم :**

يتم النطق بهذا الصوت بواسطة[١]:

- ارتفاع مقدم اللسان في اتجاه الغار حتى يتصل به محتجزًا الهواء .
- انفصال اللسان ببطء لخلق الاحتكاك الهوائي .
- ذبذبة الأوتار الصوتية .

فالجيم وهذه الحال ثلاثي الأداء ، والمسؤول عن الأثر السمعي لهذا الصوت؛ اللسان بحركة الارتفاع حتى يلتصق بالغار ، ثمَّ الانفصال . أما العضو الثاني فهو الغار بوصفه عضوًا ثابتًا يستند إليه اللسان ، والثالث ؛ الوتران الصوتيان باهتزازهما لإنتاج الجهر .

٢. **الشين :**

يتم النطق بهذا الصوت على النحو الآتي [٢] :

- وضع طرف اللسان ضد الأسنان السفلى .
- وضع مقدم اللسان ضد الغار .
- خفض مؤخر اللسان .
- رفع الطبق حتى يتصل بالجدار الخلفي .

فالأعضاء المسؤولة عن إنتاج هذا الصوت هي اللسان ، والأسنان ، والحنك ، مع الانتباه إلى أنَّ جدول حركة اللسان مع صوت الشين يؤشر حركة ثلاثية ، وإنَّ الغار والطبق كليهما من أجزاء الحنك ، فهو – أي الشين – صوت ثلاثي الأداء .

---

(١) هذا وصف الجيم العطشة ( j ) وليست الجيم القرشية ( dj ) ، ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٣١ .

(٢) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢٩ .

٣. **الياء :**

ويتم النطق به على النحو الآتي :

- رفع مقدم اللسان في اتجاه الغار .
- رفع الطبق حتى يسد المجرى الأنفي .
- ذبذبة الأوتار الصوتية [١] .
- فضلاً عما يمكن رصده من انفراج للشفتين .

فالأعضاء المسؤولة عن الأثر السمعي لهذا الصوت هي : اللسان ، والطبق، والوتران الصوتيان ، والشفتان ، فهو رباعي الأداء .

* **الأسنانية اللثوية :**

" من بين أول حافة اللسان ، وما يليها من أضراس مخرج الضاد "[٢] .

فالضاد " صوت أسناني لثوي شديد مجهور مفخم كما ينطق به قرّاء القرآن "[٣] ، ويمكن القول عن الضاد قد خرج من الألسن العربية المعاصرة ، واضمحلّ منها ، فتحول إلى ظاء عند قوم ، وإلى دال مفخم عند آخرين ، وإلى طاء في بعض لهجات المغرب [٤] ، فوصف الضاد بأنه أدنى حنكي [٥] ، أو انه سني مطبق انفجاري[٦] ، " إنما هو مبني على نطق بعض العرب – اليوم – لا جميعهم ، وهو لا يوافق نطق العرب يوم وصفت الحروف "[٧] .

---

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٣٦ .
(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٣ .
(٣) مناهج البحث في اللغة ١٢٠ .
(٤) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٨ .
(٥) ينظر : دروس في علم أصوات العربي ٣٠ .
(٦) ينظر : علم اللغة ، السعران ١٦٥ .
(٧) الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٨ .

وعليه ، لا مناص من التسليم بوصف القدامى لمخرج الضاد ، وأقرب ما تكون الضاد لوصف القدامى ؛ طريقة نطق قرّاء القــرآن ، وهــي علــى النحــو الآتـــــي [(١)] :

- وضع طرف اللسان بحيث يلتصق بالأسنان العليا ، ومقدمه بحيث يتصــل بأصول الثنايا ( اللثة ) .
- إلصاق الطبق بالجدار الخلفي للحلق .
- ذبذبة الأوتار الصوتية .

أما الإطباق وما يترتب عليه من تفخيم ؛ فهو ناجم عن الحركة الثلاثيـــة للسان طرفًا ومقدمة ومؤخرة تلك الحركة التي تتجه باللسان إلى الطبق من الحنــك الأعلى .

ويمكن القول : إن الأعضاء المسؤولة عن إنتاج هذا الصوت هي : اللسان ( طرفًا ومقدمة ومؤخرة ) ، والأسنان العليا ( الأضراس ) ، واللثـــة ، والطبـــق ، والجدار الخلفي للحلق ، والوتران الصوتيان .

ونشاط هذه الأعضاء معًا في وقت واحد لأداء صوت واحد يعكس صعوبة أداء هذا الصوت ، وبلحاظ قول سيبويه ( حافة اللسان ) ، فإنه لا يخلو من تأشــير نقاط أداء هذا الصوت جاء على نحو طولي ، وهذا الشكل لنقاط أداء هذا الصـــوت هي المسؤولة عن استطالته ، ومخالطته لمخرج غيره من الأصوات .

*** اللثوية الجانبية :**

" ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ، ما بينهما وبـــين ما يليها من الحنك الأعلى ، وما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنيـــة مخـــرج اللام .. "[(٢)] .

---

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢٠ .

(٢) الكتاب ، طبعة بولاق ٢ / ٤٠٥ ، وهذا النص سقط من الطبعة التي حققها عبد السلام=

فهذه المواصفات المخرجية يمثلها صوت اللام الذي ينطق برفع طـــرف اللسان حتى يتصل باللثة ، ورفع الطبق حتى يتّصل بالجدار الخلفي للحلق ، فيســد المجرى الأنفي ، بإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية [١] ، فالأعضاء المسؤولة عن الآثار السمعية لصوت اللام على وفق ما جاء من وصـــف ســيبويه فضـــلاً عــن التوصيف الحديث هي :

- اللسان : ( الحافة الأدنى إلى طرفه ) .
- اللثـــة : ( بموازاة ما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية منها ) .
- الحنك الأعلى : ( = الطبـــــق ) .

وقول سيبويه (ما فويق الضاحك والناب والرباعيـــة والثنيـــة ) يتضـــمن الإشارة إلى الجانبية التي ينعت بها اللام في التوصيف الحـــديث ، أي أنّ ســـيبويه بذكره هذه الأسنان يرسم ما تلتصق به حافة اللسان من اللثة ، ويحـــددها بأصـــغر وحدة قياس في الفـــم ، وهي الأسنان ، و معنى الجانبيـــة – حـــديثًا – " أنّ أحـــدَ جانبي اللسان أو كليهما يدع الفرصة للهواء الرئوي ليمر بينه وبين الأضراس فـــي الوقت الذي يمتنع فيه مروره على وسط اللسان لحيلولة طرف اللســـان المتصـــل باللثة دون ذلك "[٢] ، وفي هذا تعليل للجانبية ، وهي من الصفات النطقية .

*** الأسنانية اللثوية الأنفية :**

" ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مخرج النون "[٣]

فالأعضاء المسؤولة عن إنتاج صوت النون بحسب توصيف سيبويه هي :

---

=محمد هارون .

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٣٣ .

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة ١٣٢ .

(٣) الكتـــاب ٤ / ٤٣٣ .

- اللسان : ( أدنى الحافة إلى منتهى طرف اللسان ) .
- ما يلي حافة اللسان من الحنك الأعلى .
- اللثة وما فويق الثنايا .

وهذا عند المحدثين إشارة إلى أصول الأسنان ، فهو آنذاك يتصف بالأسنانية ، ويرى الدكتور حسام النعيمي أنَّ النون يمكن إخراجه باتصال طرف اللسان بأسفل اللثة ، وهو ما عبَّر عنه سيبويه بعبارة ( فويق الثنايا ) ، ويمكن إخراجه أيضًا بأن يتّصل طرف اللسان بأصول الثنايا وما اتصل بها من اللثة(١) .

وهذا الموضع سوف تليه مواضع أخرى يشير فيها سيبويه إلى الأسنان بمسمياتها ؛ الأضراس ، والضاحك ، والناب ، والرباعية ، والثنية ، والثنايا . ويتراءى للباحث أنَّ الأسنان لم تكن عند سيبويه موضع إخراج صوتي وحسب كما عهدنا ذلك ممن سبقونا إلى قراءة الكتاب قديمًا حديثًا ، بل هي – أي الأسنان – بحسب قراءة البحث فضلاً عما تقدم :

١. أصابع يشير إليها سيبويه إلى مناطق اللسان المرصودة في أداء عدد من الأصوات ، ومناطق اللسان عند سيبويه هي ( الطرف ، والحافة والأقصى ، والأدنى ، والظهر ، والوسط(٢) ، والمستدق (٣) .
٢. جعل الأسنان وحدة قياس تؤشر المساحة المشغولة من اللسان طولاً وعرضًا في إنتاج الصوت .

وبالعودة إلى توصيف سيبويه للنون يظهر أنَّه ثلاثي الأداء ، وهو لا يختلف عن الوصف الحديث إذا استثنينا ذبذبة الأوتار الصوتية حديثًا ، وخلو وصف سيبويه منها لاختلاف ضابط الجهر بينه وبين المحدثين ، إذ إنَّ النون يؤدَّى

---

(١) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ٣٠٩ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .
(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٥ .

من وجهة نظرهم باعتماد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة ، وينخفض الحنك الليّن فيتمكن الهواء الخارج من الرئتين من المرور عن طريق الأنف ، ويتذبذب الوتران الصوتيان حال النطق به[١] .

*** اللثوية :**

" من مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء "[٢] .

ذكرنا أنّ تعبير سيبويه ( فويق الثنايا ) يمكن أن يقرأ على أنّه ( أصول الثنايا ) ، ويمكن أن يقرأ على أنّه ( اللثة ) ، وهو مخرج النون ، ومن المخرج نفسه مخرج الراء ، والفارق أنّه أدخل في ظهر اللسان ، فلا شك أنّ المنطقة المنشودة لإنتاج الراء هي اللثة ، ولاسيما أنّ الثنايا هي الجبهة الأسنانية التي توازي طرف اللسان ، وهو بهذا لا يختلف عن التوصيف الحديث لإنتاج صوت الراء ، إذ يتم النطق به بترك اللسان مسترخيًا في طريق الهواء الخارج من الرئتين فيرفرف اللسان ويضرب طرفه في اللثة ضربات مكررة ، ويتذبذب الوتران الصوتيان [٣] ، فالأعضاء المسؤولة عن إنتاجه هي : اللسان ، واللثة ، والوتران الصوتيان .

*** النطعية :**

" مما بين طرف اللسان ، وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء "[٤]

وسمّى الخليل هذه الأصوات ( الطاء والدال والتاء ) ؛ النطعية[٥] ، وعلل مكي هذه الصفة بقوله : " الحروف النطعية ، وهي ثلاثة ؛ الطاء والدال والتاء ،

---

(١) ينظر : علم اللغة العام ، الأصوات ١٣٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٣٢ .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٥) ينظر : العين ١ / ٦٥ .

سماهن الخليل بذلك لأنه نسبهن إلى الموضع الذي يخرجن منه ، فلما كن يخــرجن من نطع الغار الأعلى وهو سقفه نسبهن إليه "[١] .

ولم يكتب الاستعمال لصفة النطعية على يد المحدثين ، ومرد ذلــك عــدم توافر الدقة في دلالة المصطلح على مخرج هذه الأصــوات " لأن النطــع – كمــا شرحته المعاجم – .... أقرب جزء من الحنك الأعلى إلى أصول الثنايا "[٢] .

وبلحاظ ما جاء به سيبويه ، فإنّ هذه المجموعة الصــوتية ثنائيــة الأداء ، وأبرز أعضاء الإنتاج فيها : اللسان ( طرفه ) ، وأصول الثنايا ( = اللثــة ) ، وإذا كان هذا حالها في الدرس الصوتي القديم ، فهي في الدرس الحديث علــى النحــو الآتي :

– **الطاء :**

يتم النطق به بإلصاق طرف اللسان بالأسنان العليــا مــن داخلهــا ، ومقدم اللسان بأصول الثنايا أي اللثة ، ويرتفع مؤخر اللسان في نفــس الوقــت في اتجاه الطبق ، ويتأخر قليلاً إلى الجدار الخلفي للحلق ، ويرتفع الطبق حتى يسد المجرى الأنفي ، فالأعضاء المسؤولة عن إنتاج الصوت هي : اللســان ، والأسنان ، واللثة ، والطبق ، فهو رباعي الأداء .

– **الدال :**

ينطق بإلصاق طرف اللسان بداخل الأسنان العليا ، ومقدمه باللثة في الوقت نفسه الذي يلتصق فيه مؤخر الطبق بالجدار الخلفي للحلق ، ويصــحب ذلك ذبذبة الوترين الصوتيين [٣] ، فالأعضاء المسؤولة عن أداء صوت الــدال هــي : اللسان ، والأسنان ، واللثة ، والطبق ، والجــدار الخلفــي للحلــق ،

---

(١) الرعــــاية ١٤٠ .

(٢) الأصوات اللغوية ٧٨ ، و ينظر : المصطلح الصوتي ٢٠٠ .

(٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢١ .

والوتران الصوتيان ، فهو خماسي الأداء إذا حسبنا اللثة والطبق كليهما من أجزاء الحنك الأعلى .

- **التـــاء :**

ينطق بإلصاق طرف اللسان بداخل الثنايا العليا ومقدمه باللثة ، وبخفض مؤخر اللسان ، وإقفال المجرى الأنفي [(١)] ، فالأعضاء المسؤولة عن إنتاج صوت التاء هي : اللسان ، والأسنان ، والحنك ( اللثة + الطبق ) فهو ثلاثي الأداء .

*** الأسلية :**

" ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد "[(٢)] .

وهذه الأصوات أسلية " لأن مبدأها من أسلة اللسان ، وهي مستدق طرف اللسان "[(٣)] ، وقد حدد سيبويه أسلة اللسان بأنها ( من بين طرف اللسان وفويق الثنايا ) ، ولم يستعمل سيبويه إزاء هذه الأصوات الصفة المذكورة بل وصفها بالصفيرية[(٤)] ، وأصوات هذه المجموعة أسنانية لثوية[(٥)] كما يصفها الدرس الصوتي الحديث ، وهي :

- **الزاي :**

ينطق به بوضع طرف اللسان ضد الأسنان السفلى ، ومقدمه ضد اللثة، مع رفع الطبق إلى أن يلتصق بالجدار الخلفي للحلق فيسد المجرى الأنفي ، ويتم كل هذا مع وجود ذبذبة الوترين

---

(١) ينظر : المصدر نفسه ١٢٣ .
(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٣ .
(٣) العين ١ / ٦٥ .
(٤) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٦٤ ، المصطلح الصوتي ١٩٧ .
(٥) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢٧ – ١٢٨ .

الصوتيين [١] ، فالأعضاء المسؤولة عن الأثر السمعي للزاي هي : اللسان ، والأسنان السفلى ، واللثة ، والطبق ، و الجدار الخلفي ، والوتران الصوتيان .

- **السين :**

ينطق به بوضع طرف اللسان فيلتصق بالأسنان السفلى ، ومقدمه فيلتصق باللثة ، مع رفع الطبق إلى أن يلتصق بالجدار الخلفي للحلق ليسد المجرى الأنفي في طريق الهواء الخارج من الرئتين ، وخفض مؤخر اللسان ، وفتح الأوتار الصوتية في وضع التنفس[٢] ، فالأعضاء المسؤولة عن الأثر السمعي للسين هي : اللسان ، والأسنان السفلى ، واللثة ، والطبق ، و الجدار الخلفي للحلق ، فهو خماسي الأداء .

- **الصاد :**

ينطق به بوضع طرف اللسان ضد الأسنان السفلى ، ومقدمه ضد اللثة ، ورفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق ، ورجوعه في اتجاه الجدار الخلفي للحلق[٣] ، وعليه فالأعضاء المسؤولة عن إنتاج هذا الصوت : اللسان ، والأسنان السفلى ، واللثة ، فهو ثلاثي الأداء .

* **الأسنانية :**

" مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والتاء "[٤]

وهذه صفة لأصوات مخرجها بين الأسنان [٥] ، أي الأصوات التي تنتج بوضع اللسان بين الأسنان ، ولذا يسمى أحياناً ( بين أسناني ) ، والأصوات

---

(١) ينظر : المصدر نفسه ١٢٧ – ١٢٨

(٢) ينظر : المصدر نفسه ١٢٨ .

(٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢٧ – ١٢٨ .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٥) ينظر : المصطلح الصوتي ٢٠٧ – ٢٠٨ .

الأسنانية هي الظاء والذال والثاء [١] ، والأعضاء المسؤولة عن إنتاج هذه الأصوات عند سيبويه هي : اللسان ، والأسنان ، لذا فهي ثنائية الأداء .

أما في الدرس الصوتي الحديث فهي :

- **الظاء :**

يتم النطق به بوضع طرف اللسان فيلتصق بأطراف الثنايا العليا ، مع رفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق ، وتقريبه من الجدار الخلفي للحلق ، وسد المجرى الأنفي برفع الطبق حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق ، وتضييق الوترين الصوتيين تضييقاً يسمح بوجود ذبذبة فيها ينتج عنها الجهر[٢] ، وبالنظر في الأعضاء التي تسهم في إنتاج هذا الصوت يمكن القول بأنه خماسي الأداء .

- **الذال :**

لا يختلف عن الظاء إلا في كون حركة اللسان فيه أحادية ، أما في الظاء فحركة اللسان ثنائية ، الأولى : حركة طرفه مع أطراف الثنايا ، وهي الحركة نفسها مع الذال ، والثانية : الحركة المسؤولة عن الإطباق ، أي حركة مؤخر اللسان باتجاه الطبق ، وتقريبه من الجدار الخلفي للحلق[٣] ، وهي حركة توجد مع الطاء ، ولا توجد مع الدال ، وهو رباعي الأداء .

- **الثاء :**

ويتم نطقه بوضع طرف اللسان إذ يلاصق أطراف الأسنان العليا ، وبإقفال المجرى الأنفي يرفع الطبق فيلتصق بالجدار الخلفي للحلق وجعل

---

(١) ينظر : المصدر السابق ٢٠٨ .

(٢) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ١٢٧ .

الأوتار الصوتية مفتوحة حتى لا يكون هناك جهر [١] ، فالأعضاء المسـؤولة عن الأثر السمعي هي : اللسان ، والأسنان العليا ، والطبق ، والجدار الخلفي ، أي أنَّه رباعي الأداء .

*** الأسنانية الشفوية :**

" ومن باطن الشفـة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء "[٢]

أشار سيبويه إلى ( الفاء ) بتحديد مخرجه بالتقاء عضوين ؛ الأسنان العليا، والشفة السفلى ، فالفاء – وهذه الحال – عند سيبويه ثنائي الأداء .

أما إذا نظرنا إلى كيفية نطق الفاء في التوصيف الحديث ، فإنه يتم نطقه " بخلق صلة بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا ، ورفع مؤخر الطبق وإلصاقه بالجدار الخلفي للحلق ، وفتح الأوتار الصوتية إلى درجةٍ لا يكون معها جهر "[٣] ، فهو إذن رباعي الأداء ، ذلك أنَّ الأعضاء التي تسهم فـي إنتاجـه هـي : الشـفة السفلى، والأسنان العليا ، والطبق ، والجدار الخلفي للحلق .

*** الشفوية :**

" ومما بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو "[٤]

وصفة ( الشفوية ) قال بها الخليل من قبل ، فقد جاء في معجم العـين : " الفاء ، والباء ، والميم شفويـة "[٥] ، وقد أخرج سيبويه الفاء منها ، وأدخل بـدلاً

---

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢٧ .
(٢) الكتـاب ٤ / ٤٣٣ .
(٣) مناهج البحث في اللغة ١٢٥ .
(٤) الكتـاب ٤ / ٤٣٣ .
(٥) العيـن ١ / ٦٥ .

عنها الواو ، وعمل سيبويه أصوب من عمل الخليل[١] ، وعلى هذا دأَبَ العلماء من بعده[٢] .

وبالنظر إلى ما جاء عن سيبويه ، يعد أداء هذه الأصوات أحاديا باعتبار اسهام الشفتين فحسب .

أما التوصيف الحديث لهذه الأصوات فيظهر أنَّ :

- **البـــاء :**

وينطق بضم الشفتين ، وإقفال ما بين الحلق ، والتجويف الأنفي برفع الطبق مصحوبًا بذبذبة في الوترين الصوتيين [٣] ، فالأعضاء المسؤولة عن هذا الصوت هي : الشفتان ، والطبق ، والوتران الصوتيان ، فهو ثلاثي الأداء .

- **الواو :**

وينطق بضم الشفتين ضمًا دون الإقفال مع نتوئهما إلى الأمام ، ورفع مؤخر اللسان ، وسد المجرى الأنفي ، ووجود ذبذبة في الوترين الصوتيين[٤] ، فهو صوت رباعي الأداء ، ويعلل الدكتور حسام النعيمي عدم التفات القدماء إلى دور أقصى الحنك ( الطبق ) في إنتاج هذا الصوت إلى أنَّهم شغلوا بوضع الشفتين في نطق الواو عن تحسس اللسان مع الحنك ، ولعل

---

(١) ينظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٠٥ .

(٢) ينظر : المقتضب ١ /٣٣٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٠ ، والرعاية ١٤١ ، وسر الفصاحة ٢٠ ، والمفصل ٣٩٤ ، ونهاية الايجاز في دراية الإعجاز ١١٩ ، ومفتاح العلوم ، السكاكي ١١٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢٧ ، والمصطلح الصوتي ٢٠٦ .

(٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١١٩ .

(٤) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٣٥ .

الذي أعان على إغفال دور أقصى الحنك واللسان أنَّ حركة الشفتين واضحةٌ جدًا ، وإن اللسان لا يقترب بصورة واضحة من الحنك[1] .

* **الخيشومية :**

" ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة "[2]

الخيشوم هو العضو المركب فوق غار الحلق[3] ، أو هو الخرق المنجذب إلى داخل الفم [4] ، وسماه المحدثون ؛ التجويف الأنفي ، وأظهر سيبويه هذه الصفة في تحديده مخرج النون الخفيفة ، أي النون الساكنة التي تسمع خفية من غير إدغام ، ولا إخفاء ، وهي حينئذ لا تكون متحركة ، ويكون خفاؤها إذا جاءت متبوعة بحرف من ستة عشر حرفًا [5] ، وكان سيبويه قد ذكر في غير موضع تحديد المخرج تمرينًا يبيّن فيه أداء صوت النون الخفيفة ، إذ يقول " فإنما تخرجه من أنفك ، واللسان لازم لموضع الحرف ، لأنك لو أمسكت بأنفِك لم يجر معه الصوت"[6] ، والحق أنَّ هذه التجربة تصدق على الميم أيضًا بنوعها الفونيمي الأكثر شيوعًا ، والنون بحسب توصيف سيبويه له في المخرج أحادية الأداء .

وفي ضوء الوصف الحديث لهذا الصوت يتم النطق به بجعل طرف اللسان ضد اللثة مع خفض الطبق لفتح المجرى الأنفي ، وإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية ، فهو خماسي الأداء ( اللسان ، واللثة ، والطبق ، والأنف ، والوتران الصوتيان ) .

---

(١) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ٣١٠ – ٣١١ .

(٢) الكتاب ٤ /٤٣٣ .

(٣) ينظر : التحديد ١٠١ .

(٤) ينظر : الرعاية ٢٤٠ .

(٥) الأصوات هي : ( ص ، ذ ، ث ، ك ، ج ، ش ، ق ، س ، د ، م ، ط ، ز ، ف ، ت ض ، ظ ) ينظر : الأصوات اللغوية ٧٢ .

(٦) الكتاب ٤ / ٥٣٥ .

جدول تفصيلي يبين الأعضاء المؤدية لكل أصوات العربية بين سيبويه والمحدثين ، ويكشف كذلك الحركة اللسانية مع كل صوت من أصوات العربية مقارنًا بين وجهة نظر سيبويه ووجهة نظر المحدثين

| أصوات العربية | الأعضاء المساهمة في الأداء النطقي عند سيبويه | الحركة اللسانية | الأعضاء المساهمة في الأداء النطقي عند المحدثين | الحركة اللسانية |
|---|---|---|---|---|
| الهمزة | أحادي ( الحنجرة ) إذا عددنا الحلق مشتملًا عليها | ---- | أحادي ( الوتران الصوتيان ) | ---- |
| الألف | أحادي ( الحنجرة ) إذا عددنا الحلق مشتملًا عليها | ---- | أحادي ( الوتران الصوتيان ) | ---- |
| الهاء | أحادي ( الحنجرة ) إذا عددنا الحلق مشتملًا عليها | ---- | أحادي ( الوتران الصوتيان ) | ---- |
| العين | أحادي / وسط الحلق | ---- | رباعي / لسان المزمار والطبق والجدار الحلقي و الوتران الصوتيان | ---- |
| الحاء | أحادي / وسط الحلق | ---- | ثنائي/ لسان المزمار و الطبق | ---- |
| الغين | أحادي / أدنى الحلق | ---- | ثلاثي/ اللسان و الطبق و الوتران الصوتيان | أحادية / مؤخر اللسان |
| الخاء | أحادي / أدنى الحلق | ---- | ثنائي/ اللسان و الطبق | أحادية / مؤخر اللسان |
| القاف | ثنائي / اللسان والحنك الأعلى | أحادية / أقصى اللسان | ثلاثي / اللسان و الطبق واللهاة | أحادية / مؤخر اللسان |
| الكاف | ثنائي / اللسان والحنك الأعلى | أحادية / أقصى اللسان | ثلاثي / اللسان و الطبق والجدار الحلقي للحلق | أحادية / مؤخر اللسان |
| الضاد | ثنائي/ اللسان والأضراس | أحادية / حافة اللسان | سداسي / اللسان و الأسنان واللثة والطبق والجدار الحلقي والوتران | ثلاثية / طرف ومقدمة ومؤخرة |
| الجيم | ثنائي / اللسان والحنك الأعلى | أحادية / وسط اللسان | ثلاثي / اللسان والحنك الأعلى والوتران | أحادية /وسط اللسان |
| الشين | ثنائي / اللسان والحنك الأعلى | أحادية / وسط اللسان | رباعي / اللسان والأسنان السفلى والطبق والغار | ثلاثية / طرف ومقدمة ومؤخرة |
| الياء | ثنائي / اللسان والحنك الأعلى | أحادية / وسط اللسان | رباعي / اللسان والطبق والشفة والوتران | أحادية / مقدمة اللسان |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| اللام | ثلاثي / اللسان والأسنان والحنك الأعلى | ثنائية / الحافة والأطراف | خماسي / اللسان واللثة والطبق والجدار الخلفي والوتران | أحادية / طرف اللسان |
| الراء | ثلاثي / اللسان وفويق الثنايا والحنك الأعلى | ثنائية / الحافة وظهر اللسان | ثلاثي / اللسان واللثة والوتران | أحادية / طرف اللسان |
| النون الخفيفة | أحادي / الخيشوم | ثنائية / الحافة والطرف | خماسي / اللسان والأسنان العليا والطبق والأنف والوتران | أحادية / طرف اللسان |
| الطاء | ثنائي / اللسان وأصول الثنايا | أحادية / طرف اللسان | رباعي / اللسان والأسنان واللثة والطبق | ثلاثية / طرف ومقدمة ومؤخرة |
| الدال | ثنائي / اللسان وأصول الثنايا | أحادية / طرف اللسان | سداسي / اللسان والأسنان واللثة والطبق و الجدار والوتران | ثنائي / طرف ومقدمة |
| التاء | ثنائي / اللسان وأصول الثنايا | أحادية / طرف اللسان | رباعي/ اللسان والأسنان واللثة والطبق | ثلاثية / طرف ومقدمة ومؤخرة |
| الصاد | ثنائي / اللسان وفويق الثنايا | أحادية / طرف اللسان | ثلاثي / اللسان والأسنان السفلى واللثة | ----- |
| الزاي | ثنائي / اللسان وفويق الثنايا | أحادية / طرف اللسان | سداسي / اللسان والأسنان السفلى واللثة والطبق والجدار والوتران | ----- |
| السين | ثنائي / اللسان وفويق الثنايا | أحادية / طرف اللسان | خماسي / اللسان والأسنان السفلي واللثة والطبق والجدار | ----- |
| الظاء | ثنائي / اللسان وأطراف الثنايا | أحادية / طرف اللسان | خماسي / اللسان والأسنان السفلي واللثة والطبق والجدار | ----- |
| الذال | ثنائي / اللسان وأطراف الثنايا | أحادية / طرف اللسان | رباعي / اللسان والأسنان السفلى واللثة والطبق | أحادية / طرف اللسان |
| الثاء | ثنائي / اللسان وأطراف الثنايا | أحادية / طرف اللسان | رباعي / اللسان والأسنان السفلى واللثة والطبق | أحادية / طرف اللسان |
| الفاء | ثنائي / الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا | ----- | رباعي / اللسان والأسنان السفلى واللثة والطبق | ----- |
| الباء | أحادي / الشفتان | ----- | ثلاثي / الشفتان والطبق والوتران | ----- |
| الميم | أحادي / الشفتان | ----- | ثلاثي / الشفتان والطبق والوتران | ----- |
| الواو | أحادي / الشفتان | ----- | رباعي / الشفتان واللسان والطبق والوتران | أحادية / طرف اللسان |

فالأصوات عند سيبويه هي :

| | |
|---|---|
| أحادية | الهمزة ، الألف ، الهاء ، العين ، الحاء ، الغين ، الخاء ، البـــاء ، الميم ، الواو . |
| ثنائية | القاف ، الكاف ، الضاد ، الجيم ، الشين ، الياء ، الطاء ، الـــدال ، الفاء ، الصاد ، السين ، الزاي ، الظاء ، الذال ، الثاء ، الفاء . |
| ثلاثية | اللام ، الراء ، النون . |

ويمكن أن تظهر الأصوات بجدول في ضوء الحركة اللسانية ، فقد تكون الحركـــة أحادية ، أو ثنائية ، أو ثلاثية . كما يمكن جدولة أصـــوات العربيـــة فـــي ضـــوء الأعضاء المرصودة عند المحدثين ، فقد تكون أحادية ، أو ثنائية ، أو ثلاثيـــة ..... الخ .

# الفصل الثالث

## التعليل الصوتي
## في مستوى الصوائت

## توطئة :

هذا فصل يسعى إلى دراسة التعليل الصوتي المرافق لأحكام الظـواهر الصوتية المرصودة ، لا من حيث الكينونة الانعزالية للصوت ، بل من حيـث الطبيعة السياقية التي تفرضها البنى التركيبية في السلسلة المنطوقـة ؛ مـع الالتفات – بطبيعة الحال – إلى ما يعتري الأصوات من تغييرات أدائية ، إذ إنَّ دراسة الأصوات في حيز التركيب تنطوي تحت ما يسـمَّى بعلـم الأصـوات الوظيفي ، وهذه غاية الدرس الصوتي . ومن ذلك تتكشّـف الأواصـر التـي يرتبط بها المستوى الصوتي مع مستويات الأداء اللغوي صرفًا ونحوًا ودلالةً .

وسعيًا من الباحث لرصد التعليل الصوتي المرافق لكل حكم من أحكام الظواهر المؤسسة على الطبيعة التعاملية للصوائت ، آثرنا أنْ يقتصـر هـذا الفصل على مبحثين هما : الإمالة ، والإعلال ، وعلّة هذا الاقتصار تنبع مـن أمرين هما :

- الإمعان في رصد حيثيات النصوص التي يعلل بها سـيبويه الظـواهر الصوتية التي كانت مناط الحكم ، وبذلك نكون أكثر إحاطـة بطبيعـة التعليل في الكتاب .
- تكفّل مبحثا الإمالة والإعلال بإيضاح السدى الأساسية التي ينطلق منها الكتاب في تعليل الظواهر التعاملية لتلك الأصوات ، أعني الألف والياء والواو والهمزة .

وبهذا يمكن تسليط الضوء على السياقات الصوتية التي تشغلها أصوات العلّة ، ومعرفة التعليل الصوتي الذي تستند إليه كل قاعدة صوتية ، ويتم أيضًا الكشف عن حاجة المؤدي إلى اللجوء إلى النظير الصوتي – علـى مسـتوى الإفـراد

والتركيب – الذي تتحقق به الخفة ، ولاسيما أنَّ غاية الإمالة والإعلال كليهما ينحصر في طلب الخفة .

ويكشف الفصل من متابعة العلل المرافقة للظواهر الصوتية المنضوية تحت كل مبحث من تلك المباحث ما يمكن أن نسميه العلة الصوتية ، ولاسيما بعد تحديد الغاية اللغوية التي حدث التغيير الصوتي منطلقاً من مراعاتها .

وعليه ينقسم هذا الفصل على مبحثين :

**الأول** : يتناول التعليل الصوتي لمظاهر الإمالة .

**والثاني** : يتناول التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال .

## المبحث الأول :

## التعليل الصوتي لمظاهر الإمالة

*** تعريف الإمالة :**

افتتح سيبويه ( باب ما تمال فيه الألفات ) بالقول : " فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور ، وذلك قولك : عابِدٌ ، وعالِمٌ ، ومَساجِدُ ، ومَفاتيحُ ، وعَذافِرٌ، وهابيلُ . وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي ... فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرّب الحرف إلى الحرفِ على قدر ذلك . فالألف قد تشبه الياء ، فأرادوا أن يقربوها منها "(١).

وفي موضع آخر من الكتاب يقول : " ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين ، إذا كان أوّل ( فَعَلت ) مكسورًا ، نَحَوْا نحو الكسر ، كما نَحَوْا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء "(٢) .

---

(١) الكتاب ٤ / ١١٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٢٠ .

وليس فيما تقدّم ؛ التعريف الذي نعهده لهذه الظاهرة الصوتية ( الإمالة ) ، وإنما هو الفهم العملي لها ، وتجدر الإشارة إلى أنّ ( نحو ) و (قرّب) من أكثر الكلمات – فيما تقدّم ذكرها – التي أفاد منها العلماء الذين خلفوا سيبويه في الحديث في هذه الظاهرة ، إذ لا يخلو تعريف للإمالة عند القدامى والمحدثين من إحدى هاتين الكلمتين ( = نحو ، وقرّب ) ، مما يظهر – بوضوح – أثر فهم سيبويه في الصياغات المقترحة لتعريف الإمالة قديمًا وحديثًا .

فالمبرّد عرّف الإمالة بالقول : " وهو أن تنحوَ بالألف نحو الياء ، ولا يكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه "(١) ، ورأى الزجاجي أنْ تميل الألف نحو الياء ، والفتحة نحو الكسرة(٢) ، وإلى مثل هذا ذهب ابن جني(٣) ، والرضي الاستراباذي(٤).

وحاول ابن يعيش أن يتمثل مراد سيبويه ، إذ ذهب إلى أنّ اللسان في حال الإمالة تتجاذبه عمليتان هما : عملية الصعود إلى الأعلى ، وذلك في حال الألف ، وعملية النزول إلى الأسفل في حال الياء والكسرة ، فحاول الناطقون بهذه الطريقة أن يوحّدوا عملية النطق بجعل اللسان تحت تأثير عمليتين من وضع واحد ، فلجأوا إلى إمالة الألف نحو الياء ، والفتحة نحو الكسرة (٥) ، ويمكن تلمس معنى ما جاء به ابن يعيش ، إذ يقول عن الإمالة : " عدولٌ بالألف ، وجنوحٌ به إلى الياء ، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة ، وبحسب بعده تكون خفتها "(٦) .

---

(١) المقتضب ٣ / ٤٢ .
(٢) ينظر : الجمل ٣٩٤ .
(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٥٨ .
(٤) ينظر : شرح الشافية ٣ / ٤ .
(٥) ينظر : منهج الدرس الصوتي عند العرب ١٧٢ .
(٦) شرح المفصل ٤ / ١٦٤ .

وذهب خالد الأزهري ( ت ٩٠٥ هـ ) إلى أنَّ الإمالة إنما كانت من أجل " تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد ، وبيان ذلك أنَّك إذا قلت : عابد ، كان لفظك بالفتحة تصعّدًا واستعلاءً ، فإذا عدت إلى الكسرة كان انحدارًا وتسفّلاً فيكون في الصوت بعض اختلاف ، فإذا أملت الألف قرُب من الياء ، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة ، فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف ، وتصير الأصوات من نمط واحد "[١] .

ويرى الدكتور أحمد علم الدين أنَّ الإمالة لا تعني تنحية الألف نحو الياء فقط، بل تعني – فيما تعنيه – الضمة مشوبة بطرف من الكسرة [٢]، ولا جرم فقد توسّع مفهوم الإمالة عند ابن جني في تعليله بعض المظاهر الإملائية، ولاسيما كتابة الصلاة والزكاة بالواو ، فذهب إلى أنَّ هناك نوعين آخرين من الإمالة ، هما[٣]:

- الكسرة المشوبة بالضمة ( = الإشمام ) في صياغة المبني للمجهول نحو : قيل ، وبيع .
- الضمة المشوبة بالكسرة ، كأن يمال بمثل ( بوع ) نحو الكسرة .

على ان التعريف المشهور للإمالة عند ابن جني هو أن تنحوَ بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف التي بعدها إلى الياء لضرب من التجانس الصوتي[٤] .

واستثمر المحدثون ما توارثوه من أسلافنا من تعريف للإمالة ، أو فهم له ، فلا فرق عند الدكتور إبراهيم أنيس – مثلاً – بين أن تمال الفتحة ، أو تمال ألف المد ؛ لأنّ العملية العضوية في الحالتين واحدة ، ولم تقتصر الإمالة – عنده – على كونها من الفتح إلى الكسر ، وإن كانت هي الأكثر شيوعًا ، فقد يمال – أيضًا

(١) شرح التصريح ٢ / ٣٤٦ .
(٢) ينظر : اللهجات العربية في التراث ١ / ٢٧٥ ، والإزاحة الصوتية ١٧١ .
(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٥٨ ، و في اللهجات العربية ٦٦ .
(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٥٨ .

– إلى الضم إلاّ أنْ الإمالة بالفتحة نحو الكسرة ، أو الألف نحو الياء هـي الأكثر حظوة عند القرّاء والدارسين ، وليس هناك ما يعلل الإمالة – والرأي للدكتور أنيس – سوى الاقتصاد في الجهد العضلي ، والميل على السهولة التي يلجأ إليها الإنسان في معظم ظواهره الاجتماعية(١) .

وخلص الدكتور عبد الفتاح شلبي إلى أنَّ الإمالة تقريب الفتحة ؛ قصيرة كانت أم طويلة نحو الكسرة ؛ قصيرة كانت أم طويلة(٢) .

أما الدكتور أحمد علم الدين الجندي فيرى أنَّ الإمالة تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ولهذا فهي من المظاهر الصوتية التي يدعو إليها تقريب الصوت من الصوت(٣) .

ومن المحدثين من عرّف صوت الإمالة بأنه صوت مد يحدث من ارتفاع مقدّم اللسان نحو منطقة الغار ارتفاعًا يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرققة ، ويقل عن ارتفاعه مع الكسرة ، ويكون وضع الشفتين مع الإمالة وضع انفراج ، إلا انه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة(٤) .

أما الدكتور غالب فاضل المطلبي فقد استنتج الآتي :

– " إنَّ الإمالة في حقيقتها ليست إلا صورة من صور نطق الألف ، أو صورة من صور نطق الفتحة ، ولا تحمل أية قيمة فونيمية خاصة بها.

– إنَّ درجة إمالة الألف تختلف من سياق إلى آخر شدة وخفة "(٥) .

---

(١) ينظر : في اللهجات العربية ٦٧ .

(٢) ينظر : الإمالة في القراءات ٧٨ .

(٣) ينظر : اللهجات العربية في التراث ٢٧٥ .

(٤) ينظر : المحيط ١ / ٤٢ .

(٥) في الأصوات اللغوية ١٦٣ .

والمتأمل لهذه الطائفة من التعريفات المتعلقة بالإمالة يدرك الفارق بين فهم سيبويه وفهم القدامى من جهة ، وبين فهم المحدثين وفهم القدامى – ومنهم سيبويه – من جهة أخرى ، ويكفينا مصداقًا للفارق بين فهم القدامى وسيبويه ، ما جاء به ابن جني من فهم للإمالة ، إذ توسعت لديه أنواع الإمالة ، حتى رأينا الفتحة المشوبة بشيء من الكسرة ، أو الضمة منحوًّا بها إلى الفتحة ، ونجد الكسرة مشوبة بشيء من الضمة ، والضمة مشوبة بطرف من الكسرة [1]، وهذا كله بعد أن كانت الإمالة عند سيبويه النحو بالألف إلى الياء ، أو الفتحة إلى الكسرة . وإذا كان شرط الإمالة عند سيبويه أن يكون بتأثير الكسرة بعد الألف أو قبلها ، فإنّها عند ابن جني متأتية من تأثير الفتحة المنحوِّ بها إلى الكسرة ، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء [2] .

وفي ضوء ما تقدّم أسس ابن جني لخلاف يدور حول حقيقة الصوت الممال ، أهو الألف التي تلتها كسرة ، أم الفتحة التي سبقت الألف ؟ .

ويرفض المحدثون الرأي القائل بأن هناك فتحة قبل الألف ، لأن الألف هي فتحة طويلة ، وذلك لأنَّ الحركة التي قبل الألف لا وجود لها في الإمالة ، ولا في غير الإمالة [3] . وقد أنكر الدكتور عبد الفتاح شلبي[4] على المتأخرين[5] تفريقهم بين الفتحة والألف ، والكسرة والياء في تعريفهم الإمالة ، وعد ذلك من باب الخلط الذي ابتعد عنه سيبويه ، فهو في حديثه عن الإمالة في الألف لم يتطرق إلى ذكر الفتحة التي قبلها .

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٥٨ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه .
(٣) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ٢٠٢ .
(٤) ينظر : الإمالة في القراءات ٨١ .
(٥) ينظر : شرح المفصل ٩ / ٥٤ ، وشرح الشافية ٣ / ٤ .

وقد أثبتت الأجهزة الحديثة حقيقة ما ذهب إليه المحدثون من نفي وجود فتحة قبل الألف لأنها هي الفتحة نفسها ، وعليه رأى بعضهم أن لا فرق بين أنْ تمال الفتحة ، أو تمال الألف ، لأنَّ العملية العضلية واحدة في الحالتين ، والفرق بينهما في الكمية (١) .

*** تصنيف الإمـــــالة :**

يمكن تحديد ثلاث طوائف تصدّت لتصنيف الإمالة على وفق ضوابط الإمالة ومظاهرها ، وكل تصنيف يلائم المرجعيات الصوتية لكل طائفة ، وتلك الطوائف هي :

١. النحاة .
٢. القرّاء .
٣. المحدثون .

والحق أنَّ جميع هذه الطوائف لا تعدم الانطلاق من استقراء ظاهرة الإمالة من الكتاب ، فلا يعدو تصنيف النحاة المظاهر السياقية التي يرصد من خلالها سيبويه مظاهر الإمالة ، فإمالة الألف نحو الياء جاءت في حالات سياقية معينة حددها سيبويه على النحو الآتي (٢) :

١. تمال الألف إذا كان بعدها حرف مكسور ، وذلك قولك : عابِد ، و عالِم ، و مساجِد .
٢. تمال الألف إذا كان بين أول حرف من الكلمة والألف حرف متحرك ، والأول مكسور نحو : عِمادٌ .
٣. تمال الألف إذا كان بين أول حرف من الكلمة والألف حرفان الأول ساكن نحو : سِربال و شِملال .

---

(١) ينظر : الأصوات اللغوية ٣٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

٤. تمال الألف إذا كان بين الحرف المكسور والألف حرفان الأول مفتوح ، والثاني هاء خفيفة نحو : يريدُ أنْ يَنْزِعها .

٥. تمال الألف إذا كان بينها وبين الياء الساكنة حرفان الأول مفتوح ، والثاني هاء نحو : يريدُ أنْ يكِيْلَها .

ولإمالة الفتحة سياقات أخرى حاول سيبويه تحديدها وتعليلها ، ولنا أن نسمّي هذا التصنيف للإمالة بـ ( التصنيف السياقي ) ، ولاسيما انه يدخل ضمن نظرية سيبويه لتلك الظواهر الصوتية المرافقة للمفردة من خلال مكوناتها الصوتية على صعيد البنية من جهة ، وعلى صعيد ما يعتري تلك البنية من تغيّر صوتي في سياق نحوي معين .

ولا يعدم المنعم النظر في الكتاب إمكان الالتفات إلى تصانيف أخرى يمكن التأسيس لها من الكتاب نفسه ، وهي :

١. تصنيف الإمالة على أساس أقسام الكلمة ( = الاسم ، والفعل ، والحرف)[١] .
٢. تصنيف الإمالة على أساس الاتصال والانفصال.[٢]
٣. تصنيف الإمالة على أساس الأصل ( = أصل الألف اليائي أو الواوي)[٣] .

أما القرّاء فقد صنّفوا الإمالة إلى :

١. **الإمالة المحضة** : وهذه تتضح مما يرتضيه القرّاء من أشد حالات الإمالة التي لا تقلب الألف إلى ياءٍ قلبًا ، ولا تشبع إشباعًا مبالغًا فيه، وسميت هذه الإمالة بأسماء أخرى مثل الشديدة والكبرى .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٩ ، ١٣٥ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١٢٧ ، ١٣٢ .
(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١٢٠ .

٢. إمالة بين بين : وهذه تتضح من تعليق لأبي علي الفارسي على قراءة نافع التي لا يميل فيها الألف التي تأتي بعدها راء مكسورة ؛ إمالة شديدة ، وينجم ذلك من عدم إشباع إمالة الفتحة نحو الكسرة ، فيخف لذلك إجناح الألف وإضجاعها[١] . وعلّل الفارسي هذا النوع من الإمالة بالقول : " وأما قصده في الإمالة بها نحو الياء وتوسطه في ذلك ، فلأنه كره أن يبالغ في الانتحاء نحو الياء فيصير كأنه عائد إلى الياء التي كرهوها حتى أبدلوا منها الألف ، وهكذا ينبغي أن تكون الألف في الإمالة "[٢] .

ومن علماء القراءات ؛ من صنّف الإمالة في ضوء أسبابها ، فكانت ثلاثة[٣]:

- ما أميل لكسرة .
- ما أميل لتدل إمالته على أصله .
- ما أميل للإمالة .

وهناك تقسيم بنّائي ، فقد قسّم أحمد بن محمد البنّا ( - ١١١٧ هـ ) الإمالة على ما كان أصله يائيًا ، أو واويًا في الأسماء والأفعال[٤] .

أما علم اللغة الحديث فقد قسّم الإمالة تقسيمًا صوتيًا ، ولاسيما ان إمالة الألف تختلف من سياق إلى آخر ، وعليه يمكن تحديد درجتين للإمالة :

أ. إمالة قصيرة تنشأ عن النحو بالفتحة إلى الكسرة ، ويرمز لها بـ (e)، ومثالها في قولنا : مِنَ الكِبر ، ومِنَ الفِرر .

---

(١) ينظر : الحجة في القراءات السبع ١ / ١٧٣ .
(٢) المصدر نفسه : ١ / ٢٨٧ .
(٣) ينظر : الكشف ١ / ١٧٠ ، و النشر ٢ / ٣٣ .
(٤) ينظر : إتحاف فضلاء البشر ١ / ٢٤٨ .

ب. إمالة طويلة تنشأ عن النحو بالألف إلى الياء ، ويرمز لها بـ $(\bar{e})$ .

وأشير إلى أنّ الاختلاف بين الإمالتين اختلاف كمي ، إذ إنّ الإمالة صورة نطقية للألف أو الفتحة لا تحمل قيمة فونيمية خاصة ، أي ليس لها أثر في تغيير المعنى[١] .

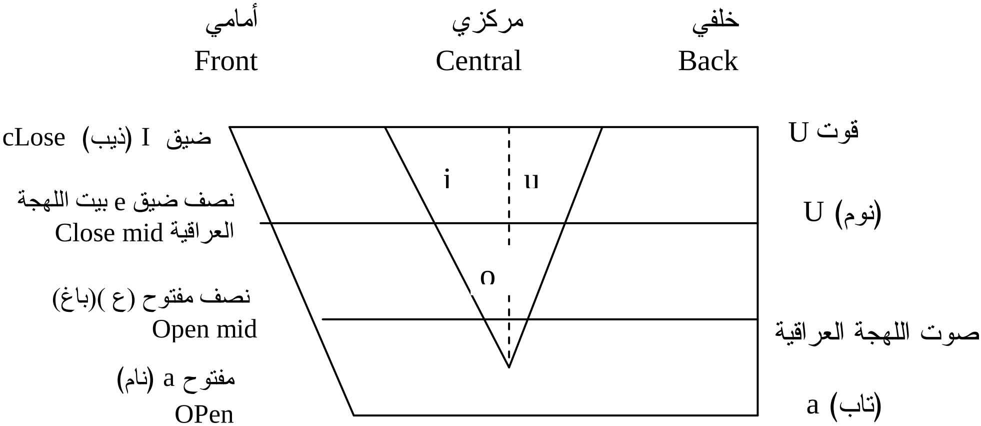
وعرض الدكتور عبد القادر عبد الجليل الإمالة العربية على مقياس دانيال جونز [٢] ، على وفق المنظور الآتي [٣] :

- الصوائت الضيّقة ← I , u

---

(١) ينظر : دروس في علم أصوات العربية ١٥٦ ، و العربية الفصحى ٣٥ ، وفي الأصوات اللغوية ١٦٣ .

(٢) مقياس الصوائت المعياري ( Cardinal – Vowels) خطط له البروفيسور دانيال جونز ونفذه على وفق ثمانية مقاييس تبدأ من الزاوية اليسرى العليا بالصائت ( I ) وتنتهي بالصائت ( u) في الزاوية اليمنى العليا :




ينظر دراسة الصوت اللغوي ١٢٥- ١٣٢، والاصوات اللغوية، عبد القادر ٣٠٩.

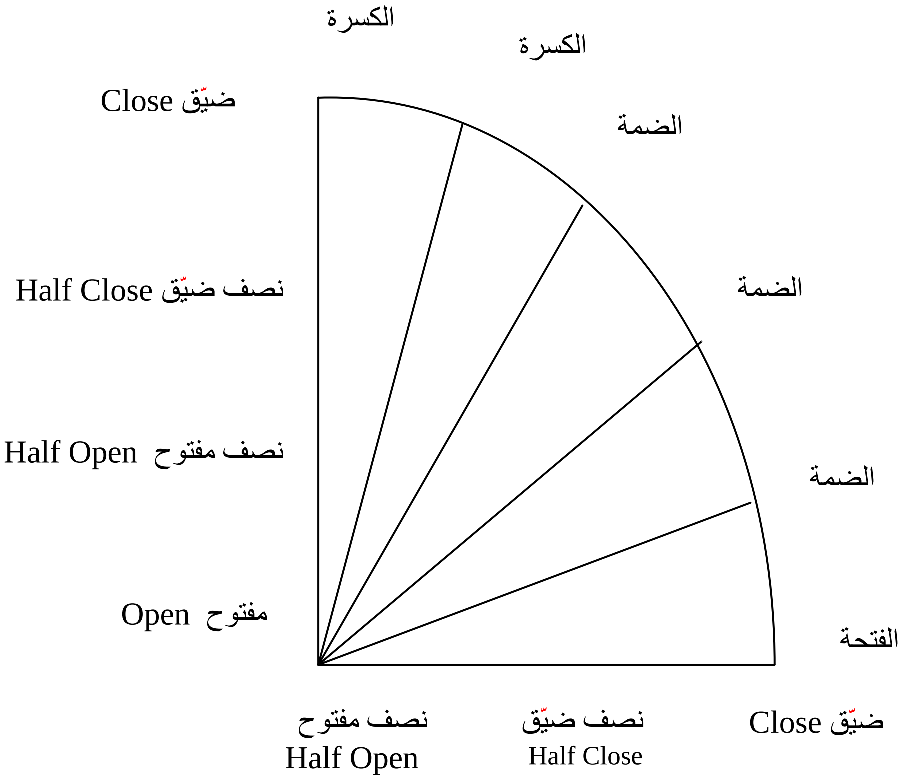
(٣) ينظر: الاصوات اللغوية، عبد القادر ٣٠٨.

- الصوائت المفتوحة ← a

- الصوائت الأمامية ← I , e , E , a .

- الصوائت الخلفية ← a ,  , o , u

وعليه تكون درجات الإمالة بين هذه الصوائت على النحو الآتي [١] :




ومن ثمّ تتنوع الإمالة في العربية على وفق ما تقدّم على النحو الآتي [٢] :

---

(١) ينظر : الأصوات اللغوية ، عبد القادر ٣٠٨ .

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية ، عبد القادر ٣٠٩ .

- الإمالة الشديدة : نحو الرمز ( e ) نصف مغلق ، وتكون بمحاذاة الرمز (I) الكسرة .
- الإمالة الخفيفة : نحو الرمز ( ع ) نصف مفتوح ، وتكون بمحاذاة الرمز ( e ) الفتحة المرققة .
- إمالة الضمة الخفيفة ( الإشمام ) نحو الرمز ( O ) نصف مفتوح ، وتكون باتجاه المركز صوب ( I ) .
- إمالة الضمة الشديدة ( الإعلال ) نحو الرمز ( O ) قلب المركز باتجاه (i).

*** التصنيف الصوتي المقترح :**

إذا كانت الإمالة عند المحدثين ضربًا من المماثلة ، وهي صفة لهجية لقبائل تميم وقيس وأسد وأكثر أهل اليمن ، فهي – عندهم – صورة نطقية للألف ، أو تنوع نطقي له[١] ، ومما تعنيه المماثلة أنها طلب لنوع من الانسجام الصوتي ، وبعبارة أخرى فإنها ( = المماثلة ) تعني التعديلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته – ولا نقول ملاصقته – الأصوات الأخرى[٢] .

وعليه فإنّ إمالة الألف ، أو الفتحة إلى الياء ، أو الكسرة استجابة لتأثير الكسرة ، أو الياء اللاحقة أو السابقة ، وهي استجابة يسوغها بلا شك تقارب الصوتين أو تجاورهما ( = الألف والياء والكسرة ) في الكلمة ، أو في التركيب ، وهذا يدفع ما اشترطه الدكتور إبراهيم أنيس لتحقيق تأثير الصوت فيما يجاوره ،

---

(١) ينظر : التطور النحوي ٥٩ ، و في اللهجات العربية ٥٦ ، و لهجة تميم ١٢٨ ، و في الأصوات اللغوية ١٦٣ .

(٢) ينظر : دراسة الصوت اللغوي ٣٢٤ ، و التماثل الصوتي عند اللغويين العرب ١٣ .

وهو شرط الالتقاء المباشر بين الصوتين من دون فاصل بينهما ، وإن كان من قبيل الحركة القصيرة [١] .

وإذا كانت الإمالة – بوصفها ظاهرةً صوتيةً – تنضوي تحت قانون التماثل الصوتي ، فلا بأس في تسمية أنواعها بمسميات أنواع التماثل الصوتي التي يعتمد في تصنيفها على مرتبة الصوت المؤثر في الكلمة ، وعلى درجة التأثير ، وطبيعة التجاور .

واستنادًا إلى مرتبة الصوت ، هناك تأثير تقدمي ( Progressive ) ، وتأثير رجعي (Regressive )[٢] ، والتأثير التقدمي : هو أن يؤثر الصوت المتقدم في الصوت الذي يليه فيحوله إلى صوت مجانس له ، أما التأثير الرجعي : فهو تأثير الصوت الثاني في الصوت الأول الذي قبله فيحوله إلى صوت مجانس ؛ حرفًا كان ذلك الصوت ، أو حركة [٣] .

وعليه يمكن تصنيف الإمالة صوتيًا على النحو الآتي :

---

(١) ينظر : الأصوات اللغوية ١٣١ .

(٢) اختلف المحدثون في اصطلاحاتهم الدالة على أنواع التأثير ، فالتأثير التقدمي ، أو الرجعي نجده عند الدكتور إبراهيم أنيس في الأصوات اللغوية ١٢٨ ، والدكتور رمضان عبد التواب في لحن العامة ٣٧ ، ومحمد الإنطاكي في الوجيز ٢٥٤ ، وأسماهما الدكتور عبد الصبور شاهين ؛ مماثلة تقدمية ، ومماثلة رجعية في المنهج الصوتي ٢٠٩ ، و الدكتور أحمد مختار عمر في دراسة الصوت اللغوي ٣٢٥ ، وأنواع التأثير سميت بـ ( المقبل والمدبر ) عند برجستراشر في التطور النحوي ٣٠ ، وعند الدكتور رمضان عبد التواب في التطور اللغوي ٢٢ ، وعند الدكتور عبد العزيز مطر في لحن العامة ٢٠٨ ، و تنظر : تفاصيل هذا المصطلح في : التماثل الصوتي عند اللغويين العرب ١٦ .

(٣) ينظر : التطور النحوي ٢٨ ، والأصوات اللغوية ١٢٨ ، والتطور اللغوي ٢٢ ، والظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز ٥٤ .

❖ **الإمالة التقدمية :** ونعني بها تأثير ما يسبق الألف ، أو الفتحة من ياءٍ ، أو كسرة ، فيجنح بالألف إلى ياء ، والفتحة إلى الكسرة ، نحو : عِمادِ .

❖ **الإمالة الرجعية :** ونعني بها تأثير ما يلحق الألف ، أو الفتحة من ياءٍ، أو كسرة ، فيجنح بالألف إلى ياء ، والفتحة إلى الكسرة ، نحو : عابِدِ ، وعالِمِ .

وإذ لا يستطيع الصنفان المتقدمان للإمالة الإحاطة بجميع مظاهر الإمالة فإننا نقترح صنفين آخرين هما :

- **الإمالة الذاتية :** وهنا يكون التأثير في إمالة الألف تأثيرًا تلقائيًا يتعلق بالأصل اليائي ، أو الواوي على صعيد ( عين ) الكلمة أو ( لامها ) ، أو إمالة الفتحة المتعلقة بالهاء في حال الوقف بتأثير من قرب الهاء إلى الألف، ويمكن القول : إنّ الإمالة الذاتية هي ما ينجم عن العلاقات السياقية الاستبدالية بين الألف والياء والواو .
- **الإمالة الدلالية :** وفي هذا النوع من الإمالة لا تمال الألف فيه لأسباب صوتية ، وإنما لأسباب دلالية نحو إمالة ( حتّى ) إذا سمِّيَ رجلٌ بها ، وما قيل عن إمالة ( بلى ) لأنها مما يستغنى بها عن جملة ، وإمالة ( لكن ) لمشابهة ألفها لألف ( فاعل ) (١) ، وإمالة ( الألف) في ( يا) للنداء لأنها تغني عن الفعل ( أدعو ) (٢) .

---

(١) ينظر : ايضاح الوقف والابتداء : ١ / ٤١٢ ، و التكملة ٣٩٥ ، و ارتشاف الضرب ١ / ٢٤٦ ، و شرح الأشموني ٤ / ٢١٧ ، و همع الهوامع ٣ / ٤٢٣ .

(٢) ينظر : المستوفي في النحو ٥٣٩ ، و شرح الشافية ٣ / ٢٧ .

*** العلة الغائية للإمالة :**

غاية الإمالة عند سيبويه تقريب الألف من الياء ، والفتحة من الكسرة ، مما يهيئ المؤدي لأن يرفعَ لسانه من موضع واحدٍ ، " فالألف قد تشابه الياء ، فأرادوا أن يقرّبوها منها "[١] . فالعلة الغائية للإمالة ؛ تحقيق الانسجام الصوتي بين الألف والياء ، ومن ثمّ يتأتّى للمؤدي " أن يرفعَ لسانه من موضع واحد "[٢] ، ولاسيما أنّ " العمل من وجه واحدٍ أخفّ عليهم "[٣] ، وعلى هذا الأساس تابع علماء العربية مذهبَ سيبويه في تحديد الغاية من الإمالة ، فعند أبي علي الفارسي أنّ الإمالة أريد بها التلاؤم بين الحروف[٤] ، وعند ابن جني يقرّب فيها الصوت من الصوت لتحقيق التجانس [٥] . وإذا استقام القول بالغاية من إمالة الألف أو الفتحة التي تسبقها ، أو تلحقها كسرة ، أو ياء لسيبويه ، ومن تبعه في تعليل إمالة الألف ، فإنه لا يستقيم لغيره من مظاهر الإمالة التي لا أثر فيها مع الألف للكسرة ، أو الياء ظاهرًا إلا من باب الاجتهاد والتأويل الصوتي .

أما عند المحدثين ، فإنّ الغاية من الإمالة تفسرها نظرية الجهد الأقل[٦] ، ولاسيما أنّ صوت الإمالة يحدث من ارتفاع مقدم اللسان نحو منطقة الغار ارتفاعًا يزيد من ارتفاعه مع الفتحة المرققة ، ويقل عن ارتفاعه مع الكسرة ، ويكون وضع الشفتين مع الإمالة وضع انفراج ، ولكن دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة[٧] ،

---

(١) الكتاب ٤ / ١١٧ .
(٢) الكتاب ٤ / ١١٧ .
(٣) الكتاب ٤ / ١٢٩ .
(٤) ينظر : التكملة ٢٣ .
(٥) ينظر : الخصائص ٢ / ١٤١ ، و سر صناعة الإعراب ١ / ٥٨ .
(٦) ينظر : دراسة الصوت اللغوي ٣١٩ .
(٧) ينظر : المصدر السابق ٣١٩ .

فهو بين الفتحة والكسرة من حيث الطول ، وعلى ذلك الأساس يقل الجهد المبذول معه عن الجهد المبذول مع الفتحة ، ومن ثمّ اختزال ما يستغرق من زمن للأداء [١]

ومما أظهره الدرس الصوتي الحديث أنَّ الكسرة مصوّت أمامي ، أي أنَّ الجزء الأمامي من اللسان يكون لدى النطق به أقرب ما يمكن من الجزء الأمامي من الحنك الصلب ، وتكون حجرة الرنين الفمية في أصغر حجم لها ، ويفتح الفم قليلاً وتكون الشفتان مشدودتين إلى أقصى ما يمكن لها من الشد ، وتكون فتحة الفم عند النطق بهذا المصوّت أصغر فتحة يمكن أن تحصل في إنتاج المصوتات، أي أنَّ الفتحة الأصغر منها لا تحدث صوتًا سمعيًا مجهورًا ( صائتًا ) ، بل تولد احتكاكًا أقرب إلى الصامت منه إلى المصوّت ، وهو وصف نصف المصوّت ، أو نصف الصامت ، أو الياء غير المديّة[٢] .

ومن حيث الخصائص الفيزيائية ، فكلما كان المصوّت مغلقًا كان قصيرًا ، والمقصود بالغلق صغر الفتحة التي يمكن أن تحصل في إنتاج المصوّت ، وتكون لذلك الكسرة أقل طولاً من الفتحة ، وتكون الفتحة أقل طولاً من الضمة[٣] .

والحق انه لا يمكن لأي من القوانين الصوتية[٤] أن يتكفل بتعليل مجمل مظاهر الإمالة ، وإذا نهض قانون الجهد الأقل – على سبيل المثال – بتفسير ميل

---

(١) ينظر : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١ / ٤٢ .

(٢) ينظر : علم الأصوات العام ، بسام ١٣١ ، والقراءات القرآنية ، مي الجبوري ١٢٢ .

(٣) ينظر : علم الأصوات العام ، بسام ١٣١ ، والقراءات القرآنية ، مي الجبوري ١٢٢ .

(٤) أهم القوانين أو الاتجاهات التي يرى العلماء أنها تتحكم في تطور صوتي هي :

- قانون جرامونت ( الأقوى ) ، وملخصه : حينما يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف بموقعه في المقطع ، أو بامتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر .
- قانون الجهد الأقل : وملخصه يقوم على تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد ، إذ يحاول المتكلم أن يتجنب التحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها .

الألف إلى الياء إذا سبقت بكسرة في نحو : عِمادِ ، فلا يمكننا الالتفات إليه ونحن نعلل إمالة الألف في ( خاف ) .

ومما يمكن أن يقال – في ضوء ما تقدم – إنَّ مظاهر الإمالة لا يتكفَّلُ بتعليلها قانون واحد ، إذ لكل مظهر ، أو مجموعة من المظاهر حيثيات تختلف عن غيرها ، ومن ثمّ يمكن أن يُنْتَخَبَ لكل ظاهرة قانونٌ ينسجم وطبيعتها ، ويكون أكثر قدرة من غيره على تفسير المسوّغ للإمالة . وعليه فإنَّ للإمالة غايات تتنوع بتنوع المرصود من مظاهرها ، فإذا تكفل قانون الجهد الأقل بتسليط الضوء على العلة الغائية لإمالة الألف المسبوق بالكسر ، فإنَّنا بلا شك سنتكئ على قانون جرامونت (الأقوى ) في الوصول إلى غاية الإمالة في الألف الذي يتنازع على إمالته الراء مع أصوات الاستعلاء .

* **<u>تعليل مسوغات الإمالة :</u>**

يمكن لمتأمل مبحث الإمالة في الكتاب ملاحظة أن سيبويه – مع سياق كل مسوغ من مسوغات الإمالة – يحاول أن يكشف الكيفية التي تستطيع العلة من خلالها النفاذ إلى المعلول ( الألف ، أو الفتحة ) ، واضجاعها نحو الياء ، أو الكسرة .

وأسباب الإمالة وما يرافقها من علل على وجه التفصيل هي :

---

- قانون التردد النسبي ، ويعني أن الكلمات الكثيرة التردد كل يوم تتحمل تأثيرات صوتية أكثر من الكلمات النادرة .
- عامل السرعة ، أي أنَّ لسرعة الأداء أثر يقود إلى التغير الصوتي .
- عامل التوازن ، وهو مبني على أساس الاقتصاد الصوتي ، أي أنَّ التغيرات اللغوية لا تحدث عفوًا ، بل تخضع إلى نظام معين ينسحب على مجموعة من الأصوات المترابطة .

ينظر : دراسة الصوت اللغوي ٣١٩ – ٣٢٣ .

- الكسرة التي بعد الألف مباشرة في نحو : عابِد ، وعالِم[1] ، والإمالة هنا في ضوء ما اقترحناه من تصنيف لها ؛ إمالة رجعية ، لتأثر الألف بما بعده ، فلا علة وهذه الحال سوى مجاورة الألف للكسر ( = ع ـــً / ب ـــِ د ) .
- الكسرة التي بينها وبين الألف حرف متحرك في نحو : عماِد ، وعلة انتحاء الألف إلى الياء متأتية من أن المتحرك ( م ، ـــَ ) لم يستطع الحؤول بين الكسرة والألف[2] ، والإمالة على هذا النحو ( ع ـــِ / م ـــً د ) ؛ تعد إمالة تقدمية .
- الكسرة التي بينها وبين الألف حرفان الأول منهما ساكن ، وعلة الإمالة في هذه الحالة كما يرى سيبويه " ان الساكن ليس بحاجز قوي ، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة كما رفعه في الأول فلم يتفاوت لهذا ... وذلك قولهم : سربال ، وشملال "[3] . أي ان الساكن فضلًا عن المتحرك لم يمنعا تأثير الكسرة في الألف ، ومن ثم إمالتها على النحو الآتي :

( س ـــِ ر / ب ـــً ل )

فالكسرة من القوة بحيث تخطت صوتين أحدهما متحرك ، أي أنّ اللسان مارس العمل من جهة واحدة ، وبرفعة واحدة في أداء الكسرة والألف الممالة إلى الياء .

**<u>- الألف الواوية ، أو اليائية في موضع اللام :</u>**

أ . يرى سيبويه ان " ما كان من بنات الياء فتمال ألفه لأنها في موضع ياء وبدل منها ، فتحوا نحوها "[4] ، وهذا النص يتضح مغزاه على وجه أوضح عند

---

(1) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٧ .
(2) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٧ .
(3) الكتاب ٤ / ١١٧ .
(4) الكتاب ٤ / ١١٨ .

من خلف سيبويه ، فقد اتفق علماء العربية على أنَّ ما كانت ألفه منقلبة عن ياء في الأسماء والأفعال فإمالته حسنة[١] ، نحو : سعى ، ونوى في الأفعال ، ورحىً ، وحمىً من الأسماء ، فالألف في هذا الموضع قد تكون منقلبة عن ياء ، فتعود إلى أصلها في تصاريف الفعل ، وتثنية الاسم وجمعه ، ويشهد على أنَّ أصل الألف في تلك المفردات ؛ الياء ، القاعدة الصرفية التي تقول : إن الياء المتحركة إذا سبقت بفتحة تقلب ألفًا [٢] .

واستبعد المحدثون أن تكون عملية القلب نجم عنها الألف في ( سعى ) ، والحاصل عندهم سقوط الياء ( نصف الصائت ) من الكلمة ، ثم اتحاد الحركتين ( المصوّتين القصيرين ) ؛ الفتحة التي قبل الياء ، والفتحة التي عليها ، فتكونان مصوتًا طويلاً هو الألف عوضًا عن الياء[٣] ، ويتضح ذلك في الكتابة الصوتية لـ ( سعى ) ، وما جرى عليها من إسقاط ، واتحاد :

س ـَـ / ع ـَـ / ي ـَـ = س ـَـ / ع ـًـ ( سعى )

ومن المحدثين من يذهب إلى أنَّ ما حدث في ( سَعَيَ ) ( = سعى ) إنَّما هو هروب من الحركة الثلاثية إلى الحركة الثنائية ، أو إلى الحركة الطويلة ، لأن العربية تكره تتابع الحركات الثلاثية[٤] .

وأيًّا كانت العلل التي يتشبث بها القدماء والمحدثون في كيفية الوصول إلى أصل الألف ( = الياء ) في موضع اللام من هذه الأفعال والأسماء ، فعلّة إمالة

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٨ ، والمقتضب ٣ / ٤٣ ، والتكملة ٥٢٩ - ٥٣٠ ، وشرح المفصل ٩ / ٥٧ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٨٣ .
(٣) ينظر : التطور النحوي ٤٨ .
(٤) ينظر : المنهج الصوتي ١٩٤ – ١٩٥ .

الألف نابعة من القوة الاستبدالية ( = لأنها في موضع ياء وبدل منها ، فنحوا نحوها ) بين الألف والياء ، وحضور كل منهما مكان الآخر في سياقات بنيوية وصوتية مختلفة ، ومن ثمّ يمكن القول : إنَّ الإمالة في نحو ( سعى ، ورحى ) ، وفي ضوء ما اقترحناه من تصنيف للإمالة ؛ إمالة ذاتية تعللها العلاقات السياقية بين الألف والياء ، ولا شك في أنَّ تلك العلاقات تستند إلى قرب الألف من الياء ، " فالألف قد تشبه الياء "(١) .

**ب** . " وأما بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة الياء على هذه اللام ، لأن هذه اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياءً ، والياء لا تقلب على هذه الصفة واوًا ، فأميلت لتمكن الياء في بنات الواو ، ألا تراهم يقولون : مَعْدِيٌّ ، و حَسْنِيٌّ و والقنيُّ ، والعصيُّ ، ولا تفعل هذا الواو بالياء ، فأمالوها لما ذكرت لك ، والياء أخف عليهم من الواو فنحوا نحوها "(٢) .

ويعلل سيبويه – في هذا النص – إمالة بنات الواو في ما جاوزت فيه الثلاثة أحرف ، وكانت في موضع اللام ، وعلة ذلك ؛ تمكن الياء من الواو في موضع اللام ، ولا أدلّ على ذلك من ( عصي ) وهو جمع ( عصا ) وأصلها (عصُوْوٌ ) ، ولتمكن الياء من الواو في مثله ، فقد قلبت الواو المتطرفة ( ياءً ) ثم قلبت الواو الأولى ياءً لمناسبة الكسرة ، وأدغمت الأولى في الثانية فأصبحت (عصي ، فالإمالة هنا إمالة ذاتية تنبع من العلاقات السياقية للياء مع الواو التي هي أصل الألف .

أما الإمالة في ما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو ، فقد فصل فيها سيبويه على النحو الآتي :

---

(١) الكتاب ٤ / ١١٧ .
(٢) الكتاب ٤ / ١١٩ .

١ / الأسمـــــاء :

وقد تترك الإمالة في مثل ( قفا و عصا ) ، وعلة ذلك عند سيبويه " أنَّهم أرادوا أنْ يبينوا أنَّها مكان الواو ، ويفصلوا بينها وبين بنات الياء "(١) . فعلة منع الإمالة التفريق بين بنات الواو وبنات الياء ، إلا أنَّهم قالوا : الكِبا ، والعَشا، والمَكا حملاً على الفعل .

٢ / الأفعــــال :

" والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت : غزا ، وصفا ، ودعا ، وإنما كان في الفعل متلئبًا لأن الفعل لا يثبت على هذه الحالة [ للمعنى ] ألا ترى أنك تقول : غزا ، ثم تقول : غُزِيَ ، فتدخله الياء ، وتغلب عليه عدّة الحروف على حالها ... ولا يكون ذلك في الأسماء "(٢) .

وهذا النص يكشف علة إمالة الأفعال الثلاثية من بنات الواو التي هي أصل الألف فيها في موقع اللام ، وكل ذلك قياس على الأسماء ، وعلى النحو الآتي :

علّة إمالة الأفعال الثلاثية ( = بنات الواو ) متأتية من سعة الفعل قياسًا إلى الاسم من خلال إمكانية تصرفه طلبًا لمعان مختلفة ، وهذه التصاريف ينكشف من خلالها دخول الياء على الألف وغلبتها عليه ، مع ثبات عدد حروف تلك الأفعال في تصاريفها التي تتغلب فيها الياء ، فالفعل ( غزا ) ماض ، وأصل الألف فيه واو ( = غَزَوَ ) ، وفي تصريفه إلى المجهول نقول ( غُزِيَ ) فتدخل الياء محل الألف الواوية ، والفعل في كل صوره بقي ثلاثيًا ، ولا إمكانية على النحو المتقدم للأسماء الثلاثية من ذوات الألف الواوية ، وعليه حسنت الإمالة هناك ، ولم تحسن في الأسماء ، وهذه الإمالة إمالة ذاتية تتضح من العلاقات السياقية للألف والواو والياء

(١) الكتاب ٤ / ١١٩ .
(٢) الكتاب ٤ / ١١٩ .

- **الألف اليائية ، أو الواوية في موضع العين :**

" ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين ، إذا كان أوّل ( فَعَلْتُ ) مكسورًا ، نحوا نحو الكسر ، كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء "(١) . فالألف اليائية ، أو الواوية على النحو الذي يرسمه سيبويه لهذه البنية ( = مما هما فيه عين ، إذا كان أوّل فَعَلْت مكسورًا ) تجوز إمالته نحو الكسرة المرافقة لأصل الألف في نحو ( خاِف ) ( = خوِفَ ) ، أو نحو الياء التي هي أصل الألف في نحو : ( هاب) ( = هَيَبَ ) . إذن علة الإمالة في مثل هذه الأفعال ؛ الكسرة المرافقة للواو أصل الألف أو الياء التي هي أصل للألف . وهذه الإمالة ؛ إمالة ذاتية لأنّها متأتية من علاقة الألف بالواو والياء

وغير سيبويه يعلل الإمالة في هذا الموضع بأنّها من باب التنبيه على الأصل (٢) .

ثم علّل سيبويه الشرط المرافق لإمالة بنات الواو ( = كسر أول فعلت ) ، إذ يقول : " ولا يميلون شيئًا من بنات المضموم الأول من ( فَعَلْتُ ) لأنَّه لا كسرة ينحى نحوها ، ولا تشبه بنات الواو التي الواو فيهن لام ، لأن الواو فيهنَّ قوية ههنا، ولا تضعف ضعفها ثمّة ، ألا تراها ثابتة في ( فَعَلْتُ ) و ( أَفْعَلُ ) و (فَاعَلْتُ) ونحوه ، فلما قويت ههنا تباعدت من الياء والإمالة ، وذلك قولك : قام ، ودار ، لا يميلونها "(٣) .

ويتضح من النص الآتي :

١. علّة عدم إمالة الألف في المضموم الأول من ( فَعَلْتُ ) في بنات الواو العينية ، إذ لا كسرة فينحى نحوها .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٢٠ .

(٢) ينظر : الكشف ١ / ٥٧ ، و شرح الشافية ٣ / ١١ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٢١ .

٢. موازنة سيبويه بين الواو العينية والواو اللامية ، وكلاهما أصل للألف ؛ أظهر عدم تشابههما ، لأن الواو العينية أقوى من الواو اللامية وذلك لثبات الأولى ، وغلبة الياء على الثانية في التصريف ، فلما قويت الواو العينية تباعدت عن الياء والإمالة .

وبهذا تتضافر علتان على عدم إمالة الألف في المضموم الأول من ( فَعَلْتُ ) من بنات الواو العينية ، هما :

١. لا وجود لكسرة فينحى نحوها .
٢. لا غلبة للياء على الألف الواوية في تصريف( فَعَلْتُ ) .

- <u>**الألف الزائدة لغرض التأنيث :**</u>

يرى سيبويه أن الألف المزيدة لغرض التأنيث تمال ، وعلة ذلك " لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء ، ألا ترى أنك لو قلت في ( مِعْزَى ) وفي ( حُبْلَى ) ( فَعَلْتُ ) على عدة حروف لم يجئْ واحد من الحرفين إلا من بنات الياء ، فكذلك كل شيء كان مثلهما مما يصير في تثنية أو فعلٍ ؛ ياءً فلما كانت في حروف لا تكون من بنات الواو أبدًا صارت عندهم بمنزلة ألف ( رمى ) ونحوها .. "[(١)] .

وعلة إمالة ألف التأنيث عند سيبويه – فضلا عما تقدم – يشرحها السيرافي بقوله : " يريد أن ألف ( حُبْلَى و مِعْزَى ) تمال ، لأنها تنقلب ياء لو صرفنا منها الفعل فقلنا : حَبْلَيْت و مَعْزَيْت ، كما تقول : جَعْبَيْنا أو ثَنَّيْنا ، فقلنا: حبليان ومعزيان ، كما قلنا : رمى ، لأنه من رميت "[(٢)] . وبتعبير آخر إن الألفين في حُبْلَى و مِعْزَى تمالان إلى ما ينقلبان إليه في التثنية والجمع .

وتشبّه الألف هنا بألف الاسم الرباعي المختوم بألف منقلبة عن ياء ، نحو: ( مرمى ) ، أو عن واو نحو ( مغزى ) ، وذلك لأنَّه كلما زادت الحروف كثرة ،

---

(١) الكتاب ٤ / ١٢٠ .
(٢) الكتاب ٤ / ١٢٠ ، الهامش .

كانت من الواو أبعد ، أو تكون الألف زائدة للتأنيث ، وحق الزائد أن يحمل على الأصل فيجعل حكمه حكم ما هو من الياء ، إذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء إذا زادت على الثلاثة(١) ، والإمالة على هذا النوع إمالة ذاتية .

**- الياء قبل الألف :**

ومن دواعي إمالة الألف بعد الياء التي قد تأتي سابقة له في نحو : (كيّال ) و ( بيّاع ) (٢) فإنها تمال حملاً على ما كان يمال إمالة تقدمية بتأثير الكسرة في نحو ( سِربال ، و سِراج ) ، ولعلّ الإمالة في نحو( كيّال ) قويّة لتحقق علتين :

١. الياء المشددة تكشف عن مساحة صوتية واسعة ، كان نصفها ؛ يتكفل بإمالة الألف ، ولم يحل بينها وبين الألف الحرف المتحرك ، في نحو (عماد ) .
٢. ملاصقة الياء للألف يجعل مهمة العمل من وجه واحد أولى بواسطة رفع اللسان رفعة واحدة في تأدية صوتين بأقصر زمن ممكن مما يؤدي إلى الخفة المتوخاة في تقريب الألف من الياء .

**- الجر :**

من المظاهر الإعرابية التي تستدعي وجود الكسرة المجاورة للألف ، ثمّ إمكانية إمالتها نحو قولنا : ( مررت ببابِهِ ) ، و ( أخذت من مالِهِ ) ، وعلة الإمالة ههنا مشابهتها للألف في سياق ( فاعل ) نحو : كاتب ، وساجد(٣) ، وعلل سيبويه ضعف الإمالة الناجمة عن الكسرة المستدعاة إعرابيًا انها – أي

---

(١) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٧ ، والمستوفي في النحو ٥٣٤ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١٢١ .
(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١٢٢ .

الكسرة – لا تلزم ، فهي طارئة[1] .

والقول بإمالة الألف في موضع الجر بمنزلة الاحتراز عن الألف في (فاعل ) إذا جاءت في موضع الرفع والنصب ، وعلل عدم جواز الألف في موضع الرفع والنصب يهيِّئ لأنْ يكون ما بعد الألف مضمومًا أو مفتوحًا ، كما في ( آجر ، وتابل )[2] إذ ان الفتح من الألف ، فهو ألزم من الكسرة ، ولا تتبع الواو لأنها لا تشبهها ، ولاسيما أنَّنا لو أردنا التقريب من الواو لانقلبت فلم تكن ألفًا [3] .

**- الوقـــف :**

الوقف من مظاهر الأداء الذي يستدعي إمالة الألف إلى الياء ، طلبًا للإبانة ، فإذا كان الكلام وصلاً كان إطلاق الألف أبين لها ، وقد علل سيبويه إمالة الألف الموقوف عليها ، إذ يقول : " وذلك لأنهم أرادوا في الوقف – إذا كانت الألف تمال في هذا النحو – أن يبيّنوا في الوقف حيث وصلوا إلى الإمالة ، كما قالوا ( أفعَيْ ) في ( أفعى ) جعلوها في الوقف ياءً ، فإذا أمالوا كان أبين لها لأنه ينحو نحو الياء ، فإذا وصل ترك ذلك لأن الألف في الوصل أبين لها ، كما قال أولئك في الوصل ( أفعى زيدٍ ) ، وقال هؤلاء : بيني وبينها ، وبيني وبينها مالٌ"[4]، والإمالة إذا كان هذا حالها فهي إمالة ذاتية .

**- الإمالة السابقة :**

ويراد بذلك وجود ألفين تعرض الأول منهما للإمالة بتأثير الكسرة أو الياء ، ثم أميل الثاني منهما بتأثير إمالة الأول .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١٢٢ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١٢٢ .
(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٨ .
(٤) الكتاب ٤ / ١٢٦ – ١٢٧ .

ويمكن أن نتبيَّن التعليل الصوتي الذي يقترحه سيبويه لقولهم : رأيت عمادا، إذ يرى أنهم " أمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة .... وتقول : عمادا ، تميل الألف الثانية لإمالة الأولى "(١) . والنص يكشف ان تقريب الألف الأولى من الياء أعطاها القدرة على إمالة الألف الثانية .

وتدخل الإمالة للإمالة في التجانس الصوتي والاقتصاد في الجهد العضلي ، إذ تجنب المؤدي الجمع بين عمليتين مختلفتين ، وهي أثر من آثار مجاورة الأصوات ورغبة في المماثلة والتقريب(٢) .

* **<u>الإمالة وأصوات الاستعلاء :</u>**

حدد سيبويه أصوات الاستعلاء بسبعة هي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والقاف ، والخاء(٣) ، ولهذه الأصوات في مواضع إمالة الألف حكمان ، وقد علّل سيبويه كل حكم منهما :

**<u>أ / مانعة للإمالة :</u>**

وقد ورد هذا الحكم في قوله : " فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والقاف ، والخاء إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه ، وذلك قولك : قاعد ، وغائب ، وخامد ، وصاعد ، وطائف ، وضامن ، وظالم "(٤) . وهذا نص يصرّح فيه بعدم إمالة الألف إذا تقدمها صوت من أصوات الاستعلاء ، ثم يرفق ذلك الحكم بالتعليل الآتي : " وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت الحروف مستعلية

---

(١) الكتاب ٤ / ١٢٣ .
(٢) ينظر : القراءات القرآنية ، مي الجبوري ١٣٦ .
(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١٢٨ .
(٤) الكتاب ٤ / ١٢٨ .

غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها في ( مساجد ) ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي ، وقربت من الألف ، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، كما أنَّ الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم فيدغمونه "(١) .

وتتكشف من نصِّ التعليل الأمور الآتية :

١. استشعار سيبويه ما بين أصوات الاستعلاء وصوت الألف من آصرة أدائية ، استطاعت أصوات الاستعلاء بها أن تجعل الألف عصيّة على الكسرة في إنحائها إلى أشبه الأصوات بها ؛ الياء .
٢. مبدأ العمل من وجه واحد عبر رفع اللسان من موضع واحد رفعة واحدة لأداء صوتين بأقل جهد عضلي ، وأقصر مدة زمنية ، وهذا المبدأ المسؤول عن الخفة المنشودة جاء هذه المرة ليعضد أصوات الاستعلاء مع الألف ، والياء مع الألف ، إذ إن الألف وأصوات الاستعلاء كليهما يستعلي معهما اللسان إلى الحنك الأعلى .
٣. لم يصمد مبدأ العمل من وجه واحد بين الكسرة والألف هذه المرَّة أمام التقارب الأدائي بين أصوات الاستعلاء وصوت الألف من خلال استعلائهما معًا إلى الحنك الأعلى للتقارب المخرجي بين الألف والياء .

إنَّ أثر أداء أصوات الاستعلاء في الألف ( = منع الإمالة ) واحد ، سواء في تقدمها على الألف ، أم تأخرها عنه نحو : ناقد ، وعاطس ، وعاصم ، عاضد ، وعاظل ، وناخل ، وواغل(٢) ، ويبدو أنَّ إمكانية أصوات الاستعلاء في منع الإمالة تكون أقوى إذا تأخرت عن الألف ، إذ إنَّ ذلك الأثر ( منع الإمالة ) يستمر وإن

(١) الكتاب ٤ / ١٢٩ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١٢٩ .

فصل بين صوت الاستعلاء وصوت الألف صوت آخر نحو قولنا : فاضح ، ونابغ، ونافق ، وشاحط ، وعالط ، وناهض ، وناشط [1] .

**ب / غير مانعة للإمالة :**

أصوات الاستعلاء لا تمنع الإمالة في الحالات الآتية :

إذا كان أحد أصوات الاستعلاء قبل الألف وكان مكسورًا فإنه لا يمنع الإمالة " وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف لأنهم يضعون ألسنتهم في موضع المستعلية ، ثم يصوّبون ألسنتهم ، فالانحدار أخفُّ عليهم من الإصعاد .... لما كان يثقل عليهم أن يكونوا في حال تسفّل ، ثم يصعدون ألسنتهم ، أرادوا أن يكونوا في حال استعلاء وألا يعملوا في الإصعاد بعد التسفّل ، فأرادوا أن تقع ألسنتهم موقعًا واحدًا ... فكان الانحدار أخف عليهم من الاستعلاء من أن يصعّدوا من حال التسفّل ، وذلك قولهم: الضِّعاف ، والصعاب ... "[2] .

ويُظهِر نص سيبويه أنَّ عدم منع الإمالة متأتٍّ من خفة الانحدار بعد الاستعلاء ، أي ان اللسان حين يفرغ من موضعه لأداء صوت الاستعلاء ، فلا بد له من الانحدار لأداء صوت الكسر الذي يليه ، وعليه فإنَّ مجاراة الكسر بإمالة الألف أيسر على المؤدي من العودة إلى الإبعاد الذي يتطلبه الاستعلاء لأداء صوت الألف ، وأوضح من هذا القول بأن المؤدي لمفردة ( الصِّعاب ) يكون لسانه أمام خيارين ، وعلى النحو الآتي :

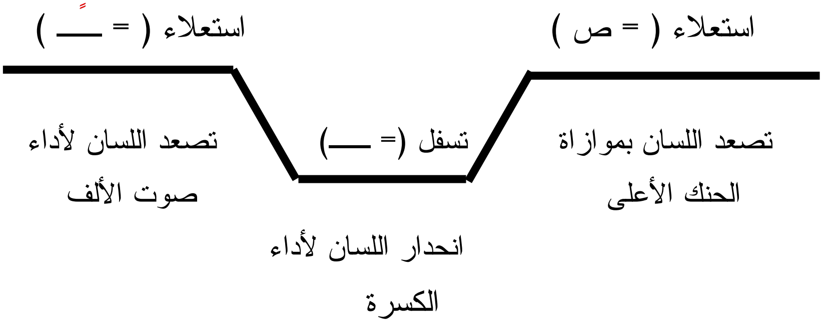
١ / استعلاء ( = إصعاد ) + تسفّل ( = انحدار ) + استعلاء ( = إصعاد)

ص                الكسرة                الألف

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١٢٩ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٢٩ .

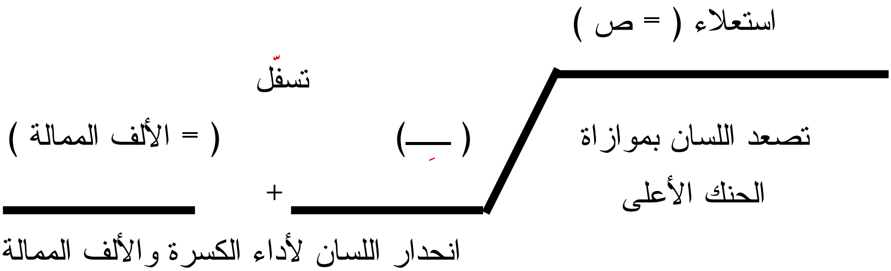
وهذا الخيار يجعل صوت الاستعلاء مانعًا للإمالة ، إلا إن الأداء على هـــذه الشاكلة ثقيل ، إذ على اللسان العودة بسرعة إلى وضع ( = الاستعلاء ) غادره للتوِّ إلى نقيضه ( = التسفّل ) ، ونستطيع تمثيل حركة اللسان بواسطة الخطاطة الآتية :




٢ / استعلاء ( = إصعاد ) + تسفّل ( = انحدار ) + تسفّل ( = انحدار )

ص الكسرة ألف ممالة إلى الياء

وهذا الخيار يجعل صوت الاستعلاء غير مانع للإمالة ، والأداء على هذه الشاكلة أخف من الخيار الأول ، إذ ليس على اللسان العودة إلى ما غادره ، ومـــن ثمّ الاستمرار بانحدار اللسان على وتيرة واحدة لأداء صوتين عبر تقريـــب الثـــاني (=الألف ) إلى الأول ( = الكسرة ) بالإمالة ، ويمكن تمثيل ما يجري للســـان فـــي هذا الخيار على النحو الآتي :



*** الإمالة وصوت الراء :**

أفرد سيبويه بابًا للراء في بحثه مسائل الإمالة ، وابتدأ ذلك الباب بلحاظ ما للراء من طبيعة أدائية إذ يقول : " كأنها مضاعفة ، والوقف يزيدها إيضاحا "[١] ، فصوت الراء بذاته كالشيء المضاعف ، وأظهر ما يكون هذا إذا سكتّ عليه ، فكأنك نطقت بحرفين اثنين[٢] .

والراء المفتوحة فاعلة في إبقاء الألف في حال النصب إذا تقدمت عليه وكانت مفتوحة في نحو ( رَاشِد ) " حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين ، فلما كان الفتح كأنه مضاعف ، وإنما هو من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم "[٣] ، إلا أنّ الراء لم تكن فاعلة بنفسها في إمالة الألف ما لم تكن في سياق تركيبي يتحمل فيه الراء حركة الكسر المضاعفة بفعل مضاعفة الراء ، وبهذا تعيّن الراء على الإمالة مرة ، ومرة تمنع الألف الإمالة .

**١ / الراء المانعة للإمالة :**

أصدر سيبويه حكم الراء المانعة للإمالة ، وأرفقه بالتعليل ، إذ يقول : " إذا كانت الراء بعد ألف تمال لو كان بعدها غير الراء ، ما لم تمل في الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمارٌ ، كأنك قلت هذا ( فِعَالُل ) ، وكذلك في النصب ، كأنك قلت ( فِعَالَل ) ، فغلبت ههنا فنصبت كما فعلت ذلك قبل الألف"[٤]، ونص الحكم المرفق بالتعليل يبوح بالآتي :

- ❖ الراء المضمومة في قولنا : هذا حمارٌ في حال الرفع تجعلنا أمام راءين مضمومين مما يجعل الضم يمنع الإمالة ، وهذا يذكّر بتعليل سيبويه لعدم

---

(١) الكتـــــاب ٤ / ١٣٦ .
(٢) ينظر : التكملة ٥٣٤ ، و شرح المفصل ٩ / ٥٨ .
(٣) الكتـــــاب ٤ / ١٣٦ .
(٤) الكتـــــاب ٤ / ١٣٦

إمالة الألف في ( آجُـــرّ )[1] .

- ❖ الراء في حال النصب تتحرك بالفتحة ، ومـــن ثـــم تتضـــاعف الفتحـــة لمضاعفة الراء ، وعليه فلا إمالة للألف لأنَّ الفتح من الألف فيكون العمل من وجه واحد أخفّ ، وأوضح من هذا قولنا : إنَّ التناسب الصوتي للفـــتح مع الألف يجعل المؤدي لا يحيد عن إبقاء الألف في حال النصـــب ، فـــلا يميل بها إلى الياء .

**٢ / الراء غير المانعة للإمالة :**

للعرب في كسر الراء رأي ليس لهم في غيره [2] ، أي ان للعـــرب فـــي إمالة ما كانت الراء في آخره مكسورة رغبة ليست في غيرها للتكرير الذي فيها ، ويشهد على ذلك قول سيبويه : " وأما في الجر فتميل الألـــف كـــان أول الحـــرف مكسورًا ، أو مفتوحًا ، أو مضمومًا ، لأنها كأنها حرفان مكسوران ، فتميل ههنـــا كما غلبت حيث كانت مفتوحة ، فنصبت الألف ، وذلك قولك : من حمارك ، ومن عوارِهِ ، ومن المعارِ ، ومن الدوارِ ، كأنك قلت : فُعالِل ، وفَعالِل ، وفِعالـــل "[3] ، فالكسر الذي تتسع مساحته تبعًا لطبيعة أداء الراء المجرورة أسهم في إمالة الألـــف في ( حِمار ، و عَوار ، و مُعار ) .

وفي ضوء المعايير التي يضعها سيبويه للإمالة يمكننا القـــول : إن إمالـــة الألف بكسر الراء أولى في ما كان أوله مكسورًا من جهتين :

- ❖ التأثير التقدمي للكسرة في الإمالة يطال الألف ، ولو كان بينهما حرفان ، الأول منهما ساكن ، أو كان بينهما حرف متحرك .

---

(١) ينظر : الكتـــاب ٤ / ١١٨ .
(٢) ينظر : إبراز المعاني ١٦٢ .
(٣) الكتـــاب ٤ / ١٣٦ .

❖ الكسرة في أول ( حِمار ) ألزم من الكسرة في رائه ، إذ إن الأخيرة متغيرة بتغير الموقع الإعرابي الذي تشغله ، وكلما كانت الكسرة ألزم كانت أقوى في الإمالة(١) .

وإذا كان الأمر كذلك ، فعلينا تعليل غلبة الراء في نحو ( مــن حِمــارك ) فنقول : إنّ الكسرة في الراء متغلبة على الكسرة أولاً في إمالة الألف لعلتين :

الأولى : المضاعفة التي تستدعي سعة في مساحة الكسرة لا تتوفر للكسرة أولاً .

والثانية : الملاصقة ، إذ إن الراء المكسورة تلاصق الألف في حين يفصل بينهمــا (= الألف ) ، وبين الكسرة أولاً حرف متحرك .

ومن مظاهر الإمالة بالراء المكسورة التي يعللها سيبويه ؛ إمالة الألف في قولنا : ( مررت بفارٍّ ) ، وتعليل الإمالة في هذا المظهر " من قبل انه لــيس بــين المجرور وبين الألف في ( فارٍّ ) إلا حرف واحد ساكن لا يكون إلا مــن موضــع الآخر ، وإنما يرفع لسانه عنهما ، فكأنه ليس بعد الألــف إلا راء مكســورة "(٢) ، أيأنّ تفكيك الراء المشدّدة بعد الألف يظهر أنّ بين الراء المكســورة والألــف راء ساكنة ، ومن ثمّ أمكن للمكسورة منهما أن يمتد تأثيرها لإمالة الألف .

* **تعليل تنازع الراء وأصوات الاستعلاء :**

كثيرة هي المواضع التي وازن فيها سيبويه تــأثير كــل مــن أصــوات الاستعلاء المانعة للإمالة ، أو الراء المكسورة التي تميل الألف ، وكــان عــرض سيبويه لتلك المظاهر على نحو يظهر فيه التنازع على إمالــة الألــف أو منعهــا الإمالة ، والسياقات التي ترد فيها الألف بين الاستعلاء والراء المكسورة تكشــف لأي منهما تكون الغلبة ، ويرافق كل سياق تعليل لتغليب الإمالة ، أو تغليب المنــع ومن تلك المظاهــــر :

---

(١) ينظر : الكتـــــاب ٤ / ١٢٢ ، ١٢٧ .

(٢) الكتـــــاب ٤ / ١٤٠

• ( هـــذا قارِبٌ ، مرَرْتُ بقادِرٍ )

" واعلم ان الذين يقولون : هـــذا قارِبٌ ، يقولون : مرَرْتُ بقادِرٍ ينصبون الألف ، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى ، كما انها في لغة الذين قالوا ( مررت بكافِرٍ ) لم تقوَ على الإمالة حيث بعدت ، لما ذكرنا من العلة "(١) ، ونص التعليل يكشف الآتي :

- القاف والراء المكسورة على درجة المقربة نفسها من الألف ، إذ انهما يكتنفان الألف سابقًا ( = القاف ) ، ولاحقًا ( = الراء ) في ( قارب ) ، أما في ( قادر ) فالقاف أقرب ، والراء أبعد يفصل بينها وبين الألف متحرك .
- علة غلبة الراء على القاف في ( قارب ) متأتية من المضاعفة التي تتميز بها ، ومن ثم سعة مساحة الكسر على أساس من سعة مساحة الراء ، وبفعل التضعيف الذي يجعلها راءين ، وعليه ترجَّح كفة الراء المكسورة في قدرتها على إمالة الألف التي كان من المفترض أن تتساوق في الأداء مع القاف ، إذ كلاهما مستعلٍ .
- في النص إشارة إلى ما كان قد علّل له النصب في ( كافر ) ، إذ يقول : " لما بعدت ( يعني الراء ) وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلية "(٢) ، وكان في الموضع نفسه يعلل إمالة ( الكافر ) بالقول : " لأنها من موضع اللام ، وقريبة من الياء ، ألا ترى أن الألثغ يجعلها ياءً ، فلما كانت كذلك عملت الكسرة عملها إذ لم يكن بعدها راء "(٣) .

وعليه يمكن الخروج بالنتيجة الآتية :

---

(١) الكتاب ٤ / ١٣٨ .
(٢) الكتاب ٤ / ١٣٧ .
(٣) الكتاب ٤ / ١٣٧ .

إنّ الألف المكتنفة بصوت استعلاء سابق وصوت راء مكسورة لاحق ، فإن الإمالة جائزة بتأثير كسر الراء لسعة مساحته الأدائية التي يترتب عليها سعة مساحة الكسر ، والإمالة في هذه الحال إمالة رجعية

قـ / ــً / ر ــِ ب .

- ( من قِرارِكَ ) .

" وقالوا : ( من قِرارِكَ ) فغلبت كما غلبت القاف وأخواتها ، فلا تكون أقوى من القاف ، لأنَّها وإنْ كانت كأنها حرفان مفتوحان فإنما هي حرف واحد بزنته ، .... فإنما شبّهت الراء بالقاف ، وليس في الراء استعلاء ، فجعلت مفتوحة تفتح نحو المستعلية ، فلما قويت على القاف ؛ كانت على الراء أقوى "(1).

ويقرأ السيرافي مراد سيبويه ؛ فيرى أنَّه : " يريد أن فتحة الراء في قِرارِكَ ، إذا كان بعدها راء مكسورة لم تمنع الإمالة ، وغلبت الكسرة لفتح الراء التي قبل الألف حتى أميلَ كما غلبت الراء المكسورة ما قبلها في الإمالة ، وهو حرف الاستعلاء الذي قبل الألف ، ولم تكن الراء المفتوحة التي قبل الألف بأقوى من حرف الاستعلاء في منع الإمالة " (2) .

ويفهم من تعليل سيبويه فضلاً عن شرح السيرافي أن الراء المكسورة إذا كانت بعد الألف مباشرة لا يستطيع الاستعلاء المتضافر من القاف وفتح الراء منع الإمالة ، ولم تكن الراء المفتوحة ندًا للراء المكسورة ، إذ لم تشبه الراء المفتوحة القاف إلا بفتحها ، وإذا كانت الغلبة للراء المكسورة – بعد الألف – على أصوات الاستعلاء ؛ فمن الأولى أن تكون لها الغلبة أيضًا على الصوت المشابه لها (=الراء المفتوحة ) .

---

(1) الكتاب 4 / 137 .

(2) الكتاب 4 / 137 الهامش .

• ( حِمـــــار قاســـم ، جارِم قاســـم )

" واعلم ان من العرب من يقول : مررت بحمار قاسم ، فينصبون للقـــاف كما نصبوا حين قالوا : مررت بمال قاسم ، إلا أنَّ الإمالة في الحمار وأشباهه أكثر لأن الألف كأنها بينها وبين القاف حرفان مكسوران ، ومن ثمّ صارت الإمالة فيهـــا أكثر منها في المال ، ولكنهم قالوا : جارم قاسم لم يكن بمنزلة حمار قاســـم ، لأن الذي يميل ألف جارم لا يتغير ، فبين حمار قاسم ، وجارم قاسم ، كما بـــين مـــال قاسم ، وعابد قاسم "[1] . ويفهم السيرافي من هذا أن الإمالة أقوى فـــي ( جـــارم قاسم ) منها في ( حمار قاسم ) لعلتين ، احداهما ؛ أنَّ الكسرة فـــي راء ( جـــارم ) لازمة في كل حال ، أما كسرة الراء في الحمار فتتغير بالرفع والنصب ، والعلـــة الأخرى ان حرف الاستعلاء قد بعد من ألف جارم أكثر من بعده عن ألف حمـــار ، وكذلك الإمالة في ( عابد قاسم ) أقوى منه في ( مال قاسم ) [2] .

ومنهما معًا ( النص والشرح ) نفهم الآتي :

١. لا قدرة للاستعلاء على اختراق الكسرة اللازمة للراء ، ثـــم تحقيقـــه لمنع إمالة الألف في ( جارم قاسم ) .

٢. لو كانت المساحة الصوتية متساوية بين القاف ( صوت الاســـتعلاء ) والألف في ( حمار ) و ( جارم ) لكان الأمر يختلف ، إلا أن المساحة بين القاف والألف في ( جارم قاسم ) أوسع منها بين القاف والألف في ( حمار قاسم ) ، وعلى النحو الآتي :

أ ) ح ـــِ / م ـــ / ر ـــِ / ـــ / ق ـــَ / س ـــِ م

---

(١) الكتاب ٤ / ١٣٩ .

(٢) ينظر الكتـــــاب ٤ / ١٣٩ ، الهامش .

ب ) ج ـــً / ر ـــِ / م ـــِ / ـــ / ق ـــً / س ـــِ م

وهنا نلحظ من هاتين الخطاطتين [1] المرافقتين للكتابة الصوتية لكل من المظهرين ؛ الآتي :

- في المثال الأول يشير السهم الذي ينطلق من القاف إلى الألف في (حمار) إلى قدرة الاستعلاء على تبديد ما للراء المكسورة من تأثير مفترض على إمالة الألف ، وإلى ذلك يشير السهم المقطع الذي يبدأ من الكسرة في الراء إلى الألف .
- في المثال الثاني يشير السهم المقطع الذي ينطلق من القاف مشيرًا إلى الألف إلا أنّه يتلاشى قبالة الكسرة ، ثمَّ الإشارة إلى عدم قدرة الاستعلاء على خرق ما للراء المكسورة من تأثير في إمالة الألف ، وإلى ذلك يشير السهم من الكسرة إلى الألف في ( جارم ) .
- وتأسيسًا على ما تقدم يمكن القول : إنّ التأثير الرجعي للقاف في ( حمار قاسم ) فاق التأثير الرجعي المفترض للراء المكسورة الذي كان يفترض أن يطال الألف بالإمالة ، إلا أنّ التأثير الرجعي للقاف على الألف تلاشى أمام التأثير الرجعي للراء المكسورة في ( جارم قاسم ) .

ومن مطلب التنازع بين الراء وأصوات الاستعلاء على الألف ، وبيان قدرة كل منهما على استمالة الألف إلى ما ينسجم مع أداء كل منهما ، وما يرافق تلك المظاهر من تعليلات نكون أمام حقائق قد ترتقي إلى القواعد ، وهي :

(١) المستقيم المتصل دلالة تأثير الصوت في الألف ، أما المستقيم النقطي فهو دلالة تلاشي التأثير.

١. إذا تساوت المساحة الصوتية بين الاستعلاء والألف مـن جهـة ، والـراء المكسورة والألف من جهة أخرى ، فالغلبة للراء على الاستعلاء في إمالـة الألف نحو : ( من قرارك ، أو غارب ) .

٢. إن الراء المكسورة كسرة لازمة ، وكانت بعد الألف مباشـرة فـإن لهـا (الراء) قصب السبق في الإمالة على الاستعلاء المتقدم علـى الألـف ، أو المتأخر إذ لا يستطيع إبقاءه منصوبًا .

٣. إذا كانت كسرة الراء التالية للألف كسرة طارئة بفعـل الإعـراب ، فـإن للاستعلاء وإن تأخر عنها ( = الراء المكسورة ) القدرة على تجاوز مالهـا من تأثير ، وإبقائه الألف منصوبًا .

*** تعليل الإمالة على غيـر القيـاس :**

**- ( طُلِبْنـا و طَلَبَنـا زيْدٌ )**

" وقد قال قوم فأمالوا أشياء ليست فيها علة مما ذكرنا فيما مضـى ، وذلـك قليل : سمعنا بعضهم يقول : طُلِبْنـا و طَلَبَنـا زيْدٌ ، كأنه شبه هذه الألف بألف ( حبلى ) حيث كانت آخر الكلام ولم تكن بدلاً من الياء "[١] .

وفحوى النص : إنَّ الإمالة تطال الألف وإن لم تخضع للمظاهر السـياقية الداعية للإمالة ، ومن ثم لا علّة لبعض المظاهر ، إلا أنَّ سيبويه افترض علّة الشبه بين الألف في (طُلِبْنـا ) و (طَلَبَنـا زيْدٌ ) ، والألف في ( حبلى ) ، ولاسـيما انها جاءت في آخر الكلام .

ويمكـن القـول : إنَّـه إذا اسـتقامت العلـة الافتراضـية مـع (طَلَبَنـا ) ، فإننـا نستطيع افتراض أمـر آخر في ( طُلِبْنـا ) إذ إنَّ ( لبنا )

---

(١) الكتـاب ٤ / ١٢٧ .

بمنزلة[١] ( سربا ) و ( شملا ) من ( سربال ) و ( شملال ) ، ومن ثم فإن التأثير التقدمي للكسرة يطال الألف وإن كان بين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن ، ويقوي أثر الكسرة في (طُلِبْنا ) انها لازمة لبناء المجهول ( طُلِبَ ) ، وقد أوردنا ان الكسرة إذا كانت لازمة تكون أقوى في الإمالة .

**- ( الحجّاج )**

" وذلك الحجّاج إذا كان اسمًا لرجل ، وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر ، لأنَّ الإمالة أكثر في كلامهم ، وأكثر العرب ينصبه ، ولا يميل ألف حجّاج إذا كان صفة ، يجرونه على القياس "[٢] ، فلما لم يجد سيبويه ما يسوّغ به هذا المظهر من مظاهر الإمالة ولاسيما ما ذكرناه منها ، فقد علّله بكثرة الاستعمال ، والإمالة هي الأكثر في كلامهم[٣] .

وأهم من التعليل أنَّ النص يضعنا أمام علامة استفهام يسبقها السؤال الآتي عن الامالة: أ لهجة ، هي أم ممارسة لغوية بلغت من سعة الاستعمال والشيوع ما يجعلنا ننعتها بالطبع ؟

لا جرم أنَّ النص يكشف للمتمعن أن الإمالة ممارسة لغوية واسعة تصل إلى درجة الطبع ، ولا غرابة في أن يكون هذا رأي سيبويه من جهتين :

<u>**الأولى**</u>: تتعلق بمنهج سيبويه في تأليف الكتاب ، فكثيرة هي الأبواب التي تختلط فيها مسموعات سيبويه بمسموعات شيوخه ، إلا أنَّ هذا الباب لا نراه يتعرض فيه إلى مظهر من مظاهر الإمالة ، إلا وقال سمعت ، أو سمعنا ، أو سمعناهم ، ولم

---

(١) وبمثل هذه الطريقة حاول سيبويه تعليل إمالة الألف في ( هما مسلمان ) ، إذ يقول : " لأنّ قوله ( لمان ) بمنزلة ( عماد ) . الكتاب ٤ / ١٢٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٢٧ .

(٣) وكان للدكتور عبد الفتاح شلبي توجيه لنص سيبويه أظهر فيه حصر إمالة ( الحجّاج ) بأهل الكوفة لأسباب نفسية متأتية من سطوة الحجاج عليهم . ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات ١٥٤ – ١٥٥ .

يشاركه أحد من مشايخه في أحكام هذا الباب إلا الخليل في تعليل إمالة ( حتى ) إذا كانت اسمًا لرجل[١] ، وأدلّ من ذلك اختتام سيبويه لأبواب الإمالة بالقول " سمعنا جميع ما ذكرنا لك من الإمالة والنصب في هذه الأبواب من العرب "[٢] .

وما تقدّم يبعث على القول بما يأتي :

١. إنَّ للإمالة مساحة زمكانية في الاستعمال اللغوي يجعلها طبعًا ، ولو لم تكن كذلك لما كان لها أن تجري في كل مظاهرها على لسان سيبويه سماعًا ، ولاستعان في بعض منها بمسموعات غيره .

٢. ينبغي أن يعاد النظر في مسألة المساحة المعطاة لما يمكن الاستشهاد به في المستعمل اللغوي ، إذ إنَّ سيبويه كان يمارس السماع في رصد المظاهر اللغوية ، وتقعيد الأحكام حتى ساعة تأليفه الكتاب ، وفي ذات الوقت نجد من يجعل عصر الاستشهاد متأخرًا عن وفاة سيبويه ( ١٨٠ هـ ) ، وهذه لعمري مفارقة .

وبالعودة إلى الجهة **الثانية** التي يمكن الإجابة بها عن كون الإمالة طبعًا في الكلام تاريخية تتعلق بأثر القرآن في توجيه المظاهر اللغوية ، فالقرّاء هم طائفة زادُهُم ترتيلُ القرآن وتجويده ، لا نجد في غير القول – بأن الإمالة طبع – ما يمكن أن نفسر به إفراطهم ( = القرّاء )[٣] في الإمالة ، ومنهم حمزة الزيات ، وتلميذه الكسائي الذي بلغ من اعتزازه بهذه الظاهرة أن اختص وحده بإمالة ما قبل هاء التأنيث ، حتى إذا سئل عنها أجاب بأن ذلك من طباع العربية[٤] ، وأول من دلّل على أنَّ الإمالة طبع ما تناقلته المصادر من ترخيص رسول ( صلى الله عليه

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١٣٥ .
(٢) الكتاب
(٣) ينظر : شرح المفصل ٩ / ٥٤ .
(٤) ينظر النشر ٢ / ٨٢ .

وآله وسلم ) القراءة بها[١] .

- ( **هذا مال** )

" وأما الناس فيميله من لا يقول ( هذا مال ) بمنزلة الحجّاج ، وهم أكثر العرب لأنها كألف ( فاعلٍ ) إذا كانت ثانية ، فلم تمل في غير الجر كراهية أن تكون كباب رميت وغزوت ، لأنَّ الواو والياء في قلت وبعت أقرب إلى غير المعتل وأقوى "[٢] . ولكي نفهم علة إمالة الألف في ( مال ) نلحظ ما يشرحه السيرافي من نص سيبويه ، إذ يقول : " يريد أنّض ألف ( مال ) عين الفعل ، وهي منقلبة عن واو ، وباب وميت وغزوت ؛ الياء والواو فيه لام الفعل ، وعين الفعل أبعد من الاعتلال "[٣] ، وهذا هو الوجه الذي يجعل إمالة ( مال ) في موضع الرفع على غير القياس ، إذ ان القياس في بنات الواو العينية ألا تمال إذا كانت على (فعلت ) مكسورة الأول ، فالواو إذا ابتعدت عن موضع اللام وكانت في موضع العين كانت أقوى وأبعد من الاعتلال[٤] .

* __**تعليل ما لا يمال من الألفات :**__

__**١ ) الألف التي بعدها ضم أو فتح :**__

وتعليل عدم الإمالة ورد في الكتاب ؛ إذ قال سيبويه : " فإذا كان ما بعد الألف مضمومًا أو مفتوحًا لم تكن فيه إمالة ، وذلك نحو : آجُرّ ، وتابَلٍ ، وخاتَم لأن الفتح من الألف فهو ألزم لها من الكسرة ، ولا تتبع الواو لأنها لا تشبهها ، ألا ترى أنك لو أردت التقريب من الواو انقلبت فلم تكن ألفًا "[٥] ، فلأنَّ الفتح متجانس

---

(١) ينظر : النشر ٢ / ٣٠ ، والإمالة في القراءات واللهجات ١٠٤ – ١٠٥ ، و في اللهجات العربية ٥١ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٢٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٢٨ ، الهامش .

(٤) الكتاب ٤ / ١٢١ .

(٥) الكتاب ٤ / ١١٨ .

والألف – إذ إنَّه بعض منه – جاء مرادفًا له فأمسكه عن الإمالة . أما الواو فلا شبه بينها وبين الألف ، والدليل على ذلك أنَّ التقريب من الواو يقلبها إلا أنَّها لا تكون ألفًا .

**٢ ) ألف ( فاعل ) من المضاعف ، و( مُفاعِلٌ ) وأشباههما :**

" لأن الحرف قبل الألف مفتوح ، والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه ، فليس هنا ما يميله ، وذلك قولك : هذا جادٌّ ، ومادٌّ ، وجوادٌّ ( جمع جادّة ) ، ومررت برجل جادٍّ ، فلا يميل بَكْرَهُ أن ينحو نحو الكسرة فلا يميل ، لأنه فرّ مما يحقق فيه الكسرة ، ولا يميل للجرّ لأنه إنما كان يميل في هذا للكسرة التي بعد الألف فلما فقدها لم يملْ "(١) .

والنص يفيد أنَّ علّة منع إمالة الألف في هذه الحالة تأتي من :

- ألف تنحصر بين مفتوح وساكن : ( جَــ / د ــِـ د ) .
- أريد بهذه الصيغة في نحو ( جادٍّ ) الفرار من تحقيق الكسرة ، وفي الإمالة تحقيق لما فُرَّ منه .
- الجر لـ (جادٍّ ) لا يدعو بفعل الكسرة إلى الإمالة ، لأنَّ الإمالة إنَّما كانت للكسرة التي تلي الألف ، فلما فقدت تلك الكسرة بالتضعيف لم يمل .

**٣ ) الألف المنقلبة عن تنوين الوقف :**

" وقالوا : رأيت ضيقًا ، ومضيقًا ، كما قالوا : عِلْقًا ، ورأيت عِلْمًا كثيرًا ، فلم يميلوا لأنها نون وليست كالألف في معنى ، ومِعزى "(٢) . أي أنَّ الألف المنقلبة عن تنوين للوقف على المنصوب لا تمال .

**٤ ) ألف الحروف : حتّى ، وأمّا ، وإلا ، وحروف المعجم :**

**أ / ( حتى ) :**

---

(١) الكتاب ٤ / ١٣٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٣٤ .

" ومما لا يميلون ألفه : حتى ، وأما ، وإلا ، فرّقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو : حبلى ، وعطشى "[١] .

والنص يعني أن علة منع الألف الإمالة ؛ التفريق بينها وبين ما يمكن أن ينقلب إلى ياء في التثنية ، وإذ ينقل سيبويه عن الخليل إمكانية إمالة هذه الحروف إذا سمي بها[٢] فإنَّ مكيًّا القيسي يذهب إلى أنَّ علة منع إمالة ( حتى ) متأتية من مجهولية أصل بنائها ، وهي إنما كتبت بالياء لأنها رابعة[٣] . ويرى الرضي أن إمكانية إمالتها متأتية من الألف فيها رابعة وعليه فهي شبيهة بألف ( حبلى )[٤] . أما الدكتور عبد الفتاح شلبي فيرى أنَّه لا صلة بين الإمالة وعدمها ، وبين جمود الحرف وتصرّفه ، وعلّة منعها الإمالة هي أنَّها غير مستقلة بنفسها [٥] .

ويمكن القول : إنَّ ( حتى ) إذا كانت حرفًا لا تمال لأنها غير مستقلة بنفسها ، وإذا كانت شبيهة بالاسم فإنها تأخذ حكم الأسماء الرباعية المختومة بألف مقصورة ، وتمال لاستقلالها بنفسها[٦] .

<u>ب / ( لا ) :</u>

" وقالوا ( لا ) ، فلم يميلوا لمّا لم يكن اسمًا ، فرّقوا بينها وبين ( ذا ) "[٧].

فقرروا عدم إمالة الألف في ( لا ) لأنَّها لم تكن اسمًا ، ومن ثمّ بقاؤها منصوبة

---

(١) الكتاب ٤ / ١٣٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١٣٥ .

(٣) ينظر : الكشف ١ / ١٩٤ .

(٤) ينظر : شرح الشافية ٣ / ٢٦ .

(٥) ينظر : الإمالة في القراءات القرآنية ٣١١ .

(٦) ينظر : البحث الصوتي عند علي بن مسعود الفرغاني ٢٢٢ .

(٧) الكتاب ٤ / ١٣٥ .

يكشف عن مهمة دلالية يفرق بذلك بينها وبين الأسماء المتمكنة في الاسمية ، وأجاز قطرب أمالة ( لا ) لأنها من الحروف التي يستغنى بها عن جملة[١] .

**جـ / ( مـا ) :**

" فلم يميلوا لأنها لم تُمَكَّنْ تَمَكُّنَ ( ذا ) ، ولأنَّها لا تتمُّ اسمًا إلا بصلة ، مع انها لم تمكّنَ تمكُّنَ المبهمة ، فرّقوا بين المبهمين إذا كان ذا حالهما "[٢] .

**د / حروف المعجم :**

" وقالوا : با ، و تا ، في حروف المعجم لأنَّها أسماء ما يلفظ به ، وليس فيها ما في قد ، و لا ، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر "[٣] ، أي أنَّ ما يقتضيه التلفظ بهذه الحروف يحول دون إمالة الألف فيها .

*** تعليل إمالة الفتحة من دون ألف:**

إذا كانت الفتحة بعضًا من الألف ، فلا غرابة أن تتعرض إلى الإمالة بوجود إحدى علل الإمالة ، ومن حالات إمالة الفتحة :

**أ / إذا كانت بعد الفتحة راء مكسورة :**

وفي هذه الحالة تمال الفتحة " وذلك قولك : من الضرر ، ومن البعر ، ومن الكبر ، ومن الصغر ، ومن الفقر ، لما كانت الراء كأنَّها حرفان مكسوران ، وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف لأن الفتحة من الألف ، وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء ، فصارت الحروف ههنا بمنزلتها إذا كانت قبل

---

(١) ينظر : البحث الصوتي عند علي بن مسعود الفرغاني ٢٢٣ .
(٢) الكتاب ٤ / ١٣٥ .
(٣) الكتاب ٤ / ١٣٥ .

الألف وبعد الألف الراء ، وإن كان الذي قبل الألف من المستعلية نحو : ضارب ، وقارب "[1] .

ونص سيبويه يوضح أنَّ مساحة الكسر المتسعة بفعل مضاعفة الراء هي علة إمالة الفتحة ، وإذا كانت تلك المساحة ( = الكسرة ) هي علة إمالة الألف ، فمن باب أولى أن يكون لها تأثير في الفتحة ، وهي بعض من الألف .

وبلغ من أمر الراء المكسورة أنها تخترق في تأثيرها الحاجز الساكن بينها وبين الفتحة فتميلها " وتقول : من عمرٍو ، فتميل العين لأنَّ الميم ساكنة ، وتقول : المَحاذِرِ فتميل الذال ، ولا تقوى على إمالة الألف إذا كان بعد الألف فتحًا وقبلها ، فصارت الإمالة لا تعمل بالألف "[2]

وإنَّما حسنت الإمالة في عمرٍو لوجود الراء المكسورة التي كأنَّها حرفان مكسوران ، وكانت تشبه الياء ، ولاسيما أنه لم يحجز بين الفتحة والراء إلا حاجز غير حصين وهو الميم الساكنة .

وحال الإمالة ( = إمالة الفتحة ) في المنفصل حالها في المتصل " وتقول هذا قفا رياح ، كما تقول : رأيت خبط رياح ، فتميل طاء خبط للراء المنفصلة المكسورة ، وكذلك ألف قفا في هذا القول "[3] .

ومثلما كان التنازع بين الراء المكسورة وأصوات الاستعلاء على إمالة الألف ، أو منعها ذلك ، كان التنازع في هذا الموضع أيضًا بين الراء المكسورة وأصوات الاستعلاء على إمالة الفتحة[4] .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٤٢ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٣ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٤٣ .

**ب / تمال الفتحة إذا جاءت بعدها هاء التأنيث في الوقف :**

سمع سيبويه من العرب قولهم : " ضربت ضربة ، وأخذت أخذة "(١) ، ولأن الهاء الموقوف عليها شبيهة الألف أميل ما قبلها من الفتح ، وحدد مكي بن أبي طالب وجوه الشبه بين الألف والهاء - وهي علة المشابهة بينهما – فكانت خمسة وجوه هي :

- قرب المخرج .
- الزيادة .
- دلالتها على التأنيث .
- سكونها للوقف .
- كون ما قبلها لا يأتي إلا مفتوحًا (٢).

واختلف الدارسون القدامى من نحاة وقرّاء في كون الإمالة في الفتحة فقط ، أم في الفتحة والهاء معًا (٣) .

أما المحدثون ، ومنهم الدكتور إبراهيم أنيس ، فقد ذهب إلى إمالة الفتحة ، بل أبعد من ذلك قوله : " ما ظنّه القدماء هاءً متطرفة هو في الواقع امتداد في التنفس حين الوقوف على صوت اللين الطويل ، أو كما يسمى عند القدماء ألف المد ، وهي نفس الظاهرة التي شاعت في الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمى بالتاء ، فليس يوقف عليها بالهاء ، كما ظنّ النحاة بل يحذف آخرها ويمتد التنفس بما قبلها من صوت لين قصير ( الفتحة ) فيخيّل للسامع أنها تنتهي

---

(١) الكتاب ٤ / ١٤٠ .
(٢) ينظر : الكشف ١ / ٢٠٣ ، والبحث الصوتي عند مكي بن أبي طالب ٢٠٥ .
(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١٤٠ – ١٤١ ، والسبعة في القراءات ٦٨٧ ، و النشر ٢ / ٢٠ .

بالهـــــاء "[1] .

ولم يرض هذا المذهب كلا من الدكتور عبد الفتاح شلبي [2] ، والــدكتور حسام النعيمي[3] إذ أكدا على أنَّ ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنــيس لا يمكــن أن يكون حكمًا عامًا للمختوم بتاء التأنيث ، إذ غالبًا ما يحرص القرّاء على نطق الهاء.

وإذا كان للباحث أن يدلوَ دلوه في هذه المسألة من الإمالة ، فإنَّ مما يمكن قوله : إن الإمالة تتحقق من جهتين كل منها يكفل تجويز الإمالة :

١. إذا شابهت الهاء الألف ، ووجدنا إمكانية إمالة الألف في الوقف فقد حملنـــا الفتحة في هذا الموضع على الألف في موضع الوقف .
٢. أَّن الهاء من الخفاء مايجعلها تحتاج إلى ما يبينها ، فإن الإمالة للتنبيـــه ، ولاسيما أنَّ الكلمة قد تنتهي بهاءٍ منقلبةٍ عن تاء .

## المبحث الثاني :

## التعليـل الصوتـي لمظـاهر الإعلال

*** تعريف الإعـــــلال :**

على الرغم مما أفرده سيبويه لهذا الموضوع من سعة في الأبـــواب[4] لا نستطيع أن نجد في ثنايا تلك الأبواب إجمالا يعرّف به سيبويه الإعـــلال ، هـــذا إذا استثنينا السقف الصوتي للأصوات التي يتكون في ضوئها موضوع الإعلال عبـــر

(١) في اللهجات العربية ١٣٦ ، و ينظر : من أسرار اللغة ٥١ .
(٢) ينظر : الإمالة في القراءات ٣٠٣ – ٣٠٤ .
(٣) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ١٥٧ – ١٥٨ .
(٤) البحث الخاص بموضوعات الإعلال في كتاب سيبويه : ٤ / ٣٣٠ – ٤٣١ .

تداخلها وانقلاب بعضها إلى بعضها الآخر ، وتلك الأصوات هي : الألف ، والياء، والواو ، وكذلك الهمزة " لأنها من حروف الاعتلال"[1] .

وعلى الرغم من أهمية هذه الظاهرة ، وكثرة انشغال النحاة بتعليل المظاهر السياقية للمجموعة الصوتية الإعلالية ( = ا ، ي ، و ، الهمزة ) نجد الكثير منهم لم يلتفت إلى تعريف الإعلال تعريفاً دقيقاً ، بل يمكن القول : إنَّ منهم من لم يتطرق إلى التعريف لا من قريب ولا من بعيد[2] إلا اننا لا نعدم من يتفطن إلى المعنى العملي للإعلال ، فهو عند ابن يعيش " ما يكون في حروف العلة التي هي الواو ، والياء ، والألف والهمزة – لمقاربتها إياها وكثرة تغيرها – من قلب حرف العلة نفسه إلى لفظ غيره على معنى أحالته إليه "[3] ، وتضمن تعريف الإعلال عند الرضي الاستراباذي أنواعه ، إذ يرى أن الإعلال " مختص بتغيير حرف العلة ، أي الألف والواو والياء ، بالقلب ، أو الحذف ، أوالإسكان ... "[4]، والغرض من هذا التغيير التخفيف ، ويتضمن هذا التعريف فضلاً عن أنواع الإعلال علة الإعلال ، وهي طلب الخفة .

ولم يخرج الشريف الجرجاني عن ذلك ، إذ يقول : " الإعلال هو تغيير حرف العلة للتخفيف "[5] ، ولشعوره بإشكالية التعريف أردفه بشرح له ، فقال : " فقولنا ( تغيير ) شامل له ، ولتخفيف الهمزة والإبدال ، فلما قلنا ( حرف العلة ) خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف بينهما ، ولما قلنا للتخفيف خرج نحو ( عالم ) في ( عالم ) فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية ، لأنه

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٠ .

(٢)على سبيل المثال ، ينظر : المقرّب ٥٤٢ ، و مراح الأرواح ١١٣ .

(٣) شرح المفصل ٤ / ٣٣١ .

(٤) شرح الشافية ٣ / ٦٦ ، ٦٧ .

(٥) التعريفات ٢٥ .

تغيير حرف العلة ، وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه ، إذا وجدا في نحو قال ، ووجد الإعلال بدون الإبدال في ( يقول ) ، والإبدال من غير الإعلال في ( أصيلان ) "[1] .

ولم يتعد المحدثون حدود القدماء ، فالإعلال هو " تغيير حرف العلة للتخفيف ، بقلبه ، أو إسكانه ، أو حذفه ، فأنواعه ثلاثة ؛ القلب ، والإسكان والحذف "[2] . وللإعلال عند الغربيين تسميتان[3]هما : Apophony و Ablaut

وإذا أريد لتعريف الإعلال أن يكون جامعًا مانعًا ، فينبغي الأخذ بنظر الاعتبار ما يأتي :

١. التعريف بأصوات العلة ، أ هي الألف والياء والواو ، من دون الهمزة ، أم إنّها جميع تلك الأصوات .
٢. الكشف عن وجهة القرابة التشريحية ، والقرابة المواصفاتية بين أصوات العلة .
٣. إيضاح أنواع الإعلال .
٤. بيان أصلية الإعلال وفرعيّته .
٥. أتعدُّ الخفة الغاية الوحيدة للإعلال ؟

وأستطيع القول : إنّ الإعلال هو التداخل الصوتي لأصوات الهمزة ، والألف والياء ، والواو بينها وبين ذواتها وبينها وبين بعضها ، لتقارب في طبيعتها الأدائية فضلاً عن السياقية ، ولكثرة استعمالها في الكلام . ومن مظاهر الإعلال

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) شذا العرف ١٣٥ ، وينظر : التيسير في الإعلال والإبدال ٥ ، و النحو الوافي ٤ / ٦٩٥ ، والواضح في النحو والصرف ، قسم الصرف ١٨٧ ، والصرف الواضح ٣١٧ .

(٣) ينظر : أسس علم اللغة ١٤٦ .

النقل ، والقلب ، والحذف لتأدية أغراض أدائية وبنائية ونحوية ودلالية ، والأصل فيه أن يكون في الفعل .

وهذا التعريف ينطوي على جملة من المفاهيم ، والأسس التي يجدر بنا توضيحها على النحو الآتي :

**١- الإعلال ( = المصطلح ) :**

تداخل الإعلال في التراث الصوتي العربي مع غيره من المصطلحات ، فهو عند سيبويه يعني الإبدال ، ويعني القلب ، وكذلك الإبدال والقلب يعني كل منهما الآخر " ذلك أنّ سيبويه ينظر إلى الإبدال بمفهومه الشامل ، أي إبدال حرف مكان حرف آخر ضمن بناء الكلمة ، سواء أبدل بحرف صحيح ، أو حرف علة بحرف علة ، أو حرف صحيح بحرف علة ، أو العكس ، وقد أخذ قسم من اللغويين بهذا الرأي "(١) .

وقد تداخل مصطلح الإعلال في كتاب سيبويه بغيره من المصطلحات مثل الإبدال والقلب وتخفيف الهمزة ، والتعويض . وأما القلب – من تلك المصطلحات – ففيه ثلاثة آراء(٢) :

أ. جعل حرف مكان حرف العلة للتخفيف .

ب. جعل حرف العلة والهمزة بعضها مكان بعض .

جـ. جعل أحرف العلة بعضها مكان بعض .

أما تخفيف الهمزة ، فمن معانيه حذف الهمزة ، أو جعلها بين بين ، أو

(١) الإعلال في كتاب سيبويه ٢٠ ، وينظر : الأمالي ٢ / ١٨٦ ، و تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٣٠٠ – ٣١٢ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٣٧٠ – ٤٠١ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ٣ / ٦٦-٦٧ ، والمفصل ٣٤٧ .

إبدالها[1] ، والتعويض : جعل الحرف خلفًا عن حرف بحذف ، ولا يشترط فيه أن يكون في الموضع المحذوف منه نفسه نحو حذف واو ( وعد ) ، والتعويض عنها بالتاء في ( عدة )[2] .

وفي ضوء التعريفات العلمية والعملية لتلك المصطلحات ، ومقابلة بعضها ببعض توضّح ما يأتي [3] :

- إنّ بين الإبدال والإعلال عمومًا وخصوصًا من وجه ، إذ وجد في نحو (قال ) ، ووجد الإعلال بلا إبدال في ( يقول ) ، والإبدال بلا إعلال في (أصيلان ) .
- إنّ كلّ قلبٍ إبدالٌ ، سواء أكان القلب على وفق الرأي الأول أم الرأي الثاني ، أو الرأي الثالث .
- إن بين الإعلال والقلب عمومًا وخصوصًا ، فعلى الرأي الأول يجتمعان في نحو ( قال ) ، وينفرد الإعلال في نحو ( يقول ) ، أو ( قل ) ، وينفرد في نحو ( بير ) و ( راس ) .
- إن كل إبدال تعويض ولا عكس ، ويكون بين الإبدال والتعويض التباين ، إذ يشترط في الإبدال أن يكون المبدل مكان المبدل منه ، ويشترط في التعويض أن يكون العوض في غير مكان المعوض عنه
- أن بين الإبدال وتخفيف الهمزة عمومًا و خصوصًا ، إذ يجتمعان في نحو ( راس ) و ( بير ) ، وينفرد الإبدال في نحو ( هراق ) من (أراق ) ، وينفرد تخفيف الهمزة في نحو ( مسلة ) من ( مسألة ) .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٤٢ .

(٢) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٦٦ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ٦٨ – ٧١ ، الهامش .

٢- **التداخل الصوتي :**

القول بالتداخل الصوتي يكشف عن التنوع الفــونيمي لأصــوات العلــة ، وقدرتها على تأدية وظيفة غيرها على وفق السياقات البنائية التــي تــوفر المنــاخ المناسب لإدخال الياء على الواو ، أو العكس على سبيل المثال ، بمعنـــى أنّ هــذه الأصوات قد تتداخل فيما بينها فيحل بعضها مكان بعض من دون أن تختل جرثومة المعنى ، وهذا القول يعرّض الفونيم – بوصفه أصغر وحدة صوتية قــادرة علــى تغيير المعنى–[١] لإعادة النظر ، إذ إنّ أصــوات العلــة ( ا ، ي ، و ، الهمــزة ) بمنزلة حزمة صوتية يستطيع كل طرف من أطرافها المتضافرة أداء وظيفة غيره .

ولعل قولنا بالتداخل الفونيمي يكشف علاقات هذه الأصوات بــذواتها ، إذ إنّ لأصوات الواو والياء القدرة على أن تكون صحيحة ومعتلة ، وعليه فالتــداخل الفونيمي بين أصوات العلة " يوفر حيلة لبقة ابتدأها العربي للمــرة الأولــى فــي الصميم من اللغة أداة للتصحيح وللتمكين اللفظي ، وإخفاء لمواطن الضــعف فــي الكلمة "[٢] .

٣- **إعلال الهمزة :**

أغلب ظني أنّ الهمزة من أصوات العلة لأسباب منها :

- إن المؤصلين لأصوات العلة في العربية عدّوا الهمزة منهــا ، فالخليــل[٣] كانت الهمزة عنده من أصوات الجوف ، أما سيبويه فإنه يرى " أنها مــن حروف الاعتلال "[٤] .

---

(١) ينظر: دراسو الصوت اللغوي١٣٥، والألسنية في علم اللغة الحديث١٩٩.

(٢) مدخل إلى دراسة الصرف العربي ٩٧ .

(٣) ينظر : العيــن ١ / ٥٧ .

(٤) الكتـــــاب ٤ / ٣٩٦ .

- الهمزة من أصوات العلة باعتبار ماهية الإعلال اللغوية ، فقد سميت بهـذا الاسم لأنها لا تثبت أمام تصاريف الزمان[١] ، والهمزة في ضوء ذلك لها القدرة على التنوع الفونيمي ، إذ إنها محققة ، ومخففة ، وبين بين .
- الهمزة من أصوات العلة باعتبار غائية الإعلال ، وهي الخفة والـتخلص من الثقل الذي يؤلفه النسيج العربي للمفردات الحاملة لأصـوات العلـة ، فهي – أي الهمزة – أولى بالتخفيف إذا علمنا أنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد[٢] .
- إذا كانت كثرة استعمال الألف والواو والياء متأتية من أنَّ الكلام لا يعرّى منها[٣] ، أو من أبعاضها ، فإن كثرة استعمال الهمزة متأتية مـن أنَّنـا لا نستطيع سبيلاً إلى أداء الساكن من دون همزة الوصل .
- الهمزة أقرب الأصوات إلى أكثر الأصوات قدرة على التغيير وهو الألف
- إذا كان للواو والياء القدرة على أن تؤديا دور الاعتلال والصحة فلماذا لا يمنح ذلك الحق للهمزة .
- أثبتت التجارب المختبرية أن صوت الهمزة صوت غير مسـتقر ، وهـو شبيه بأصوات المد في بعض الأحيان ، بل لوحظ أن بينه وبين أصـوات المد في العربية مناسبة ومؤاخاة ، وهو وإن كان صوتًا صامتًا ، فإن لـه حالات من التليين والحذف والإبدال والتخفيف يعتل فيها ، ومن أجل ذلـك ألحق بالألف والواو والياء ، بل انه يعامل في بعض التصريفات معاملـة نصف المد ، من نحو ما نجد في تحول جمع الكلمات من قبيل ( خطيئة ) مما لامه همزة من بناء ( فعائل ) إلى ( فعالى ) أي : خطيئة : خطايـا ،

---

(١) ينظر : شرح الشافية ٣ /٦٧ .

(٢) ينظر : الكتـاب ٣ / ٥٤٨ .

(٣) ينظر : الكتـاب ٤ / ٣٣٩ .

هو ما يحدث في الكلمات التي لامها نصف مد من نحو ( مطيّة : مطايا)[1] .

**٤ – غائية الإعلال :**

التعريفات المتوارثة عن الدرس الصوتي القديم ، والمقترحة في الدرس الصوتي الحديث لم تتطرق إلى الغاية من الإعلال[2] . وكثيرة هي التعريفات التي قصرت غاية الإعلال على الخفة أو العمل من وجه واحد ، ولا ضير في ذلك ، إلا أنَّ الحقيقة أن غاية مطلب الإعلال لا تنتهي عند هذا الحد ، فالإعلال هو العصا الصوتية التي يطلب بها التخفيف فضلاً عن مآرب أخرى . ويكفينا عن ذلك دليل تعليل سيبويه لهمز الواو والياء في اسم الفاعل ، إذ يقول : " اعلم أن ( فاعلاً ) منهما مهموز العين ، وذلك أنَّهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل ( فَعَلَ ) منه ، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف ، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره ، فهمزوا هذه الياء والواو إذ كانتا معتلتين ، وكانتا بعد الألفات ، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء و سقاء ، حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف ، وذلك قولهم : خائف وبائع "[3] .

وهنا لم تكن الخفة هي المطلب ، بل كان الهمز لتأصيل حالة الإعلال في الفعل ، إذ إنهم كرهوا أن يأتي اسم الفاعل من أفعال معتلة مجيء اسم الفاعل من أفعال غير معتلة ، ولما لم يصلوا إلى الإسكان إذ يقودهم إلى الحذف فتختل الصيغة ( = فاعل ) ، فتعود باللفظة إلى الفعل منها ، فحملوا الهمزة في الواو والياء العينية

---

(١) ينظر : تهذيب اللغة ١٥ / ٦٨٢ ، والرعاية ١٠٨ ، ودراسة الصوت اللغوي ٢٩٧ و في الأصوات اللغوية ٢٧٣

(٢) ينظر : التيسير في الإعلال والإبدال ٥ ، والقلب والإبدال في اللغة ٩٩ ، والإعلال في كتاب سيبويه ٢٣ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٤٨ .

على ما جرى في الواو والياء اللامية في نحو : سقاء وقضاء ، وبهذا تكون الهمزة في مثل ما تقدم أمارة على الأصل ، أي انهم " لما ذهبوا إلى إسكان الواو والياء اجتمع ساكنان ألف فاعل ، والواو والياء الساكنتان ، فلما أرادوا حذف الياء والواو كرهوا الإخلال بالاسم ، وأن يذهب مثال البناء فهمزوها ، وجعلوا الهمزة دليلاً على اعتلالهما "(١) ، فالحفاظ على الصيغة كان مطلبًا ، كما إنَّ الحرص على الإتيان بالاسم معتلاً مثلما كان الفعل الذي انحدر منه معتلاً ؛ كي تستمرّ وتيرة الإعلال كلما توافر المناخ الصوتي المناسب ، وقد تكون الهمزة – في ما تقدّم – للتنبيه على أنَّ حق الصوت المهموز الإعلال .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المناخ الصوتي للإعلال قد تعترضه مهام دلالية ، فيبقى صوت العلة على وضعه من دون تغيير ، فالالتباس ، أو التفريق حين يعترض المفردة لا يشفع لها المناخ الصوتي المتوفر لإعلالها فيؤتى بالأصل " و يتم أفعل اسمًا ، وذلك قولك : هو أَقوَل الناس ، وأَبْيَعُ الناسِ ، أَقْوَلُ منك ، وأَبْيَعُ منك ، وإنَّما أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرّف نحو : ( أقال ) و( أقامَ ) ، ويُتَمُّ في قولك : ما أقْوَلَهُ ، وأَبْيَعَهُ لأن معناه معنى ( أفعل منك ) و ( أفعل الناسِ)، لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه ( قائلٌ ) و ( بائع ) كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس ، وهو بعد نحو الاسم لا يتصرّف تصرّفه ، ولا يقوى قوته ، فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرّف نحو ( أقال ، وأقام ) ...."(٢) ، وهنا نلحظ ان المستعمل اللغوي فرّط بمطلب الخفة لغرض بنائي يميّز بموجبه الأفعال بعضها عن بعض ، ولو سار المؤدي على الوتيرة نفسها في الإعلال باعتبار المناخ الصوتي المتوافر لأوقعنا في اللبس .

---

(١) الواضح من علم العربية ٣٠٤ – ٣٠٥ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٥٠ .

## ٥- أصالة الإعلال وفرعيّــته :

لما كان الفعل فرعًا عن الاسم في اللفظ كما في المعنى ، إذ انــه حاصــل بسبب تغير حركات حروف المصدر ، فالمصدر كالمادة ، والفعل كالمركــب مــن الصورة والمادة ، ومثل ذلك اسم الفاعل ، والمفعول ، والموضع ، والآلة وجميــع ما هو مشتق من المصدر . وجرت العادة في الاستعمال اللغوي بتخفيف الفــروع " لأنها لاحتياجها إلى الأصول فيها ثقل معنوي ، فخففوا ألفاظها تنبيهًا عليه ، وفــي الفعل ثقل من وجه آخر ، وهو أنّ ثلاثيّه – وهو أكثره – لا يجيء ساكن العــين ، وانه يجري عيالاً كالفاعل ضرورةً ، والمفعول ، والحال ، والتمييــز كثيــرًا .... والمضارع فرع الماضي ... والأمر فرع المضارع لأنه أخذ منه على ما تقــدّم ، فعلى هذا صار الفعل أصلا في باب الإعلال لكونــه فرعًــا ، ولثقلــه .... أمــا المصدر، فلما كان أصل الفعل في الاشتقاق لم يجب إعلاله بإعلال الفعــل إلا إذا كان جزءًا مقتضى الإعلال فيه ثابتًا كالكسرة في ( قِيام ) أو كان مناسبًا للفعل فــي الزيادة المصدرة كـــ ( إقامة ) و ( استقامة ) ... "[١] .

وكان ابن عصفور قد ذهب إلى أنّ تغير حروف العلة في الفعل والاســم لأجل التخفيف سواء أكانت أصولاً أم زوائد [٢] .

وشرط اعتلال الاسم عند سيبويه أن يكون على مثال الفعل وبنائه ، قــال سيبويه : " اعلم أنّ كل اسم منها على ما ذكرت لك أن يكون مثاله وبناؤه ( فِعْلاً ) فهو بمنزلة فعله ، يعتل كاعتلاله ، فإذا أراد ( فَعَلٌ ) قلت : دارٌ ، و نابٌ ، وســاقٌ فيعتل كما يعتل في الفعل ، لأنه ذلك البناء ، وذلك المثال ، فوافق الفعل كما توافق الفعل في باب يغزو ويرمي "[٣] . وعليه يعلّ الاسم كما يعلّ الفعل ، ويحمل فــي

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٨٨ – ٨٩ .

(٢) ينظر : الممتع في التصريف ٤٢٥ ، ٥٩٩ .

(٣) الكتـــــاب ٤ / ٣٥٨ .

الإعلال الأصل ( = الاسم ) على الفرع ( = الفعل ) لأن الإعلال أصل في الفعل يحصل بسبب تغير حركات حروف المصدر ، فإذا توافر للاسم مناخ صوتي يماثل ما يقتضي الإعلال في الفعل ، فإنه – أي الاسم – يعتل كذلك . وقعّد ابن السرّاج ذلك بقوله : " إن ما جاء من الأسماء على وزن الفعل المعتل أعلّ ، وما خالف منها الفعل صح "[١] .

**٦- أنواع الإعلال :**

تضمن تعريف الإعلال ثلاثة أنواع له ، هي :

- الإعلال بالنقل .
- الإعلال بالقلب .
- الإعلال بالحذف .

وهذه الأنواع الثلاثة هي مدار البحث في العلل المرافقة لأحكام المظاهر الصوتية المصنّفة في ضوئها ، وقد يكون في الكلمة نوع من الإعلال واحد ، وقد يجتمع أكثر من نوع ، لذا فسوف نعرض فيما يأتي من هذا الفصل التعليلات الصوتية المرافقة لأحكام كل نوع من أنواع الإعلال على وفق المنهج الآتي :

- القاعدة الصوتية المشترطة لتحقق الإعلال .
- التعليل الصوتي الذي اقترحه سيبويه .
- التحليل الصوتي الحديث لما جاء به سيبويه .

*** أولاً : التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال بالنقل :**

وسمّى سيبويه هذا النوع من الإعلال بـ ( الحذف والإسكان )[٢] أو

---

(١) الأصول في النحو ق٢ / ٥٤٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٥ .

(الإسكان )[١] . والإعلال بالنقل تسمية استقرّت فيما بعد[٢] ، ويعني " نقل حركة حرف العلة الواو والياء ألى الحرف الساكن الصحيح قبلها مع بقاء الحرف المعتل إن كانت الحركة تجانسه ، وقلبه حرفاً يجانسها إن كانت تغايره ، وإذا كان حرف العلة ألفاً فلا يحصل فيه مثل هذا الاعتلال لأن الألف خفي ساكن لا يقبل الحركة "[٣] .

وأبرز قواعد الإعلال بالنقل[٤] :

١. أن يكون حرف العلة عيْناً لـ ( فعل ) .
٢. أن يكون حرف العلة ( عين ) اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته ، أو زيادته دون وزنه .
٣. أن يكون حرف العلة ( عين ) مصدر موازن لـ ( إفعال ) أو (استفعال ) .
٤. أن يكون حرف العلة ( عيناً) فيما يجيء على ( مفعول ) .

وفيما يأتي العلل الصوتية المرافقة لأحكام الإعلال بالنقل ، وعلى النحو الآتي :

**<u>تعليل القاعدة الأولى : أن يكون حرف العلة عيْناً لـ ( فعْلٍ ) :</u>**

<u>أ –</u> في باب ( ما الياء والواو فيه ثانية ، وهما في موضع العين ) قال سيبويه :

" وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما ، وكثرة دخولهما في الكلام ، وانه ليس يعرّى منهما ومن الألف أو من بعضهنّ ، فلما اعتلت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين وكرهوا أن يقرّوا حركة الأصل حيث اعتلّت العين ، كما أنَّ ( يَفْعَلُ ) من ( غزوت ) لا تكون حركة

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٥ .
(٢) ينظر : الممتع في التصريف ٤٢٥ ، و المقرّب ١٨٣ .
(٣) الإعلال في كتاب سيبويه ٥٠ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه ٥٠ – ٨٩ .

عينه إلا من الواو ، وكما أنَّ ( يفعل ) من ( رميت ) لا تكون حركة عينه إلا من الياء حيث اعتلت ، فكذلك هذه الحروف حيث اعتلت جعلت حركتهن على ما قبلهنّ، كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلها لئلا تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتل "(١) .

وهذا النص يوضّح جملة من الأمور منها :

- معالجة الأفعال المجرّدة ، وما يجري فيها من إعلال .
- تعليل سيبويه اعتلال ( الألف والواو والياء ) بكثرة الاستعمال ، وكثرة دخولها في الكلام ، إذ لا يعرّى منها أو من أبعاضها ، وقوله ( بعضهنّ ) ( = الألف والواو والياء ) إشارة إلى الحركات ( = الفتحة والكسرة والضمة ) ، وبهذا يتفطن سيبويه لقدرة أصوات العلة على التناسل الصوتي في ذاتها فضلاً عما يجري بين بعضها وبعض .
- علة نقل الحركة المرافقة لهذه الأصوات ( الواو والياء ) إذا كانت عينًا في الفعل إلى الفاء متأتية من اعتلال هذه الأصوات ذاتها مما يزرع في ذهن المؤدي – من خلال المناخ الصوتي المتوفر– كراهة استقرار حركة الأصل والعين معتلة .
- يكشف النص أنَّ حركة الفاء المنقولة إليها يكون من جنس الصوت الشاغل لموضع العين ، فإن كان ياءً تحركت الفاء بالكسر ، وإن كان واوًا تحركت الفاء بالضم .
- تدافع حركتي العين والفاء يسهم في إسقاط حركة الفاء ، واستقرار الحركة المجانسة للصوت الشاغل للعين ، وبذلك يسهم الإعلال بالنقل – في رفد الإعلال بالقلب المترتب على نقل الحركة – في إعطاء البناء اللغوي بعدًا سيميائيًا عبر ما يتحصّل للمتلقي من إشارة صوتية على الفاء تكون دليلاً

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٩ .

على الصوت الذي شغل موضع العين على صعيد البنية التحتية للمفــردة (= الأصل ) .

ونستطيع أن نتمثل ما يجري في الأفعـــــال المعتلة العيــن بعد تحليلهـــا تحليلاً صوتيًا [١] في ضوء التصور الذي يقترحه سيبويه ، والتصوّر الذي يقترحــه الدرس الصوتي الحديث ، على النحو الآتي :

قَوُلَ ← قالَ = بعد اسناد الفعل إلى المتكلم ← قُلْتُ .

↓

فَعُلَ ← فَعــَلَ = بعد اسناد الفعل إلى المتكلم ← فُلْتُ

أي أنّ ( قُلْتُ ) في الأصل ( قــَوُلْتُ ) = ( فَعَلْتُ ) .

وبتحليل الأصل صوتيًا [٢] :

---

(١) في الكتابة الصوتية نرمز للمصوتات القصيرة بصورة الفتحة والكسرة والضمة بخطــيط / ـــَـ ، ـــِـ ، ـــُـ / ، وللمصوتات الطويلة بصورة فتحتين للألف ، وكسرتين للياء المديّة، وضمتين للواو المديّة بخطيط أيضًا / ـــً ، ـــٍ ، ـــٌ / ، ولنصف المصــوّت ( اليــاء والواو غير المديتين بصورة الحرف ، فالياء رمزهــا / ي / ، والــواو / و / . ينظــر : أصوات العربية بين التحوّل والثبات ١٠٥ – ١٠٦ ، وأبحاث في أصوات العربية ١٢١ .

(٢) وفيما يأتي بيان موجز للمصطلحات الصوتية التي كثيرًا ما أتداولها في التحليل الصوتي :

- **الصامت :** الصوت الناجم من تقارب في نقطة ما من جهاز النطق يؤدي إلـــى احتكـــاك مسموع ، ويسمّى الصوت احتكاكيًا ، وعند القدماء يسمى الرخو كالفاء والذال ، أو ينجم من انطباق في نقطة ما ويسمى انفجاريًا إذا تبع ذلك الانطباق انفصال مفــاجئ ، وهــو شديد عند القدماء كالباء والتاء . =
- **الصائت أو المصوّت :** ويراد به الصوت الناجم بتكيف في جهاز النطق لا يــؤدي إلـــى حدوث احتكاك مسموع ، والزمن الذي يؤدى فيه الصائت يقرر كونه صائتًا قصيرًا ، أو طويلاً .

* **نصف الصائت ، أو نصف المصوّت أو نصف الصامت** : الصوت الناجم من ارتفاع اللسان فوق نقطة ولادة الصائت بحيث يؤدي إلى احتكاك مسموع ، ويكون في موضع ولادة الكسرة والياء المديّة فيؤدي الاحتكاك إلى ولادة الياء غير المديّة ، وكذلك الواو الضمة .
* **المزدوج** : هو تتابع صائت ونصف صائت في مقطع واحد ، فإذا تقدم الصائت سمي المزدوج هابطًا ، كالفتحة والياء في : لَيْتَ : ( ل ـــَـ ي / ت ـــَـ ) ، وإذا تأخر الصائت سمي المزدوج صاعدًا كالياء والفتحة في : يَكْتُبُ : ( ي ـــَـ ك / ت ـــُـ / ب ـــُـ ) .
* **الإتحاد** : هي الحالة التي يتحول فيها الصائت القصير ونصف الصائت إلى صائت طويل كاتحاد لام ( يدعو ) مع الصائت الذي قبله مكونين صائتًا طويلاً .

**الإنشطار** : وهي الحالة التي يتحول فيها الصائت الطويل إلى صائت قصير ونصف صائت ، وهي عكس الاتحاد ، كما في انشطار الصائت الطويل من ( يدعو ) عند إظهار علامة النصب ، إذ الفتحة صائت ، وواو ( يدعو ) صائت ، ولا يجوز تتابع صائتين فينشطر الصائت الطويل إلى ضمة ، وواو غير مديّة تتصل بالفتحة مكونة مقطعًا .

* **المقطع** : وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعًا بصائت ، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد ومقاطع العربية خمسة ، منها مقطع له صورتان ، لذا فهي ستة على التفصيل ، وخمسة على الإجمال ، وهي :
* **المقطع القصير** : ويتكون من صامت يتبعه صائت قصير ، مثل مقاطع كلمة : كُتِبَ : ( ك ـــُـ / ت ـــِـ / ب ـــَـ ) ، ومعنى ذلك ان المقطع القصير لا يكون إلا مفتوحًا .
* **المقطع الطويل** :

أ – طويل مفتوح نحو : نودينا : ( ن ـــُـــُـ / د ـــِـ / ن ـــًـ ) .

ب – طويل مغلق نحو عَلِّمْهُم : ( ع ـــَـ ل / ل ـــِـ م / هـ ـــُـ م ) . =

* **المقطع المديد** : ويتكون من صامتين بينهما صائت طويل ، وهو من مقاطع الوقف ، نحو : ضالّين : ( ض ـــًـ ل / ل ـــِـ ن ) .

ق ـَــ / و ـُــ ل / ت ـُــ

وبعد حذف حركة الفاء / ـَــ / وإلقاء حركة العين / ـُــ / عليها يلتقي ساكنان ؛ الواو واللام ، فتحذف الواو ، وتصبح الصيغة ( قُلْتُ ) ، أي : ( ق ـُــ ل / ت ـُــ ) = قلت ، بعد أن كانت ( ق ـَــ / و ـُــ ل / ت ـُــ ) = قَوُلْتُ .

وهنا يمكن ملاحظة ما أحدثه الإعلال من تغيير لا على صعيد الهيكل الحركي للفعل بعد إسناده لتاء المتكلم وحسب ، وإنما على صعيد الهيكل المقطعي ، فقد كان الفعل على الأصل يتشكل من ثلاثة مقاطع ( قصير مفتوح + طويل مغلق + قصير مفتوح ) ، وبعد إسقاط القاعدة الأولى للمقطع الثاني / و / ، وإلقاء المصوّت / ـُــ / على قاعدة المقطع الأول / ق / بعد إسقاط المصوّت / ـَــ / ، فقد أعيد إنتاج الهيكل المقطعي للفعل المسند إلى تاء المتكلم ( قلْت ) ليتكون من مقطعين ( = طويل مغلق + قصير مفتوح ) ، فالخفة المنشودة من الإعلال لم تتحقق على الصعيد الفونيمي وحسب ، بل على الصعيد المقطعي .

---

- <u>**المقطع المزيد :**</u> ويتكون من صائت قصير قبله صامت ، وبعده صامتان ، وهو من مقاطع الوقف كتحول مقطعي كلمة ( نَهْرٌ ) إلى مقطع مزيد في الوقف ، أي : ( ن ـَــ هـ . ر ) .
- <u>**المقطع المتماد :**</u> ويتكون من صائت طويل قبله صامت ، وبعده صامتان ، وهو من مقاطع الوقف كتحول آخر مقطعين من كلمة ( متماد ) إلى مقطع واحد أي : ( م ـُــ / ت ـَــ / م ـًــ د . د ) .

<u>**قواعد المقاطع وقممها :**</u>

القواعد في أي مقطع لا تكون إلا من الصوامت ، ونصف الصائت قيمته قيمة صامت في البنية المقطعية ، أما القمم فلا تكون إلا صوائت قصيرة أو طويلة ، وأقل ما يتألف منه المقطع قاعدة تليها قمة ، وقد تلي القمة قاعدة أو قاعدتان ، ولا يكون في المقطع سوى قمة واحدة . ينظر : أبحاث في أصوات العربية ٧ – ١١ .

وعلى نحو مما تقدم يمكن تحليل ما يجري في ( باعَ ) ( = بَيَــعَ ) بعــد إسناده إلى تاء المتكلم ، وعلى النحو الآتي :

بَيَعْتُ ⟵ بِعْتُ

ب ـــَـ / ي ـــِـ ع / ت ـــُـ ⟵ ب ـــِـ ع / ت ـــُـ

وهنا يظهر التحليل الصوتي ، إسقاط حركتين ؛ حركة الفاء وحركة العين ومن ثمّ تحريك الفاء ( = ب ) بحركة من جنس الصوت الشاغل لموضـــع العــين (=ي ) فضلاً عن إسقاط الياء القاعدة الأولى للمقطع الثاني إثر التقاء ساكنين بعــد إسقاط حركتيهما ، الأمر الذي أحال المفردة إلى مقطعين .

<u>ب –</u> ولو أن سائلاً يسأل عن صيغتي ( فَعُلت ) و ( فَعِلت ) التي بنيت عليها كــل من ( قُلْتُ ) و ( بِعْتُ ) ، بعد أن كانتا في الأصل على ( فَعَلْتُ ) ، لكانت الإجابــة في معرض قول سيبويه : " وإنما حوّلت إلى ( فَعُلت ) ليغيّروا حركة الفــاء عــن حالها لو لم تعتل ، فلو لم يحوّلوها وجعلوها تعتل من ( قَوَلْتُ ) لكانت الفاء إذا هي ألقي عليها حركة العين غير متغيّرة عن حالها لو لم تعتل ، فلذلك حوّلوهــا إلـــى (فَعُلْتُ) فجعلت معتلة منها ، وكانت ( فَعُلت ) أولى بـــ ( فَعَلْتُ ) من الـــواو مـــن (فَعَلْتُ ) لأنهم حيث جعلوها معتلة محوّلة الحركة جعلوا ما حركته منه أولى بـــه ، كما إن ( يغزو ) حيث اعتلّ لزمه ( يَفْعُلُ ) وجعل حركة ما قبل الواو من الواو ، فكذلك جعلت حركة هذا الحرف منه ....

وأما ( بِعْتُ ) فإنها معتلة من ( فَعِلت – تفعَــلُ ) ، ولــو لــم يحولوهــا إلى(فَعِلت ) لكان حال الفاء كحال ( قلت ) ، وجعلوا ( فعِلت ) أولى بها ، كمـــا إن

(يفعل ) من ( رميت ) حيث كانت حركة العين محوّلة من ( يَفْعِـل ) و ( يَفْعُـل ) إلى أحدهما ، كان الذي من الياء أولى بها "(١) .

وتعقيب سيبويه هذا إثر ما قدمه من تعليل آنف هو تعليل آخر يكشف عن أنَّ صاحب الكتاب لا يقف عند حدود الظاهرة الصوتية ، بل يسبر أغوارها بالالتفات إلى ما يعتري الأنظمة البنائية لتلك المفردات من إشكالية قد تعترض لدارس العربية والمتأمل لأنظمتها الصوتية ، فهذا التعليل اللاحق بمنزلة الاحتراز والإجابة المتوفرة لسؤال قد يطرح .

وعليه فإنَّ كلاً من ( قلت ) و ( بعت ) في الأصل متحدّر من بنية (فَعَلْتُ)، ولما لم يكن لهذا الوزن القدرة على توفير المناخ الصوتي للمظهر الإعلالي المذكور آنفاً عدل عن ذلك البناء إلى ( فَعُلْتُ ) في ( قُلْتُ ) ، وإلى (فَعِلْتُ ) في (بِعْتُ ) ، ولم ينطلق ذلك العدول من فراغ إذ أريد منه التوصل إلى تحريك الفاء بمصوّت يجانس الصوت الشاغل لموضع العين ، ولذلك عدل إلى تحريك العين بجنس الصوت الشاغل لموقعها ، فلما شغل العين الواو صوّت بالضم، ولما شغل العين الياء صوّت بالكسر ، وهذه المصوّتات كانت لها مهمتان : الأولى : إعلال الفاء بها ، والثانية : إيحائية توحي بالمحذوف من موضع العين ، فالفعل " في هذا الإعلال على ضربين : أصل ، ومحمول عليه ، فالأصل ما يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلهما ، نحو : قَوَلَ ، وبَيَعَ ، و غَزَوَ ، و رَمَيَ ، والمحمول عليه ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحًا في الماضي الثلاثي "(٢) .

ونستطيع تمثل الأمر على النحو الآتي :

١. فَعَلْتُ ( = قَوَلْتُ ) ⟵ فَعُلْتُ ( = قَوُلْتُ ) ⟵ فُلْتُ ( = قُلْتُ ) .

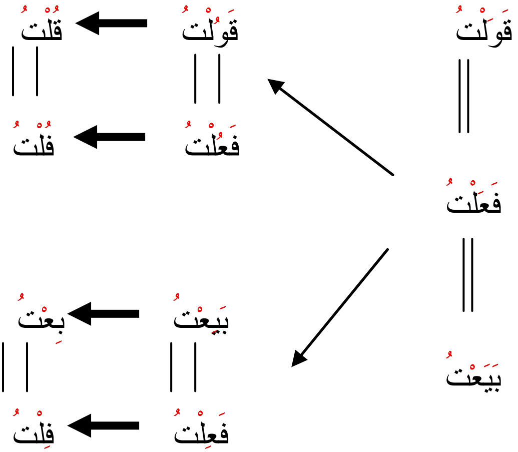
---

(١) الكتاب ٤ / ٣٤٠ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ٩٦ .

٢. فَعَلْتُ ( = بَيَعْتُ ) ⟵ فَعِلْتُ ( = بَيِعْتُ ) ⟵ فِلْتُ ( = بِعْتُ ) .

أو




**ج ــ** علّل سيبويه – فيما تقدم – المظاهر الإعلالية في الفعل المعتل المجرد ، وفيما يأتي تعليل لما يجري من إعلال بالنقل في الفعل المعتل المزيد :

قال سيبويه : " فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكنًا في الأصل، ولم يكن ألفًا ، ولا واوًا ، ولا ياءً فإنك تسكّن المعتل ، وتحوّل حركته على الساكن ، وذلك مطّرد في كلامهم .

وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتل وما قبلها إذا لحق الحرف الزيادة ، كما اعتلّ ولا زيادة فيه ، ولم يجعلوه معتلاً من محوّل إليه كراهية أن يحوّل إلى ما ليس من كلامهم . ولو كان يخرج إلى ما هو من كلامهم لاستغني بذا، لأن ما قبل المعتل قد تغيّر عن حاله في الأصل كتغيّر ( قلت ) ونحوه ، وذلك: أجاد ، وأقال ، وأبان ، وأخاف ، واستراث ، واستعاذ "(١) .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٤٥ .

ويكشف هذا النص في مقطعه الأول عن الطبيعة الإجرائية للإعلال بالنقل ، إذ تتم من خلال تسكين المعتل ، وإلقاء حركته على الساكن المتقدم عليه في البنية .

أما في المقطع الثاني فإنّ سيبويه يكشف علة الإعلال بالنقل للأفعال الثلاثية المزيدة ، ولاسيما ما كان منها على وزن ( أفعل ) و ( استفعل ) نحو (أقال) و ( استعاذ ) ، والعلة في ذلك انهم حملوا هذه الأفعال المزيدة على الأفعال المجرّدة إذا أريد لها أن تعتل مثلما اعتلت ولا زيادة فيها ، ويعين على ذلك مطاوعة البنية للإعلال إذ لم يجرِ في الأفعال المزيدة تغيّر في البنية ، مثلما جرى في الأفعال المجرّدة في حال إسنادها إلى المتكلم ، وقد تكفّلت البنية ( أفعل ) و (استفعل ) التي يصاغ في ضوئها الفعل المعتل المزيد لتوفير المناخ الصوتي المناسب للتغيّر الإعلالي ، فلم يكن الفعل وهذا الإعلال على ضربين ، أصل ، ومحمول عليه – كما تقدّم – إذ ان التغير الإعلالي ههنا جرى في سياق البنية الأصلية التي تحتضن الفعل المعتل المزيد ، نحو : أقال ، واستعاذ .

ونستطيع أن نمثّل تصوّر سيبويه على النحو الآتي :

فَعَلَ ⟵ أَفْعَلَ .

قَوَلَ ⟵ أَقْوَلَ .

والتحليل الصوتي لآخر الصيغ (أَقْوَلَ ) يكشف عن المناخ الصوتي المتوفر للإعلال بالنقل :

ء ـَـ ق / و ـَـ / ت ـَـ

وهنا تنتقل قمة المقطع الثاني / ـَـ / إلى القاعدة الثانية للمقطع الأول /ق/ فيتحقق الإعلال بنقل الحركة إلى القاف ، والإعلال بالنقل هنا يوفر المناخ الصوتي

المناسب للإعلال بالقلب ، أي قلب الواو ألفًا ، إذ انها سوف تكون إثر فتحة ، ونستطيع أن نتمثّل بعد التغيّر المقطعي الذي يحدثه النقل على النحو الآتي :

ء ـَــ / ق ـَــ و / ل ـَــ

وهنا يتوفر المناخ الصوتي لقلب الواو ألفًا على النحو الآتي :

ء ـَــ / ق ـًــ / ل ـَــ ( = أقال )

وللدرس الصوتي الحديث توجيه مغاير من حيث الإجراء لتصوّر القدماء ، إذ إنّ اجتماع مصوّت الصيغة بمصوّت العين يؤدي إلى سقوط عين الفعل، وتبقى الفتحة فتختل الزنة حتى يعوّض ما سقط بجعل المصوّت القصير (=الفتحة ) مصوّتًا طويلاً ( = الألف )[1] ، أي :

ء ـَــ ف / ع ـَــ / ل ـَــ

↓

ء ـَــ ق / و ـًــ / ل ـَــ

تسقط الواو ، فتطول الفتحة حتى تصبح ألفًا طلبًا لإعادة التوازن ، فيعاد بناء الفعل مقطعيًا على النحو الآتي :

ء ـَــ / ق ـًــ / ل ـَــ

**<u>تعليل القاعدة الثانية : أن يكون حرف العلة ( عين ) اسم يشبه المضارع في وزنه :</u>**

لما كان الإعلال أصلاً في الأفعال الماضية ، فإن المضارعة منها تحمل عليها ، ولما لم يكن من فرق بين الأفعال المضارعة المعتلة ، والأسماء المشتقة منها ، فقد حملت هذه الأسماء في إعلالها على تلك الأفعال ، نحو أسماء الفاعلين،

---

(١) ينظر : المنهج الصوتي ١٩٨ .

وأسماء المفعولين ، وأسماء الزمان والمكان والمصادر ، ويجب إعلالهـا بتسـكين حرف العلة فيها ؛ الواو أو الياء ، ونقل حركته إلى الساكن الصحيح قبله .

أ / وعليه فاسم الفاعل المصوغ من الثلاثي المزيد في حال المضارع يشابه في وزنه ، ويعتل كاعتلاله نحو ما يجيء علـى مثـال ( أُفْعِـلَ ) مثـل : ( مقـيم ، ومخيف)، والأصل : ( مُقْوِم ، و مُخْوِف ) والاسم ههنا " يكون على مثال ( أُفْعِلَ ) إذا كان هو الفاعل ، إلا أنَّ موضع الألف ميم "[1] ، فيتضح ان ( مقيم ) من الفعـل المضارع المصوغ من الثلاثي المزيد ، أي : أقام = يقيم = مُقيم.

فلما أريد من ( أقام ) فعل مضارع على وزن ( يُفْعِلُ ) أعيد الفعـل إلـى أصله ( = يُقْوِمُ ) : ي ــُـ ق / و ــِـ / م ــُـ ، وقـد نقلـت حركـة الـواو (=الكسرة ) إلى ما قبلها ( = القاف ) ، فتوفر المناخ الصوتي المناسـب للإعـلال بالقلب ، فانقلبت الواو ياءً ، وما يجري في ( مُفْعِل ) من ( أُقام ) نحو من ذلك إذا استبدلنا الياء في المضارع بـــ ( ميم ) في الاسم ، إلا أنَّ ما يجري في مثل باب ( مُفْعِل ) من ( أقام وأسال ) واويًا كان أو يائيًا في ضوء الدرس الصوتي الحديث هو حذف قاعدة المزدوج الصاعد المشكّل للمقطع الثاني ، ومدّ الصوت بالمصوّت القصير ليكون مصوّتًا طويلاً[2] ، ويكون قمة للقاعدة المجتلبة من المقطع السـابق بعد تغيير البناء المقطعي للمفردة ، وعلى النحو الآتي :

م ــُـ ق / و ــِـ / م ــُـ ن

وبعد إسقاط قاعدة المزدوج الصاعد ( = و ) ، ومـد الصـائت القصـير / ــِـ / / ــِـ / فيكون : ⟵

م ــُـ / ق ــِـ / م ــُـ ن

(١) الكتاب ٤ / ٢٨٠ .

(٢) ينظر : أبحاث في أصوات العربية ٥٧ .

وعلى هذا النحو يجري الأمر مع ( مُسيلٌ ) .

م ـــُـ س / ي ـــِـ / ل ـــُـ ن

وبعد إسقاط قاعدة المزدوج الصاعد ( = ي ) ، ومد الصائت القصير

/ ـــِـ /          / ـــِـ / فيكون : ←

م ـــُـ / س ـــِـ / ل ـــُـ ن

**ب /**

" ويجري ( مَفْعَلٌ ) مجرى ( يَفْعَلُ ) فيهما ، فتعتل كما اعتل فعلها الذي على مثالهما ، وزيادته في موضع زيادتها ، فيجري مجرى ( يَفْعَلُ ) في الاعتلال .... فكذلك اعتلّ هذا لأنَّهم لم يجاوزوا ذلك المثال المعتل ، إلا أنَّهم وضعوا ميمًا مكان ياءٍ ، وذلك قولهم : مقامٌ ،ومقالٌ "[1] .

وهذا النص يكشف عن ان علّة إعلال اسم المكان كانت على أساس مشابهة هذا الاسم الفعل المضارع ، إذ انه ( = الاسم ) لا يختلف عن المضارع إلا بمقدار وضع الميم – علامة على الاسم – موضع الياء علامة المضارع ، أي ان (مقام ) – مثلاً – في أصل بنائها الصوتي والمقطعي على النحو الآتي :

م ـــَـ ق / و ـــَـ / م ـــُـ ن

انتقلت الفتحة إلى الصامت السابق لها فانقلبت الواو إلى ما يجانسها :

م ـــَـ / ق ـــً / م ـــُـ ن

أما التوجيه الصوتي ، فعلى النحو الآتي :

م ـــَـ ق / و ـــَـ / م ـــُـ ن

تسقط قاعدة المزدوج الصاعد /و/ ويمد الصائت القصير

/ـــَـ/ ← / ـــً /

م ـــَـ / ق ـــً / م ـــُـ ن .

---

(1) الكتاب ٤ / ٣٤٩ .

**تعليل القاعدة الثالثة : أن يكون حرف العلة ( عين ) مصدر موازن لـ ( إفعال ) أو ( استفعال ) :**

أي أنَّ المصدر على وزن ( إفعال ) و ( استفعال ) ، وعلّة الإعلال ههنا هي حمل المصدر على ما اعتلت عينه في الفعل .

وهنا يمكن الالتفات إلى مقارنة تتمثل في ان المصدر هو المكوّن اللغوي الذي تصدر عنه التصاريف الأخرى ، فكيف يحمل الإعلال في الأصل (=المصدر) على الإعلال في الفرع ( = الفعل ) ؟! ، والتمس الرضي الاستراباذي إجابة لهذا السؤال بالقول : إنَّ الإعلال لا يكون في المصدر " إلا إذا كان جزء مقتضى الإعلال فيه ثابتًا ، أو كان مناسبًا للفعل في الزيادة المصدّرة كإقامة ، واستقامة " (١) ولا يعدو عذر الرضي ههنا أكثر من احتراز لما قد يواجه المعايير الصوتية من إشكالات قد تطال منظومة القواعد اللغوية على مستوى الأصول .

ومجمل ما يجري من إعلال في ( إقامة ) في ضوء ما يستشف من الكتاب، والفكر الصوتي عند القدماء يمكن تحليله صوتيًا على النحو الآتي :

**أ / في ضوء تصوّر سيبويه والقدماء :**

إقوام ⟵ إقامة

ء ـــِـ ق / و ـــَـ + ـــً / م ـــَـ

تنقل حركة الواو إلى القاف فيلتقي ساكنان ، يحذف على إثره الواو ، ويعوّض عنها في نهاية المصدر بهاء .

ء ـــِـ / ق ـــً / م ـــَـ ـــة .

**ب / في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث** : يمكن القول :

إقوام ⟵ إقامة

(١) شرح الشافية ٣ / ٨٩ .

ء ـــِ ق / و ـــً / م ـــَ

تسقط قاعدة المقطع الثاني /و/ ويشكل المصوّت الطويل / ـــً / مع القاعدة الثانية للمقطع الأول /ق/ مقطعًا طويلاً مفتوحًا ، ويعاد تشكيل المصدر على النحو الآتي :

ء ـــِ / ق ـــً / م ـــَ + ـة .

أما الهاء فجزء من الصيغة ، وأما همزة الوصل فهي لا تعدو أكثر من صويت خفيف لا يمكن عدّه جزءًا من نظام الحركات ، أو الأصوات الصامتة في العربية(١) ، وهذا هو رأي الدكتور كمال بشر الذي نعت فيه الهمزة بمواصفات الحركة ( = صويت خفيف ) ، وحجب عنها أنْ تكونَ من فصيلة الحركات مثلما حجبها عن أن تكون صامتة .

أما الدكتور داود عبدة فقد صرّح بحركية الهمزة في ( إقامة ) ، أي أنّها حركة قصيرة يلجأ المتكلم إلى زيادتها تجنبًا لما يخالف النظام الصوتي للكلمة ، ولاسيما فيما يتعلق بتوالي الأصوات الصامتة سواء في أول الكلام ، أو في درجه(٢) .

وبعد ، فالقول بكون الهاء جزءًا من الصيغة عند المحدثين ، أو من التعويض عند القدماء، فإنّ ذلك لم يكن شرطًا عند سيبويه لعلتين :

أ – عملاً بقوله تعالى " لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة " ( النور / ٣٧ ) .

ب – " إن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا "(٣) .

ومثل ذلك يمكن أن يقال في المصدر اليائي ، نحو :

---

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة ١/ ١٦٧ .

(٢) ينظر : دراسات في علم أصوات العربية ٥٧ .

(٣) الكتاب ٤ / ٨٣ .

إبيان ⟵ إبانة

ءــِـ ب / يــً / نــَـ

تسقط قاعدة المقطع الثاني / ي / ، ويشكل مصوتها مع القاعدة الثانية للمقطع الأول / ب / مقطعًا طويلاً مفتوحًا ، وبعد إعادة تشكيل البناء المقطعي للمصدر نخرج بالآتي :

ءــِـ / بــً / نــَـ + ــة .

**تعليل القاعدة الرابعة : أن يكون حرف العلة ( عينًا) فيما يجيء على ( مفعول )**

يعلّ اسم المفعول لاعتلال فعله المبني للمجهول ، ويتضح ذلك في تعبير سيبويه في النص الآتي :

" ويعتل ( مفعول ) منهما كما اعتلّ ( فُعِلَ ) لأن الاسم على (فُعِلَ ) : (مَفْعُولٌ ) ، كما أنَّ الاسم على ( فَعَلَ ) : ( فاعِلٌ ) ، فتقول : مَزُورٌ ، و مَصُوغٌ، وإنَّما كان الأصل : مَزْوُورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى ، كما أسكنوا في (يَفْعَلُ ) ، وحذفت واو ( مفعول ) لأنه لا يلتقي ساكنان .

وتقول في الياء : مَبِيعٌ ، و مَهِيبٌ ، أسكنت العين ، وأذهبت واو ( مفعول) لأنَّه لا يلتقي ساكنان ، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها ، كما جعلتها تابعة في ( بِيضٍ ) ، وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة ، فلم يجعلوها تابعة للضمة، فصار هذا الوجه عندهم ، إذ من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً ، ولا يتبعوها الضمة فرارًا من الضمة والواو إلى الياء لشبهها بالألف ، وذلك قولهم : مَشُوبٌ ، ومَشِيبٌ... "[١] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٤٨ .

**ويكشف النص طائفة من الأمور ؛ منها :**

- إنَّ علة إعلال اسم المفعول إنما تأسست على أنَّ اسم المفعول في مثل هذه الحالة متحدر من فعل معتل في أصله ، وقد بني للمجهول .
- حمل اسم المفعول على الفعل المضارع في إعلاله إجراءً وتعليلاً (=فتقول: مزور ، ومصوغ ، وإنما كان الأصل : مزوورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى ، كما أسكنوا في ( يَفْعَلُ ) ، وحذفت واو ( مفعول ) لأنه لا يلتقي ساكنان ) ، أي إننا لو أردنا من ( صاغ ) المضارع لكان ( يصوغ ) ، واسم المفعول من هذا الأخير : مصووغ = مفعول ، وبتحليل ما يجري صوتيًا يكون :

م ـَـ ص / و ـُـ و / غ ـُـ ن

ففي ضوء معطيات الدرس الصوتي القديم يمكن القول : إنَّه بعد نقل حركة الواو إلى الساكن / ص / التقى ساكنان سقطت على أثرها واو الصيغة ( = مفعول ) وأعيدت هيكلة المقاطع الصوتية على النحو الآتي :

م ـَـ / و ـُـُـ / غ ـُـ ن

أما في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث ، فإنه يمكن القول انه بعد تمرير الأصل ( صَوَغَ ) ضمن صيغة اسم المفعول ( = مفعول ) نجم عن ذلك الترتيب المقطعي :

م ـَـ ص / و ـُـ و / غ ـُـ ن

وهذا التشكيل الصوتي يمكن أن يؤسس عليه رأيان :

١. إذا أسقطنا القاعدة الأولى للمقطع الثاني / و / ، واتحد الصائت القصير / ـُـ / بنصف الصائت / و / القاعدة الثانية للمقطع الثاني ، فإنَّه يشكّل صائت طويل يكوّن مقطعًا مع القاعدة الثانية للمقطع الأول ، ويعاد تشكيل المقاطع على النحو الآتي :

م ـَـ / ص ـُـُـ / غ ـُـ ن ( = مصوغ )

إلا أنَّ هذا الرأي يردّه أن نتاج هذه الهيكليــة الصــوتية ســيكون بزنــة (مفول)، أي أنَّنا أسقطنا من الأصل ( = الواو ) ، وهو ما يناظر العــين في الوزن ، وهو أثبت في اللغة من واو الصيغة ، وعليه فسوف نعــدل إلى رأي آخر .

٢. نسقط القاعدة الثانية للمقطع الثاني / و / ، ويتحد المصوت القصير / ـــُـ / مع القاعدة الأولى للمقطع نفسه ليكون صائتًا طويلاً يشكل مع القاعــدة الثانية للمقطع الأول / ص / مقطعًا جديدًا ، ويعاد تشكيل المقــاطع علــى النحو الآتي :

م ـــَـ / ص ـــُـُـ / غ ـــُـ ن ( = مصوغ )

وبذلك تحتفظ الصيغة بأصوات الأصل ، إذ انها ستكون بزنة ( مفعل ) .

وعلى هذا النحو يمكن تعليل اسم المفعول المشتق من يائي العــين علــى النحو الآتي :

- في ضوء معطيات التصور الصوتي عند سيبويه ( مبيع ) من ( يبيع ) تمثل اسم المفعول :

م ـــَـ ب / ي ـــُـ + ـــُـُـ / ع ـــُـ ن

وبعد اسكان الياء بإسقاط حركتها يتوافر ساكنان يتم على أثــره إســقاط واو مفعول ، وتكون الباء تابعة للياء ، أي ان الباء تتحرك بجنس صوت الياء ، وهــو الكسر ، ويعاد تشكيل المقاطع على النحو الآتي :

م ـــَـ / ب ـــِـ + ي / ع ـــُـ ن

أي : م ـــَـ / ب ـــِـ / ع ـــُـ ن ( = مبيع بزنة مفعل ) .

والتوجيه الكتابي على النحو المتقدم يتعارض وطبيعــة الــدرس الصــوتي الحديث في المقدمات ، وما يترتب عليها من إجراءات التغيير الصوتي ، وفي هذا الموضع يمكن حصر أوجه التعارض التي أظهرها النص المتقدم بمحورين :

أ / أظهر النص ان الياء والواو المديين صوتان ساكنان ، وهما كغيرهما من الصوامت من حيث الحركة والسكون نحو إسكان العين في ( مهْيوب ) ، وإذهاب الواو لأنَّه لا يلتقي ساكنان فكانت ( مهيب ) ،" وأصوات المد هذه في الدرس الصوتي الحديث صوائت طويلة لا تكون إلا قممًا للمقاطع ، وما يكون قمة مقطع لا يكون إلا صائتًا "[١] .

ب / لما كانت حروف المد عندهم ساكنة ، ولا يجوز أن يلتقي ساكنان كان لا بد من وجود حركة قبل حرف المد من جنسه ، وهذا ما يمكن أن يفهم من طبيعة الإعلال بالنقل عند سيبويه ، إذ يشير إلى نقل الحركة المجانسة للواو أو الياء أو الألف ( = عين ) الكلمة إلى فائها ، والدرس الصوتي الحديث " لا يقول بوجود حركة قبل حركة المد ، فالمقطع الصوتي لا تكون فيه قمتان ، والقول بوجود هذه الحركة يؤدي إلى القول بوجود قمتين ، وهو أمر لا تقره الدراسة الصوتية الحديثة"[٢] .

وعليه يمكن النظر إلى ما يجري في اسم المفعول – وليكن مبيع – من الفعل المعتل العين على النحو الآتي :

لما حمل اسم المفعول على ( يفعل ) فإننا أمام ( باع = يبيع ) ، واسم المفعول من هذا الأخير ( مبيع ) إذ لا فرق بينه وبين المضارع ( يبيع ) سوى استبدال الميم بلاحقة المضارعة ( الياء ) ، وباعتبار أصل الصيغة ، فإن اسم المفعول من ( يبيع ) = ( مبيوع ) ، وتوجيه سيبويه لـ ( مبيوع ) حتى يستحيل إلى ( مبيع ) هو :

م ـَـ ب / ي ـُـ + ـُـُـ / ع ـُـ ن

(١) أبحاث في أصوات العربية ١٣ .

(٢) المصدر السابق ١٣ ، وينظر : دراسة الصوت اللغوي ٢٣٢ .

وهنا تسكن الياء فيلتقي ساكنان يسقط على أثره واو الصيغة لأنها أقل ثباتًا ، وتتحرك الباء إتباعًا بما يجانس ما يليها ( = الياء ) فينجم عن ذلك :

م ـَـ / ب ـِـ / ع ـُـ ن

والتصور الصوتي لـ ( مبيوع ) عند سيبويه يظهر قمتين في المقطع الثاني، وهذا خلاف تحديد المقطع في الدرس الصوتي الحديث ، إذ انه ، أي المقطع " وحدة تحتوي على صوت علة واحد – واحد فقط – أما وحده ، أو مع سواكن بأعداد معينة و بنظام معين "(١) .

* **<u>ثانياً: التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال بالقلب</u>** :

يسعى هذا الموضع من البحث إلى تتبع القواعد الصوتية للتداخل الفونيمي بين أصوات العلة ، ومراقبة العلل المرافقة لتلك القواعد بغية إلقاء الضوء على مرجعيات الكتاب في التعامل مع ما يصل إليه من أحكام صوتية ، ولذا فسوف نتابع معطيات القواعد الصوتية للإعلال بالقلب بالتحليل الصوتي في المواطن الآتية:

- التعليل الصوتي لقلب الواو والياء همزة .
- التعليل الصوتي لقلب الهمزة واوًا أو ياءً .
- التعليل الصوتي لقلب الألف والواو ياءً .
- التعليل الصوتي لقلب الألف والياء واوًا .
- التعليل الصوتي لقلب الياء والواو ألفًا .

* **<u>التعليل الصوتي لقلب الواو والياء همزة</u>** :

أما قواعد قلب الواو والياء همزة فإنما تتخلل السياقات الصوتية الآتية(٢):

١. إذا تطرفت الياء أو الواو بعد ألف زائدة .

---

(١) دراسة الصوت اللغوي ٢٤٢ .

(٢) ينظر : النحو الوافي ٦٩٥ ، و الصرف الواضح ٣٢٤ .

٢. إذا وقعت الياء أو الواو عينًا لاسم فاعل أعلت فيه .

٣. إذا وقعت الياء أو الواو بعد ألف ( مفاعل ) .

٤. إذا وقعت الياء أو الواو ثاني حرفي لين بينهما ألف ( مفاعـل ) سـواء أكان اللينان ياءين أو واوين ، أو مختلفين .

٥. إذا اجتمعت واوان ، وكانت الأولى ( فاءً ) والثانية ( عينًا ) متأصلة في الواوية .

**١ . إذا تطرفت الياء أو الواو بعد ألف زائدة .**

وسوف نناقش هذا المظهر الصوتي فيما يأتي :

**أولاً :** وأوضح ما يكون تعليل سيبويه لهذا المظهر الإعلالي من قلـب اليـاء أو الواو همزة يتمثل في النصوص الآتية :

**أ /** في ( باب ما كانت الياء والواو فيه لامات ) ، قال سيبويه :

" اعلم أنَّهنَّ لامات أشد اعتلالاً وأضعف ، لأنهن حروف إعراب وعلـيهن يقع التنوين ، والإضافة إلى نفسك بالياء والتثنية والإضافة نحـو : هنـيّ ، فإنمـا ضعفت لأنها اعتمد عليها بهذه الأشياء ، وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقـوى لهما ، فهما عيناتٍ أقوى ، وهما فاءات أقوى منهما عينات ولامات "[(١)] .

**ب /**

" إن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفًا زائدة همزت ، وذلـك نحـو : القضاء ، والنماء ، والشقاء ، وإنما دعاهم إلى ذلك أنَّهم .... جعلوا الـلام كأنَّهـا ليس بينها وبين فتحة العين شيء وألزموها الاعتلال في الألف لأنها بعد الفتحة أشد اعتلالاً .... وهما بعد الفتحة لا تكونان إلا مقلوبتين لازمًا لهما السكون "[(٢)].

---

(١) الكتـاب ٤ / ٣٨١ .

(٢) الكتـاب ٤ / ٣٨٥ .

" ليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف ، وهي إحدى الثلاث ، الواو والياء شبيهة بها أيضًا مع شركتها أقرب الحروف منها "[١] .

ما يمكن أن نلحظه من هذه النصوص أن سيبويه أظهر في النص الأول أهمية الموقع ، ومدى تأثر الأصوات بالموقع الشاغلة له فالألف والواو والياء اللامية الموقع في الكلمة عرضة للتغيير لأنَّ موقعها عرضة للتغيير بحكم السياقات النحوية أو البنى الصرفية فضلاً عما تتمتع به تلك الأصوات ( الألف والواو والياء والهمزة ) من ميزات تشريحية تجعل صورتها غير ثابتة من الناحية الذاتية لها ورهن سيبويه قوة هذه الأصوات بالموقع الذي تشغله في الكلمة ، فهي أقوى إن كانت في موضع الفاء من الكلمة ، وهي قوية إن كانت عينية ، وهي أضعف ما تكون في موضع اللام[٢] ، وسيبويه لا يعلل هذه المظاهر الإعلالية لتلك الأصوات انطلاقًا مما يتمتع به الصوت منعزلاً ، وإنما يقدم " دراسة لسلوك الأصوات في الموقع طبقًا لما يقتضيه هو ، سواء أكان هذا الموقع بداية الكلمة ، أو وسطها أو نهاياتها "[٣] .

ولذلك يمكن القول : إنَّ العلاقة بين الهمزة وأصوات الألف والواو والياء ليست علاقة باعتبار الصفات الانعزالية للأصوات ( = الألف والواو والياء والهمزة ) وحسب ، بل هي علاقة سياقية أيضًا ينجم عنها تداخل فونيمي بين تلك الأصوات ، ولو نظر إلى هذه الأصوات بصورة منعزلة ، لوجد ما يميز كلا منها عن الآخر على مستوى الأداء فضلاً عن القيمة الوظيفية لكل منها ، إلا أنَّ الشعور بأنَّها حزمة صوتية باستطاعة كل منها أن يؤدي دور غيره متأت من العلاقات

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٤٤ – ٥٤٥ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٨١ .
(٣) مناهج البحث في اللغة ١٧٨ .

السياقية فضلاً عن التقارب الأدائي في حدوده العامة ، وعليه فلا ضير في أن تكون الهمزة من أصوات العلة باعتبار تداخلها مع الألف والواو والياء فضلاً عن تعرضها للتحقيق والتخفيف والحذف .

وبعد أن وضح سيبويه أهمية الموقع بالنسبة لما يجري لأصوات العلة المتطرفة كشف في النص الثاني جوانب أخرى ترفد مهمة التعليل لهذا المظهر الصوتي منها :

- وجوب قلب الواو والياء ألفًا إذا كانتا إثر فتحة .
- وهذا يعني أن الفتحة في عين كل من ( كساو ) و ( بناي ) هي الفعل المؤثر لقلب كل من الواو والياء إلى الألف في المرحلة الأولى ، وهي ساكنة بطبيعتها .
- كما أن الألف في ( فعال ) ساكنة أيضًا .

**ثانيًا :** ولو تخيلنا ما يقترحه سيبويه من تعليل صوتي لقلب الواو والياء همزة بطريقة الكتابة الصوتية لخرجنا بالآتي :

ك ـــِـ / س ـــَـ + ـــً / و

ب ـــِـ / ن ـــَـ + ـــً / ي

والكتابة الصوتية تكشف عن المناخ الصوتي المناسب لقلب الواو والياء ألفًا إذ إنَّهما أي ( الياء والواو ) بعد الفتحة لا تكونان إلا مقلوبتين ، وبذلك تتحصل الصورة الآتية :

ك ـــِـ / س ـــَـ + ـــً / ـــً ، أي : كساْاْ

ب ـــِـ / ن ـــَـ + ـــً / ـــً ، أي : بناْاْ

وهذه الخطوة باعتبار ان قلب الواو والياء همزة يتم بمرحلتين : الأولى : قلب الياء والواو ألفًا ، والثانية : قلب الألف همزة ، وما يعلل ذلك – اعتمادًا على معطيات الكتاب – أنَّ أقرب الأصوات إلى الألف ؛ الهمزة ، فإذا أريد

تحريك الألف انقلبت همزة ، وهنا يكون القلب ليس بصورة مباشرة اعتمادًا على واقع الحال ، وإنّما يكون بوساطة أقرب أصوات العلة ( = الألف ) إلى الهمزة ، أي أنّ الصورة الأخيرة ( كساا ) التي تتوافر على التقاء ساكنين تجعلنا أمام خيارين :

**الأول :** الحذف ، أي إننا نحذف أحد الساكنين ، وهذا مردود لما يؤدي إليه من اختلال الصيغة ( فعال ) .

**والثاني:** التحريك [١] ، و لا يتسنى تحريك ما طبعه المد مطلقًا ( = الألف ) ، وإذ لا بد من ذلك ، فإن الألف ( الواوية الأصل أو اليائية ) تنقلب همزة لأنها أقرب ألأصوات إليها[٢] .

**ثالثًا :** والتوجيه الكتابي الآخر يكون على النحو الآتي :

ك ـــِـ / س ـــَـ + ـــً / و ⟵ ء كساء

ب ـــِـ / ن ـــَـ + ـــً / ي ⟵ ء بناء

وهنا تكشف الكتابة الصوتية المناخ الصوتي المناسب لقلب الواو والياء همزة، إذ ليس بين الصوتين ( = الواو و الياء ) والفتحة ما يشكل حاجزًا يمنع تأثيرها في الياء والواو المتطرفتين ، وبتعبير المحدثين مارست الفتحة تأثيرًا تقدميًا في قلب الواو والياء همزة .

---

(١) أشار سيبويه إلى ان " الألف إذا كانت بعد ألفٍ مثلها إذا كانت وحدها ، إلا انك همزت الآخرة للتحريك " الكتاب ٣ / ٢١٤ .

(٢) يعلق السيرافي على مسألة قرابة الهمزة من الألف والواو والياء بالقول : " ان الألف شبيهة بالهمزة ، والواو والياء أيضًا شبيهة بالهمزة ، مع شركة الواو والياء لأقرب الحروف منها أعني من الهمزة وهي الألف ، وأراد بهذا تقريب أمر هذه الحروف الثلاثة من الهمزة ليبين انه سائغ ابدالهن منها " الكتاب ٣ / ٥٤٥ ، الهامش .

والقول بأنَّ الفتحة لم يكن بينها وبين الواو والياء شيء متأت من كون الألف عند سيبويه حرفًا ساكنًا ، وعليه فالألف " ميتة لا يدخلها جر ، ولا رفع ، ولا نصب "(١) ، وبذلك فإنّها لا تشكل حاجزًا حصيناً(٢) .

**رابعًا :** ولنا تعقيب على معطيات تعليل قلب الواو والياء همزة عند سيبويه ، ومن تبعه لا في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث ، بل في ضوء معطيات الكتاب نفسه ، ويتمحور التعقيب على نقطتين ، أطلقنا على الأولى تسمية: البعضية ، وأطلقنا على الثانية : السكونية .

أما **البعضية** : فعلى الرغم من إشارة سيبويه إلى فكرة بعضية الحركات بالنسبة إلى الألف والواو والياء في أثناء ملاحظته كثرة استعمال أصوات المد في الكلام " وانّه ليس يعرَّى منهما – أي الياء والواو – والألف أو من بعضهنَّ "(٣) ، والبعض هنا دلالة من قول الخليل " فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو "(٤) .

أقول على الرغم من ملاحظة سيبويه لكل ذلك ، فإنه لم يكن للألف وهو (الكل ) من تأثير في قلب الواو والياء همزة ، وكان التأثير للفتحة وهي ( البعض)، وكأني به يرى القدرة في الفتحة وهي ( بعض ) على اختراق كلها ( الألف ) بحجة انه ساكن أي أنه ميت . وكان حقًا على سيبويه أن يلتفت إلى ذوبان البعض في الكل ضمن سياق صوتي معين يجعل القدرة أكبر وأوسع على قلب الواو والياء همزة ، إذ وليت ألفًا ، ولعل حرص سيبويه على التركيز على تأثير الفتحة على

---

(١) تنظر : فكرة التجاسر على الحروف الميتة عند سيبويه ، ومنها الألف في : الكتاب ٣ / ٣٥٦ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٧ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٣٩ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٤٢.

الرغم مما وليها من مد يجانسها ينبع من التذكير بالقاعدة الصوتية القاضية بقلب الواو والياء إن تحركتا وفتح ما قبلهما .

وقد بدت فكرة بعضية الحركات ( = الفتحة والكسرة والضمة ) بالنسبة إلى أصوات المد أكثر وضوحًا عند ابن جني ، إذ يقول في معرض حديثه عن مسألة قلب الواو والياء همزة " إنَّ الفتحة بعض الألف فأنت إذا وقعتا بعد الألف التي هي أكثر من الفتحة ، وأشبع أحرى بقلبها لأن الكل أشد تأثيرًا من بعض "(١) ، أي ان أثر القلب كان للألف وليس للفتحة .

وأما **السكونية** : فبغض النظر عن كون سكون الألف لا ينسجم ومعطيات الدرس الصوتي الحديث ، إلا أنَّ هذه الفكرة لم تكن مطّردة عند سيبويه في كل المسائل الصوتية المرصودة في الكتاب ، ففي الوقت الذي نرى فيه سيبويه يقول بسكون الألف في توجيهه لبعض السياقات الصوتية نراه ينعت الألف بالحركية في مكان آخر " فإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين ، وقبل الأول حرف مد ، فإن الإدغام حسن ، لأن حرف المد بمنزلة متحرّك في الإدغام ، ألا تراهم في غير الانفصال قالوا : رادّ .... ومما يدلّك على أنَّ حرف المد بمنزلة متحرك ؛ أنهم حذفوا في بعض القوافي ، لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف إذا حذف الآخر إلا حرف مد ولين ، وكأنَّه يعوّض ذلك لأنه حرف ممطوّل "(٢) .

**خامسًا :** أما موقف الدرس الصوتي في تعليل قلب الواو والياء همزة ، ولاسيما إذا تطرّفت إثر ألف ، فإنما يتلخص في موقفين اثنين :

---

(١) المنصف ٢ / ١٣٨ ، وينظر : الدراسات الصوتية واللهجية ٣٥٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٧ – ٤٣٨ .

**الأول : موقف الدكتور هنري فليش** [١]**:**

بنى الدكتور هنري فليش تعليله لقلب الواو والياء المتطرفتين همزة على ضعفهما ( = الواو والياء ) بين المصوّتات ، وعليه فإن الواو والياء في نحو : كساو ، يتشكل المناخ الصوتي لهما تبعًا لموقعهما الإعرابي ، أي كساوُ ، كساوِ ، وبناءُ ، وبناي نصبًا وجرًا ورفعًا ، ونستطيع أن نمثل ذلك من خلال الكتابة الصوتية :

ك ـــِـ / س ـــً / و ـــُ

ب ـــِـ / ن ـــً / ي ـــِـ

والحركة التي تلي الواو والياء تكون بحسب ما تشغله المفردة من موقع نحوي ، ونستطيع أن نحصر المناخات الصوتية لكلٍ من الواو والياء على النحو الآتي :

أ - ـــً و ـــَ / ـــً و ـــِ / ـــً و ـــُ

ب - ـــً ي ـــَ / ـــً ي ـــِ / ـــً ي ـــُ

ومن ثم فإنّ وجود كل من الواو والياء بوصفهما أنصاف صوامت بين هذه المصوتات يجعلهما أضعف ما تكونان ، ولاسيما أنهما في السياقات الصوتية المذكورة آنفًا جاءا بعد أوسع المصوتات وهو الألف ، الأمر الذي يجعلهما أكثر ضعفًا من أي سياق صوتي آخر ، وقد أحدثت هذه التراكيب الصوتية ثقلًا على اللسان ألجأ الناطق العربي إلى أن يقلب الواو والياء – في هذه الحال – همزة .

وبعد تحليل كامل للأمثلة المتعلقة بقواعد قلب الواو والياء همزة خلص الدكتور هنري فليش إلى أن القلب فيها واجب وأصولي .

---

(١) ينظر : دراسات في علم الأصوات العربي ٢٦٨ – ٢٧١ ، نقلاً عن القراءات القرآنية ٥٥ – ٦٢ ، والعربية الفصحى ٤٧ .

**والثاني : موقف الدكتور عبد الصبور شاهين :**

انطلق الدكتور عبد الصبور شاهين في توجيهــه لوجــود الهمــزة فــي كساء ، وبناء ، من مقدمة هي أنَّه " إذا كان الأصل في الوقف هو السكون ، فــإن معنى ذلك أن العربية تكره الوقف على مقطع مفتوح ، ولذلك تتجــه إلــى إقفالــه بوسيلة ما " ، والتحليل الصوتي لكل من كساء وبناء على الأصل يظهر مزدوجًــا صوتيًا متطرفًا فيها ، أي : ( ـــَـ و ) و ( ـــَـ ي ) ، " وهي حالة في الوقف لا تتفق مع طبيعة النطق العربي ، فآثر الناطق إقفال هذا المقطع المفتــوح بــإحلال الهمزة محل صوت اللين لا على سبيل الإبدال ، بل من أجل تصحيح نهاية الكلمــة ، ولا علاقة صوتية مطلقًا بين الهمزة ، والياء والواو توجب إبدالاً مــا ، بــل إن الأمر عند التحليل ليؤكد أنَّ الذي حذف من أجل الهمز ليس واوًا ، ولا ياءً ، إنمــا هو ضمة ، أو كسرة "[(١)] ، أي أنَّ الهمزة " هنا ليست سوى قفل مقطعــي ، ولــم يقصد بها أن تكون بدلاً من واوٍ أو ياءٍ "[(٢)] .

وموقف الدكتور عبد الصبور شاهين موضع نظر ، فقد طــوّع المظهــر الصوتي لرأيه تطويعًا ، لينفي عن الهمزة القيمة الوظيفية ، ولا يبقي لهــا ســوى الحاجة الأدائية ، فلما رأى سياق ( آو ) و ( آي ) ينتهي به في التحليل الصــوتي إلى المزدوج ( ـــَـ و ) و ( ـــَـ ي ) مما لا يجعله مقطعًا مفتوحًا ، فأصــوات الواو والياء التي ينتهي بها ذلك المزدوج الهابط إنما هي صــوامت " وهمــا – أي الواو والياء – هكذا في القيمة المقطعية ، إلا ان دارسي الأصوات أطلقوا على كل منهما نصف صائت للتعبير عن العلاقة القائمة في الصفة والمخرج بينهما وبين ما

(١) القراءات القرآنية ، شاهين ٨١ .

(٢) المصدر نفسه ٨١ .

هما منه من الصوائت[١] ، وعليه يتوافر في ضوء هذا المــزدوج[٢] الصـــامت الذي يجوز الوقف عليه في ضوء مقدمة الرأي ( = الأصل في الوقف السكون ) .

وأغلب ظني أنَّ التحليل الصوتي الذي آل بالدكتور شاهين إلى تلك النهاية دفعه – إلى أن يحترز عن القفل المتوفر – إلى القول بأنَّ ما انتهى به المزدوج ليس سوى ضمة أو كسرة " فالكتابة الصوتية التحليلية للحركة اللينة المزدوجة تبـين أنَّ نهاية الكلمة التي هي الألف الممدودة والواو ليست في الحقيقة سوى ( فتحة طويلة + ضمة ) ، ( a , u ) ينشأ عن النطق بهما متصلين نصــف الحركــة – Sami Voyelle ، وهــي الــواو ( W ) ، فــالواو فــي الواقــع ذات وجــود ســياقي Phonologique ، أما من الناحية الصوتية فلا وجود لها عند التحليل "[٣] .

واحتراز الدكتور عبد الصبور شاهين عن توافر المزدوج على قفل جــاء من خلال القول بأنْ لا وجود للواو والياء من الناحية الصــوتية ، وعليــه تبقــى النهايات مفتوحة بمصوتي الضم أو الكسر ، وهذا الأمر جعله يستمر فــي نظريــة كون الهمزة بمنزلة الإقفال المقطعي لا البديل الصوتي للواو والياء ، إذ إنَّ القــول بوجود الواو والياء المتطرفتين يسد باب الاجتهاد في هذه المسألة التي ينطلق فيهــا الرأي من أن العربية لا تستسيغ الوقف على المقطع المفتوح .

---

(١) أبحاث في أصوات العربية ٨ .

(٢) فضلاً عما تقدم من تعريف بالمزدوج ، فإنَّ الدكتور إبراهيم أنيس يرى أن تتابع صوتي لين " أحدهما مقطعي ، والآخر غير مقطعي ينتج عادة ذلك الصوت المركب الــذي يســمى (Diphthong) ، وإذا كان المقطعي منهما أولاً سمي المركب ( = المزدوج ) هابطًــا ، أما إذا كان غير المقطعي هو الأول فيسمى المزدوج صاعدًا ، وتشتمل العربيــة علــى النوعين ، فالهابط في مثل ( بَيْت ) ، والصاعد في مثل ( يُسْر ) " الأصــوات اللغويــة ١١١ .

(٣) القراءات القرآنية : ٨١ .

لذا يمكنني القول : إنَّ احتراز الشيخ أوقعه في المحذور لأن إحالتــه كــلاً من الواو والياء إلى مصوّتات قصار استدعاء لما يوجب الإقفال بالهمز يجعل كــل من ( كساو ) و ( بناي ) مشتملاً على مقطع بقمتين ، فالكتابة الصوتية على وفــق تصوّر الدكتور عبد الصبور شاهين على النحو الآتي :

ك ـــِـ / س ـــَـ + ـــُـ

ب ـــِـ / ن ـــَـ + ـــِـ

والمقطع الأخير يتوفر على قمتين ( = ـــَـ + ـــُـ و ـــَـ + ـــِـ ) ، وهــذا خلاف طبيعة المقطع التي تشترط قمة صوتية واحدة ، وشعور الأســتاذ الفاضــل بهذه الإشكالية دفعه إلى القول بضياع قمتي الضم و الكسر وإحلال الهمزة محلهما، ولم يبين حقيقة ما لأجله ضيعت الضمة و الكسرة ، ومن ثمَّ إحلال الهمزة محلهمــا ليس سوى نبر صوتي يقفل به مقطعًا مفتوحًا .

٢. **<u>إذا وقعت الياء أو الواو عينًا لاسم فاعل أعلت فيه :</u>**

علل سيبويه مظهر قلب الواو والياء في هذا الموضع بقوله :

" اعلم ان ( فاعلاً ) منها مهموز العين ، وذلك أنهم يكرهون أن يجيء علــى الأصل مجيء ما لا يعتل ( فعل ) منه ، ولم يصلوا إلى الإســكان مــع الألــف ، وكرهوا الإسكان ، والحذف فيه فيلتبس بغيره ، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتــا معتلتين ، وكانتا بعد الألفات كما أبدلوا الهمزة من ياء ( قضاء وســقاء ) إذ كانتــا معتلتين ، وكانتا بعد الألف ، وذلك قولهم ( خائف وبائع ) "(١).

يتضمن نص الكتاب هذا الأمور الآتية :

- كراهة أن يأتي اسم الفاعل على أصله فيكون مجيئه مجيء غير المعتــل ، فلا يجوز القول : خاوف ، وبايع ، إذ لم يكن وهذه الحال إسكان الواو أو الياء لئلا يلتقي ساكنان .

---

(١) الكتـــــاب ٤ / ٣٤٨ .

- كذلك لم يجز لهم الحذف مخافة أن يلتبس اسم الفاعل بعد الحذف بالفعل المشتق منه .
- فلم يكن وهذه الحال بدّ من الهمزة حملا على ما كان يجري من قلب في (قضاء ، وسقاء ) .

ونستطيع أن نتمثل إجراء سيبويه في القلب في هذا الموضع بواسطة الكتابة الصوتية :

خ ـَــ / و ـِــ ف

ب ـَــ / ي ـِــ ع

والخيارات الصوتية على مستوى مظاهر الإعلال هي الإسكان ، والحذف والقلب ، فأما الإسكان فبعيد ، إذ على أثره يلتقي ساكنان مما يستدعي التخلص منهما بتحريك أحدهما ، وهذا يعيدنا إلى ما انطلقنا منه ، وأما الحذف ، وهذا هو الخيار الإعلالي الثاني فهو مستبعد أيضًا لإخلاله بالبنية ( = فاعل ) فضلاً عما يحدثه من لبس لاسم الفاعل بما اشتق منه وهو الفعل .

وعليه فلن يتجاوز الأمر مظهر القلب بوصفه خيارًا صوتيًا موجودة أسبابه ، ومعروفة دواعيه ، ولذلك قلبت كل من الواو والياء همزة لأن الأخيرة هي الصوت الملاذ لمجموعة أصوات العلة ، ولاسيما الألف ، ويشهد له على ذلك كثرة التراكيب الصوتية التي تتداخل فيها أصوات العلة والهمزة بعضها مكان بعض من دون أن تختل نواة المعنى .

أما نظرة الدرس الصوتي الحديث فلم تتعد ما ذكرناه مع تعليل القاعدة الصوتية الأولى لقلب الواو والياء المتطرفة همزة ، وهي تنقسم على قسمين :

١. إن الهمزة هي البديل الأصولي للواو والياء ، إذ يضعفان ، ويكتنفهما مصوتان .

٢. أو أنَّ الهمـــزة لا تعـــدو أن تكـــون القفـــل المقطعـــي ، أو النبـــر الطولي ، وهي بهذه الحال لا تكون بديلاً عن الواو والياء ، وإنمـــا هـــي صوت شغل موضعًا سقط منه مصوّت الضمة ، أو الكسرة .

وهنا تكفّل الدكتور حسام النعيمي بالتعليق على موقف الدكتور عبد الصبور شاهين في تعليله لهمز عين اسم الفاعل ، إذ يقول : " إن المشـكلة عنـد الـدكتور شاهين هي انعدام القرابة الصوتية بين الهمزة والواو واليـاء ، فهـو لا يمـانع أن يقال: حلّت الهمزة محل الواو ، ولكنه يمانع في تسمية ذلك إبدالاً ، فـإذا وجـدت القرابة الصوتية زال المانع ، ويمكن أنْ نقول إنَّه يوافق على تسميته إبدالاً حينئذٍ ، وأرى أنَّ القرابة الصوتية موجودة بين الهمزة والواو والياء والألف ، ولكنها قرابة صوتية ذهنية ، فقد ألف العربي التحول من الهمزة إلى الألف أو الواو أو الياء في تسهيل نحو : بئر ، ومؤمن ، ورأس ، وألف العربي الذي يحقق الهمـزة سـماع صوت الواو والياء والألف في الموضع الذي يهمزه هو ، كما ألف الـذي يسـهِّل سماع الهمزة في مواضعهن ، فتكون نوعًا من العلاقة الذهنية عند العربـي بـين الهمزة وهذه الأصوات سواءً أكان ممن يهمز أم ممن يسهّل ، فلما تكونـت عنـده صورة لفظية مكروهة هي الواو المكسورة أو الياء المكسورة ؛ كان أمامه أن يأتي مكانها بحرف صامت لأن الألف ههنا يؤدي إلى الحذف ، واختلال الصيغة ، وكان الصامت المرتبط في ذهنه بالواو والياء في حلول بعضها في موضع بعـض هـو الهمزة فانتقل إليها "(١) .

وتضمّن نص الدكتور النعيمي تعليله المرجح لظـاهرة القلـب فـي هـذا الموضع ( = عين اسم الفاعل ) فضلاً عن ردّه رأي الدكتور شاهين ، وقـد كـان للأستاذ النعيمي تعليل آخر لهذا المظهر الصوتي لم يكن برجاحة تعليله المتقـدم ، وذلك التعليل مبني على احتمال أن يكون الأجوف الواوي أو اليائي مهمـوزًا فـي

---

(١) الدراسات اللهجية والصوتية ٣٦٣ .

الأصل " ويكون الأصل في : قال يقول ؛ قأل يقؤل ، بزنة نصر ينصر ، وباع يبيع ، بأع يبئع بزنة ضرب يضرب ، وهكذا تصرّف منهما ، ومنه قائل وبائع "[١]

**٤- إذا وقعت الياء أو الواو بعد ألف ( مفاعل ) :**

جاء تعليل قلب الواو والياء ؛ همزة على وفق هذه القاعدة الصوتية في مسألة اقترحها سيبويه على شيخه ، إذ قال : " وسألته عن واو ( عجوز ) ، وألف ( رسالة ) ، وياء ( صحيفة ) ، لأي شيء همزن في الجمع ، ولم يكن بمنزلة (مَعاوِن ومَعايِش ) ، إذا قلت : ( صحائف ورسائل ، وعجائز ) ؟ فقال : لأني إذا جمعت ( مَعاوِن ) ونحوها ، فإنما أجمع ما أصله متحرك ، وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة ، وذلك نحو قولك : قال ، وباع ، و يغزو ، ويرمي ، فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاء وقضاء ، وكما يهمز قائل ، وأصله التحريك ، فهذه الأحرف الميتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغيّر إذا همزت ما أصله الحركة ، فمن ثمّ خالفت ما حرّك ، وما أصله الحركة في الجمع كجدول ، ومقام ، فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتلّ على فعله ، نحو يقول ، ويبيع ، ويغزو ، ويرمي إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف "[٢] .

ويتضمن هذا النص ما يأتي :

- نسبة تعليل هذا المظهر الصوتي إلى الخليل .
- علة قلب الألف والواو والياء في جمع ( رسالة ، وصحيفة ، وعجوز ) مبني على ان تلك الأصوات ساكنة ، ومن ثم فهي ميتة لا تدخلها الحركة، فإذا صبّت المفردات الحاضنة لها في قالب ( مفاعل ) لم تكن في هذه الحال بأقوى مما كان أصله التحريك ، ومع ذلك همز إذ ولي ألفاً ( =فهذه

---

(١) المصدر السابق ٣٦٣ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٥٦ .

الأحرف الميتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغيّر إذا همزت ما أصله الحركة ) .

ولنا مع التعليل وقفة يمكن إجمالها على النحو الآتي :

يمكن أن نلحظ للوهلة الأولى أن علة قلب تلك الأصوات همزةً متأتٍ من أنّ تلك الأصوات ( = الألف والواو والياء ) ساكنة في الأصل ، حتى إذا أريد منها (مفاعل ) جاءت إثر ساكن أيضًا ( = ألف مفاعل ) – وهذا هو تصوّر الكتاب – واحترز عما يهدد تلك العلّة وهو أن هناك ما همز وهو متحرك في الأصل نحو (قائل ) ( = قاول ) ، وعليه فمن باب أولى أن يتم الهمز فيما أصله السكون ، وحين هددت علة هذه القاعدة الصوتية بما حرّك ، ولم يهمز نحو جدول ( = ومن ثم خالفت ما حرّك وما أصله الحركة كجدول ومقام ) ، وقد احترز ههنا بأن جعلت الهمزة في هذه الأسماء ( رسائل وصحائف وعجائز ) بمنزلة ( ما اعتل على فعله)، نحو : يقول : قائل ، ويبيع : بائع .

والحق أنّ هناك فارقًا بين الهمز في مثل الألف والواو والياء في نحو (رسالة ، وعجوز ، وصحيفة ) وبين الألف والواو والياء في مثل : قائل وكساء وبناء ، وذلك الفرق – بحسب ظنّي – أن سيبويه لم يشأ الالتفات إليه بعد أن ارتضى علّة شيخه .

والفرق هو ان قلب تلك الأصوات همزة في مثل : قائل ، وكساء ، وبناء من ذوات الأصل الواوي أو اليائي المتحرك في أصله إنما كان بواسطة الألف التي انقلبت إليها أصوات الواو والياء بعد سكونها إثر فتحة نحو :

قَوَلَ ← قاوِل ← قاْاْل ← قائل .

أو : كساو ← كساْاْ ← كساء

أو : بناي ← بناْاْ ← بناء

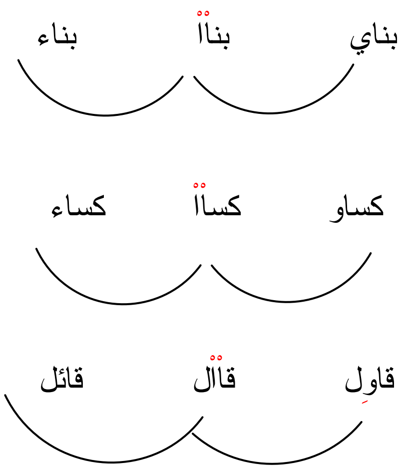
أمّا الهمز في جمع ( عجوز ) وأخواتها فقد كان بصورة مباشرة ، إذ إنّ تلك الأصوات جاءت ساكنة أصلاً فلم تكن بهم حاجة إلى الإتيان بالألف الساكن المطلق

والبديل الأقرب للواو والياء ، ثمّ ليهمز ذلك الألف بأقرب الأصوات إليه وهو الهمزة بعد أن تعطّل معه الإسكان والحذف لما يثيره من لبس واختلال في الصيغة

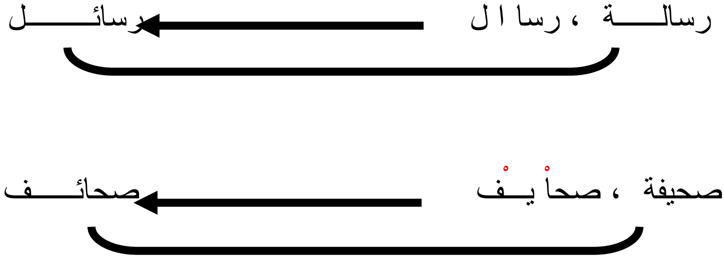
وبهذا يمكن القول : إنَّ الهمزة في ( قائل ، وكساء ، وبناء ) كانت بواسطة الألف البديل الصوتي لكل من الواو والياء ، والساكن المطلق – من وجهة نظر سيبويه – الذي إن تحرّك انقلب إلى أقرب الأصوات إليه وهو الهمزة ، أما الهمزة في ( رسائل ، وصحائف ، وعجائز ) فهي همزة مباشرة بقلب تلك الأصوات التي توافر لها السكون أصلاً .

ونستطيع أن نتمثل ذلك على النحو الآتي :

١) –




٢)–



عجـــــوز ، عجـــاوْز ←———— عجائـــــز

ولم يجمع القدماء من قبل على تعليل الخليل وسيبويه المذكور آنفًا لهـذه القاعدة الصوتية ، فابن جني يذكر أن علة القلب هي أن أصل القلب ههنا للألـف ، وحملت الواو والياء عليها ؛ لأنَّها أقعد في المدّ منهما ، وعلّة القلب في ( رسائل ) انها حين جمعت على ( فعائل ) وقعت ألف الجمع ثالثة قبل ألف ( رسالة ) فالتقى ألفان صورتهما ( رساْاْل ) ، ولو حذفت أولاهما " لبطلت دلالة الجمع ، ولو حذفت الثانية لتغيّر بناء الجمع ، لأن هذا الجمع لا بدّ له من أن يكون بعـد ألفـه الثانيـة حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون كـ ( مفاعل ) .

ولم يجز أيضًا تحريك الألف الأولـى مخافـة أن تـزول دلالتهـا علـى الجمع ، لأنها إنما تدلّ عليه ما دامت ساكنة على لفظها ، ولو حرّكت أيضًا لانقلبت همزة ، وزالت دلالة الجمع ، فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين ( مفاعل ) ، فلما حرّكت انقلبت همزة فصارت ( رسائل ) .... ثم شبهت الياء في ( صحيفة ) ، والواو في ( عجوز ) بألف ( رسالة ) لأن قبل كـل واحـدة منهمـا بعضها ساكنة ، فجرتا من هذا مجرى الألف "[١] .

ولم يتبدل موقف الدرس الصـوتي الحـديث – المتمثـل بتعليـل فلـيش وشاهين – إزاء هذه القاعدة الصوتية ، فالأول ( = فليش ) سـيّرها مـع القـول بضعف الصوامت بين المصوّتات[٢] ، والثاني جعلها مع القول بهرب العرب من

(١) المنصف ١ / ٣٢٦ – ٣٢٧ ، وينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ٣٦٤ .

(٢) ينظر : العربية الفصحى ٤٧ .

تتابع الحركات إلى الهمز مما أدى إلى النبر كما في ( فاعل ) من الأجوف[1].

غير أنَّ الدكتور النعيمي رأى في تعليل هذه المسألة رأيًا مغايرًا ، وهو إمكانية " أن يقال ان الهمز ههنا كان نوعًا من القياس الخاطئ ، وأن يكون الأصل في هذا الخطأ قد وقع في ما كان بالياء كصحيفة ، حيث جمعت صحايف ، وسمعت من العرب الذين عرفوا بتسهيل الهمز فظنّ الذين يحققون أن الياء تقابل الهمزة عندهم كما في ( بير ) فهمزوا ما كان مثل صحايف ، وقاسوا عليها ما كان جمعًا نحو عجوز ، ورسالة "[2] ، واحساس النعيمي ببعد هذا الرأي بادٍ من أوله (إمكانية أن يقال ..... ) .

وفي ضوء هذه التعليلات الصوتية مجتمعة يبدو تعليل سيبويه أكثر إقناعًا في كون الهمزة البديل الصوتي والموضوعي لأصوات الألف والياء والواو بعد ألف ( مفاعل ) .

**<u>٤ – إذا وقعت الياء أو الواو ثاني حرفي لين بينهما ألف ( مفاعل ) سواء أكان اللينان ياءين أو واوين ، أو مختلفين :</u>**

تجدر الإشارة إلى أنَّ السياقات الصوتية المرشحة لإعلال الواو والياء بالقلب على وفق هذه القاعدة الصوتية ؛ هي :

١) واو ⟵ نحو : أواول ⟵ أوائل .

٢) ي ا ي ⟵ نحو : بيايع ⟵ بيائع .

٣ ) ي ا و ⟵ نحو : سياود ⟵ سيائد .

ونستطيع تلمس علّة قلب الواو والياء همزة في السياقات الصوتية المتقدّمة من خلال قول سيبويه : " وتهمز ( فعاول ) فتقول ( قوائل ) كما همزت ( مفاعل )، وإنما فعلوا ذلك لالتقاء الواوين ، وإنه بينهما حاجز حصين ، وإنما هو الألف تخفى

---

(١) ينظر : القراءات القرآنية ٨٩ .

(٢) الدراسات اللهجية والصوتية ٣٦٤ .

حتى تصير ( قوَوِلُ ) وقربت من آخر الحرف فهمزت وشبهت بواو ( سماء ) .... وإذا التقت الواو على هذا المثال ، فلا تلتفتنّ إلى الزائد وإلى غير الزائد ، ألا تراهم قالوا : أوّل و أوائل ، فهمزوا ما جاء من نفس الحرف "[١] . أي ان سياق (واو ) في ما يجمع على ( مفاعل ) يحمل الهمز فيه على ما يمكن أن يقال في (قاول ) ( = قواول ) ، فإن الواو الثانية تقلب همزة للعلل الآتية :

١. لالتقاء الواوين ، إذ ليس بينهما سوى الألف ، وهي عند سيبويه حرف ميّت لسكونها المطلق بوصفها صوتًا مديًّا ، أما قوله في النص: ( = وانه بينهما حاجز حصين ، فيمكن حمله على :

- سهو سيبويه .
- سهو المحقق .
- خطأ النساخ .

وما يعضّد الخلل الذي يشوب النص في فهم الحاجز في تعليل هذا الحكم قول سيبويه في موضع متقدّم : " فإذا قلت ( فواعل ) من عورت ، وصيدت ، همزت .... كما همزت ( صحائف ) وفيها من الاستثقال نحو ما في ( شواوٍ ) لالتقاء الواوين وليس بينهما حاجز حصين ، فصارت بمنزلة الواوين يلتقيان ، فقد اجتمع فيها الأمران "[٢]. وهذا النص المعاضد لما يسبقه يكشف أنّ القلب في ذوات الواو في ما يجمع على ( مفاعل ) ، ويتوافر على السياق الصوتي المذكور (=واو) تهمز فيه الواو الثانية للثقل الذي يوفره التقاء واوين لا تكون الألف بينهما حاجزًا حصينًا .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٧٠ .
(٢) الكتاب ٤ / ٣٥٧ .

٢. العلة الثانية تـوافرت بالحمـل علـى مـا يجـري للـواو فـي سـماء ( = سماو ) ، فقد اقتربت الواو في ( أواول ) من الطرف مما يجعلها أكثر عرضة للهمز أسوة بما يجري لها لو تطرّفت .

وفيما يخص السياقين الصوتيين ( = ي ا ي ، ي ا و ) فإن مـا جـرى للسياق الصوتي الأول ( = واو ) هو الأصل ، وعليه يقاس السـياقان الآخـران ، وفي تعليلهما قال سيبويه : " واعلم ان بنات الياء ، نحو : بعت ، تبيع فـي جميـع هذا كبنات الواو يهمزن كما همزت ( فواعل ) من ( صـيدت ) فجعلتهـا بمنزلـة (عَوِرْتُ ) .... لأن الياء قد تستثقل مع الواو كما تستثقل الواوان ، فوافقـت هـذه الواو ، وصارت يجري عليها ما يجري على الواو في الهمز وتركه ، كما اتفقتـا في حال الاعتلال وترك الأصل ، فلما كثرت موافقتها في الاعتلال والخروج عـن الأصل ، وكانت الياءان تستثقلان وتستثقل الياء مع الواو أجريـت مجراهـا فـي الهمز، لأنهم قد يكرهون من الياء مثل ما يكرهون من الواو "[١] .

أي أن الياء لما تآخت مع الواو في الصفة فضلاً عن التداخل الفونيمي في سياقات كثيرة لها عمد إلى معاملتها في الاستثقال معاملة ثقل الواو ، وعلى أسـاس من هذا لم تخرج العلة في السياقين المذكورين من دائرة تعليـل السـياق الأول ، ودفعًا للثقل الناجم عن التوالي الحركي ( و ا و ، ي ا ي ، ي ا و ) يعمد المـؤدي إلى همز الصوت الأخير في هذه السياقات الصوتية للتخلص مـن ثقـل التـوالي الحركي فضلًا عما يمكن أن يقال من أن تلك الأصوات المهموزة جاوزت الطـرف ضمن بنية ( مفاعل ) ، هذا ما يمكن أن يقال عن تصوّر سيبويه في تعليلـه هـذا المظهر الإعلالي .

ونستطيع أن نتمثّل توجيه الكتاب لهذه القاعـدة الصـوتية ، وعلّـة قلـب الواو ، أو الياء همزة عن طريق التحليل الصوتي :

---

(١) الكتـــاب ٤ / ٣٧١ .

١) –

و ـــَـ / و ـــً / و ـــِ ل

ء ـــَـ / و ـــً / و ـــِ ل

و ـــَـ / و ـــً / ء ـــِ ل

وهذا التحليل يكشف عن مدى التداخل الفونيمي بين الواو والهمزة عند المتقدمين ، فالهمزة هي البديل الصوتي للتخلص من ثقل الواو إذا التقت بالواو سواء أكانت فاء كلمة ، أم عينها ، أم لامها .

وهذا التوجيه في تعليل القلب لهذا السياق الصوتي يمكن أن تلحق به القاعدة الخامسة لقلب الواو همزة :

**( = إذا التقت واوان في أول الكلمة قلبت الأولى منهما همزة )**

حملاً على الواو المضمومة التي يتوفر فيها من الثقل ما يتوفر في الواوين إذا التقت ، وفي تعليل هذا المظهر الإعلالي قال سيبويه : " وإذا التقت الواون أولاً ، أبدلت الأولى همزة ، ولا يكون فيها إلا ذلك ، لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا ، وكان ذلك مطّردًا ، إن شئت أبدلت ، وإن شئت لم تبدل ، لم يجعلوا في الواوين إلا البدل ، لأنها أثقل من الواو والضمة ، فكما اطّرد البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا "(١) .

وهذا النص يكشف أنّ قلب الواو في أول كلمة يلتقي فيها واوان واجب ، وقلب الواو المضمومة أولا جائز ، وتعليل هذا المظهر الصوتي الأخير متأت من ضعف الواو في ذلك السياق " فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها ، ولما كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل ( وَناة ، وأناة ) كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٣ .

حيث دخله ما يستثقلون فصار الإبدال فيه مطّردًا حيث كان البدل يدخل فيما هو أخف منه "(١) .

٢) –

ب ــَــ / ي ــًــ / ي ــِــ ع

↓

ب ــَــ / ي ــًــ / ء ــِــ ع

وهنا همزت الياء الثانية لأنها كالملتقية بالياء الأولى ، إذ لا يشكّل الألف بينهما حاجزًا حصينًا .

٣)–

س ــَــ / ي ــًــ / و ــِــ د

↓

س ــَــ / ي ــًــ / ء ــِــ د

فلما كانت كل من الياء والواو أخوات ، أصبح ثقلهما ثقل المتماثلين منهما إذا يلتقيان على نحو من السياقين المذكورين آنفًا ، وعليه فقد عمدوا إلى همز ما يلي الألف ههنا حملاً على ما تقدّم ، يدفعهم إلى ذلك التقارب في صفات الواو والياء .

أما الدرس الصوتي الحديث فلم يعدّل في تعليل هذا المظهر الإعلالي عما سبق من تعليلات صوتية لمظاهر قلب الواو والياء همزة ، فالدكتور فليش لم يزل يرى في الهمزة ههنا بديلاً أصوليًا عن الواو التي أضعفها التواجد بين مصوّتين ، أما الدكتور شاهين فما فتئت الهمزة عنده صوتًا نبريًا ، وليس صوتها الصوت البديل عن الياء أو الواو لعدم توفر القرابة الصوتية .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٣١ .

*** التعليل الصوتي لقلب الهمزة واوًا أو ياء:**

وقواعد قلب الهمزة واوًا أو ياءً تتخلل السياقات الصوتية الآتية[١] :

- عند صياغتنا كلمة بوزن ( فعيلة ) على صيغة منتهى الجموع ، ولامها إما همزة ، أو حرف علة أصلي ( واو ، ياء ) نحو : خطيئة ==== خطايا .
- ما يجري في كلمة وزنها ( فعيلة ) ، ولامها ياء أصلية عند جمعها على صيغة ( فعائل ) نحو : قضيّة ==== قضايا .
- إذا التقت همزتان في كلمة واحدة .

ومصاديق هذا القلب في الكتاب هو ما يجري في ( خطيئة ، ومطية ) ، أما الأولى ( = خطيئة ) ، وهي على وزن ( فعيلة ) وإذا علمنا ان اللام فيها هي الهمزة عرفنا أنها أصلية ، فإذا جمعنا ( خطيئة ) على ( فعائل ) تكون : -

- **خطايئ :**

وفي خطايئ يتوافر المناخ الصوتي المناسب لوجود الهمزة العارضة ، إذ ان سيبويه أخبرنا من قبل بوجوب قلب ياء ( فعائل ) في نحو : ( صحيفة = صحائف ) همزة ، إذ يقول : " اعلم ان ياء ( فعائل ) أبدًا مهموزة لا تكون إلا كذلك ، ولم تزد إلا كذلك ، وشبهت بـ ( فعاعل ) "[٢] ، وعلى هذا الأساس تكون خطايئ :

**خطائئ :**

فالهمزتان " إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الأخرى ... فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل فأبدلوا من إحداهما .... الياء لأن ما قبلها مكسور

---

(١) ينظر : الصرف الواضح ٣١٩ ، ٣٢٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٧٧ .

فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها "[١] ، وعليه صارت خطائئ : –

– **خطائي :**

وهنا بقيت الهمزة العارضة مكسورة ، ويجوز فتحها ، أي أن " الهمزة فتحت للألف .... فرّقوا بينها وبين الهمزة التي تكون من نفس الحرف أو بدلاً مما هو من نفس الحرف "[٢] ، وبذلك تكون خطائي : –

– **خطاءَي :**

وهذه الصورة توافر المناخ الصوتي المناسب لقلب الياء ألفًا نزولاً عند قاعدة قلب الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، ثمّ تكون خطاءَي : –

**خطاءَا :**

" فلما أبدلوا من الحرف الآخر ألفًا استثقلوا همزة بين ألفين ، لقرب الألفين من الهمزة .... لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة .... فلما كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرة ياءً ، ولم يجعلوها بين بين ، لأنها والألفين في كلمة واحدة ففعلوا هذا إذ كان من كلامهم ليفرّقوا بين ما فيه همزتان إحداهما بدل من زائدة ، لأنها أضعف – يعني همزة خطايا – وليس فيه همزتان إحداهما بدل مما هو من نفس الحرف "[٣] ، وبهذا التعليل الأخير للصورة الأخيرة ( خطاءا ) تستحيل ( خطيئة ) بعد جمعها إلى ( خطايا ) ، وذلك بقلب الهمزة العارضة ياءً .

وبذلك يضعنا سيبويه أمام تعليل صوتي في كل خطوة صوتية يخطوها لتتكشف الأسس الموضوعية التي يجري في ضوئها التغيير الصوتي لهذا المظهر الإعلالي ، فالهمزة في ( خطاءا ) لم تستبدل بياء لحاجة صوتية وحسب ، إذ

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٥٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٥٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٥٣ .

اكتنفها ألفان فصار فيهما من الثقل ما فيها ، إذ إنّه أحرز بذلك القلب إشارة دلالية مهمة ، فكان على عاتق ذلك القلب تقع مهمة التفريق بين التراكيب الصوتية التي تلتقي همزتان فيها ، إحداهما بدل من زائدة ، وبين التراكيب الصوتية التي تلتقي همزتان فيها ، إحداهما بدل مما هو من الحرف نفسه .

أما ( مطايا ) من ( مطيّة ) ففرقها عن ( خطايا ) من ( خطيئة ) " ان اللام فيها ياء منقلبة عن واو ، وأصل جمعها ( مطايو ) فقلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة ، فصارت ( مطايي ) قلبت الياء الأولى همزةً ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، فصارت ( مطاءَي ) ... ثم قلبت الياء ألفًا فصارت ( مطاءا ) ثم قلبت الهمزة ياءً فصارت ( مطايا ) .. "(١) .

أما الدرس الصوتي الحديث فقد تذمّر من التغييرات الصوتية في البنى الصرفية التي أحالت ( خطيئة ) إلى ( خطايا ) ، و ( مطيّة ) إلى ( مطايا ) ، فهذا أستاذي الدكتور عبد الجبار النايلة – رحمه الله – يقول : إنَّ الصرفيين أتعبوا " أنفسهم ، وأتعبوا غيرهم بهذه الافتراضات ، فلا وجود للهمزة في كلمات مثل قضيّة ، ومطيّة ، وهراوة ، ولا في تصاريفها ، وأما ( خطيئة) فيمكن عدّها مخففة الهمزة ، وعلى طريقة من يخفف الهمزة من فصحاء العرب "(٢) .

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فلا يرى ما يوجب أن تكون زنة ( خطيئة) وأخواتها على ( فعائل ) وآثر على ذلك أن يكون وزنها على ( فعالي ) شأنها شأن ( عذارى و صحارى ) ، وبذلك يمكن التخلص من التغييرات الصرفية المفترضة كما يجعل الجمع واحدًا بحمل المعتل على الصحيح (٣) .

---

(١) الصرف الواضح ٣٢٩ .
(٢) المصدر السابق ٣٢٩ .
(٣) ينظر : المنهج الصوتي ١٨١ .

ولو أنَّ الدرس الصوتي الحديث متمثلاً بالرأيين الآنفي الذكر أنعم النظر فيما يرافق خطوات التصريف تلك من علل صوتية لرأى من الأهمية بمكان المحافظة على ذلك التسلسل الافتراضي للمجريات الصرفية المترتبة على المتغيرات الصوتية ولاسيما مع بعض المفردات في العربية ، إذ مما لا شك فيه أن للمفردات تأريخاً على المستوى الصوتي ، مثلما تحتفظ المعاجم بتاريخ هذه المفردات على المستوى الدلالي ، ولو تمهّل الأستاذان لعدلا عن رأييهما متأملين غاية سيبويه في ملاحقة تلك التغيرات الصرفية بالتعليلات الصوتية التي لم تكن في غايتها صوتية محضة ، وإنما كان منها ذا غاية دلالية يدلُّك على ذلك ما رافق الخطوة الأخيرة من قلب الهمزة المكتنفة بألفين ياءً ، قال سيبويه : ( ففعلوا هذا إذ كان من كلامهم ) ، وفي ضوء القوانين الصوتية فقد قادهم إلى ذلك التغيير الصوتي شيوع هذا التسلسل الصوتي في كلامهم ، ولما كان الأمر على هذا النحو؛ صارت مهمة القلب دلالية يشيرون بها إلى التفريق " بين ما فيه همزتان أحداهما بدل من زائدة .... وبين ما فيه همزتان إحداهما بدل مما هو من نفس الحرف "(١)، أي أنَّ المطلب لم يكن أدائيًا تلتمس فيه الخفة باعتبار غاية الإعلال العامة ، وإنما كان المطلب دلاليًا لتكون المواد اللغوية المعالجة كل في نصابه ، فضلاً عن استشعار سيبويه ما يجري في هذه الأبنية واحتمالية قياس غيرها عليها كما في (جاءٍ ) ، ففي إحدى تصريفاته تصادفنا ( جايئ ) مما يوفر المناخ الصوتي الذي توفر في ( خطايئ ) مثلاً ، فقال : " ولم يفعلوا هذا في جاءٍ ، لأنه شيء على مثال ( قاضٍ ) تبدل فيه الياء ألفاً ، وقد فعل ذلك فيما على مثال ( مفاعل ) لأنه لبس يلتبس بغيره لعلمهم أنه ليس في الكلام على مثال ( مفاعل ) ، وذلك يلتبس لأن في الكلام فاعلاً "(٢) .

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٥٣ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٩١ .

ويستمر سيبويه في الاحتراز من بعض الأبنية التي تـــوفر مناخًـــا صـــوتيًا مشابهًا لما كان في ( خطايا ) إلا أنَّ القلب على شاكلة ( خطايا ) لا يـــؤمن معـــه اللبس كما انه لا يؤدي وظيفة التفريق التي أريد لقلب الهمزة فـــي ( خطايـــا ) أن تؤديها ، ومن تلك الأبنية المستثناة من قاعدة القلب هذه ( فواعل ) من ( شويت ) ، و ( فواعل ) من ( حييت ) ، و(فواعل) منهما بمنزلة ( فعائل ) من بنـــات اليـــاء والواو ، و ( فياعل ) من شويت ، وحييت [1] ، وعليه فقد حصـــر ذلـــك القلـــب الواجب بما يجري بالجمع على ( مفاعل ) من بنات الياء والواو .

- **إذا التقت همزتان في كلمة واحدة :**

– فإن كانت الأولى هي المتحركة بفتحة ، أو ضمة ، أو كسرة ، والثانية هي الساكنة ، وجب قلب الثانية حرف علة مجانسًا لحركة ما قبله .

– وإن كانت الأولى هي الساكنة ، والثانية هي المتحركة – وهذا النـــوع لا يقعان فيه في موضع الفاء لتعذر النطق بالساكن ابتداءً – فإن كانـــت فـــي موضع العين وجب إدغام الأولى في الثانية ، نحـــو ســـئال ، ورئـــاس ، لئال[2].

فإذا علمنا أنَّ سيبويه يصف الهمزة بأنها " نبرة في الصدر تخرج باجتهـــاد ، وهي أبعد الحروف مخرجًا ، فثقل عليهم ذلك لأنه كالتهوّع " ، أقول : إذا علمنا أن أمر الهمزة على هذا النحو عند القدامى نستطيع أن نمسك بخيط نعلل فـــي ضـــوئه مظاهر القلب التي تضمنتها القواعد الصوتية الآنفة الذكر ، فنعت الهمزة منفردة – بالتهوع – يجعلها من ناحية التحقيق أثقل الأصوات أداءً ، ولأن حاجة العربي إليها في كلامه ليست بقليلة ، إذ لا يتوصل إلى البدء بالساكن من دون همزة .

---

(١) ينظر : النحو الوافي ٤ / ٧٩٠ .

(٢) الكتـــــاب ٣ / ٥٤٨ .

فلا غرابة – وهذه الحال – أن تتداخل الهمزة الثقيلة أداءً ، والكثيرة استعمالاً مع أصوات الألف والواو والياء الخفيفة أداءً والكثيرة استعمالاً ، إذ إنَّ الكلمة إن خلت منها لا تخلو من أبعاضها ، وعليه فقد أمكننا أن نمسك بما يكشف عن العلاقة الموضوعية بين أصوات العلة والهمزة منها ، فحاجة العربي إلى تخفيف الهمزة ألجأته إلى أكثر الأصوات خفة ( = الألف والياء والواو ) لتليين الهمزة وتخفيفها بما ينسجم والسياق الصوتي الحاضن لها في التراكيب الصرفية .

وعلى أساس من ثقل الهمزة ، ومطلب خفتها فضلا عن كونها وسيلة تعبيرية تميز من خلالها كثير من البنى الصرفية ، أقول على أساس من كل ذلك يمكن تعليل ما يجري فيها من تغييرات صوتية تجعلها تتداخل مع أصوات العلة إلى الحد الذي لا يميزها عما انقلبت إليه إلا بالعودة إلى البنى التحتية للمفردات الحاضنة لها ( = الأصول ) ، وأحياناً نرى العربي – وهو بحاجة إلى تخفيف الهمزة المفردة – يجتهد في أدائها وهي ( = الهمزة ) ملتقية بهمزة أخرى لاعتبارات بنائية مفرّطًا بالاعتبارات الأدائية التي يراعى فيها مطلب الخفة ، وذلك نحو ما يجري في الهمزتين في مضعّف العين إذا أردنا منه ( فعّال ) نحو : سأل = سئال ، ورأس = رءّاس ، إذ يمكن للمؤدي أداء الهمزتين برفع اللسان رفعة واحدة ، والإتيان بهما دفعة واحدة محافظة على الصيغة [١] .

وأكتفي بإلقاء الضوء على ما تقدم مما ألف من تعليلات صوتية لما يجري في الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة من إعلال بالقلب واجب وجائز [٢].

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٠١ .

(٢) ينظر : النحو الوافي ٤ / ٧٩٠ .

*** التعليل الصوتي لقلب الألف والواو ياءً :**

**أ / التعليل الصوتي لقلب الألف ياءً :**

تقلب الألف ياءً في موضعين :

الأول : عند وقوعها بعد كسرة ، كما تكسير سلطان ، ومصباح على سلاطين ، ومصابيح .

والثاني : عند وقوعها بعد ياء التصغير في مثل ( كتيّب )[1] .

أما الأولى فجمع التكسير لـ ( مصباح ) في أصله ( مصاباح ) ، وحين أريد من ذلك الأصل ( مفاعيل ، أو مفاعل ) ، فإن مواصفات هذه البنية تقتضي[2]:

- أن يكون الحرف الأول مفتوحًا في الحالتين سواء أكان الحرف ميمًا ، أم غير ميم .
- أن يكون الحرف الثالث ألفًا زائدة يليها كسر الحرف الأول من حرفين أو ثلاثة .

وعليه يجعلنا تمرير ( مصاباح ) في هذه البنية نتصوّره على النحو الآتي:

م ـَـ / ص ـَـ ـَـ / ب ـَـ ـَـ ح ( = مصاباح ) .

وتستدعي قواعد الصيغة ( مفاعيل ) فإن في مشكلة المقطع الثالث ، كسر ما يلي الألف ، أي أنَّ ( الباء ) يجب أن تكسر ، وكسر الباء يستدعي قلب الألف / ـَـ ـَـ / ياءً / ـِـ ـِـ / لتحقيق التجانس الصوتي ، فيتحصّل ما يأتي :

م ـَـ / ص ـَـ ـَـ / ب ـِـ ـِـ ح ( = مصابيح ) .

وعلى هذا الأساس يمكن القول : إن علة قلب الألف ياءً في هذا الموضع هي

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٦ ، و النحو الوافي ٤ / ٧١٣ .

(٢) ينظر : الصرف الواضح ٢٦٠ .

الصيغة المطلوبة ( = مفاعيل ) في مثل هذه المفردات نحو ( سلطان = سلاطين ) .

أما في حالة التصغير فنستعين بما جاء عن سيبويه صراحة ، إذ يقول : " تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسرته للجمع، ويكون خامسه ياء قبلها حرف مكسور ، كما يكون ذلك لو كسرته للجمع ، ويكون ثالثه حرف لين كما يكون ثالثه في الجمع حرف لين ، غير أن ثالثه في الجمع ألف، وثالثه في التصغير ياء ، وأوله في الجمع مفتوح ، وفي التصغير مضموم ، وإنما فعل ذلك لأنك تكسر الاسم في التحقير ، كما تكسره في الجمع ، فأرادوا أن يفرّقوا بين علم التصغير والجمع .."(١) .

أي أنّ قاعدة تصغير ما كان على خمسة أحرف ، وكان رابعه الواو أو الياء ، بل يصغر في ضوء جمعه جمع تكسير على زنة ( مفاعيل ) ، و يمكن القول : إن تصغير ( مصباح ) لا يكون إلا وهو على ( مفاعيل ) ، أي إننا في تصغير ( مصباح ) أمام ألفين باعتبار أنّ أصل جمع مصباح على ( مفاعيل ) إنّما كان ( مصاباح ) ، وإذا كان هذا المناخ الصوتي للأصل يمكننا من القول :

- إن الألف الأولى أطاحت بها ياء التصغير ، فهي تشغل ما يجب أن تشغله ياء التصغير ، أي الحرف الثالث من ( مصاباح ) الأمر الذي يحيلها إلى ( مصيباح ) .
- أما الألف الثانية ( مصاباح = مصيباح ) فتطيح بها كسرة الباء لأن الكسر هنا مما تقتضيه البنية ( مفاعيل ) التي توجب أن يكون الحرف الثالث ألفًا زائدة يليها كسرة .

وما تقدّم أطروحة أولى في تعليل هذا المظهر الإعلالي ، أما الأطروحة الثانية فتبنى على أساس من معطيات الدرس الصوتي في الكتاب ، وهي أن الكسرة وهي

(١) الكتاب ٣ / ٤١٧ .

( بعض ) لها القدرة على أن تميل الألف إلى ياء ، وبينها وبين الألف حرفان ، الأول متحرك ، والثاني ساكن ، نحو : سربال = سربال(١) ، فمن باب أولى أن تكون للياء ( ياء التصغير ) وهي ( كل ) القدرة على قلب الألف التي تليها وإن كان بينها حرف واحد ، على النحو الآتي :

م ـَـ / ص ـً ـ / ب ـٍـ ح ← م ـُـ / ص ـَـ / ب ـٍـ ح

ونلحظ في هذه الكتابة الصوتية التأثير التقدمي للياء ، ويبدو السياق الصوتي أكثر انسجامًا ، إذ تجري الحركات مجرى واحدًا على مستوى الأداء .

أما الأطروحة الثالثة ، فإنّما بنيت في ضوء الطبيعة الأدائية لكل من الألف والياء ، وقد تعهد بطرحها ابن يعيش ، إذ قال : " وإنّما وجب قلبها ياء ، إذ انكسر ما قبلها لضعفها بسعة مخرجها ، فجرت مجرى المدة المشبعة عن حركة ما قبلها فلم يجز أن تخالف حركة ما قبلها مخرجها ، بل ذلك ممتنع مستحيل "(٢)

**ب / التعليل الصوتي لقلب الواو ياءً :**

تقلب الواو ياءً في أحد عشر موضعًا هي(٣) :

١. أن تقع متطرفة بعد كسرة نحو : رضي ، وقوي .
٢. أن تقع عينًا لمصدر أعلت في فعله ، وقبلها في هذا المصدر كسرة ، وبعدها ألف ، نحو : قيام .
٣. أن تقع عينًا لجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسرة وهي معلّة ، نحو : دار = ديار .
٤. أن تقع عينًا لجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي في المفرد شبيهة بالمعلّة نحو : ديمة = دِيَم .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٧ .
(٢) شرح المفصل ٤ / ٣٥٥ .
(٣) ينظر : النحو الوافي ٤ / ٧١٣ – ٧١٩ .

٥. أن تقع طرفًا من ماض وهي رابعة أو أكثر بعد فتحة بشرط أن تكون منقلبة ياء في المضارع نحو : أعطي .
٦. أن تقع ساكنة غير مشدّدة ، وقبلها كسرة نحو : ميزان .
٧. أن تقع لامًا لصفة على وزن ( فُعْلى ) نحو ( دُنْوا ) .
٨. أن تجتمع هي والياء في كلمة واحدة بشرط أن لا يفصل بينهما فاصل ، وأن يكون السابق منهما أصيلاً ، نحو : سيّد .
٩. أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماض ثلاثي على وزن ( فَعِلَ ) نحو : مرضي ، ومقوي .
١٠. أن تكون لامًا لجمع تكسير وزنه ( فعول ) نحو : دلو : دلي .
١١. أن تكون عينًا لجمع تكسير على وزن ( فعّل ) صحيح اللام مع عدم وجود فاصل بين العين واللام نحو : صيّم .

هذه هي قواعد قلب الواو ياءً مبثوثة جميعًا في أبواب بحث الإعلال من كتاب سيبويه[(١)] ، وبلحاظ قواعد القلب تلك يمكن القول : إن الرابط في تعليل مظاهر الإعلال بالقلب ههنا بل كان على أساس من مجيء الواو إثر كسرة ، أي أنّ مطلب ذلك القلب ، وغايته مواءمة الواو الكسرةَ على أساس قلبها ياءً في سلسلة صوتية يكون العمل فيها من وجه واحد ، وعلى أساس :

- إنّ القلب ناجم عن مجيء الواو في إثر كسرة ، فإنّ هذا يعني أنّ التأثير الصوتي ههنا تأثير رجعي .
- إنّ القلب ضمن هذا المظهر الإعلالي كان الأكثر وفرة من ناحية المواضع التي توفر مناخًا صوتيًا مناسبًا لتحقيق الإعلال على مستوى القلب .

أقول : على أساس من هذين الاعتبارين يمكن التأسيس لنقطة اختلاف بين الإعلال – بوصفه ملمحًا صوتيًا تتميز به الصوائت على المستوى التعاملي –

---

(١) وقد استخلصت تلك القواعد من الكتاب ، ينظر : الإعلال في كتاب سيبويه ١٥٥ – ٢٠٧ .

والإدغام – بوصفه ملمحًا صوتيًا تتميز به الصوامت على المستوى التعاملي – فالأصل في التأثير الصوتي في مظاهر الإعلال ؛ التأثير التقدمي ، أما الأصل في التأثير الصوتي لمظاهر الإدغام فهو التأثير الرجعي [1] .

وإذا عرفنا أنَّ الضابط في تعليل قلب الواو ياءً يتجلى بمجيء الكسرة بعد الألف ، فلا بأس من الاستغناء عن المرور بأمثلة إحدى عشرة قاعدة صوتية ، والاكتفاء بأبرز التعليلات الصوتية التي بنيت عليها قواعد القلب تلك ، ضمن السياقات الآتية :

١) <u>**ميزان ( = موْزان ) :**</u>

جاء في باب قلب الواو ياءً قول سيبويه : " فمن ذلك قولهم : الميزان ، والميعاد ، وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في ليّة ، وسيّد ونحوهما ، وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنَّه لين في الكلام أن يكسروا أول حرف ، ويضموا الثاني نحو ( فِعُل ) ، ولا يكون ذلك لازمًا في غير الأول أيضًا إلا أن يدركه الإعراب ، نحو قولك : فَخِذٌ ، كما ترى وأشباهه "[2].

وهنا يعلل سيبويه قلب الواو في أصل ( ميزان ) ( = مِوْزان ) بالكراهة ، ودليله على ذلك أنه ليس في الكلام ( فِعُل ) ، أي أن تكون الضمة في إثر كسرة ، وحمل ما يجري في ( ميزان ) على ما يجري في ( سيّد ) ( =سيْوِد)، وللوهلة الأولى يتبدى لنا أن سيبويه اكتفى بالكراهة علةً من دون إيضاح ، إلا ان مناقشة هذه القاعدة ضمن ما يلي من فقرة تتوضح علة الكراهة وماهيتها في هذه المسألة ، وقد افترض في مناقشة قلب الواو في ( مِوْزان ) خيارات صوتية ردّها ، ومن تلك الخيارات الصوتية المفترضة حذف الواو ، إلا إن " ترك الواو في (مِوْزان ) أثقل من قبل انه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء ، ألا ترى أنك إذا

---

(١) وسوف تبحث أنواع التأثير على نحو أوضح في مبحث الإدغام .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٣٥ .

قلت ( وتِدٌ ) قوي البنيان للحركة ، فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام ، لأنه ليس بينهما حاجز ، فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تدانى في المخارج لكثرة استعمالهم إياهما ، وإنهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف أو بعضهن ، فكان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، كما أنّ رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم في الإدغام ، وكما أنَّهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم ، نحو قولهم : ازدان واصطبر ، فهذه قصة الواو والياء "(١) .

وهذا النص – فضلاً عما تقدمه – يكشف جملة من الأمور منها :

- علة الكراهة تتجلى في تتابع أصوات الكسرة والواو بشكل مباشر ، إذ لا يحجز بينهما حاجز .
- لم يكن للواو أن تحذف ، وقد علقت بها الكسرة المتقدمة ، إذ وليتها مباشرة .
- قارن سيبويه الواو الساكنة بما يقاربها ( = الياء ) مع ما يجري في المتقاربات إذا سكنت إحداهما فيتوجب الإدغام .
- غائية الإعلال هي نفس غائية الإدغام من خلال توفير فرصة العمل من وجه واحد في الإعلال ، ورفع اللسان من موضع واحد ، وكلاهما يحقق الخفة المنشودة .
- استثمر سيبويه فكرة البعضية لبيان شيوع أصوات المد في الكلام ، إذ لا يخلو الكلام منها ومن أبعاضها ، وعلى هذا الأساس يستقر في ذهن العربي قديمًا التقارب بين هذه الأصوات ليس على مستوى المخارج فحسب ، بل على وفق ترددها الملحوظ في كلامهم .

وبقي أن نتمثل ما يجري في ( ميزان ) من ( موزان ) ، وذلك من خلال التحليل الصوتي لرؤية سيبويه ،على النحو الآتي :

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٥ .

م ـــِـ و / ز ـــًـ ن

وهنا نلحظ ان المقطع الأول تضمن المزدوج الهابط / ـــِـ و / الذي يكشف عن توالي الكسر ، ونصف الصائت ( = الواو ) على نحو مباشر ، فلم يكن للــواو في هذه الحال إلا أن تقلب ياء بتأثير الكسر ، وهذا الخيار الصوتي الراجح بوجــود مسوّغاته ، أسقط خيار حذف الواو ، فقد تعالق الصوتان ( الكسر + الــواو ) مــن غير فاصل فاتحدا بانقلاب الواو ياء مديّة ، وبذلك تخلصوا مما هو مكــروه ، وإذا كان غاية التقريب طلب الخفة على لسان المؤدي ، فقد كان الياء أخف المتعــالقين في المزدوج الصوتي الهابط / ـــِـ و / فانقلبت إليه الواو تحقيقًا للانســجام ، ثــمّ الخفة ، ويمكن إعادة التشكيل المقطعي لــ ( موْزان ) بعد التغيير الصوتي علــى النحو الآتي :

م ـــِـ / ز ـــًـ ن

والفارق إنَّ ( موْزان ) كان يبدأ بمقطع طويل مقفل/ م ـــِـ و / أما ميــزان فإنه ابتدأ بمقطع طويل مفتوح / م ـــِـ / .

ويستمر سيبويه في تغليب علة كراهــة ( ـــِـ و ) ، إذ يقــارن ذلــك المزدوج المستكره بمزدوج يستخف أداؤه ، وهو ( ـــَـ و ) كما في ( موْعِد ) أي:

م ـــَـ و / ع ـــِـ د

وهنا يجوز هذا السياق باعتبار خفة الفتحة ، فلم يكن لهذه ( الواو ) على وفــق هذا السياق الصوتي أن تقلب إلى ما يجانس الفتحة المتقدمة " لخفة الفتحة والألــف عليهم ، ألا تراهم يفرون إليها ... وإنما خفت الألف هذه الخفة لأنــه لــيس منهــا علاج على اللسان والشفة ، ولا تحرك أبدًا ، فإنما هي بمنزلة النفس ، فمن ثمّ لــم تثقل ثقل الواو عليهم ، لما ذكرت لك من خفة مؤونتها "(١)

---

(١) الكتـــــاب ٤ / ٣٣٦ .

وتأمُّل هذا النص يسلط الضوء – من جهة مغايرة – على استجابة الـــواو لتكون ياءً في ( ـــِـ و ) ، ولم تكن ألفًا في ( ــَــ و ) إذ إنّ الألف خفيفة المؤونة على المستوى التشريحي ، ولاسيما اللسان والشفة ، فالألف لا يساوي أكثـــر مـــن نفس ، واللسان في أداء الألف أكثر أعضاء الجهاز النطقي حيادية ، وهذا بطبيعـــة الحال خلاف طبيعة اللسان مع ما يجري في أداء الياء والواو المديتين ، فلكل منهما حركة لسانية تناقض الأخرى على مستوى اللسان والشفة ، فللسان حركة أمامية مع الياء ، وحركته مع الواو خلفية[(١)] . أما على مستوى الشفة فللياء تتحـــرك الشـــفة حركة رصدها القدماء ، وهي مغايرة تمامًا للحركة الشفوية مع الواو ، فإذا كانـــت الشفة السفلى تنسحب إلى اليمين في أداء الياء فإن الشـــفتين تســـتديران فـــي أداء الواو[(٢)] .

وعليه صار التنافس في طلب الخفـــة ينحصـــر بـــين اليـــاء والـــواو ، وأبعاضهما لأن الألف بمنزلة النفس ، فلما صير إلى طلب الخفة فـــي ( ـــِـــ و ) كانت الياء الأخف تشريحيًا ، ثمّ صوتيًا من الواو ، فإذا كان اللسان والشفة فـــي كيفية معينة لأداء الكسرة ، وصادف أن تلا الواو الكسرة وهو صوت يتطلب كيفية على مستوى اللسان والشفة تناقض متطلبات أداء الكسرة صار من اليســـير علـــى المؤدي أن يقلب الواو ياءً لتتميز الكيفية التي ابتدأ بها السلســـلة الصـــوتية متخـــذًا وضعًا معينًا لأداء الكسرة أو الياء على حد سواء ، فتتحقق الخفة بتحقق الانســـجام الأدائي .

---

(١) ينظر : علم اللغة العام ، الأصوات ١٤٠ .

(٢) " وتجدر الإشارة إلى ان وضع الشفتين ليس مجرد تكييف خارجي لهيأة الصوت ، فهو أكثر من ذلك بكثير ، ففي الوقت الذي نقلل فيه انفتاح الشفتين مثلاً ، فإن حجرة الرنين الداخليـــة تكون أكثر اتساعًا ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليل نغمة الحجرة الفمويـــة وخفضـــها " الأصوات اللغوية ، استيتيه ٢١٦ .

وهكذا يستمر سيبويه في تعليل التداعيات الصوتية المترتبة على المزدوج / ـــِـ و / الذي استدعى قلب الواو ياءً ، وهذه المرّة يعكس سياق المزدوج المذكور آنفا ، أي / ي ـــَـ / ، إذ يقول : " اعلم ان هذه الياء إذا ضمت لم يفعل بها ما يفعل بالواو ، لأنها كياء بعدها واو ، نحو : صيود ويوم ، وأشباه ذلك ، وذاك لأن الياء أخف من الواو عندهم ، ألا تراها أغلب على الواو من الواو عليها ، وهي أشبه بالألف فكأنها واو قبلها ألف "(١) .

وبعد ،

فـ " إن الياء وبعدها الواو أخف عليهم من الواو وبعدها الواو "(٢) ، أو قوله " لأن الياء وبعدها الواو أخف عليهم كما كانت الضمة أخف عليهم فيها "(٣) .

وهذه النصوص على نحو الإجمال تحيطنا علمًا بأن التناقض الأدائي المستشعر مع / ـــِـ و / لا يمكن أن يتوافر في / ي ـــُـ / إذ إنّ الخروج الأدائي من الكسرة إلى الواو في السياق الأول أعسر على المؤدي – ما لم تقلب الواو ياءً – من الخروج الأدائي من الياء إلى الضمة .

٢) **قيام ( = قوام ) :**

جاء تعليل ما يجري في ( قيام ) وما يجري مجراه في قول سيبويه " حالت حيالاً ، وقمت قيامًا ، وإنما قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل ، فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف شبه الياء ، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقروها ، وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، وجسروا على ذلك للاعتلال "(٤) .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٨ .
(٢) الكتاب ٤ / ٣٥١ .
(٣) الكتاب ٤ / ٣٥٩ .
(٤) الكتاب ٤ / ٣٦٠ .

وهنا لا يعلل سيبويه ما يؤدي إلى القلب وحسب ، بل يرسم المناخ الصوتي المؤدي إلى التناسل الفونيمي لأصوات العلة ، وقد حصر علة القلب بالآتي :

- الواو معتلة في الأصل ، ثم فهي عرضة للقلب ( = قوم = قام ) .
- لما توافرت الكسرة قبل الواو والألف بعدها ( ـــِ و ـــً ) صار حقًا على الواو ضمن هذا النسق الصوتي أن تنقلب إلى الياء فيتحقق العمل من وجه واحد مما يؤدي إلى الخفة في الأداء .

ولكن لماذا تقلب الواو ياءً ؟ ، دعنا نعيد الإجابة على النحو الآتي :

إن مفردة ( قوام ) وما يجري مجراها من المصادر الواوية العين، هي الحاضن الصوتي للنسق الحركي ( ـــِ و ـــً ) ، وهذا التتابع لا يشكّل ضمن منظومة أصوات العلة نسقًا منطقيًا تراعى فيه الطبيعة الأدائية لكل من الألف والياء والواو ، وعليه يكون التتابع الحركي المتوافر في ( قوام ) ( ـــِ و ـــً ) خرقًا للتسلسل الأدائي المنشود في الأداء ، وقد رتب سيبويه[1] تلك الأصوات ابتداء من الخفيف إلى الثقيل فكانت الألف ثم الياء ، ثم الواو ، وعليه يعد قلب الواو ياءً ضربًا من إعادة إنتاج لنسق صوتي مشوّه فلما كانت الكسرة لا يحجزها عن الواو حاجز تجاسروا عليها فأحيلت ياءً ، ليكون العمل من وجه واحد .

ولو أريد للبحث الإفادة من نظرية ضعف الصوامت ومنها الواو والياء أنصاف الصوامت إذا جاءت بين مصوتين[2] لأمكننا ذلك في ما مرّ من نسق صوتي ، ولكن ينبغي الالتفات إلى مفهوم الضعف الذي يخلع على ( الواو ) في ذلك السياق ( ـــِ و ـــً ) إذ إنّ الواو في نفسها ليست بضعيفة ، وتستمد قوتها من ثقل أدائها قياسًا إلى أصوات العلة ، وعلى هذا الأساس يعدل المؤدي عن أدائها

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٣٦ .
(٢) ينظر : العربية الفصحى ٤٨ .

إلى الأخف منها وهو الياء ، ولكن ضعفها في هذا السياق ( ـــِـ و ـــً ) متأت من أنَّها ( = الواو ) شغلت موضعًا يهيؤها لأن تقلب إلى ياء ، وبهذا لا يمكن القول بضعف الواو ، ثمّ انقلابها على هذا الأساس ، فهي الأثقل من بين أصوات العلة ، ولكن لأنها شغلت موضعًا اخترقت بواسطته نسقًا صوتيًا لا ينسجم إلا بانقلابها إلى ما يجانس ذلك النسق ، فلم يكن للواو في ( ـــِـ و ـــً ) إلا أن تقلب ياءً لأن العرب " يكرهون الواو بعد الكسر حتى يقلبوها "(١).

ويمكن القول إن الواو لا بد لها من أن تقلب ياءً في ذلك السياق الصوتي لأمرين :

الأول : انها أشبه بالصوامت وسط هذا النسق الحركي ، فأحيلت إلى ما ينسجم معه فكانت الياء منقلبًا .

والثاني : عادة المؤدي في تغليب الأخف على الأثقل ، وقد تيسر ألأمر له في هذا النسق مع صوت الواو المعل أصلاً ، فضلًا عن دخول الكسرة عليها بصورة مباشرة ، " ومما أجريت مجرى حالت حيالاً ، ونام نيامًا ، اجتزت اجتيازًا ، وانقدت انقيادًا ، قلبت الواو ياءً حيث كانت بين كسرة وألف .. "(٢) .

<u>٣ ) سيّد ( = سَيْوِد ) :</u>

الحديث عن القلب في هذا الموضع يتضمَّن قاعدة قلب الواو ياءً إذ تلتقي هي والياء في كلمة ، والسابق منهما ساكن متأصلٌ ذاتًا وسكونًا ، وقد علّل ذلك سيبويه بقوله " وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما ، وممرهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها ، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف ،

(١) الكتاب ٤ / ٣٦١ .
(٢) الكتاب ٤ / ٣٦١ .

وذلك قولك في ( فيْعل ) : ( سيِّد ) و ( صيِّب ) ، وأصلها ( سيْوِد ) و (صيْوِب)"[١] .

وهذا النص يكشف أنَّ علة قلب الواو ياءً ؛ خفة الياء قياسًا إلى الواو ، والدليل على ذلك تغليب الياء في الكلام فضلاً عن ان على تداني مخرجي الواو والياء لم يكن على أساس تشريحي وحسب ، بل على أساس شيوعهما وكثرة استعمالهما .

ويمكن القول : إنَّ الواو لمّا كانت تقلب في نسق ( ـــِـ و ـــً ) في نحو قيام ، وصيام ( = قوام ، وصوام ) ولاسيما انها بين متقاربين ( الكسر والألف ) فلما كان الأمر كذلك فمن باب أولى أن تقلب الواو ياءً في : سيّد ( = سيود ) :

س ـــَـ ي / و ـــِـ د

إذ إنَّ النسق الصوتي المتوافر في هذه المفردة ؛ ( ي و ـــِـ ) ، فالواو وهذه الحال أكثر إمعانًا في خرق نسق صوتي يجمع بين الياء والكسر وكلاهما من جنس واحد ، ووجود الواو بينهما يستدعي تطويعه إلى ما يجانس ذلك النسق فكان ياءً ، ويمكن القول ان وجود الواو في هذا النسق الصوتي ( ي و ـــِـ ) أشبه بجسم غريب في جسد واحد ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يوفر قلبها إلى جنس ذلك النسق فرصة لإجراء صوتي آخر هو الإدغام مما يجعل العمل من وجه واحد ، ورفع اللسان رفعة واحدة ، أي أنَّ النسق الصوتي ( ي و ـــِـ ) وفَّر مبدأين من مبادئ طلب الخفة :

- العمل من وجه واحد ، وهو مبدأ إعلالي ، وبه صارت الواو ياءً .
- الإتيان بصوتين في رفعة واحدة للسان ، وذلك بواسطة إدغام المتماثلين بعد قلب الواو ياءً ، فقد كانت الأولى ساكنة ، والثانية متحركة ، وهذا

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٦٥ .

شرط الإدغام ، أي أنَّ ( سيّد ) مرّت بمرحلتين حتى استوت على ما هـي عليه :

س ـَـــ ي / و ـِـــ د

س ـَـــ ي / ي ـِـــ د ( = سيّد )

وتابع سيبويه تعليل قلب الواو ياءً في هذا الموضع بالاحتراز عما يمكن أن يشكل علامة استفهام ، فقال :

" وأما صيود ، وطويل ، وأشباه ذلك فإنما منعهم أن يقلبوا الواو فيهنّ ياءً أن الحرف الأول متحرك ، فلم يكن ليكون إدغام إلا بسكون الأول ، ألا ترى أن الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحركا ، أو تحرك الأول وسكن الآخر لم يدغموا ... فلما لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة لم يقلبوا ، وتركوها على الأصل كما ترك المشبه به "(١) .

أي أنَّ الإعلال بالقلب ههنا لم يكن لأننا بالقلب لا نستطيع أن نوفر المناخ الصوتي المناسب للإدغام ، إذ لم يكن ليحصل إدغام إلا بسكون الأول في (طويل)، ونستطيع أن نمسك بالنسق الصوتي الحاضن للواو في ( طويل ) بواسطة الكتابة الصوتية :

ط ـَـــ / و ـٍـــ ل

وتكتب ( طويل ) صوتيًا بحسب تصوّر سيبويه على النحو الآتي :

ط ـَـــ / و ـِـــ + ـٍـــ ي ل

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٦٧ .

والنسق الحاضن للواو من وجهة نظر سيبويه ( و ــِــ + ــٍــ ي ) ، أي أنَّ قلب الواو – باعتبار حركتها – ياءً لا توفر فرصة للإدغام ، لأنها إن انقلبت وهي أولاً ؛ فسوف تبقى متحرّكة ، وذلك الأمر لم يخل بأهم شروط الإدغام وهو سكون الأول .

وفي تعليل عدم القلب في ( صيود ، وطويل ) نقترح أطروحتين :

**الأولى** : إنَّ عدم القلب في سياق ( و ــِــ + ــٍــ ي ) يتضح عبر موازنته بسياقات القلب المتقدم ذكرها :

- سياق ( ميزان ) ( = موزان ) الحاضن للنسق الصوتي ( ــِــ و ) .
- سياق ( قيام ) ( = قوام ) الحاضن للنسق الصوتي ( ــِــ و ــَــ ) .
- سياق ( سيّد ) ( = سيود ) الحاضن للنسق الصوتي ( ي و ــِــ ) .

وبالنظر إلى كل هذه الأنساق الصوتية التي استدعت قلب الواو ياءً نلحظ أن الواو في( و ــٍــ ي ) جاء ضمن موضع منطقي باعتبار التسلسل المنطقي لأصوات العلة ، فلا حاجة وهذه الحال إلى استبدالها بالياء طالما ان الخروج الأدائي للواو ( الثقيل ) سوف يفضي إلى الأخف منه ( = الياء ) ، هذا في ( طويل ) ، وهو ما يمكن أن نتلمسه في ( صيود )

ص ــَــ / ي ــُــ د

ولاسيما أن " الياء وبعدها الواو أخف عليهم ، كما كانت الضمة أخف عليهم فيها ، وذلك نحو غيور وغُيُر "(١) .

**أما الأطروحة الثانية** : فإنها في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث ، ومن تلك المعطيات :

- لا وجود للحركة قبل صوت المد إذ إن المقطع الصوتي لا تكون فيه قمتان " والقول بوجود هذه الحركة يؤدي إلى القول بوجود قمتين ، وهو أمر لا

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٥٩ .

تقرّه الدراسة الصوتية الحديثة "[١] ، وعليه فلا حركة للواو في ( طويل )، وإن ما يلحظ على الواو هو من تأثير الياء المدّيّة .

- من معطيات الدرس الصوتي القديم والحديث معًا إن الصاد والطاء في (صيود ، وطويل ) من أصوات الاستعلاء ، ويبدو أن طبيعة أداء تلك الأصوات منعت الياء من أن تطالها الكسرة ، فلو افترضنا أن الياء المديّة طالت الواو بالقلب إلى الياء لامتد ذلك التأثير ليطال الطاء والصاد بالكسر ، إلا أن طبيعة الاستعلاء في أداء تلك ألأصوات تأنف الكسر ، ولذا استدعي تحركها بالفتح ، إذ إن الألف ومن جنسها الفتحة " إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها " ، أي تغلبت الفتحة على الياء ، والإقرار بهذا التعليل يستدعي القول بأن صوتي الاستعلاء في ( صيود ، وطويل ) وفّرا بطبيعتهما ألأدائية فضلاً عن حركتيهما حصانة للواو من أن تنقلب ياءً .

**<u>* التعليل الصوتي لقلب الألف والياء واوًا :</u>**

**<u>أ / التعليل الصوتي لقلب الألف واوًا :</u>**

تقلب الألف واوًا إذا انضمّ ما قبلها سواء في فعل كانت ، أم في اسم ، وقد جاء تعليل هذا القلب في الكتاب عن الخليل ، إذ قال سيبويه : " وسألت الخليل عن ( سوير ، وبويع ) ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياءً ؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ، ولا بأصل ، وإنما صارت للضمة حيث قلت ( فوعل ) ألا ترى أنك تقول : ساير ، ويساير ، فلا تكون فيها الواو ، وكذلك ( تفوعل ) نحو (تبويع) لأن الواو ليست بلازمة ، وإنما الأصل الألف "[٢] .

---

(١) أبحاث في علم أصوات العربية ١٣ ، وينظر : دراسة الصوت اللغوي ٢٤١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٦٨ .

وهنا يتضح ان علة قلب الألف في ( ساير ) ؛ ضم أول البنية ( = فوعل ) التي أريد لـ ( ساير ) أن تأتي عليها ، مما جعل الألف إذا تلت الضم واوًا ( = سوير ) .

والتعليل الصوتي لبناء ( ساير ) إذا أريد منه البناء للمجهول يظهر ثقل أداء الألف في إثر ضمة ، وعليه فقد كان من السائغ على المؤدي أن تنقلب الألف إلى صوت أقرب الى الواو من الألف ؛ فكانت الياء تحقيقًا للتجانس الصوتي ، ويمكن تصوّر ذلك على النحو الآتي :

فاعـــل ( = سايــر ) = س ـــً / ي ـــَ / ر ـــَ .

فوعــل ( = سويــر ) = س ـــُ / ي ـــِ / ر ـــَ .

وهنا نلحظ أن القالب الصوتي ( البنية ) الذي أريد تمرير ( ساير ) فيه فرض على المنظومة الصوتية للمفردة تغييرات صوتية طالت مقطعين :

- **المقطع الأول** : تحوّلت قمته من الألف المدية / ـــً / إلى واو مدية / ـــُ / ويمكن القول : إنّ الألف في ( فاعل ) زائدة ، وقد تخللت ( ساير ) الواو في ( فوعل ) زائدة ، وقد تخللت ( سوير ) ، فلا يعدو الأمر في هذه الحال عملية الاستبدال بين الزوائد ( الألف والياء والواو ) تبعًا للبنى المرادة من الأصول .
- **المقطع الثاني** : / ي ـــَ / وفي هذا المقطع استبدلت حركة الأصل / ـــَ / بحركة البنية ( فوعل ) / ـــِ / .

**ب / التعليل الصوتي لقلب الياء واوًا :**

تقلب الياء واوًا وجوبًا في أربعة مواضع هي [١] :

- إذا كانت الياء ساكنة في مفرد بعد ضمّة ، وذلك في الفعل المثال اليائي الذي على وزن ( أفعل ) نحو ( أيسر = يوسر ) .
- أن تقع الياء لام كلمة بعد ضم ، نحو : ( قَضو ) والأصل : قَضُيَ .
- أن تكون الياء لامًا لاسم موصوف على وزن ( فَعْلَى ) بفتح الفاء وسكون العين اسمًا لصفة ، نحو : تقوى ، وأصلها : تقْيا .
- أن تكون الياء عينًا لـ ( فُعْلَى ) بضم الفاء وسكون العين على أن يكون للتفضيل .

وبلحاظ قواعد القلب نرى أن الرابط في أحكامها المظهر الصوتي لنسق الياء المسبوقة بضمة ، فما طبيعة هذا النسق المؤدي إلى القلب ؟

لقد تجلى الرابط في تلك القواعد عند سيبويه ، إذ احترز لكل تلك القواعد عبر تحديد شكل النسق الصوتي الذي يتشكل فيه المناخ الصوتي المناسب لقلب الياء واوًا وعنده ان الياء يجب أن تكون ساكنة ، ويعد هذا الشرط احترازًا عن الياء المضمومة لأن الياء إذا ضمّت صارت أشبه بياء بعدها واو نحو ( صيود ) ، وفي هذا الصدد قال سيبويه : " لم تعر الواو من أن تدخل على الياء إذ كانت أختها ، كما دخلت الياء عليها ، ألا تراهم قالوا ( موقن ) و ( عوطَطٌ ) وقالوا في أشد من هذا ( جباوة ) وهي من جبيت ، و( أتوَةٌ ) وأدخلوها عليها لكثرة دخول الياء على الواو ، فلم يريدوا أن يعروها من أن تدخل عليها "[٢] .

وعن ( موقن ) و ( موسر ) من ( أيقن ، وأيسر ) قال سيبويه : " وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة،

---

(١) ينظر : النحو الوافي ٤ / ٧١٥ ، والصرف الواضح ٣٣٥ .
(٢) الكتاب ٤ / ٤١٧ .

فإذا تحركت ذهب ما استثقلوا ، وذلك ( مَيَقِن ، و مُيَيْسِر ) "[١] .

وتحدث سيبويه عن قلب الياء واوًا ، إذ قال : " فإن أسكنتها وقبلها ضمة قلبتها واوًا ، كما قلبت الواو في ( ميزان ) ، وذلك نحو موقن و موسر "[٢] .

وهذه النصوص توضح علة قلب الياء واوًا ، إذا سكنت وسبقت بضمة ليناظروا بذلك الإجراء الصوتي لقلب الواو إذا سكنت وسبقت بكسرة في ( ميزان ) ( = موزان ) ، أي إن النسق الصوتي ( ـــُـ ي ) ثقيل على المؤدي حتى تستحيل قاعدة هذا المزدوج واوًا ، مثلما ثقل ( ـــِـ و ) حتى تستحيل الواو ياءً ، وكلا المزدوجين ينجم عنهما مدّان ، أحدهما يائي : ( ـــِـ و ) = ( ـــِ ) والثاني واوي (ـــُـ ي ) = ( ـــُـ ) ، وكلا القلبين يوفران فرصة لمبدأ العمل من وجه واحد الذي ينشده الإعلال في العربية وبه تتحقق الخفة من خلال تحقيق الانسجام الصوتي .

ومن التعليلات الصوتية التي استندت إليها قواعد قلب الياء واوًا ما تضمنه جواب الخليل لسيبويه ، إذ قال : " وسألته عن قوله ( غزي ، وشقي ) إذا خففت في لغة من قال ( عصْر ، وعلْم ) ، فقال : إذا فعلت ذلك تركتها على حالها ، لأني إنما خففت ما قد لزمته الياء ، وإنما أصلها التحريك ، وقلب الواو ، وليس أصل هذا يفعل ولا فعل ، ألا تراهم قالوا : لقضوا الرجل ، فلما كانت مخففة مما أصله التحريك وقلب الواو لم يغيروا الواو ، ولو قالوا غزْوَ ، وشقوَ لقالوا : لقضْيَ "[٣]

بمعنى أن الياء إذا تطرفت مسبوقة بضمة تنقلب واوًا ، ولاسيما أنَّها في موضعها ذاك ( = الطرف ) عرضة للتغيير ، فلما قلبت صار أمرها إلى جنس ما يسبقها ( الضمة ) فكانت واوًا ، نحو قضو ، والأصل قضي ، ورموَ ، والأصل

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٥٩ ، وينظر : الرد على النحاة ١٦١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٣٨ ، وينظر : ٤ / ٣٦٤ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٨٦ .

رمُيَ ، واحترز لتعليله هذا بافتراض تخفيف العين بإسكانها ( أي أن يجتمع الإعلال والقلب والحذف ) كأن تقول ( لقضْوَ الرجل ) أي ان القلب جار حتى بافتراض تخفيف ضمة العين بإسكانها لأن هذا التخفيف عارض فيبقى العمل بالأصل وهو التحريك ، فتقلب الياء واوًا [١] .

وجاء عن سيبويه في ( باب قلب الياء واوًا ليفصل بين الصفة والاسم ) تعليله ذلك بقوله : " وذلك ( فَعْلَى ) إذا كانت اسمًا أبدلوا مكانها الواو ، نحو الشروى ، والتقوى ، والفتوى . وإذا كانت صفة تركوها على الأصل ، وذلك نحو صديا ، وخزيا ، وريّا ، ولو كانت ريّا اسمًا لقلت روّى ، لأنك كنت تبدل واوًا موضع اللام وتثبت الواو التي هي عين .

وأما ( فعلى ) من الواو فعلى الأصل ، لأنها إن كانت صفة لم تغير كما كانت لم تغير الياء ، وإن كانت اسمًا ثبتت ، لأنها تغلب على الياء فيما هي فيه أثبت ، وذلك قولك شهوى ، ودعوى ، فـ ( شهوى ) صفة ، و ( دعوى ) اسم و عدوى كدعوى "[٢] .

وهنا نلحظ أنّ تعليل القلب هنا لم يكن لداع صوتي ، بل كان لداع صرفي غايته تمييز بناء الاسم من بناء الصفة ، وذلك في الياء إذا كانت لامًا في ( فَعْلَى )، هذا إذا كانت ( فَعْلَى ) يائية اللام ، أما إذا كانت ( فَعْلَى ) واوية اللام فإنها على الأصل في الاسم ، وعلة ذلك أنّ الواو تغلب على الياء فيما هي فيه أثبت .

ولا يتسنى قلب الواو في الصفة لأنها حينئذ على الأصل أيضًا ، إذ إن الياء في ( فَعْلَى ) اليائية لم تتغير في الصفة فحمل عليها وذلك في الصفة من (فَعْلَى ) الواوية .

---

(١) ينظر : شرح الشافية ٢ / ٣٠٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٩ .

وهذا التعليل يكشف ما استندت إليه القاعدة الثالثة لقلب الياء واوًا ، وهذا توجيه صرفي لمظهر صوتي ، وعلى أساس من الاتجاه الصرفي في التعليل الصوتي جرى تعليل قلب الياء واوًا في ( الطوبى ) وذلك لأنها لا تكون وصفًا بغير ألف ولام ، " ويدلّك على أنّها ( فُعْلى ) أنه لا يكون ( فِعْلى ) صفة "[1]

* **التعليل الصوتي لقلب الياء والواو ألفًا** :

وذلك ما يجري في الأفعال الماضية من الثلاثي الأجوف ، وما يحمل عليها من المزيد ، فإذا تحركت الواو أو الياء في هذه الأفعال ، وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفًا ، قال سيبويه : إن الواو والياء " إذا كان قبلها أو قبل الياء فتحة قلبت ألفًا ... وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحة في الفعل أو غيره لزمها الألف ، وأن لا تغيّر "[2] .

أي أنّ قال وباع ، الألف فيهما – باعتبار بنية الأصل ( = قَوَلَ ، و بَيَعَ ) – قد تحرّكت الواو والياء فيها ، وسبق كل منهما بالفتحة فانقلبا ألفًا .

أما الدرس الصوتي الحديث فإنه علل ما يجري للواو والياء في هذا الموضع بعد التحليل الصوتي على النحو الآتي [3] :

ق ـَــ / وـَــ / ل ـَــ

ب ـَــ / ي ـَــ / ع ـَــ

وهنا نلحظ تشكل هذين الفعلين من ثلاثة مقاطع ، وبعد حذف المقطع الثاني لكل منهما المتمثل بالمزدوج الصاعد في / وـَــ / و / ي ـَــ / جرى مد مصوّت المقطع الأول / ـَــ / حتى يصبح ألفًا / ـًــ / .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٦٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٨ ، وينظر : ٤ / ٣٤٣ .

(٣) ينظر : المنهج الصوتي ٨٤ ، وأبحاث في أصوات العربية ٤٧ .

ويرى الدكتور داود عبده [١] أن الألف في ( قال ) و ( باع ) نتاج سقوط قاعدة المقطع الثاني ( = الواو ، أو الياء ) واتحاد مصوتي المقطع الثاني /ــَـ / و المقطع الأول / ــَـ / ، وعلى هذا النحو جرت إعادة تشكيل البنية المقطعية للفعلين :

ق ــَـ / ل ــَـ ( = قال )

ب ــَـ / ع ــَـ ( = باع )

ويبدو أنَّ فتح باب الاجتهاد في تعليل هذا المظهر الصوتي في الدرس الصوتي الحديث جاء على إثر قول برجشتراسر باتحاد المصوّتات السابقة واللاحقة لتشكل الألف بعد إسقاط الواو والياء في الماضي الأجوف الثلاثي ، إذ قال : " إتحاد الحركة السابقة للواو أو الياء بالحركة التالية لها ، مع حذف الواو أو الياء نفسها مثال ذلك غزا ، أصلها غَزَوَ ، ورمى ، أصلها : رَمَيَ "[٢] .

*** ثالثًا : التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال بالحذف :**

الإعلال بالحذف : هو إسقاط حرف من حروف الكلمة الأصول ، فينقص من بنائها ، وقد يحدث في الحرف نحو ( أم والله ) من ( أما والله )[٣] ، وهو ضد الزيادة ، وذلك أنَّ الحذف إسقاط حرف من الأصول ، أما الزيادة فإدخال حرف ليس من الأصول[٤] ، ويشمل الحذف الأسماء والأفعال، وقلما يأتي الكلام على حرف واحد " وذلك لأنه عندهم أجحاف أن يذهب من أقل الكلام عددًا حرفًا "[٥] .

---

(١) ينظر : دراسات في علم أصوات العربية ٣٤ .
(٢) التطور النحوي ٤٨ ، وينظر : دروس في علم أصوات العربية ١٣٧ .
(٣) ينظر : الممتع في التصريف ٦٢١ .
(٤) ينظر : نزهة الطرف ٢٢ .
(٥) الكتاب ٤ / ٢١٨ .

والحذف قياسي ، وغير قياسي ، فأما الأول فمن نعوته أنه الحذف المقيس[١] ، والمطّرد[٢] ، واللازم[٣] ، والإعلالي[٤] ، أما الثاني ؛ فهو الحذف على غير القياس[٥] ، أو الشاذ [٦]، وهو عارض [٧] ، أو اعتباطي[٨] ، ويمكن تسمية عدد من مظاهره بالحذف الضروري[٩] .

وعلّة الإعلال بالحذف – على وجه الإجمال – كثرة الاستعمال لهذه المظاهر الصوتية ، وقد ترتب الحذف على أساس من قانون التردد النسبي ، إذ ان الكلمات التي يكثر ترددها يوميًا تتحمل تأثيرات صوتية أكثر من الكلمات النادرة الاستعمال[١٠] ، وعليه فالبنى الصوتية الأكثر حضورًا وترددًا في الكلام تكون " عرضة لظواهر لغوية نسميها حينًا إبدالاً ، وحينًا آخر إدغامًا ، وقد تتعرض للسقط في الكلام "[١١] .

وفي ضوء ما تقدم تعد أصوات المد ، وأبعاضها الأكثر حضورًا في التعاملات الصوتية على مستوى الصوائت ، أو على مستوى الصوامت ، ولاسيما ان الكلام لا يعرّى منها في مختلف أقسامه حرفًا ، وفعلاً ، واسمًا فهي الأكثر

---

(١) ينظر : التصريف الملوكي ٣٣٣ ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٤ .
(٢) ينظر : تسهيل الفوائد ٣١٢ .
(٣) ينظر : شرح الملوكي ٣٤٤ .
(٤) ينظر : شرح الشافية ٣ / ٦٧ .
(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٠٥ .
(٦) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٠٥ .
(٧) ينظر : شرح الملوكي ٣٤٤ .
(٨) ينظر : شذا العرف في فن الصرف ١٢٩ .
(٩) ينظر : ما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه ، ينظر : الإنصاف ٥٤٧ .
(١٠) ينظر : دراسة الصوت اللغوي ٣٢٢ .
(١١) الأصوات اللغوية ، أنيس ٢٢٣ – ٢٢٤ .

حضورًا وترددًا ، فلا غرابة إذن في أن تكون أصوات العلة أكثر الأصوات عرضة للحذف .

وسعيًا منّا في اقتراح تصنيف صوتي يوافق طبيعة الدرس الصوتي الحديث لظاهرة الإعلال بالحذف ، فإننا نرى أنه طالما كان الحذف الذي نعالجه في هذا الموضع من البحث يتعلق بأصوات العلة ؛ فإنه بالإمكان تصنيف الحذف الجاري في هذا النوع من الإعلال بالاستناد إلى نظرية المقطع ، وتقدّم ان المقطع(١) هو ما تكون من صامت يتبعه صائت ، وذلك الصائت ينظر إليه مختبريًا على أنّه قمَّة(٢) ، وقد يتكون المقطع من صائت( = قمة ) يكتنفه صامتان ، وعليه يجوز لنا تقسيم مظاهر الإعلال بالحذف استنادًا إلى أقسام المقطع ، ولاسيما ان للواو والياء من أصوات العلة القدرة على أن تكون أنصاف صوائت ، وتعامل مقطعيًا على أنها ذوات قيمة صامتية ، وعليه يمكن القول : إنَّ الإعلال بالحذف على ثلاثة أنواع :

- حذف القمة .
- حذف القاعدة .
- حذف المقطع .

**<u>أ – التعليل الصوتي لحذف القمة :</u>**

لا جرم أن سلب المصوّت من الصوت يحيله إلى ساكن ، ولكن حاجة المؤدي إلى الصامت قد تتولد إذا توالت المصوتات ، فما بالك إذا كان هذا التوالي الحركي من جنس واحد ؟ فلا شك – وهذه الحال – في حاجة المؤدي لأن يقطع ذلك التوالي الحركي بصامت ، مما يترتب عليه إعادة البنية المقطعية في السلسلة الصوتية ، ومصداق ذلك ما جاء في الكتاب : " إذا تتابعت الضمتان ، فإن هؤلاء

---

(١) ينظر ص من هذه الأطروحة .

(٢) ينظر : علم الأصوات العام ، بسام ٩٦ .

يخففون أيضًا ، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين ، وإنما الضمتان من الـــواوين ، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان لأن الضمة من الـــواو ، وذلـــك قولـــك : الرُّســـلْ ، والطنـــبْ ، والعُنـــقْ ، نريد الرسُلُ ، والطنُـــبُ ، والعنُـــقُ . وكـــذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع ، وإنما الكســـرة مـــن الياء، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان ، وذلك في قولك إبِلٌ : إبْلٌ . وأمـــا مـــا توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه ، لأن الفتح أخف علـــيهم مـــن الضـــم و الكسر، كما أنَّ الألف أخف من الواو والياء ... وذلك نحو جَمَلٌ ، وحَمَلٌ "(١)

ففي هذا النص يكشف سيبويه عن العلّة التـــي تـــدعو إلـــى حـــذف قمـــة صوتية ، وتلك العلة هي الكراهة ، وأغلب ظني أنْ لا تفسير لهذه الكراهة ســـوى توالي المصوتات الذي يخلق نوعًا من الرتابة في السلســـلة الصـــوتية لا تنســـجم وطباع العربية التي توفر فسحة للمؤدي في كثير من تصـــاريفها ، فضـــلاً عـــن التفاوت في ثقل الأداء الصوتي للمصوتات ، وقد رصد سيبويه منظومة المتواليات الصوتية للمصوتات ( = القمم ) القصيرة ( = الفتحة والضمة والكســـرة ) ، وقـــد أظهر النص ثلاثة أنساق للتوالي الحركي استخف سيبويه واحدًا منهـــا ، واســـتثقل اثنين منها ، على النحو الآتي :

أ ) ـــُـــ . ـــُـــ : ثقيل يتطلب التخفيف لأن الضمتين من الواو ، ويكره تواليهمـــا كما يكره توالي واوين ، نحو :

رُســـُلٌ = ر ـــُـــ / س ـــُـــ / ل ـــُـــ ن

وتوالي قمتين من جنس واحد في مقطعين متواليين استدعى التخفيف بحذف القمـــة الثانية في المقطع الثاني ، وإعادة تشكيل البناء المقطعي على النحو الآتي :

رُســـْلٌ = ر ـــُـــ س / ل ـــُـــ ن

---

(١) الكتـــــاب ٤ / ١١٤ – ١١٥ .

وبعد أن كانت المفردة مكونة من ثلاثة مقاطع ( قصير مفتوح + قصير مفتـــوح + طويل مغلق ) أصبحت تتكون من مقطعين ( طويل مغلق + طويل مغلق ) بعد أن حذفت قمة المقطع الثاني / ـــُـ / وإلحاق القاعدة / س / لتكوّن مع المقطع الأول / ر ـــُـ / مقطعًا طويلاً مغلقًا ، تكون قاعدته الثانية / ر ـــُـ س / .

ولذا كان إجراء حذف قمة صوتية تلت قمة من جنسها يسد البـــاب أمـــام توالي صائتين من جنس واحد ، وقد أوضح التحليل الصوتي ما يجري عند حـــذف القمة من إعادة هيكلة المقاطع في السلسلة الصوتية المنطوقة ، ومن ثم يمكن القول إن الخفة المنشودة بالحذف لم تتولد على صعيد حذف قمة صـــوتية كانـــت تشـــغل مساحة زمكانية على المؤدي وحسب ، بل الخفة تحققت عن طريق تـــوفير بنـــاء مقطعي مغاير لبناء مقطعي أثقلته الرتابة الناجمة عن توالي قمتين من جنس واحد .

**ب )** ـــِـ . ـــِـ : وتوالي القمتين هذا ثقيل يتطلب التخفيف لأن الكســـرتين مـــن الياء ، وهنا تكره الكسرتان كما تكره الياءان ، وعليه تهييء ( إِبـــلاً ) فرصـــة حذف ثاني القمتين ، على النحو الآتي :

إِبِلٌ = ء ـــِـ / ب ـــِـ / ل ـــُـ ن

وبعد حذف قمة المقطع الثاني / ـــِـ / فإن قاعدته / ب / ستكون القاعـــدة الثانيـــة للمقطع الأول ، وبهذا تعاد هيكلة البناء المقطعي للمفردة على النحو الآتي :

إِبـْـلٌ = ء ـــِـ ب / ل ـــُـ ن

وبعد أن كانت مقاطع المفردة ( قصير مفتوح + قصير مفتوح + طويـــل مغلـــق ) أصبحت تتكون من ( طويل مغلق + طويل مغلق ) ، إذ ترتب على ذلـــك الحـــذف حذف مقطع كامل .

وباعتبار ان المقطع " وحدة من عنصر أو أكثر يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة "(١) ، فإن الإعلال بحذف إحدى القمتين المتواليتين في النسقين الآنفي الذكر وفّر على المؤدي نبضة صدرية واحدة يترتب عليها نوع من التوتر في الجهاز العضلي النطقي ، وهنا ندرك الأساس التشريحي للخفة التي استشعرها سيبويه بواسطة الإعلال بالحذف لإحدى المتواليات الصائتة .

ج ) ـَــ . ـَــ : توالي الفتحتين خفيف لا يستوجب الحذف مثلما استوجبه مع النسقين الأول والثاني لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر ، كما إن الألف أخف من الواو والياء ، ولاسيما أنها بمنزلة النفس(٢) ، ويتمثل توالي قمتي الفتح في ( جَمَلٌ ) ، وعلى النحو الآتي :

جَمَلٌ = ج ـَــ / م ـَــ / ل ـُــ ن

وإذا كان هذا حال أبعاض الحركات مع الصوامت ، فمما لا شك فيه ان هذه الأنساق ، ولاسيما الأول والثاني سوف يتضاعف الثقل فيها إذا التقت بأجناسها – أعني الياء والواو – ولذا يمكن القول إن مطلب التخفيف بحذف القمة مع جنسها سيكون أحرى ، إذ يتضاعف الكم الحركي للمتواليات .

ولذا فقد أعاد سيبويه تلك الأنساق للقمم الصوتية مع أجناسها ، إذ قال : " واعلم ان الواو في ( يَفْعُلُ ) تعتل إذا كان قبلها ضمة ، ولا تقلب ياءً ولا يدخلها الرفع كما كرهوا الضمة في في ( فُعُل ) ، وذلك نحو : البون والعون ، فالأخف أجدر أن يكرهوا ذلك فيه ، ولكنهم ينصبون لأن الفتحة فيها أخف عليهم ، كما أن الألف أخف عليهم من الواو .... والضمة فيها كواو بعدها والفتحة فيها كألف بعدها ، وذلك قولك : هو يغزوك ، و يريد أن يغزُوَكَ .

---

(١) دراسة الصوت اللغوي ٢٤٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٣٦ .

وإذا كان قبل الياء كسرة لم يدخلها جرّ كما لم يدخل الواو ضم ، لأن الياءات قد يكره منها ما يكره من الواوات ، فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمة قبلها ، ولا يدخلها الرفع إذ كره الجر فيها ، لأن الواو قد تكره بعد الياء حتى تقلب ياءً ، والضمة تكره معها حتى تكسر في ( بِيض ) ونحوها فلما تركوا الجر كانوا لما هو أثقل مع الياء ، وما هو منها أترك .

وأما النصب فإنه يدخل عليها ، لأن الألف والفتحة معها أخف كما كانت كذلك في الواو ، وذلك قولك : هذا راميك ، وهو يرميك ، ورأيت راميَك ، ويريد أن يرميَكَ "(١) .

ويكشف نص سيبويه هذا الأنساق الحركية المسموح بها مع الصوائت و أعني أنصافها الياء والواو ، ومن ذلك ما يجري من حذف مع يغزو ويرمي ، وهن باعتبار الأفعال الصحيحة المناظرة لها على وزن ( يَفْعُلُ ) ، أي إن يغزو في الأصل يغزْوُ من باب ينصر ، وعلى هذا النحو يرمي فهي أصلاً يرمْيُ .

وعلى وفق هذا التصور الكتابي كشف سيبويه جملة من الأنساق الصوتية لتوالي القمم الصائتة ، وما ألفه العرب منها ، وما استخفوه ، فتركوا فيه تتابعه الحركي ، وما استثقلوه فكرهوه ، ثم حذفوا منه إحدى القمم المتوالية تحقيقًا للأداء المنسجم والأيسر .

وفي ضوء هذا النص يعلل سيبويه مظاهر الحذف المرافقة لأنصاف الصوائت ( = الواو والياء ) في موضع اللام فيعلل ما استخف ، ويعلل ما استثقل، والأنساق الصوتية التي يعرضها سيبويه على النحو الآتي :

أ ) يغزو = يغزُوُ : وهذا البناء يوفر المتواليات الحركية الآتية :

١. في حال الرفع : ( = ـُـ / ـُـ ) ، وهذا يتضح من التحليل الصوتي الآتي :

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٢ – ٣٨٣ .

ي ـَــ غ / ز ـُــ / و ـُــ

إلا أنَّ قمة المقطع الأخير – وهو مزدوج – حذفت ، وقد أسهم هــذا فــي إتحــاد نصف الصائت ( و ) مع قمة المقطع الثاني / ز ـُــ / ليكون قمة ( صائتًا طويلاً) / ـُــُ / وتعاد هيكلة المقاطع الصوتية لــ ( يغزو ) على النحو الآتي :

ي ـَــ غ / ز ـُــُ

ويمكن تعليل الحذف لقمة المقطع الأخير من ( يغزو ) حتى يستوي علــى (يغزو ) في ضوء معطيات الكتاب بأسباب هي :

- إنَّ الواو في ذلك الموضع ( = اللام ) من ( يغزو ) إنما هي في موضــع إعراب ، وعليه ينتابها ضعف باعتبار الموضع – فضــلاً عــن ضــعفها باعتبار الإعلال – إذ عليها يقع الاعتماد في التنوين والإضافة(١) ، وهنــا يمكن القول : إنَّ ساحة الواو أفرغت من قمتها / ـُــ / في حــال الرفــع لأنها شكلت مع حركة الصيغة ( يفعل ) السابقة ، وهي من جنسها صــائتًا طويلاً / ـُــُ / ذلك الصائت الطويل له القــدرة علــى الانشــطار ليعيــد الواو إلى سابق عهدها لو أن ( يغزو ) أريد له النصب ، وعليــه يمكــن القول إن الواو ( نصف الصائت ) أفرغت من قمتها الصوتية فــي حــال الرفع لأنَّها من جنس ما يجب أن تتحرك بــه ( = الضــمة ) ، ولتكــون متوثبة لاستقبال ما يلحقها ، وما يترتب على ذلك الإلحاق مــن متغيــرات صوتية .
- لو وجدت القمة ( = الضمة ) مع الواو في موضع اللام لتوصلنا إلى نسق صوتي هو / ـُــ و ـُــ / وهو نسق ثقيل لما يعتريه من توال حركــي متماثل ، وإذا رُدَّ ما نزعمه بأنَّ الواو في هذا النسق إنمــا هــي نصــف صائت وهي ذات قيمة صامتة في التحليــل الصــوتي لــــ ( يغــزو ) ،

---

(١) ينظر : الكتــــاب ٤ / ٣٨١ .

فالجواب حينئذ بأن التوالي المتماثل قائم باعتبار الجنس ، إذ إنَّ الضمة من الواو .

- لو شئنا مخالفة سيبويه بالقول في أنَّ الحذف هنا غير متحقق لأمكننا ذلك في ضوء معطيات الكتاب ، إذ يمكن القول : إنَّ الضمة خفيت في الواو إذ انضمت كما تخفى الكسرة في الياء إذا كسرت [(١)] ، وبعبارة أخرى أنَّ الواو تخفي الضمة في حال الرفع .

وفي ضوء ما تقدم أظهرت المناقشة نسقين استخف الأول منهما : ( = / ـــُ و / ـــُـُ / ) ، واستثقل الثاني منها / ـــُ و ـــُ / وقد ترتب على هذا حذف القمة / ـــُ / .

٢. **في حال النصب** : ( = ـــُ و ـــَ ) : وهذا النسق لتوالي القمم الصوتية يتضح بالكتابة الصوتية لـ ( يغزوَ ) في حال النصب :

ي ـــَ غ / ز ـــُ / و ـــَ

وهذ النسق الصوتي ( = ـــُ و ـــَ ) مسموح به في ( يغزوَ ) إذا كان في حال النصب ، وعلة ذلك متأتية من :

- الفسحة الأدائية التي يمنحها النسق للمؤدي ، ولاسيما أن ذلك النسق ينتهي بالفتحة ، وهي بعض الألف ، وهذا الأمر من الخفة أشبه بالنفس[(٢)] .
- إنَّ القمة الأخيرة / ـــَ / لهذا النسق ( = ـــُ و ـــَ ) تشكل خرقاً للرتابة التي قد يحققها نسق ثقيل مثل ( = ـــُ و ـــُ ) .

ب ) **يرمي = يرمي**ُ **:** وهنا تتوافر الأنساق المتوالية للصوائت على النحو الآتي :

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٥١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٣٦ .

١. **في حال الجر[١] ( المفترض )** : ( ــِــ ي ــِــ ) وهذا يتضح من التحليل الصوتي :

ي ــَــ ر / م ــِــ / ي ــِــ

إلا أنَّ قمة المقطع الأخير / ي ــِــ / حذفت ، وهو بمنزلة مزدوج صاعد ، وقد أسهم الحذف في اتحاد قاعدة المقطع الثالث / ي / بقمة المقطع الثاني / م ــِــ / ليكوّن قمة ( صائتًا طويلاً ) / ــِــ / ، وتعاد هيكلة المقاطع الصوتية لـ ( يرمي ) على النحو الآتي :

ي ــَــ ر / م ــِــ

ويمكن تعليل الحذف لقمة المقطع الأخير من ( يرمي ) حتى يستوي على ( يرمي ) في ضوء معطيات الكتاب بأسباب هي :

- إن الياء في ذلك الموضع ( = اللام ) من ( يرمي ) إنَّما هي في موضع إعراب ، وعليه ينتابها ضعف باعتبار الموضع – فضلاً عن ضعفها باعتبار الإعلال – إذ عليها يقع الاعتماد في التنوين والإضافة ، والتثنية[٢] وهنا يمكن القول : إنَّ ساحة الياء أفرغت من قمتها / ــِــ / في حال الجر لأنها شكلت مع حركة الصيغة ( يَفْعِلُ ) السابقة ، وهي من جنسها صائتًا طويلاً / ــِــ / ذلك الصائت الطويل له القدرة على الانشطار ليعيد الياء إلى سابق عهدها لو أن ( يرمي ) أريد له النصب ، وعليه يمكن القول إن الياء ( نصف الصائت ) أفرغت من قمتها الصوتية في حال

---

(١) ليس بخافٍ على أحد أن الفعل لا يجر ، ولكننا تماشيًا مع مثال الكتاب ( يرمي ) الذي تضمنه النص موضع النظر في هذه النقطة ؛ نفترض الجرَّ افتراضًا للوصول إلى منظومة متكاملة للأنساق الصوتية ؛ الثقيلة منها والخفيفة ، ولاسيما أنَّ الموقع الإعرابي مع هذا المثال يسهم في الكشف عن طبيعة تلك الأنساق من خلال الحركات الإعرابية المرافقة لأواخر الكلم .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٨١ .

الجر المفترض لأنها من جنس ما يجب أن تتحرك بــه ( = الكســرة ) ، ولتكون متوثبة لاستقبال ما يلحقها ، وما يترتب على ذلك الإلحــاق مــن متغيرات صوتية .

- لو وجدت القمة ( = الكسرة ) مع الياء في موضع اللام لتوصلنا إلى نسق صوتي هو / ــِـ ي ــِـ / وهو نسق ثقيل لما يعتريه من توال حركــي متماثل باعتبار جنس الياء .
- لو شئنا مخالفة سيبويه بالقول في ان الحذف هنا غير متحقق لأمكننا ذلــك في ضوء معطيات الكتاب ، إذ يمكن القول : إنَّ الكسرة خفيت في الياء إذا كسرت كما تخفى الضمة في الواو إذا رفعت [1] ، وبعبارة أخرى إن الياء تخفي الكسرة في حال الجر .

وبعد ، فقد أظهرت المناقشة نسقين على صعيد المعتل اليائي اللام في حــال الجر استخف الأول منها : ( = / ــِـ ي / ← ــٍـ / / ) ، واســتثقل الثــاني منها / ــِـ ي ــِـ / ، وقد ترتب على هذا حذف القمة / ــِـ / . .

٢ ) في حال النصب ( ــِـ ي ــَـ ) : وهذا النسق لتوالي القمم الصوتية يتضــح بالكتابة الصوتية لــ ( يرمي ) في حال النصب :

ي ــَـ ر / م ــِـ / ي ــَـ

وهذا النسق الصوتي ( ــِـ ي ــَـ ) مسموح به في ( يرميَ ) إذا كان في حــال النصب ، وعلة ذلك متأتية من أنَّ :

- الفسحة الأدائية التي يمنحها النسق للمؤدي ، ولاسيما ان ذلك النسق ينتهي بالفتحة ، وهي بعض الألف ، وهذا الأمر من الخفة أشبه بالنفس[2] .

---

(١) ينظر : الكتــــاب ٤ / ٣٥١ .

(٢) ينظر : الكتــــاب ٤ / ٣٣٦ .

- إن القمة الأخيرة / ـَــ / لهذا النسق ( = ـــِـ ي ـَــــ ) تشكل خرقاً للرتابة التي قد يحققها نسق ثقيل مثل ( = ــَـــ ي ـــِـ ) .

وفي ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث[1] يقترح الباحث قواعد تعتمد في تعليل ما تقدم من مظاهر صوتية للإعلال بالحذف :

**١ ) قاعدة حذف المزدوج :**

**أ. يغْزُوُ = ي ـَــ غ / ز ـُــ / و ـُــ ( في حال الرفع )**

يحذف المزدوج الصاعد / و ـُــــ / مع إطالة المصوّت القصير / ـُــ / قمة المقطع الثاني / ز ـُــــ / = / ز ـُـُــ / ، ويعاد تشكيل البناء المقطعي على النحو الآتي : ي ـَــ غ / ز ـُـُــ .

**ب. يرمي = ي ـَــ ر / م ـِــ / ي ـِــ ( في حال الجر المفترض ) .**

حذف المزدوج الصاعد / ي ـِــــ / مع إطالة المصوّت القصير / ـِــ / قمة المقطع الثاني / م ـِــ / = / م ـٍــ / ، ويعاد تشكيل البناء المقطعي على النحو الآتي : ي ـَــ ر / م ـٍــ

**٢ ) قاعدة اتِّحاد المصوّتين :**

**أ. يغْزُوُ = ي ـَــ غ / ز ـُــ / و ـُــ ( في حال الرفع )**

وهنا ضعفت الواو قاعدة المقطع الأخير ، فسقطت واتحد المصوتان السابق لها واللاحق وهما من جنس واحد ( = الواو ) ، وأعيد تشكيل البناء المقطعي على النحو الآتي :

---

(١) ينظر : التطور النحوي ٤٨ ، و العربية الفصحى ٤٦ – ٤٨ ، و دروس في علم أصوات العربية ١٣٧ – ١٣٨ ، و المنهج الصوتي للبنية العربية ٨٤ ، و أبحاث في أصوات العربية ٤٥ – ٥٨ .

ي ـــَـ غ / ز ـــُـ / و ـــُـ

ي ـــَـ غ / ز ـــُـُ

**ب. يرمِي = ي ـــَـ ر / م ـــِـ / ي ـــِـ ( في حال الجر المفترض ) .**

وهنا ضعفت الياء قاعدة المقطع الأخير ، فسقطت واتحد المصوتان السابق لها واللاحق ليشكلا قمة طويلة للمقطع الثاني ، وعلى النحو الآتي :

ي ـــَـ ر / م ـــِـ / ي ـــِـ

ي ـــَـ ر / م ـــٍـ

**٣ ) قاعدة اتحاد المزدوج :**

**أ. يغْزُوُ = ي ـــَـ غ / ز ـــُـ / و ـــُـ ( في حال الرفع )**

حذفت قمة المقطع الأخير / ـــُـ / للتخفيف ، فانكسرت البنية المقطعية إذ بقيت القاعدة بمفردها ، وقد توافر في النهاية مزدوج هابط / ـــُـ و / فجاز له الاتحاد لأن القاعدة والقمة من جنس واحد ، فكان وليد ذلك الاتحاد قمة طويلة / ـــُـُ / لقاعدة المقطع الثاني، وعلى النحو الآتي :

ي ـــَـ غ / ز ـــُـُ

**ب . يرمِي = ي ـــَـ ر / م ـــِـ / ي ـــِـ ( في حال الجر المفترض ) .**

تحذف قمة المقطع الأخير / ـــِـ / للتخفيف ، فتتكسر البنية المقطعية إذ بقيت القاعدة بمفردها ، وقد توفر في النهاية مزدوج هابط / ـــِـ ي / فجاز له الاتحاد لأن القاعدة والقمة من جنس واحد ، فكان وليد ذلك الاتحاد قمة طويلة / ـــٍـ / لقاعدة المقطع الثاني ، وعلى النحو الآتي :

يَ ـــ ر / م ـــٍ

**٤ ) قاعدة الانشطار :**

حتى إذا ثبت أن الفعلين ينتهيان بمد واوي أو يائي ، فإنّ الدرس الصوتي الحديث لا تعدم معطياته في تعليل ما يجري فيهما في حال النصب ، وذلك لتعرّض القمة في كل من الفعلين يغزو ويرمي ( = / ـــُـُ / ، / ـــٍ ) إلى الانشطار إلى مصوت قصير ونصف صائت ، أي / ـــُـُ / >>> / ــُـ و / أو / ـــٍ / >>> / ـــِ ي / ، ونصف الصائت هنا يعد صامتًا له القدرة على استيعاب قمة جديدة هي وليدة الحالة الإعرابية ( = النصب ) ، أي / ـــَ / ويمكن تمثل ما يجري على النحو الآتي :

**أ . يغزو = يَ ـــ غ / ز ـــُـُ**

في حال النصب تنشطر قمة المقطع الثاني / ـــُـُ / >>> / ــُ و / الصائت هنا يبقى قمة للمقطع الثاني ، أما نصف الصائت ( = و ) فسوف يكون قاعدة للمقطع الجديد – في حال النصب – قمته الفتحة ، وتعاد هيكلة المقاطع الصوتية للفعل في حال النصب على النحو الآتي :

يَ ـــ غ / ز ـــُ / و ـــَ

**ب . يرمي = يَ ـــ ر / م ـــٍ**

في حال النصب تنشطر قمة المقطع الثاني / ـــٍ / >>> / ـــِ ي / الصائت هنا يبقى قمة للمقطع الثاني ، أما نصف الصائت ( = ي ) فسوف يكون قاعدة للمقطع الجديد – في حال النصب – قمته الفتحة ، وتعاد هيكلة المقاطع الصوتية للفعل في حال النصب على النحو الآتي :

يَ ـــ ر / م ـــِ / ي ـــَ

**ب – التعليل الصوتي لحذف القاعدة :**

**١ ) حذف الهمزة :**

لما كانت الهمزة من أصوات العلة باعتبار ما تتعرض له سياقيًا من قلب وحذف وتخفيف ، فإننا نستطيع رصد مظاهرها الصوتية ضمن الإعلال بالحذف مثلما كان ضمن مظاهر الإعلال بالقلب .

وعليه تحذف همزة ( أفعل ) المزيد من أمثلة الفعل المضارع المبني للمعلوم ، وجاء تعليل هذا الحذف في الكتاب ، إذ قال : " زعم الخليل انه كان القياس أن تثبت الهمزة في ( يفعل ) و ( يُفْعَل ) وأخواتهما ، كما تثبت التاء في (تفعَّلْتُ ) و ( تفاعَلْتُ ) في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب ( أفعل ) من هذا فاطرد الحذف فيه لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف ( كل ) و ( ترى ) ، وكان أجدر أن يحذف إذ حذف ذلك الذي من نفس الحرف ، لأنه زيادة لحقته زيادة، فاجتمع فيه الزيادة ، وانه يستثقل ، وإن له عوضًا إذا ذهب "(١) .

وهذا النص يعلل فيه الكتاب حذف الهمزة وهي بمنزلة قاعدة لمقطع صوتي في مظهرين :

**أ / أكرم = أُأكرِم .**

والتزم في المضارع ههنا حذف الهمزة الثانية لأكثر من علة في ضوء النص :

- الثقل : إذ إنَّ الهمزة ثقيلة بطبيعة أدائها فما بالك إذا اجتمعت بأخرى ، وهي نبرة في الصدر تخرج باجتهاد (٢) .
- كثرة الاستعمال يعرض الصوت إلى الحذف .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٧٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٤٤ .

- لما تمكنا من حذف الهمزة وهي أصل في نحو ( كل ) و ( ترى ) (=أكل، وترأى ) فالحذف هنا أولى لأنه زيادة .
- وجود ما يعوّض ذهاب الهمزة ، فإذا أسقطنا الهمزة الثانية من ( أأكـرم ) فإن الأولى شاهدة على ما ذهب من الفعل المزيد .

<u>ب / تــــرى :</u>

من رأى ، وقد حذفت الهمزة طلبًا للخفة[١] ، والمضارع من ( رأى ) على الأصل ( يرأيُ ) على وزن ( يَفْعَلُ ) :

- نقلت حركة الهمزة إلى الصوت الصامت الذي قبلها ، لأن الهمـزة تشـبه أصوات العلة من حيث قبولها التغيير .
- فحذفت الهمزة تخفيفًا لكثرة استعمال الفعل في اللسان العربي .
- فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فأصبح الفعل ( يـرى ) بـوزن (يفل) .
- ويمكن القول : إنَّ العرب استغنت بـ ( يرى ) عن ( يرأى ) حتى رفض استعمال الأصل والرجوع إليه إلا للضرورة .

<u>**٢ ) حذف فاء المثال الواوي :**</u>

من أمثلة حذف القاعدة في سياقات صوتية قد ترد ثقيلة ، جاء عن سيبويه: " تقول : وعدته ، فأنا أعده وعدًا ، ووزنته وزنًا ، .... ولا يجيء في هذا البـاب يفعل ... واعلم ان ذا أصله على قتل يقتل وضرب يضرب ، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا : ياجل وييجل ، كانت الواو مع الضـمة أثقـل ، فصرفوا هذا الباب إلى ( يَفْعِلُ ) فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة ، إذ

(١) ينظر : الكتـاب ٤ / ٣٠ ، ونزهة الطرف في علـم الصـرف ٣٠ ، ودروس فـي التصريف ١٥٤ .

كرهوها مع ياء فحذفوها فهم كأنهم يحذفونها من ( يفعِل ) ، فعلى هذا بناء ما كان على فَعَلَ من هذا الباب "[١] .

أي إن وعد ، ووجل إذا أريد منهما مضارع بزنة ( يَفْعِلُ ) أي أن يكونا (يوْعِدُ ، و يوْجِلُ ) سوف يتوافر فيهما نسق صوتي ثقيل ، ونستطيع تلمس ذلك بالكتابة الصوتية :

ي ـَــ و / ع ـِــ / د ـُــ ( يوْعِدُ )

ي ـَــ و / ج ـِــ / ل ـُــ ( يوْجِلُ )

فثقل – وهذه الحال – الواو بين الياء والكسرة ، فحذفت القاعدة الثانية للمقطع الأول .

ومما يلفت الانتباه في هذا الموضع الذي يعلل فيه سيبويه هذا المظهر الصوتي ان المضارع من ( وعد ) و ( وجل ) بل كان في الأصل على زنة (يفْعُلُ) فتحوّل إلى زنة ( يَفْعِلُ ) أي ان حضور هذه الأصوات ( = الواو والياء ) في سياقات صوتية معينة تحمل المؤدي لأن يخرج الأبنية الحاضنة لتلك السياقات الصوتية إلى أبنية يستطيع المؤدي معها الإتيان بصورة أكثر يسرًا ، وإن كانت تتراوح بين التحريك والإسكان والحذف ، فهذه الأصوات من القلق الأدائي بحيث قادت المفردات الحاضنة لها إلى الاستغناء عن أبنيتها الأصول إلى أبنية أخرى .

**<u>ج – التعليل الصوتي لحذف المقطع :</u>**

يحذف لام الفعل الناقص واوًا أو ياءً ، ويكون حذف الواو مع حركتها ، وحذف الياء مع حركتها إذا وقع كل منهما سواء في ذلك أكان الفعل ماضيًا أم مضارعًا أم أمرًا ، وذلك عند إسناده إلى واو الجماعة نحو خشوا ، وشروا ، وفي هذا الصدد يرى سيبويه اننا إذا قلنا ( خشِي ) أو ( رميَ ) كانت الفتحة لا تفارق ،

---

(١) الكتاب ٤ / ٥٢ – ٥٣ .

وصارت الأفعال على الأصل ، أما إذا قلت في ( حيَّ ) فعلوا ، أو أُفعلوا ، " قلت ( حَيوا ، و احيوا ) لأنك قد تحذفها في خشوا أو اخشوا ، قال الشاعر :

وكنا حسبناهم فوارس كهمس حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا "[١]

والشاهد في هذا البيت من الشعر إذ إنَّ ( حيوا ) في بنائه هو بناء (خشوا) فلحقها من الاعتلال والحذف عند الإسناد ما لحق ( خشي ) عند إسنادها إلـــى واو الجمع ، فما الذي في خشوا ؟

نستطيع إيضاح تصوّر القدماء في فهم هذه المسألة بعد كتابـــة ( خشـــي ) مسندة إلى واو الجماعة :

خ ـَــ / ش ـــِـ / ي ـُــ + ـُــ بعد إسنادها إلى واو الجماعة

وهنـــا تحـــذف قمـــة المقطـــع الثالـــث ، وهـــو مـــزدوج صـــاعد فيلتقـــي ساكنان ، فتحذف الياء ، ثم تستبدل قمة المقطع الثاني بالضم / ش ـــِـ / >>> / ش ـُــ / لتجانس واو الجماعة ، ويعاد تشكيل البناء المقطعي بعد أن حذف مقطع كامل ( ي ـُــ ) على النحو الآتي :

خ ـَــ / ش ـُــ + ـُــ

وفي ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث يمكن تعليل ما يجري علـــى النحـــو الآتي : إن الأصل في الفعل هو ( خَشِيَ ) أي ،

خ ـَــ / ش ـِــ / ي ـَــ

فإذا أردنا إلحاق واو الجماعة به :

خ ـَــ / ش ـِــ / ي ـَــ + ـُــ

وبالنظر إلى سياق هذه السلسلة الصـــوتية فإنـــه يمكـــن لنـــا إســـقاط المـــزدوج ( ي ـَــ ) فيتحقق سياق هو :

---

(١) الكتـــــاب ٤ / ٣٩٦ .

خ ـَـ / ش ـِـ + ـُـُ

والمقطع الثاني في هذا السياق بقمتين متناقضتين ، ولا يجوز حذف الثانية منهما / ـُـُ / إذ تختل دلالة المفردة ، فيعمد إلى الأولى فتحذف ، فيتحقق لنا :

خ ـَـ / ش ـُـُ

وباعتبار واقع الحال يمكن القول : إنَّ النسق الصوتي ( ـِـ ي ـَـ ) المتوفر في الكتابة الصوتية للفعل ( خَشِيَ ) إذا أريد إسناده إلى واو الجماعة ، فإنَّ الدكتور حسام النعيمي قد تكفَّل بتصور صوتي لما يجري للفعل المضارع من ( خَشِيَ ) = ( يخشى ) إذا أسند إلى واو الجمع ، وعلى النحو الآتي(١) :

يخشي + ـُـُ ن يحذف مقطع المزدوج ، وتحول واو الجمع المدية إلى واو احتكاكية تكون قاعدة للمقطع الثاني ، إذ لا يتوالى مصوتان ، أو يقال انشطر المصوت الطويل أولاً ، ثم حذف المصوت القصير لئلا يتوالى مصوتان ، أي :

ي ـَـ خ / ش ـَـ / ي ـُـ + ـُـُ ن ـَـ

أسقط المزدوج / ي ـُـ / وشطر المصوت الطويل/ ـُـُ / >>> ـُـ و / مما يؤدي إلى :

ي ـَـ خ / ش ـَـ + ـُـ ن ـَـ

وهنا يسقط المصوت القصير / ـُـ / فتصبح :

ي ـَـ خ / ش ـَـ و / ن ـَـ

وبهذا نكون قد تابعنا موارد التعليل الصوتي المرافقة للظواهر الصوتية في مستوى الصوائت ( الإمالة والإعلال ) ، لتحديد طبيعة التعليل الصوتي الذي استندت إليه الأحكام الصوتية في واحد من مستويات الأداء اللغوي ، وهو المستوى الصوتي، ويمكن القول : إن البحث في تعليل أحكام هذه الظواهر يجعلنا نرصد الطريقة التي يتكئ عليها الفكر الصوتي القديم في رصد الظاهرة وتقعيدها مشفوعة بتعليلات ؛ الغاية منها ترسيخ القاعدة أولاً ، وإقناع المتلقي ثانيًا .

---

(١) ينظر : أبحاث في أصوات العربية ٥٣ .

# الفصل الرابع

## التعليل الصوتي
## في مستوى الصوامت

## توطئـــــــة :

الإبدال والإدغام هما مبحثا هذا الفصل الذي نشرع بـــه لمتابعـــة التعليـــل الصوتي للمظاهر الصوتية الناجمة عن تعامل الأصوات مع ذواتها باعتبار السياق، ومع بعضها ، ولا جرم أنّ الإبدال والإدغام هما الموضوعان الأكثر حضورًا فـــي البنى اللغوية ، وعليه يجعلنا الخوض فيهما نمسك بالخيوط المعرفية الأولى التـــي يحاول الكتاب الاستناد إليها ، والمناورة بها في التوجيهـــات الصـــوتية ولاســـيما التأسيس لمنحى معرفي لغوي ؛ الغاية منه التعليل الصوتي ، ذلك المنحـــى الـــذي صار فيما بعد يقصد لذاته ، ويؤلف باسمه .

ولعل الإدغام والإبدال من أكثر المظاهر الصوتية التي نتمكن بواســـطتهما إبراز أهمية القوانين الصوتية التي ينظر إليها اللغوي قديمًا بمسميات مختلفـــة فـــي تعبيراتها وإن لم تختلف عن روح مفاهيمها في الدرس الصوتي الحديث .

وبعد تعريف كل مظهر من المظاهر الصوتية ، وتحديد العلة الغائية التـــي تدفع المؤدي إلى تقصدها ، شرع البحث في متابعة نصـــوص التعليـــل الصـــوتي المرافقة لأحكام تلك المظاهر ، ثمّ تحليلها ، ومعرفة مدى صمودها أمام معطيـــات علم اللغة الحديث بغية رسم صورة متكاملة لمنهج سيبويه ، ثـــمّ محاولـــة تحديـــد البذور الأولى التي ساقها العلماء فيما بعد لتكوّن مبحثًا ( = التعليل ) قائمًا يطلـــب التأليف فيه لذاته .

# المبحث الأول

# التعليـــل الصوتي لمظاهر الإبــدال

**<u>* الإبدال ؛ تعريفه ، وغايته :</u>**

لم يخرج علماء العربية في تعريفهم الإبدال عن كونه : إقامة صوت مقــام صوت ؛ إما لضرورة ، وإما صنعة أو استحسانًا ، أو هو جعــل صــوت مكــان صوت آخر مطلقًا [١] .

وعرض الدكتور عادل أحمد زيدان [٢] تعريفات الإبدال ، ورأى أنها تشير إلى التعمد والتقصد ، وهو ما لم يقصده اللغويون أنفسهم ، فالعربي لم يتعمد ذلــك حين يتكلم بلغته ، إذ " ليس المراد بالإبدال أنَّ العرب تتعمّد تعويض حــرف مــن حرف ، وانما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة ، تتقارب اللفظتان في لغتــين لمعنــى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد "[٣] .

وميدان ظاهرة الإبدال لأصوات العربية جاء في أحد عشر حرفًا ، هي : الهمزة ، والألف ، والياء ، والواو ، والتاء ، والدال ، والطاء ، والمــيم ، والجــيم والهاء ، والنون [٤] ، ووصل بعضهم بهذه الأصوات إلى اثني عشر صوتًا ، ومنهم من جعلها أربعة عشر صوتًا ، وهناك من عدّها تسعة أصوات تجمع في ( هدأت

---

(١) ينظـــر : شـــرح الملـــوكي ٢١٤ ، و الصـــاحبي فـــي فقـــه اللغـــة ١٣٣ ، و المخصص ١٣ / ٢٦٧ ، و شرح المفصل ٤ / ٣٣١ .

(٢) ينظر : القلب والإبدال في اللغة ٩٩ .

(٣) ينظر : المزهر : ٤٦٠/١ ، و نصوص في فقه اللغة ٢٥٣ ، و الــدرس الصــوتي عنــد الأخفش الأوسط ٨٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٧ ، و المقتضب ١ / ٦١ ، والأصول ٣ / ٢٤٤ .

موطيـــــاً )[1] .

واختلط مصطلح الإبدال بالإعلال والقلب ، فكل منهما يحلّ محل الآخـــر ليدل على إبدال حرف مكان حرف آخر ، سواء أحصل هذا بين الحروف الصحاح نفسها ، أم بين الحروف الصحاح وحروف العلة ، أم العكس ، أم بين حروف العلة نفسها[2] .

ويجدر بنا التفريق بين نوعين من الإبدال هما :

- **الإبدال المطّرد :** وهو القياسي ، أي الإبدال الذي يخضع لقواعد صـــرفية محكمة ، ولاسيما في صيغتي ( افتعل ، والافتعال ) ، وما يحـــذف للتـــاء فيهما إذا ما جاورت أصواتًا من أصوات العلة ، وأصوات الإطباق [3] .
- **الإبدال غير المطّرد :** وهو السماعي ، أو اللغوي الذي جمعه اللغويـــون من جمع الألفاظ المتقاربة في أصواتها ذوات المعنى الواحد .

وعن غائية الإبدال بنوعيه قيــــل : إنه ناجم عن الميل إلى التقريـــب بـــين الصوتين المتجاورين تيسيرًا لعملية النطق ، واقتصــادًا فـــي الجهـــد العضـــلي ، والمفردة بوصفها سلسلة صوتية مسؤولة عن توفير المناخ الصوتي المناسب لعملية الإبدال ، و إغراء المؤدي بإقامته صوتًا مكان صوتٍ آخرَ طالبًـــا الســـهولة فـــي النطق، مع الحفاظ على الرباط الصوتي بين الصوت المبدل ، والصـــوت المبـــدل منه، ذلك أنَّ الرباط الصوتي يومئ إلى العلاقة الصوتية المتأتية في ضوء المخرج أو الصفة .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٣٣١ ، و شرح ابن عقيل ٢ / ٥٤٨ ، وشرح الشافية ٣ / ١٩٩.

(٢) ينظر : الإعلال في كتاب سيبويه ٢٦٥ .

(٣) ينظر : القلب والإبدال ١٠٠ ، و منهج الدرس الصوتي عند العرب ١٤٠ .

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه ذكر مظاهر الإبدال لأحد عشر صوتاً على وجه الإجمال ، وذلك في باب حروف البدل[١] ، أما على وجه التعليل لهذه المظاهر ، فقد توزع الأمر على أبوب الإعلال[٢] ، والإدغام[٣] ، ولذا فسوف نعرض لمظاهر الإبدال ولاسيما ما يتعلق بالجانب الصامت من وظائف المجموعة الصوتية التي تقع ضمن دائرة الإبدال ، على النحو الآتي :

* **الألف والهمزة :**

" زعم الخليل أنَّ بعضهم يقول ( رأيتُ رجُلأْ ) فيهمز ، ( وهذه حبلأْ ) وتقديرهما : ( رجُلع ، وحُبلع ) فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم انه سيصير إلى موضع الهمزة ، فأراد أن يجعلها همزة واحدة ، وكان أخف عليهم ...

وسمعناهم يقولون : ( هو يضْرِبُهأْ ) فيهمز كل ألف في الوقف كما يستخفون في الإدغام ، فإذا وصلت لم يكن هذا ، لأن أخذك في ابتداء صوت آخر يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية في السمع "[٤] .

وزعْمُ الخليلِ وسيبويهٍ الذي جاء في النص يكشف عن أنَّ علة إبدال الألف من الهمزة ؛ تقاربهما المخرجي ، وأكثر ما تكون هذه الخصيصة في الألف ، وهو يؤدى وقفًا ، والوقف يوفر لمجموعة ( الألف والواو والياء ) سعة لا تتوافر لها في الوصل ، إذ لا بدّ لها أن تنتهيَ إلى الهمز ، إذ إنَّه " ليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ، ولا أمدّ للصوت ، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ، ولا لسان ، ولا حلق كضم غيرها ، فيهوي الصوت إذا وجد متسعًا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة "[٥] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٣٧ – ٢٤٢ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٣١ – ٤٣١ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ٤١٧ – ٤٨٦ .
(٤) الكتاب : ٤ / ١٧٦ – ١٧٧ .
(٥) الكتاب : ٤ / ١٧٦

وإذا ضممنا هذه الحقيقة إلى ما يسجله المختبر في الدرس الصوتي الحديث من ان أداء أصوات المد يتطلب ابتداءً الهمز(١) ، أقول إذا ضممنا الحقيقتين مع بعضهما فإننا نمسك بسبب علمي يفسر التداخل الفونيمي بين الهمز وأصوات العلة ، إذًا لا غرابة – وهذه الحال – إذا حشرت الهمزة في أصوات العلة ليس على أساس التعالق السياقي بينها وبين تلك الأصوات – ذلك التعالق الحاضر في ذاكرة العربي الممارس ، والعربي الدارس – فحسب ، بل على أساس أدائي لا يمكن للمؤدي الحياد عنه في كل الأحوال ، وكذلك لا يمكن للدارس أن يتغافل عنه بدعوى تخطئة القدامى على أساس من الخلاف في صائتية الهمزة ، أو صامتيتها ، إذ لم تزل الهمزة موضع خلاف مختبري ، فكل يقرأ حركتها المختبرية قراءة مغايرة(٢) .

ورجّح الدكتور حسام النعيمي أنَّ الذين همزوا الألف في الوقف كانوا يقفون ابتداءً على مقطع مفتوح فيقولون : رأيت خالدا ، وجاء خالدو ، ومررت بخالدي ، ثم تخلصت لغة الأدب من المقطع المفتوح بالواو والياء بإسكانه ، وأبقته مع الألف لأنها وجدته سائغًا مقبولاً ، وبعض اللهجات لم تستسغْهُ ، ولذا انتقلت به أيضًا إلى مقطع مقفل عن طريق نبر الشدّة بالهمز عند بعضهم ، نحو : هذا خالدّ (٣) .

*** الهمزة والهاء :**

تبدل الهمزة من الهاء في نحو : هَرَقْتُ ، و هَمَرْتُ ، و هَرَحْتُ الفرس ويقال : إيّاك ، وهيّاك ، " وأما هَرَقْتُ وهَرَحْتُ فأبدلوا مكان الهمزة الهاء ، كما

---

(١) ينظر : التشكيل الصوتي ٣٩ ، ٩٥ .

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية ٩١ ، وأصوات اللغة ١٨٣ ، وعلم اللغة العام ، الأصوات ١١٢

(٣) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية ١٠٤ – ١٠٥ .

تحذف استثقالاً لها ، فلما جاء حرف أخف من الهمزة لم يحذف في شيء ، ولزوم الألف في ضارب ، وأجري مجرى ما ينبغي لألف ( أفْعَلَ ) أن تكون عليه في الأصل "(١) .

وهذا النص يكشف عن أنَّ الحاجة إلى الهاء بدلاً من الهمزة في هذا الموضع متأتية من ثقلٍ ، فطلبت الخفة بصوت الهاء ، وهي الأقرب مخرجًا ، فكلاهما ( أعني الهمزة والهاء ) من أقصى الحلق سيبويه(٢) ، إلا أنَّ لكل منهما صفة هي أبعد ما تكون من الثانية ، فالهمزة صوت انفجاري ، أما الهاء فصوت رخو مهموس ، وكل منهما يقع في صدارة الأصوات التي تتصف بصفاته ، وهذا ما يجعلهما – من ناحية الصفة – على طرفي نقيض ، وإن كانا ذاتًا واحدةً باعتبار وحدة المخرج .

إلا أنَّ ما يجعل مظهر الإبدال مقبولاً بين الهمزة والهاء أنه لم يكن شائعًا بل كان مظهرًا لهجيًا ينسب إلى طيء ، " ويبدو أن الميل إلى إخفاء الهمزة وإضعافها في النطق جعلهم يقلبونها هاءً لتداني مخرجيهما ، إلا أنَّ قبيلة طيء متوغلة في البداوة ، فكان الأشبه أن تحافظ على الصوت الشديد المجهور لأنه أوفق لطبيعتها ، إلا انه لا يبعد أن يكون الذي بدأ هذا الإبدال في طبعه لين ورقة لضعف أو علة بحيث أثر الصوت المهتوت على الصوت الشديد الإنفجاري "(٣).

**<u>* الألف و الهاء :</u>**

وتبدل الألف من الهاء في الوقف ، وعلة ذلك تبيان الحركة ، جاء ذلك في: أنا ، وحيّهلا ، قالوا : أنَه ، وحيّهلَهْ ، وقد " استعملوا الهاء ، لأن

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٨٥ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .
(٣) الدراسات اللهجية والصوتية ١١٧، وينظر: في اللهجات ١٠٣ والأصوات اللغوية ٩١ .

الهـــاء أقرب المخارج إلى أللف ، وهي شبيهة بها "[1]

*** تاء الافتعال :**

ينبغي الالتفات إلى أنّ الإبدال المرافق للســياقات الصــوتية فــي البنــى الحاضنة لتاء الافتعال غايته تيسير مهمة الإدغام ، وتمكين المؤدي من أن يتجاسر على الأصوات التي لا يمكن إدغامها في التاء ، أو إدغام التاء فيها ويمكن القول : إنّ الإبدال المرافق لتاء الافتعال لا تكون غايته الخفة مباشــرة ، ولكــن المظهــر الصوتي هو المسؤول عن توفير المناخ الصوتي لتعامل صوتي جديد يجــنح إليــه المؤدي وصولاً إلى الخفة المنشودة .

وبعد ،

فإنّ كل مظاهر الإبدال تعلل بوحي من القرابة الصوتية ذاتًا ، أو صفةً ، وغاية التقريب بين الأصوات في الإبدال " أن يكون عملهــم مــن وجــه واحــد ، ويستعملون ألسنتهم في ضرب واحد "[2] ، وسنتابع مظاهر الإبدال فــي الســياقات التي ترد فيها تاء الافتعال على النحو الآتي :

**١ . إبدال الواو والياء تاء إذا كانتا فاءً في ( افْتَعَلَ ) :**

" وذلك في الافتعال ، وذلك قولك : متــّقد ، ومتــّعِد ، واتّعَــدَ ، واتــــّقَدَ واتــّهموا ، في الاتّعاد ، والاتّقاد ، وقيل ان هذه الواو تضعف ههنــا ، فتبــدل إذا كان قبلها كسرة ، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء ، فلما كانت هذه الأشياء تكتنفها مع الضعف الذي ذكرت لك ، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واوٌ في لزوم البدل لما اجتمع فيها ، فأبدلوا حرفًا أجلد منها لا يزول ، وهذا كــان أخــفّ عليهم "[3] .

---

(١) الكتـــــاب ٤ / ١٦٣ .

(٢) الكتـــــاب ٤ / ٤٧٨ .

(٣) الكتـــــاب ٤ / ٣٣٤ .

أي أنَّ الواو الفائية يصيبها الضعف في سياق الافتعال ، ولاسيما إذا سبقت بكسرة ، أو إذا وقعت بعد مضموم ، على النحو الآتي :

متّــقــد = موتقِــد = مفتعل .

اتّـــــقاد = إوتقـــاد = افتعال .

*** موتَقِد : ( م ـــُ و / ت ـــَـ / ق ـــِـ د )**

والواو ( = نصف الصائت ) تضعف ضمن هذا النسق الصوتي مما يؤدي إلى إبدالها بما يماثل ما بعدها ، وعلى هذا الأساس يتوافر المناخ الصوتي المناسب للإدغام ، ولاسيما البديل الصوتي للواو إنما هو تاء ساكنة ، والتـاء التاليـة لهـا متحركة ، فيتحقق شرط الإدغام ، وعلى هذا النحو نتصور مـا جـرى بالكتابـة الصوتية :

م ـــُ و / ت ـــَـ / ق ـــِـ د

↓

م ـــُـ ت / ت ـــَـ / ق ـــِـ د = متّقِد

هذا هو تصوّر سيبويه لهذا الإجراء الصوتي .

وباعتماد النظرة الحديثة في التحليل الصوتي يمكن القول إن :

موتَقِد = م ـــُـُ / ت ـــَـ / ق ـــِـ د

وهنا يتعرض الصائت الطويل / ـــُـُ / إلى الانشطار ، فيتكون مزدوج هابط أي / ـــُ و / فيصبح الجزء الثاني منه عرضة للإبدال ، إذ إنَّه وهذه الحال أكثر ضعفاً، فيبدل بما يماثل ما يليه تحقيقاً للإدغام ، إذ انه سيكون ساكناً ، وما يليه متحـرك ، على النحو الآتي :

م ـــُــ / ت ـــَــ / ق ـــِــ د

↓

م ـــُـ و / ت ـــَــ / ق ـــِــ د

↓

م ـــُــ ت / ت ـــَــ / ق ـــِــ د = متّقد

*** اتّقاد = اوتقاد = افتعال :**

ء ـــِــ و / ت ـــِــ / ق ـــًــ / د ـــُــ ن

↓

ء ـــِــ ت / ت ـــِــ / ق ـــًــ / د ـــُــ ن ( = اتِّقاد )

وهنا ضعفت الواو إذ سبقتها كسرة ، وهي عرضة للقلب إن لم يكن الإبدال ، غير أنّ القلب لا يلبي حاجة المؤدي إلى الخفة ، وعليه صير إلى إبدالها بما يماثل ما بعدها ، ومن ثم إدغامها إذ كانت ساكنة ، وما بعدها متحرك .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ الياء إذا وقعت موضع الواو في (افتعل ) فإنها تبدل تاءً تشبيهًا لها بالواو ، إذ هي أختها في الاعتلال ، وفي الموضع فيما لو كانت فاءً ، ومن ثمّ فإنها تضعف ضعف الواو هناك ، فلا غرابة إذن تعامل المؤدي مع الياء والواو على حد سواء .

وعلى هذا الأساس صيغت القاعدة الصرفية التي يقال فيها " إذا كانت فاء الافتعال حرف لين واوًا ، أو ياءً أصلية وجب إبدال الواو أو الياء تاءً ، ثمّ إدغامها في تاء الافتعال ، وكذلك يجري مثل هذا في مصادر الأفعال ، وما يشتق منها ،

وإذا كانت فاء الافتعال وفروعه واوًا أو ياءً مبدلة من همزة فإنّه يمتنع إبدالها تاءً"[1] .

**٢ . إبدال التاء طاءً :**

" وقالوا في ( مفتعِل ) من صَبَرْتُ : مُصْطَبِر ، أرادوا التخفيف حين تقاربا ولم يكن بينهما إلا ما ذكرت لك ، يعني قرب الحرف ، وصارا في حرف واحد ، ولم يجز إدخال الصاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين ، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء ، ليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحدٍ من الحروف ، وليكونَ عملهم من وجه واحد ، إذ لم يصلوا إلى الإدغام "[2] .

وهذا يعني أن (مُصْطَبِر) اصلها (مُصْتَبِر) ، ولم يتسنَّ للمؤدي أن يدخل الصاد في التاء ، لأن الصاد يتمتع بالصفير فضلاً عن الإطباق ، وهذه الفضائل الصوتية لا تنسجم مع طبيعة التاء الشديدة المهموسة ، فأبدلوا مكان التاء صوتًا من حيزها ، وهو أشبه الأصوات بالصاد ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحدٍ من الأصوات ، وليكون عملهم من وجه واحد ، إذ لم يصلوا إلى الإدغام .

ويمكن القول : إن الضاد ، والطاء ، والظاء أصوات مجهورة مطبقة ، والتاء مهموسة مستفلة ، لذا استثقل اجتماع المجهور مع المهموس ، والمطبق مع المستفل لما بينهما من تقارب في المخرج ، وتباين في الصفة ، فأبدلت التاء مستعليًا من مخرجها ، وهو الطاء[3] .

وعلى هذا الأساس ألزموا التاء مع الظاء ما ألزموها مع الصاد " فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالظاء وهي الطاء ليكون العمل من وجه واحد "[4] .

---

(١) النحو الوافي ٤ / ٧٢٩ .
(٢) الكتاب ٤ / ٤٦٧ .
(٣) ينظر : الإعلال في كتاب سيبويه ٢٧٠ .
(٣) الكتاب ٤ / ٤٦٨ .

وعلى هذا النحو يمكن تعليل ما يجري للتاء مع الطاء إذ تبدل التاء طاءً فيجتمع مثلان سكن الأول ، وتحرّك الثاني فتحقق الإدغام نحو ( اطّعَنَ ) .

وإذا كانت فاء الافتعال ظاءً ، فإنّ التاء تبدل بأشبه الأصوات بالظاء وهو الطاء ، نحو اظتلم ← اظطلم ، ويجوز في ( اظطلم ) وجهان :

- **الأول** : اعتماد التأثير التقدمي ، فتبدل من الطاء الظاء لتكون اظّلَمَ .
- **والثاني** : اعتماد التأثير الرجعي ، فتبدل من الظاء الطاء لتكون اطّلَمَ .

وأقيس الوجهين ( اطّلَمَ ) لأن الأصل في إجراء الإدغام إتباع الأول الآخر ، ويمكن القول : إنّ الأصل في التأثير الصوتي لمظهر الإدغام أن يكون رجعيًا ، وفي هذا الصدد أنشد سيبويه [١] :

**هذا الجوادُ الذي يعطيكَ نائله عفوًا ويُظْلَمُ أحيانًا فيَطّلِمِ**

ولم يتعد الدرس الصوتي الحديث ما تقدّم من تعليل لما يجري للتاء من إبدال في سياقات الافتعال إذا تخللها صوت من أصوات الإطباق في موضع الفاء فالعلة في ذلك ؛ الرغبة في طلب التجانس الصوتي ، ولاسيما ان الفارق الأدائي بينهما يستدعي ذلك ، فأصوات الإطباق مفخمة ، أما صوت التاء فمرقق ، لذا فالمؤدي يميل إلى أن يأتي بصوت يناسب أصوات الإطباق في التفخيم ، وفي الوقت نفسه يراعى البديل الصوتي في أن يكون ضابط المخرج فيه محفوظًا بوصفه آصرة صوتية تذكّر بشرط القرابة الصوتية بين الصوتين المبدل ، والمبدل منه[٢] .

ومظاهر إبدال التاء مع أصوات الإطباق الفائية في سياقات الافتعال أظهرت صوت الطاء بوصفه بديلاً صوتيًا عن التاء ، يناسب أصوات الإطباق

(١) الكتاب ٤ / ٤٦٨ .
(٢) ينظر : الأصوات اللغوية ١٨١ .

في التفخيم ، ويوافق التاء في حيّزه ، وهو النظير المفخم له[١] .

**٣ . إبدال التاء دالاً :**

إذا وقعت تاء الافتعال في إثر الدال والذال والزاي قلبت دالاً ، ومثل ذلك يحصل في مصادر هذه الأفعال ، ومشتقاتها نحو : ادّعاء ، ومدّع ، وادّكار ، ومدّكر ، ومزدان ، وازدهار ، ومزدهر [٢] .

وقد علّل سيبويه إبدال التاء دالاً في هذا الموضع بقوله : " والزاي تبدل لها مكان التاء دالاً ، وذلك قولهم : مزدان في مزتان ، لأنه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال ، وهي مجهورة مثلها ، وليست مطبقة كما أنّها ليست مطبقة ... وكذلك تبدل للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها .... ليكون الإدغام في حرف مثله في الجهر ، وذلك قولك : مدّكر ... وكذلك الدال ، وذلك قولك : إدّانوا من الديْن .... وهو بعد حرف مجهور ..."[٣] .

ويتضح من هذا النص أنّ سيبويه يعوّل في تعليل مظاهر الإبدال للتاء مع تلك الأصوات على أساس الصفة والمخرج ، فقد جمع في الدال من صفات الزاي ؛ الجهر ، فضلاً عن موافقتها في عدم الإطباق ، وهي بعد – أي الدال – من التاء في حيّز إخراجي واحد ، أما ما اشتركت من الصفات فيه الدال مع الزاي فكلاهما مجهور ، أما الدال فقد أبدل تاءً بمثيل الدال ، فتحقق الإدغام ، ومن ثمّ الإتيان بصوتين من مكان واحد بنبوة لسانية واحدة .

والتعويل على صوت التاء جاء بوصفه عنصرًا صوتيًا يشترك مع طرفي المعادلة – في المظهر الصوتي للإبدال بخصال صوتية على صعيد الذات والصفة، وإنما يطلب بكل ذلك تحقيق التجانس الصوتي ، وكراهية التفاوت في سياق السلسلة

---

(١) ينظر : الصرف الواضح ٣٤٦ .
(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٥٨٢ .
(٣) الكتاب ٤٦٧ – ٤٧٠ .

الصوتية المؤداة ، ذلك أن الدال ، والذال ، والزاي ، أصوات مجهورة ، والتاء صوت مهموس ، فتأثر المهموس بالمجهور ، ولجأ المؤدي إلى صوت بديل (=الدال ) يحتفظ من المبدل منه ( = التاء ) بصفة المخرج ، ويراعي في الصفة ( = الجهر ) ما يسبقه من صوتي الذال والزاي .

وقد تبدل التاء دالاً لغير غرض الإدغام " حين قالوا : اجدمعوا ، أي اجتمعوا ، واجدرءوا ، يريد اجترءوا ، لما قربها منها في الدال ، وكان حرفًا مجهورًا قرّبها منها في ( افتعل ) لتبدل الدال مكان التاء ، وليكون العمل من وجه واحد "[1] .

**٤ . إبدال التاء سينًا :**

" وتقول في مستمع : مسّمع ، فتدغم ، لأنهما مهموسان ، ولا سبيل إلى أن تدغم السين في التاء ، فإن أدغمت قلت : مسّمع .. "[2] .

ويتضح أنّ علة إبدال التاء سينًا في هذا الموضع هو السبيل الذي يمكّن المؤدي من تحقيق إدغام التاء في السين .

**٥ . إبدال التاء ثاءً :**

" وقال ناس كثير : مثّرد ، في مثترد ، إذ كان من حيز واحد ، وفي حرف واحد "[3] ، أي ان الثاء والتاء لما كانا من حيز إخراجي واحد ، وقد اجتمعا في سلسلة صوتية واحدة فقد أبدلت التاء ثاءً ، وأدغمت في سابقتها ، فلما كان الأصل في التأثير مع الإدغام أن يكون تأثيرًا رجعيًا ، فإنّ القياس ؛ متّرد ، أي أن تبدل الثاء تاءً ، وتدغم في الثانية .

وبهذا تكون تاء الافتعال قد أظهرت نمطين في التعامل الصوتي مع

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٧٩ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٦٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٤٦٨ .

أصوات العربية ، وذلك على أساس أنواع التأثير الصوتي .

**الأول :** التأثير الرجعي لتاء الافتعال مع الواو والياء إذا كنّ في موضع الفاء في الافتعال ، وقد استطاعت التاء إبدالهما ، ثم إدغامهما ، ولعل هذا الموضع كانت الغلبة فيه للتاء على الواو والياء لأنهما أضعف في الأداء من التاء ، ذلك الصوت الانفجاري قياسًا إلى أصوات الواو والياء الواسعة المخرج .

**والثاني :** التأثير التقدمي لتلك الأصوات على تاء الافتعال ، أعني أصوات الإطباق والدال والذال والزاي والسين والثاء ، إذ استطاعت تلك الأصوات من موضع الفاء في الافتعال التأثير في التاء ، وإبدالها بما يجانس تلك الأصوات، أو يماثلها .

*** الواو والميم :**

" وأما ( فَمٌ ) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنَّ أصله كان ( فَوْهٌ ) ، فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم : دم ، ثبتت في الاسم في تصرّفه في الجر والنصب "[١] ، أي أنَّ علة إبدال الواو ميمًا هي علة يستدعيها المستوى النحوي في الأداء اللغوي ، فللميم القدرة على استيعاب مصوتات الإعراب ( = الفتحة والكسرة ، والضمة ) .

ولما كانت الواو في أصل ( فم ) ( = فو ) واوًا مديّة ، فإن بقاء هذه الواو على حالها يترتب عليها تأثرها بأصوات الحركات الإعرابية ،ثم انقلابها إلى أجناس تلك المصوتات ، وعلى الرغم مما تقلب إليه الواو فإن الصوت المنقلبة إليه قاصرٌ عن استيعاب المصوّتات الإعرابية .

إلا أنَّ التتبع المعجمي لظاهرة إبدال الواو ميمًا في ( فم ) ( = فوه ) يظهر أنَّ الميم البديل الجلد للواو الذي يحفظ في أدائه صفة الشفوية فضلاً عن أنَّ الميم " هويّ في الفم يضارع امتداد الواو ، والعرب تستثقل وقوفًا على الهاء والحاء

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٦٥ .

والواو والياء إذا سكن ما قبلها ، فتحذف هذه الحروف ويبقى الاسم علـــى حــرفين كما حذفوا الواو من أب ، وأخ ..... والهاء من ( فوه ) ، فلما حذفوا الهـــاء مـــن (فوه ) بقيت الواو ساكنة ، فاستثقلوا وقوفاً عليها فحذفوها ، فبقي الاسم فاءً وحـــدها فوصلوها بميم ليصير حرفين ، حرف يبتدأ به فيحرّك ، و حـــرف يســكت عليــه فيسكن "(١) .

وفي ضوء التحليل الصوتي يمكن القول إن الواو المبدلة ميمًا في ( فـــو ) أبدلت بناءً على أن الواو مدّيّة لا على أساس نصف صائت ، ثمّ تعرضـــت تلـــك الواو المدّيّة إلى الانشطار فأبدل من نصف الصائت الميم ، على النحو الآتي :

/ ف ـــُـُ /

وهنا سوف يتعرض الصائت الطويل / ـــُـُ / إلى الانشطار فيتولـــد المـــزدوج / ـــُـ و / وهو يتكون من صائت / ـــُـ / ونصف صائت / و/ ، وهـــذا الأخيـــر تبدل منه الميم ، أما الصائت / ـــُـ / فيبدل بصائت / ـــِـ / تخلصًا مـــن ســـياق صوتي ثقيل يوفره بقاء صائت / ـــُـ / باعتبار التـــوالي المتماثـــل للمصـــوّتات ، وعليه يمكن تصوّر ما يجري على النحو الآتي :

/ ف ـــُـُ /

↓

/ ف ـــُـ و /

↓

/ ف ـــُـ م /

↓

/ ف ـــِـ م /

---

(١) لسان العرب : فوه .

ويمكن القول : إنّ علة الإبدال ههنا صرفية أكثر منها صوتية ، فالواو في تصريف ( فو ) عرضة للإسقاط ، إذ انها تطرّفت بعد إسقاط الهاء ، فالواو وهذه الحال تبدل من الميم " لئلا تسقط فيبقى المعرب على حرف "(١) .

ويرى برجستراشر – الذي تتبع الميم في ( فم ) – أنها لم تكن البديل الصوتي للواو ، لأنها ميم ( التمويم ) الذي يساوي التنوين في اللغة العربية ، فكان الرفع : fum ، والخفض : fim ، والنصب : fam ، وقد تبقي العرب تلك الميم وكأنها أصلية ، فأضافوا إليها الإعراب والتنوين فصارت ( فمٌ ) ، و ( فمٍ ) و ( فماً ) ، فنقلت الميم من آخر الكلمة إلى وسطها (٢) .

وفي المعجم العربي ما قد يدعم هذا الرأي ، إذ : " يقال : هذا فَمٌ ، ورأيتُ فَمًا ، و مرَرْتُ بفَمٍ ، بفتح الفاء على كل حال ، ومنهم من يضم الفاء على كل حال ، ومنهم من يعربْه من مكانين ، يقول : رأيتُ فمًّا ، وهذا فمٌّ، و مررت بفمٍّ "(٣) .

وردّ الدكتور عوض المرسي جهاوي التوجيه التاريخي لإبدال الواو من الميم في ( فم ) بقوله : إن التمويم " في العربية الجنوبية القديمة ، وفي اللغة الأكدية كان للتنكير ، وانه يجب عدم الخلط بينه وبين ظاهرة التنوين في عربيتنا الحديثة ، فكلتاهما ظاهرة خاصة "(٤) ، ولاسيما ان الميم في اللغة العربية القديمة كانت تستعمل للتنكير مثلما نستعمل التنوين للتنكير ، وكانوا كذلك يزيدونها في آخر الكلمة للتوكيد مثل : ( أبنم ) ، و ( زرقم )(٥) .

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٢١٥ .

(٢) ينظر : التطور النحوي ٥١ .

(٣) الصحاح: فم .

(٤) ظاهرة التنوين في اللغة العربية ٢٦ .

(٥) ينظر : الفلسفة اللغوية ٣٦ ، وظاهرة التنوين ٢٧ .

***النون والميم :**

" وتقلب النون مع الباء ميمًا لأنها من موضع تعتل فيه النون ، فأرادوا أن تدغم هنا إذا كانت الباء من موضع الميم ، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع ، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع ، ولم يجعلوا النون ياءً لبعدها في المخرج ، وإنها ليست فيها غنّة ، ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون ، وهي الميم، وذلك قولهم : مًمْبك ، يريدون : من بك ، وشمباء ، وعمبر ، يريدون شنباء ، وعنبر "(١) .

أي أنَّ النون تبدل ميمًا إذا تلتها باءٌ ، وعلّة الإبدال متأتية من أنَّ الميم لها صلة بكل من النون(٢) – إذ انهما عند سيبويه صوت واحد حتى انك تسمع النون كالميم، والميم كالنون – والباء ؛ فالميم والنون كلاهما أنفيان يحبس الهواء لهما حبسًا تامًّا في موضع من الفم ، ولكن يخفض الحنك اللين فيتمكن الهواء من النفاذ عن طريق الأنف(٣) ، أما الميم والباء فكلاهما شفوي ، فضلاً عما تشترك فيه مجموعة الأصوات ( = الميم والباء والنون ) من صفة الجهر .

ولو أعدنا السؤال ، وقلنا : لماذا الميم هي البديل للنون إن تلتها الباء ؟ ويمكن الإجابة على ذلك على النحو الآتي :

إن السياق الصوتي في ( شنباء ) و ( عنبر ) يوفّر ما يحبّذ الى المؤدي أداءً معينًا ، فالميم يوفر للباء إطباق الشفتين ، و تحقيق مبدأ العمل من وجه واحد(٤) ، أو تحقيق ما يسمى تصويب اللسان(٥) إلى منطقة واحدة ، ذلك التصويب

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٥٣ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٥٢ .
(٣) ينظر : علم اللغة ، السعران ١٨٤ ، و علم اللغة العام ، الأصوات ١٣٠ .
(٤) ينظر : الكتاب ٤ /
(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ١٣٩ .

الذي يجعل الإتيان بصوتين من موضع واحدٍ ممكنـــاً ، ولاسيما ان الباء والمـيم تؤدَّيان بانطباق الشفتين انطباقاً تامًا عند النطق(١) فيحبس الهواء حبسًـا تامًـا فـي الفـم ، ثمّ يمرر – من الهواء بخفض الحنك الرخو – ما يؤدّى به صوت المـيم ، ومن ثمّ يستمر إطباق الشفتين ، فيستمر الحبس حتى يؤتى بالانفجار لتأدية البـاء ، وذلك من خلال الانفراج المفاجئ للشفتين .

والمتتبع لتأريخ أصوات ( الميم والنون والباء ) يقف على التقـارب بـين الميم والباء ، والصلة وثيقة بينهما ، فالباء في تاريخها الصوتي قد تكون البديل عن الميم لاشتراكهما في المخرج والصفة ، إذ إن ( السـبئية ) – وهـي فـرع مـن الساميّات – تشهد إبدال الميم باءً نحو : (  ) ( = صرب ) بـدلاً مـن الأصل (  ) ( = صرم ) ، والصراب بلهجة أهـل الـيمن – إلـى اليوم– هو الحصاد ، يقال : صرب الزرع ، أي صرمه(٢) ، وجاء في الجمهرة أن ( الكحم ) بلغة أهل اليمن هو ( الكحب )(٣) ، وأوضح مما تقـدّم شـهادة القـرآن الكريم على إبدال الميم من الباء في قوله تعالى : " إنّ أول بيتٍ وضع للناس للـذي ببكّة مباركًا وهدىً للعالمين "(٤) .

*** الجيم والياء والشين :**

" وأما ناس من بني سعْدٍ ، فإنهم يُبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنَّهـا خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تمـيمجٌّ ، يريـدون تميميٌّ ، وهذا علجٌّ ، يريدون عليٌّ ، وسمعت بعضهم يقول : عربـانجٌّ ، يريـدون عربانيٌّ ، وقد حدّثني من سمعهم يقولون :

---

(١) ينظر : علم اللغة العام ، الأصوات ١٠١ ، ١٣٠ .

(٢) ينظر : اللغات اليمنية القديمة ، علي إسماعيل الأكوع ، مجلة ريـدان ، ع٤ ، ١٩٨١ ص ١٧ – ١٩ ، نقلاً عن الظواهر الصوتية في العربية الجنوبية ٦٣ .

(٣) ينظر : جمهرة اللغة ٢ / ١٨٦ .

(٤) آل عمران ٩٦ .

خالي عَوَيْفٌ وأبـــو عَلِـــجٍّ          المُطْعمانِ السّحْـم بالعَشِـجِّ

وبالغَداةِ فِلْقَ البَرْنـجِّ

يريدُ بالعشيِّ ، والبرنيّ ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا .. "[١] .

فلما كانت الجيم والياء والشين من وسط اللسان فيما بينه وبين وسط الحنك الأعلى عند سيبويه[٢] ، فإنَّ أبين هذه الأصوات ؛ الجيم ، وأخفاها في الوقف الياء، ولا غرابة والحال هذه إنْ كان إبدال الجيم من الياء ، لأن الياء خفيّة ، وتزداد خفاءً في الوقف ، فأبدلوا مكانها الجيم لأنها من مخرجها فضلاً عن كونها أبين منها فـــي السمع ، وقد سمّت الدراسات اللغوية هذه الظاهرة ( العجعجـــة ) ، واشـــترط لهـــا وجود العين عند بعض القبائل ، وهي محط خلاف  في إبدال اليـــاء أ يكـــون فـــي الوقف وحسب ، أم أنَّه جائز في الوصل[٣] .

وقد تبدل الجيم من الشين ، إذ لم يتمكنوا من إبدال الجيم إذا كانت ســـاكنة بعد الدال زايًا ، فقد جيء بالشين بديلاً عن الجيم ، ومضارعًا للزاي ، قال سيبويه: " والجيم أيضًا قد قرّبت منها فجعلت بمنزلة الشين من ذلك قولهم في : الأجـدر ؛ أشدر ، وإنما حملهم على ذلك أنها من موضع حرف قد قرّب من الزاي "[٤] .

**<u>* الكاف والشين   :</u>**

ويتضّح تعليل إبدال الشين من الكاف في قول سيبويه : " فأما ناسٌ كثيـــرٌ مـــن تميمٍ ، وناسٌ من أسد ، فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث  الشين ، وذلـــك أنهـــم أرادوا البيان في الوقف ، لأنَّها ساكنة في الوقف ، فأرادوا أن يفصلوا بين المـــذكر والمؤنث ، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل لأنهـــم إذا فصـــلوا بـــين المـــذكّر

---

(١)  الكتــــاب  ٤ / ١٨٢ .

(٢)  ينظر : الكتــــاب

(٣)  ينظر : اللهجات العربية في التراث  ق ١ / ٣٧٤ – ٣٧٩ .

(٤)  الكتــــاب  ٤ / ٤٧٩ .

والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة ، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف ، كما فصلوا بين المذكر والمؤنث بالنون حين قالوا : ذهبوا وذهبْنَ ، وأنتم وأنتن ، وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف إليها ، لأنها مهموسة كما إن الكاف مهموسة ، ولم يجعلوا مكانها مهموسًا من الحلق ؛ لأنها ليست من حروف الحلق ، وذلك قولك : إنّشِ ذاهبةٌ ، و مالشِ ذاهبةٌ ، تريد إنّكِ ، ومالكِ "(١) .

وهذا النص من التفصيل والوضوح بما لا يحتاج معه إلى عناء وكدّ ذهن في التوصل إلى جملة من الأمور ؛ هي :

- أنَّ هذه الظاهرة ( = إبدال الشين من الكاف ) هي لغة في تميم .
- أنَّ السياق الصوتي المشتمل على هذا الإبدال يشترط أن تكون كاف التأنيث في موضع الوقف .
- أنَّه يعلل إبدال الشين من الكاف من جهتين :

١ ) **الجهة الصوتية :** إذ جيء بالشين بديلاً صوتيًا عن كاف التأنيث في الوقف ، لأن الكاف – وهي صوت مهموس – ستكون أكثر خفاءً ، ولاسيما إذا سلب الوقف حركتها ( = الكسرة ) ، ولذا جيء بالشين لأنها أقرب الأصوات من الكاف ، فضلاً عن همسها ، وهي بعد أبين في الوقف من الكاف لأنها صوت ذو فضلة ( = التفشي ) .

٢ ) **الجهة الصرفية :** أريد للإبدال ههنا أن يكون ذا دلالة على التفريق بين المذكّر والمؤنّث ؛ مفضلين هذا الأسلوب الصوتي في التفريق على الأسلوب الحركي الملاحظ في مثل ( أنتَ ، وأنتِ ) حملاً على ما يجري في النون والميم في ( أنتم ، وأنتن ) .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٩٩ .

وسميت ظاهرة الإبدال هذه ؛ الكشكشة ، وفيها ثلاثة مذاهب ؛ إثبات الشين في حال الوقف ؛ وهو الأشهر ، وإثباتها في الوصل أيضًا ، وهناك من يجعل الشين مكان الكاف ، ويكسرها في الوصل ، ويسكنها في الوقف[1] .

**<u>* السين والزاي والصاد :</u>**

**<u>أولاً : إبدال الصاد زايًا :</u>**

إذا كانت الصاد ساكنة ، وتلتها دالٌ في كلمة واحدة " أجريتا مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب ( مَدَدْتُ ) ، فجعلوا الأول تابعًا إلى الآخر ، فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي ، لأنها مجهورة غير مطبقة ، ولم يبدلوها زايًا خالصةً كراهية الإجحاف بها للإطباق .... وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصةً ، كما جعلوا الإطباق ذاهبًا في الإدغام ، وذلك قولك في التصدير ؛ التزدير ، وفي الفصد ؛ الفزْد ، وفي أصدرت؛ أزدرت .

وإنما دعاهم إلى أن يقرّبوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد ، وليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد ، إذ لم يصلوا إلى الإدغام ، ولم يجسروا على إبدال الدال صادًا ، لأنها ليست بزيادة كالتاء في ( افتعل ) ، والبيان عربيٌّ . فإن تحرّكت الصاد لم تبدل ، لأنه وقع بينهما شيء فامتُنِعَ من الإبدال ، إذ كان يترك الإبدال وهي ساكنة ... "[2] .

ويوضح النص طائفة من الأمور ، وهي – فضلاً عن تعليل الإبدال – :

- اشتراط سيبويه لهذا الإبدال شرطين ، أحدهما : سكون الصاد ، لأنها إن تحرّكت وقع بينها وبين الدال حاجز ، وثانيهما : أن يلي الصاد الساكنة

---

(١) ينظر : المزهر ١ / ٢٢١ ، واللهجات العربية في التراث ١ / ٣٦٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٧٧ – ٤٧٨ .

صوت الدال ، وهذان الشرطان – إنْ توفرا للصاد لغرض إبدالها زايًا – ينبغي أن يكونا في سياق صوتي متصل لا منفصل ، إذ إنَّ الحديث عن هذه الظاهرة في مباحث الإدغام يجعلنا نجري الصاد والدال في هذا السياق مجرى المضاعف الذي يكون في كلمة واحدة نحو ( مددت ) .

- لما لم يكن للدال أن تتقلب إلى جنس الصاد ضورع بالصاد أشبه الأصوات بالدال فكان الزاي ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن السياق الصوتي الذي رسمه سيبويه للصاد ترشح عنه مستويان لأداء الصاد ، ولكل منهما علّة ترافقه :

١ ) الصاد المضارعة للزاي ، أو الصاد بعد إشمامها رائحة الزاي ، وهي تتوافق مع الدال إذ انها مجهورة غير مطبقة ، كما انها زاي غير خالصة كراهية الإجحاف بالصاد لما بها من إطباق .

٢) الصاد المبدلة إلى الزاي مما يجعلها أكثر موافقة للدال من الصاد من جهة الجهر والمخرج .

وفضلاً عن تعليل وجهي الأداء المذكورين آنفا ، فإن تعليل هذين المظهرين على وجه العموم هو ( تقريب الصاد من الدال ليكون العمل من وجه واحدٍ ، وليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحدٍ ، ولاسيما أنهم لم يتجاسروا على الإدغام الذي يستوجب إتباع الثاني الأول ، أي إبدال الدال صادًا مثلما أبدلت التاء في ( افتعل ) ، ولم يجز إبدال الدال ههنا لأنها لم تكن زائدة مثلما كانت التاء ) .

ويرى الرضي الاستراباذي تعليل مظهري الإبدال بأنه يجوز في الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال قلبها زايًا صريحة ، وإشرابها صوت الزاي ، أما الإبدال فلأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة ، وقد جاورت الدال بلا حائل من حركة وغيرها، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة(١) .

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٣١ .

**ثانيًا : إبدال السين صادًا :**

يرى سيبويه أنَّ السين " تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة ، وذلك نحو : صقت ، وصبقت ، وذلك أنها من أقصى اللسان ، فلم تتحدرا انحدار الكاف إلى الفم ، وتصعّدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى .

والدليل على ذلك أنك لو جافيت بين حنكيك فبالغت ثم قلت : قَقْ قَقْ ، لم ترَ ذلك مخلاً بالقاف ، ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخلّ ذلك بهنّ ، فهذا يدلّك على معتمدها على الحنك الأعلى ، فلما كانت كذلك أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف ليكون العمل من وجه واحد ، وهي الصاد لأن الصاد تصعد إلى الحنك الأعلى للإطباق .... ، ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز ، وذلك لأنها قلبتها على بعد المخرجين ، فكما لم يبالوا بعد المخرجين لم يبالوا ما بينهما من الحروف ، إذا كانت تقوى عليها ، والمخرجان متفاوتان .... وللخاء والغين والطاء مثل نصيب القاف في قلب السين صادًا "(١).

وهذا النص يكشف جملة من الأمور فضلاً عن التعليل الذي يسوّغ به إبدال السين صادًا :

- وضع سيبويه آلية لاختبار معتمد كل من القاف والكاف ، وكون القاف أدخل من الكاف إلى جهة الحلق ، واختبر ذلك بواسطة المبالغة في فتح الفم عبر افتراق الفكين ، و تأدية القاف من دون إخلال ، لأن الحنك الأعلى هو معتمد القاف ، والمجافاة بين الفكين نفسها يستحيل أداء الكاف، وهذه الطريقة فضلاً عن كونها عملية في تحديد مخارج الأصوات بصورة ملموسة تعد طريقة تعليميّة نستطيع أن نوعز بها لمن يريد تحسس مخارج الأصوات ، ولاسيما معرفة الفارق بين القاف والكاف .

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٧٩ – ٤٨٠ .

- رأى من ناحية التعليل الصوتي المرافق لهذا المظهر الإبدالي ، أن الصاد تصعّد إلى الحنك الأعلى ، أي انها من أصوات الاستعلاء حتى يتحقق الإطباق فقد جيء بها بديلاً عن السين لتكون أكثر انسجامًا مع طبيعة القاف وأخواتها في السلسلة الصوتية المنطوقة ، والصاد إنما صحّت أن تكون بديلاً للسين لاشتراكهما في الصفة ، فكلاهما مهموس فضلاً عن التقارب المخرجي ، والسياق الصوتي الحاضن للقاف بعد السين ، مما جعل حظ الصاد أوفر في الأداء لتوافقه مع القاف في صفة الإطباق ، فتحولوا " عن السين إلى أختها لأنها أقرب الحروف المذكورة منها ، فهو من باب تقريب الصوت من الصوت "(١) ، وأوضح من ذلك أن يقال : " فأبدلوا من السين صادًا ، لأنها توافق السين في الهمس والصفير ، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء ، فتجانس الصوت بعد القلب "(٢).

# المبحث الثاني

# التعليل الصوتي لمظاهر الإدغام

* **<u>تعريف الإدغام :</u>**

كان لسيبويه قول في غير باب الإدغام اختزل فيه إلى حدّ ما تعريفه للإدغام، إذ قال : " والإدغام يدخل فيه الأول في الآخر ، والآخر على حاله ، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد ، نحو ( قد

---

(١) الدراسات اللهجية والصوتية ١٣٣ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ٢٣٠ .

تركتك ) ، ويكون الآخر على حاله ... "[١] .

**ويتضمن النص الإشارات التي نختزلها في :**

أ ) الإدغام يعني الإدخال ، وهذا يعني أنَّ الإدغام – بوصفه مصطلحًا صوتيًا – أخذ معناه من المعنى اللغوي ، إذ يقال : " أدغمت اللجام في فم الفرس ؛ إذا أدخلته فيه "[٢] ، و " دغم الغيث الأرضَ يدغمها و أدغمها ؛ إذا غشيها وقهرها .."[٣] ، وإذا كان هذا هو المعنى اللغوي الذي احتفظت به المعجمات، واستمد منه المعنى الاصطلاحي للإدغام ، فإننا لا نجد هذه المعجمات تعدو تحميل مادة ( دغم ) دلالة جديدة ، وهي دلالة الإدغام بمفهومها العلمي المستقر لموضوع من موضوعات اللغة ، ولذا نجد " الإدغام إدخال حرف في حرف ، يقال : أدغمت الحرف وادّغمته "[٤] .

ب ) يبدو إن معنى الدخول المرّشح في النص هو ذوبان الصوت الأول للتماثل الكلي ، أو لقلب صورته النطقية الأولى ومحوها بعد أن يكتسب هويّة الصوت الثاني ، ولم تبتر فكرة الإدخال بعد سيبويه ، فقد تابعه فيها غير عالم من علماء العربية[٥] .

وتطور مفهوم الإدغام عند عدد من الباحثين ، ولاسيما القرّاء ليعني (المواصلة ) ، أي أنَّ الإدغام هو أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف متحرّك مثله

---

(١) الكتاب ٤ / ١٠٤ .

(٢) جمهرة اللغة ١ / ٦٧٠ .

(٣) لسان العرب : مادة ( دغم ) .

(٤) القاموس المحيط ٤ / ١١٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ، الفرّاء ١ / ٢١٥ ، واللامات ، الزجاجي ١٦٧ ، ودقائق التصريف ٣١٨ ، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ١٤١ ، والأصوات اللغوية في كتب معاني القرآن ٣١ .

من غير أن تفصل بينهما بحركة وقفٍ ، ينطق بهما دفعة واحدة[١] ، ويبدو أنَّ العلماء في ذهابهم إلى هذا المعنى ( = المواصلة ) كانوا تحت وطأة ان فكرة ( الإدخال ) التي قال بها سيبويه لا تحتفظ للصوت الأول بالوجود المقدّر له ، فهو فضلاً عما يسهم به من إطالة الصوت الثاني ، فهو يحتفظ بوزنه . والحق أنَّ ما جاء به سيبويه لا يعني إدخال الصوت في الآخر على الحقيقة ، بل إيصاله به من غير أن يفكّ بينهما " فيصيران لشدّة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة ، فيصير كالمستهلك لا على حقيقة التداخل"[٢] ، وقد يكون يجري في الإدغام إنما هو إسقاط أحد المثلين ، وإطالة الإمساك بالآخر[٣] .

وجاء من معاني الإدغام : الإخفاء ، " وسمي هذا إدغامًا لخفاء الساكن عند المتحرّك كخفاء الداخل في المدخول فيه "[٤] .

ج ) يكشف قول سيبويه ( يدخل فيه الأول في الآخر ، والآخر على حاله ) عن آلية إجراء الإدغام ، فإذا التقى صوتان متماثلان ، وكان الأول منهما ساكنًا ، والآخر متحركًا ، فإن الساكن يدخل في المتحرّك فيأتيان من موضع واحد ، وهذا الإجراء في الإدغام سمي فيما بعد بـ ( الإدغام الصغير ) الذي لا يفعل فيه المؤدي سوى وصل الأول بالثاني ، والتماثل الصوتي الذي يدعو إلى الإدغام قد يكون متصلاً في كلمة واحدة ، أو منفصلاً في كلمتين[٥] .

---

(١) ينظر : الإقناع في القراءات السبع ١ / ١٦٤ ، و شرح المفصل ١٠ / ٤٨٧ ، و شرح الشافية ٣ / ٢٣٥ .
(٢) شرح المفصل ١٠ / ٤٨٧ .
(٣) ينظر : الإدغام بين النحاة والقرّاء ١٥٦ .
(٤) حاشية الصبّان ٤ / ٤٨٥ .
(٥) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٤٣ ، وتقريب النشر ٩ ، والتصريف العربي ٦٥ ، و القراءات ، مي الجبوري ٧٧ .

د ) ولا يغفل التعريف الإجراء الثاني من إجراءات الإدغام عند سيبويه ، وهو أنّ الأصوات المتقاربة يمارس فيها الصوت الأول المراد إدغامه الانقلاب إلى جنس الصوت الثاني ، ثم إدغامه والإتيان به مع الصوت الثاني من موضع واحد .

وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم الإدغام عند سيبويه إجراءً وعلّةً لم يحصَرْ في تصوّر التعامل الصوتي للصوامت وحسب ، وإنما حاول أن يخلع فكرة الإدغام – بجعل مبدأ العمل من وجه واحد – على كثير من مظاهر التعامل الصوتي للصوائت ، وكثيرًا ما نلحظ سيبويه يحاول بواسطة قانون الإدغام شرح كثير من مظاهر الصوائت وتفسيرها[1] .

وأغلب الظن أنّ سيبويه أراد بالإدغام ما يجري في التعامل الصوتي للصوامت المتماثلة منها والمتجانسة في السلسلة الصوتية المتصلة فيها والمنفصلة بمعنى أنّ سيبويه أراد بالإدغام التعبير عما يجري من تعامل صوتي في الصوامت، غير أنّ هناك من يذهب إلى أنّ سيبويه " استخدم كلمة ( الإدغام ) يريد بها التعبير عن مطلق تأثّر صوت بصوت ، سواءً أصامتًا كان ، أم صائتًا وسواءً أ كاملاً كان التأثير وما يترتب عليه فناء الصوت المتأثر ، أم جزئيًا يفقد معه عنصرًا من عناصره "[2] ، وانتقد الدكتور عبد الصبور شاهين – بمذهبه هذا – من حاول تعريف الإدغام من دون أن يلحظ ما يريده سيبويه بتقريب الصوت من الصوت[3] .

وأغلب ظني أنّ الدكتور عبد الصبور شاهين حاول أن يخلع المفهوم المطوّر للإدغام عند ابن جني انطلاقًا من العلّة الغائية ( = التقريب ) على معنى الإدغام

---

(١) ينظر – على سبيل المثال لا الحصر – : الكتاب ٤ / ١١٧ ، ٣٩٥ .
(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ١٢٥ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ١٢٢ .

عند سيبويه ، إذ زجّ جميع حالات التماثل الصوتي الجزئية في باب سمّاه ( الإدغام الأصغر ) ، إذ ثبت عند ابن جني " أنَّ الإدغام المألوف المعتاد إنما هــو تقريــب صوت من صوت ، وهو في الكلام على ضربين ، أحدهما : أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام ، فيدغم الأول في الآخر .... ، والآخر : أن يلتقيَ المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام ، فتقلب أحدهما إلى لفظ صـــاحبه فتدغمه فيه ... والمعنى الجامع لهذا كلّه تقريب الصوت من الصوت "(١) ، وهــذا فهم متطور للإدغام(٢) ليس بالضرورة أن يكون عين الفهم عند سيبويه .

ويمكن الاطمئنان إلى أنَّ سيبويه خصّ بمفهوم الإدغام الإجراءات التعاملية للصوامت في العربية ، ونحن لــو تأملنــا الكتــاب لاســتطعنا أن نــتلمّسَ تلــك الخصوصية في أمورٍ منها :

١) قال سيبويه في باب الإمالة : " وإنما أمالوها للكسرة التـــي بعـــدها ، أرادوا أن يقرّبوها منها كما قرّبوا في الإدغام الصاد من الزاي حـــين قـــالوا : صـــدر ، فجعلوها بين الزاي والصاد ، فقرّبها من الصاد التماسَ الخفّة لأن الصاد قريبة من الدال ، وبيان ذلك في الإدغام ، فكما يريدُ في الإدغام أن يرفعَ لسانَه مـــن

---

(١) الخصائص ٢ / ١٤١ – ١٤٢ .

(٢) وعلى هذا الأساس قسّم أستاذنا الدكتور جواد كاظم عناد دراسته على فصول ، كان أحـــدها (الإدغام الأصغر ) . ينظر أطروحته للدكتوراه ( توجيه القراءات القرآنية في كتب معـــاني القرآن ) ٢٤٩ ، وفيها يدعو إلى إحياء مصطلح الإدغام الأصغر الذي لم يـــؤثر إلا عنـــد صاحبه ( ابن جني ) ، ويدعو إلى استعماله وإشاعته في الدرس الصوتي ، إذ لا حاجة إلى مصطلح مترجم مع وجود الأصل العربي المعبّر عن مثل هذه التغيرات ، والمنبثق ابتـــداءً من علّة حدوثها ، أعني التقريب ، فضلاً عما يمثل في الوجدان المســـلم والعربـــي ، هـــذا الوجدان الذي لا يشكّ في أن جزءًا من مكوّناته ، أو توجهاته قد تأثّر بالفكر النحوي بوصفه جزءًا من بنية الفكر العربي الكليّة التي شكّلت هذا الوجدان ، وبقيت تمـــدّه لزمـــان لـــيس بالقصير .

موضعٍ واحدٍ ، كذلك يقرّب الحرف من الحرفِ على قدْرِ ذلك"[١] ، وهذا ميزان يوازن فيه سيبويه بين المقاربة الجارية في إمالة الألف إلى الياء بفعل الشبه والتماس الخفّة ، والمقاربة الجارية بين الصاد المبدلة من الزاي على سبيل الإشراب لا القلب ( فجعلوها بين الصاد والزاي ) ، وبهذا أراد تقريب الصورة الصوتية للألف الممالة في الصوائت بالصورة الأكثر تميّزًا للصاد المشربة زايًا في الصوامت ، وبهذا خصّ سيبويه الإدغام بالتعامل الصوتي للصوامت ، ويمكن القول : إنَّ الإمالة ههنا شابهت الإدغام في :

- العلّة = المشابهة والتقريب ) .
- الغاية = الخفّة .
- الأداء = العمل على ضربٍ واحدٍ .

ولكن يبقى لكل من مصطلحي الإدغام والإمالة ميدانه في التعامل الصوتي ، وينتابني شعورٌ بأن المفهوم اللغوي للإمالة يتلاءم وطبيعة الصوائت العليلة ، والإدغام يتلاءم وطبيعة الصوامت التي هي أصوات أكثر ثباتًا من الصوائت .

٢) والدليل على مراعاة سيبويه مفهوم الإدغام انه حين تحدّث عن التضعيف في بنات الياء ، قال : " فإذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء (تخشى ) فيه الحركة ، وياء ( يرمي ) لا تفارقها ، فإن الإدغام جائز فيه لأن اللام من ( يرمي ) و ( يخشى ) قد صارتا بمنزلة غير المعتل ، فلما ضاعفْتَ صرْتَ كأنّك ضاعفْتَ في غير بنات الياء حيث صحّت اللام على الأصل وحدها ... "[٢] .

وهنا لم يقل سيبويه بإدغام الياء في الياء إلا بإخراجها من دائرة المعتل إلى دائرة الصحيح ( = الصامت ) بفعل الحركة الملازمة لها ، وهذا يعني أن الياء

---

(١) الكتـــاب ٤ / ١١٧ .

(٢) الكتـــاب ٤ / ٣٩٥ .

بخروجها من المعتل تخرج من دائرة التعاملات الصائتة ، وبدخولها في الصحيح إنما تدخل في دائرة التعاملات الصامتة .

وقد اختتم سيبويه حديثه عن الصفات بقوله : " وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز ، وما لا يحسن فيه ذلك ، ولا يجوز ، وما تبدله استثقالاً كما تدغم ، وما تخفيه وهو بزنة المتحرّك"[١]، إذ لو كان الإدغام يغطي مطلق تأثير الأصوات في بعضها لما كان في الأصوات ما تختص به ظاهرة الإدغام أو ظاهرة الإبدال ، أو ظاهرة الإخفاء ... الخ ، إذ إن كلّ الأصوات تمارس التأثير والتأثر وتحكمها في ذلك سياقات صوتية معيّنة .

وعليه يمكن القول : إنّ علاقة الإدغام والمماثلة علاقة خصوص وعموم ، فالمماثلة تأثير الصوت في الصوت الذي يليه ، أو الذي قبله تأثيرًا يجعله مثله ، أو قريبًا في الصفة ، أو في المخرج ، تحقيقًا للانسجام الصوتي في ألفاظ الكلام ، وتوفير الجهد العضلي الذي يبذله الإنسان في أثناء النطق ، والمماثلة في مفهومها هذه أعمّ من الإدغام ، وإن عدّ من أكمل صورها[٢]

*** سياقات الإدغام :**

إجراء الإدغام يستلزم سياقات صوتية معيّنة حاول سيبويه أن يسلّطَ الضوء عليها بما يستلزم الإدغام ، أو يجوّزه ، أو يمنعه ، ويتضّح ذلك في قوله : " والحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواءٌ في حسن الإدغام ، وفيما يزداد البيان فيه حسْنًا ، وفيما لا يجوز فيه إلا الإخفاء وحده ، وفيما يجوز فيه الإخفاء والإسكان "[٣] .

وفيما يأتي السياقات الصوتية للإدغام :

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٦ .

(٢) ينظر : المصطلح الصوتي عند علماء العربية ١٣٣ .

(٣) الكتاب ٤ / ٤٤٥ .

١. إدغام متصل ، نحو : حيَّ ، و ردَّ [١].

٢. إدغام منفصل ، ويأتي في السياقات الآتية :

- " أحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحرّكين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحرّكة بهما فصاعدًا ... نحو : جعل لّكَ ، و فعَل لَّبيد "[٢] .
- إذا كان قبل الحرف المتحرّك الذي وقع بعده حرف مثله حرف متحرّك ليس إلا ، وكان بعد الحرف الذي هو مثله حرف ساكن حقّ الإدغام يد دّاود [٣] .
- إذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحرّكين ، وقبل الأول حرف مد ، فإنّ الإدغام حسن ؛ لأنّ حرف المد بمنزلة متحرّك في الإدغام نحو : ( إنّ المال لّكَ ، وهمْ يظلمونّي )[٤] .

ولا يجوز الإدغام[٥] ، وذلك :

- إذا كان قبل الحرف المتحرّك الذي بعده حرف مثله سواء ؛ حرفٌ ساكنٌ ، لم يجزْ أنْ يسكّنَ ، ولكنّك إن شئتَ أخفيْتَ ، وكان بزنته متحرّكًا نحو : (اسمُ موسى ) ، و ( ابنُ نوحٍ ) .
- إذا قلت مررتُ ( بوليٍّ يَزيدَ ) ، و ( عدوّ وليدٍ ) ، فإن شئت أخفيت ، وإن شئت بيّنت ، لأنك بإدغام الواو في ( عدوّ ) ، والياء في ( وليّ ) كانت رفعة اللسان واحدة ، فذهب المد ، وصارت بمنزلة ما ينجم من دون المعتل .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٩٥ .
(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٧ .
(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٧ .
(٤) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٨ .
(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٢ .

- إذا كانت الواو قبلها ضمّة ، والياء قبلها كسرة ، فلا إدغام لها في مثلها الذي يليها نحو : ( ظلموا واقدًا ) و ( اظلمي ياسرًا ) ، أما في حالة الأمر نحو : ( اخشيْ ياسرًا ) و ( اخشوْا واقدًا ) ، فبالإدغام ، لأن الواو والياء ليسا بحرفي مد .
- إذا تتابعت الهمزتان فليس فيهما إدغام ؛ في مثل قولك : ( قرأَ أبوك ) و (أقرئْ أباك ) .

وهناك سياقات يجري فيها الإدغام على نحو ما يجري في المنفصل من نحو ( اقتتلوا ) إن شئت أظهرت ، وإن شئت أخفيت ، كما نفعل في : ( اسمُ موسى )[1] .

وعلى هذا النحو عرض سيبويه السياقات الصوتية التي يجوز في ضوئها الإدغام ، أو منعه ، وقد أصبحت هذه الإجراءات أكثر اتقانًا واختصارًا عند من خلفه من العلماء في دراسة الإدغام[2] ، وهي إجمالاً :

١ ) إذا كان الحرف الأول من المتقاربين ساكنًا ، فليس فيه إلا عملان ، قلب الأول، وإدغامه ، نحو : الذّهب ، فإذا كان المتقاربان متحركين عملت ثلاثة أشياء : أسكنت الأول منهما ، وقلبت الحرف الأول إلى لفظ الثاني ، وأدغمت، نحو قوله تعالى : " يكاد سنا برقِهِ يضيءُ "[3] ، تسكّن وتقلبها سينًا ثم تدغمها

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٣ .
(٢) من أحكام الإدغام فضلاً عما تقدّم من مواضع في الكتاب ، ينظر : المقتضب ١ / ١٩٧ ، والأصول ٣ / ٤٠٥ ، وشرح الملوكي ٤٥٢ ، وشرح ابن يعيش١٠ / ٥٠٢ ، والايضاح ٢ / ٤٧٦ – ٥١٦ ، والممتع في التصريف ٢ / ٦٣١ – ٧١٨ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٣٥-٢٩٠ ، وشرح ابن عقيل٢ / ٥٨٦ – ٥٩٢ ، وشذا العرف ١٥٣ – ١٥٩ ، وأجمل الدكتور جواد كاظم عناد أحكام الإدغام في توجيه القراءات القرآنية ١٤١ – ١٥٤ .
(٣) النور ٥٠ .

( يكادْ سّنا برقه ) .

٢ ) قلب الصوت الثاني إلى لفظ الصوت الأول فيتماثل الحرفان ، فيدغم الأول في الثاني ، وهذا أقلّ من الأول ، ولا يكون إلا لمقتضى واحد من أمرين : أحدهما: أنَّ الأول أخف من الثاني ، كأن يكون الحرفان حلقيين ، كما في إدغام الحاء في العين في نحو ( امدحْ عّامرًا ) ، أو ما يحصل في ( سيّد ) ، وأصلها ( سيود ) ، وثانيهما : كون الصوت الأول ذا فضيلة ليست في الثاني فيبقى عليها ، ويترك قلبه إلى الثاني مثلما في ( اسّمَعَ ) و ( ازّانَ ) والأصل : (استمع ، وازدان ) .

٣ ) ما ينسب إلى بعض بني تميم ، وفيه يبدل الحرفان معًا مما يقاربهما ، ليدغم أحدهما في الآخر ، في نحو قولهم : " محّم ، يريدون : معهم، محّاؤلاء ، يريدون مع هؤلاء "[(١)] .

## * تصنيف الإدغــــام :

السياقات البنائية والنحوية إنّما هي دليل سيبويه في تصنيفه لمظاهر الإدغام في العربية ، فللأصوات المتماثلة سياقان ؛ متصل يتضح في البناء الحاضن للصوتين ، ومنفصل يتضح من خلال التركيب الجملي ، ومثل ذلك للأصوات المتقاربة .

أما المشتغلون بدراسة أصوات العربية بعد سيبويه ، ولاسيما القرّاء ، فقد حاولوا تصنيف مظاهر الإدغام إلى كبير وصغير ، فأما الكبير فما كان الأول من الحرفين متحرّكًا ، سواء أ كانا مثلين ، أم جنسين ، أم متقاربين ، وسمي كبيرًا لكثرة وقوعه ، إذ إن الحركة أكثر من السكون ، وقيل لتأثيره في إسكان المتحرّك قبل إدغامه ، وقيل لما فيه من الصعوبة ، وقيل لشموله أنواع المثلين والجنسين

(١) الكتاب ٤ / ٤٥٠ ، وينظر : لهجة تميم ١٨١ .

والمتقاربين . أما الصغير فهو الذي يكون الأول فيه منهما ساكناً[1].

وقد قسّم مكي القيسي الإدغام على نحو يتضح من قوله :

" اعلم أنَّ الحروف المدغمات على ثلاثة أضرب ، ضرب مدغم فيه زيادة مع الإدغام ، وذلك نحو الراء المشدّدة ، فيها إخفاء تكريرها مع الإدغام الذي فيها زيادة في الإدغام ، وزيادة في التشديد ، والثاني : إدغام لا زيادة فيه ، وهو كل ما أدغم لا إخفاء معه ، ولا إظهار ، ولا إطباق ، ولا استعلاء معه نحو الياء من (ذرِّيَّةٌ )[2] ، والياء والجيم في ( لجِّيٌّ )[3] ، فهذا تشديده دون الراء المشدّدة لأجل زيادة الإخفاء للتكرير في الراء ، والثالث مدغمٌ فيه نقصٌ من الإدغام ، وذلك نحو ما ظهرت معه الغنّة ، أو الإطباق ، أو الاستعلاء نحو ( من يّؤمن )[4] ، و(أحطتٌ )[5] ، و ( لم نخلقكُّم )[6] فهذا تشديده دون تشديد الثاني الذي لا نقص معه في إدغامه ، ولا زيادة "[7] .

ويرى الدكتور غانم قدوري الحمد أنَّ " إنّ الإدغام ينقسم على تام وناقص، لأنَّ الحرف إن أدرج في الثاني ذاتًا وصفةً بأن كانا مثلين ، أو متقاربين ، لكن إذا انقلب ذات الأول إلى ذات الثاني ، وصفته إلى صفته فالإدغام حينئذ تام ، مثل إدغام مدّ .... ، وإن أدرج الحرف الأول في الثاني ذاتًا لا صفةً ، بأن كانا متقاربين فانقلب الأول إلى ذات الثاني ، ولم تنقلب صفته إلى صفته بل بقي في التلفظ ، فالإدغام حينئذ ناقص ، والصفة باقية من الحرف الأول ؛ إما غنّة ،

---

(١) ينظر : النشر ١ / ٢١٥ – ٢١٦ .
(٢) آل عمران ٣٨ .
(٣) النور ٤٠ .
(٤) التوبة ٩٩ .
(٥) النحل ٢٢ .
(٦) المرسلات ٢٠ .
(٧) الرعاية ٢٢٩ .

وهي في إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء ، وإما إطباق ، وهـو في إدغام الطاء المهملة في التاء ، وإما استعلاء ، وهو إدغام الكاف في القاف "[١] .

ولأن الإدغام صنف من أصناف المماثلة ( Assimilation ) في مساقها الرجعي ( Regressive ) ، فإنه ينقسم – عند المحدثين [٢]– على :

- الإدغام الرجعي ، ويعني تأثر الصوت الأول بالثاني .
- الإدغام التقدمي ، ويعني تأثر الصوت الثاني بالأول .
- الإدغام المتماثل ، ويعني أن الصوتين الأول والثاني كلاهما يتبدّل بصوت ثالث مخالف لهما جميعًا .

* **التعليل الغائي للإدغام :**

تتكشف غاية الإدغام عند سيبويه في ضوء جملة من النصوص الآتية :

١) " اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم ، وإنّ اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد ، ألا ترى أنّهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضَرَبَّب ، ولم يجئ ( فَعَلَّل ) ، ولا ( فَعُلَّل ) إلا قليلاً ، ولم يبنوهنّ على ( فُعالل ) كراهية التضعيف ، وذلك لأنَّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثمّ يعودوا له ، فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يدّاركوا في موضع واحد ، ولا تكون مهلة ، كرهوه وأدغموا ، لتكون رفعة واحدة ، وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك "[٣] .

٢) " إنّ الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم فيدغمونه "[٤] .

---

(١) الدراسات الصوتية ٣٩٥ .

(٢) ينظر : التطور النحوي ٢٤ – ٣٣ ، و في اللهجات العربية ٦٠ ، و لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٢٠٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٤١٧ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٢٩ .

٣) " قلت : فهلاّ قالوا : قوَوْتَ تقوُو ، كما قالوا غزَوْتَ تغزو ، قال إنما ذلك لأنه مضاعف ، فيرفع لسانه ثم يعيده ، وهو هنا يرفع لسانه رفعة واحدة فجاز هذا، كما قالوا : سئّال ، ورئّاس ، لأنه حيث رفع لسانه رفعة واحدة كانت بمنزلة همزة واحدة "[1] .

٤) " فإذا كانت الياء مع الكسرة ، والواو مع الضمة ، فكأنك رفعت لسانك بحرفين من موضع واحد رفعة ، لأن العمل من موضع واحد ، فإذا خالفت الحركة فكأنهما حرفان من موضعين متقاربين الأول منهما ساكن ، نحو ( وتد ) "[2] .

٥) " فإذا قلت وأنت تأمر : ( اخشيْ يّاسرًا ) ، و ( اخشوْا وّاقدًا ) ادغمت لأنهما ليسا بحرفي مد كالألف ، وإنما هما بمنزلة قولك : أحمدْ دّاود ، واذهبْ بّنا ، فهذا لا تصل فيه إلا إلى الإدغام ، لأنك إنما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواء ، وليس بينهما حاجز "[3].

وفي الحق أنَّ هذه النصوص لا تشير إلى الغاية الحقيقية للإدغام قدر إشارتها إلى الغاية الأدائية التي تسهم في خلق نوع من الانسجام الصوتي الذي يستسيغه الناطق ، فغاية الإدغام التخلص من رفع اللسان من موضع واحد مرّتين من غير مهلة ، وهذه المهلة التي ينوه بها سيبويه في الإداء ليست انقطاع الصوت، ولكنها المهلة التي تخلقها المغايرة ، بمعنى أن يكون بين المتماثلين صوت يجعل مهمة العودة إلى ذلك الموضع الذي انطلق منه المثيل الصوتي مهمة طبيعية .

فالعلة الغائية للإدغام ؛ التخلص من معاودة استعمال اللسان من موضع واحد ، ففي ذلك جهد عضلي لا يخفى على من يتصوّر ذلك باختبار يسير بجريه

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٠١ .
(٢) الكتاب ٤ / ٤١١ .
(٣) الكتاب ٤ / ٤٤٢ .

على كلمة يتردد فيها الصوت على نحو متلاصق مرّتين ، إذ مما لا شكّ فيه ، انه سوف يشعر بتوتر اللسان ، والجهد المبذول في سبيل تحقيق الأداء بصورة صحيحة ، فالعلة الغائية للإدغام هي العمل من وجه واحد لما يحقق الخفة والانسجام الصوتي .

وفي هذا الموضع أود الالتفات إلى أن ما نتصوّره في التعليل الصوتي ؛ التلازم بين العلّة والمعلول ، وسيبويه إذ يعرض السياقات الصوتية التي تفضي إلى الإدغام لا يعني ذلك تلازمًا حتميًا بين العلة والمعلول ، فإذا تدافعت الغايتان الأدائية والدلالية في سياق صوتي يحقق الإدغام ، فإن المؤدي سيتجشم عناء الأداء الثقيل تحقيقًا للغاية الدلالية ، لأن مهمة اللغة مهمة إبلاغية ، لا نظمية .

ولذا يرى سيبويه انه " إذا ضاعفت اللام وكان فعلاً ملحقًا ببنات الأربعة لم تدغم ، لأنك إنما أردت أن تضاعف لتلحقه بما زدت بـ ( دحرَجْتُ ) و (جَحْدَلْتُ ) ، وذلك قولك : جَلْبَبْتهُ فهو مجَلْبَبٌ ، وتَجَلْبَبَ و يَتَجَلْبَبُ ، أجريته مجرى : تَدَحْرَجَ و يَتَدَحْرَجُ .... "(١) ، " وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلاً فعلى الأصل ، كما يكون ذلك في باب ( قُلْت ) ليفرّق بينهما كما فرّق بين ( أَفْعَلَ ) اسمًا ، و ( فعلاً ) من باب ( قُلْت ) ، فمن ذلك قولك في ( فعل ) : دِرَرٌ ، و كِلَلٌ ، و شِدَدٌ ... "(٢) .

وغاية الإدغام عند القدماء لم تختلف عمّا عليه عند سيبويه ، إذ إن للإدغام غايتين ، هما تحقيق المماثلة ، ثمّ الانسجام بين الحركات المنطوقة إذ انه تقريب صوت من صوت (٣) ، والثانية : السعي إلى التخفيف ، والاقتصاد في الجهد العضلي في أثناء النطق ، لأن " العرب إذا أرادت التخفيف أدغمت ، فإذا كان

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٢٥ .
(٢) الكتاب ٤ / ٤٢١ .
(٣) ينظر : الخصائص ١ / ١٤١ .

الإدغام أثقل من الإتمام أتمّت "[١] .

وعلى هذا النحو من التعليل قول مكي بن أبي طالب القيسي " واعلم ان أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثلين ، وعلّة ذلك إرادة التخفيف ، لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ، ثم عاد مرّة أخرى إلى المخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر بمثله صعُب ذلك ، وشبهّه النحويون بمشي المقيّد ، لأنه يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها ، أو قريب منه ، وشبهّه بعضهم بإعادة الحديث مرّتين ، وذلك ثقيل على السامع "[٢] .

ومثل هذا في بيان العلة الغائية للإدغام ؛ قول أبي عمرو الداني (-٤٤٤ هـ) إنَّ : " أنّ الإدغامَ تخفيفٌ وتقريبٌ ... وإنما أدغمت العربُ والقرّاءُ طلبًا للتخفيف ، وكراهة للاستثقال بأن يزيلوا ألسنتهم عن موضع ثمّ يعيدوها إليه ، إذ في ذلك من التكلّف ما لا خفاء فيه ، ألا ترى أن الخليل – رحمه الله – شبّه ذلك بمشي المقيّد ، وبإعادة الحديث مرّتين ، فخففوا بالإدغام من أجل ذلك مع توفر المعنى "[٣] ، فالغاية من الإدغام طلب التخفيف ، لأنه ثقل عليهم التكرير والعود إلى الحرف بعد النطق به ، وصار ذلك ضيقًا في الكلام بمنزلة الضيق في الخطو على المقيّد يمنعه من التوسع .

ولم يخرج المحدثون عن ذلك إلا باختلاف العبارة ، إذ إن تحقيق الإدغام ذو غرضٍ قصدي ، وهو التخفيف والتيسير في عملية الإجراء النطقي ، فاللسان يعلوه الثقل ، وهو يرتفع ويعود في اللحظة ذاتها ليرتفع مرّة ثانية بغية تحقيق

---

(١) النشر في القراءات العشر ١ / ٢١٦ .

(٢) الكشف ١ / ٢١٩ .

(٣) الإدغام الكبير ، أبو عمرو الداني ٥ و ٥ ظ ، نقلاً عن الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٣٩١ ، وينظر : الإيضاح ٢ / ٤٧٦ ، و شرح المفصل ١٠ / ٤٨٨ ، و الممتع ٢ / ٦٣١ ، و شرح الشافية ٣ / ٢٣٨ .

إنتاجية الصوتين ، شبهت هذه بمشي المقيّد ، أو كمن يعيد حديثًا مسموعًا مرّتين ، وفي هذا ثقل على المتكلم والسامع ؛ مما يوجب الإدغام [1] .

*** تعليل إدغـــام المتماثلين المتصلين :**

قال سيبويه : " هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضـع لسـانك لهمـا موضعًا واحدًا لا يزول عنه ، وقد بيـنّـا أمرهما إذا كانا من كلمة لا يفترقـان ، وإنما نبيّـنهما في الانفصال .. "[2] .

إذا قرأت قول سيبويه هذا عرفت أنّ إدغام المتماثلين المتّصل لم يناقشـه سيبويه في باب من أبواب الإدغام المخصوصة بدراسته ، وإنما جاءت مناقشته هذا اللون من الإدغام في باب التضعيف[3] .

وفي الحق أنّ لا فرق بين التضعيف والإدغام من حيث الأداء ، ففي كلتـا الحالتين إنما تضع لسانك في موضع للإتيان بصوتين ، وإذا كان لا بدّ مـن فـرقٍ بينهما ، فيمكن القول : إنّ التضعيف قد يشترط فيه إسكان الثاني ، وهـذا خـلاف شرط الإدغام ، ففي قوله تعالى " من يَرْتَدَّ "[4] ، قال الزجاجي : " فيها من العربية ثلاثة أوجه ، من يرتَدِدْ ، ومن يرتدَّ ( بفتح الدال ) ومن يرتدِّ ( بكسر الدال ) ، ولا يجوز في القراءة الكسر ، لأنه لم يُرْوَ أنه قرِئَ به ، وأما ( مـن يرتَـدِدْ ) فهـو الأصـل ، لأنّ التضـعيفَ إذا سكّـن الثـاني مـن المضعّفيـن ظهـر التضعيـف "[5] .

وفيما يأتي عرض لبعض ما رافق السياقات الصوتية من تعليلات ، ومن ثمّ تحليل تلك النصوص بغية الوقوف عند نتائج واضحة في هذا الصدد :

---

(١) ينظر : الأصوات اللغوية ، عبد القادر ٢٩٩ .

(٢) الكتـــاب ٤ / ٤٣٧ .

(٣) ينظر : الكتـــاب ٤ / ٣٩٥ .

(٤) المائدة ٥٤ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢٠٠ .

١ / حـــيَّ :

النص المرافق لما يجري في هذا السياق الصوتي للإدغـــام ، قـــال فيـــه سيبويه : " فإذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء ( يخشى ) فيـــه الحركة ، وياء ( يرمي ) لا تفارقهما ، فإنّ الإدغام جائز فيـــه ، لأن الـــلام مـــن (يرمي ) و ( يخشى ) قد صارتا بمنزلة غير المعتل ، فلما ضاعفت صرت كأنـــك ضاعفت في غير بنات الياء ، اذ صحّـــت اللام على الأصل وحدها ، وذلك قولك: قد حيَّ في هذا المكان ، وقد عيَّ بأمره ، وإن شئت قلت : قد حيِيَ في هذا المكان، وقد عيِيَ بأمره ، والإدغام اكثر والأخرى عربية .

ومثل ذلك قد أحيَّ البلدُ ، فإنما وقع التضعيف لأنك إذا قلت : خَشِـــيَ ، أو رُمِيَ كانت الفتحة لا تفارق ، وصارت هذه الأحرف على الأصل بمنزلة طُـــرِدَ و أُطْرِدَ ، و حُمِدَ ، فلما ضاعفت صارت بمنزلة مُدَّ ، و أمِدَّ ، و وَدَّ ، قـــال الله عـــز وجل ( ويحيى من حيَّ عن بيّنة )[١] "[٢] .

ونلحظ في هذا النص جملة من الأمور ، نوجزها بالآتي :

- الإدغام في ( حيَّ ) جائز ، وليس بواجب [٣] .
- علّة الإدغام متأتية من افتراض صحة الياء اللامية بفعل ملازمة الحركـــة لها ، مما جعلهم يحملون السياق الصوتي على ما يجري فيما صحّت اللام فيه ، ولذا كان الإدغام في ( حيَّ ) أكثر .
- الإدغام في ( أحيَّ ) مبني على لزوم الياء لحركة الفتحة .

ولا بأس في إعادة قراءة محاور النص بتأنٍ ، وعلى النحو الآتي :

---

(١) الأنفـــال ٤٢ .

(٢) الكتـــاب ٤ / ٣٩٥ – ٣٩٦ .

(٣) وقد تابعه في ذلك كوكبة من العلماء ، ينظر : المنصف ٢/١٨٨ ، و شرح المفصّـــل ٤ / ٤٨٠ ، و شرح الشافية ٣ / ١١٤ .

أ ) كون الإدغام جائزًا في ( حيّ ) ومثلها في ( ودّ ) ، فهذا متأتٍ من اننــا لــو راجعنا قواعد الإدغام التي ألزم بها سيبويه نفسه ، لوجدناه يــرى أن الحــرف الأول إن كلن متحرّكًا لم يكن إدغام " إلا بسكون الأول ، ألا ترى أن الحــرفين إذا تقارب موضعهما فتحرّكا ، أو تحرّك الأول وسكن الآخر لم يــدغموا "[١] ، وعليه فما كانت " عينه ولامه من موضع واحد ، فإذا تحرّكت اللام منه وهــو (فِعْلٌ ) ألزموه الإدغام وأسكنوا العين " [٢] .

و في ( حيّ ) توافرت شروط الإدغام :

- العين واللام من موضع واحد .
- اللام متحرّكة بحركة لازمة .
- الإدغام يتم بسكون العين وإدخالها في اللام .

وعلى النحو الآتي :

حــــيّ = ح ـَــ / ي ـِــ / ي ـَــ

وبإسقاط قمّة المقطع الثاني / ـِـــ / نتوصل إلى إسكان الياء ، اذ يتحقــق شــرط الإدغام ( = سكون الأول ، وتحرك الثاني ) ، فيعاد تشكيل البناء المقطعــي علــى النحو الآتي :

ح ـَــ ي / ي ـَــ = حــيّ .

وما يجري هنا يحمله سيبويه على ما يجري في الصحيح في نحو ( ودّ ) :

و ـَــ / د ـِــ / د ـَــ

وبإسقاط قمّة المقطع الثاني / ـِـــ / نتوصل إلى إسكان الدال ، اذ يتحقق الإدغــام لتوفر شرطه ، فيعاد تشكيل البناء المقطعي على النحو الآتي :

---

(١) الكتــــاب ٤ / ٣٦٧ .

(٢) الكتــــاب ٤ / ٤١٧ .

و ـَــ د / د ـَــ = ودَّ

وهنا يسجّل البحث مفارقة تتمثل في ان سيبويه إذ كان يحمل ما يجري في ( حيَّ ) على ما يجري في ( ودَّ ) ، ولاسيما أنه أخرج الياء في ( حيَّ ) من دائرة المعتل إلى دائرة الصحيح – لاحظ النص – فلماذا كان الإدغام في ( حيَّ ) جائزًا ، وفي ( ودَّ ) وما يجري مجراها إلزاميًا ( = ما كانت عينه ولامه من موضع واحد، فإذا تحرّكت اللام منه وهو ( فِعْل ) ألزموه الإدغام ) ؟

ب ) علة الإدغام : إنّ القول بصحة الياء وفّر لسيبويه علّة جاهزة بواسطة النظير البنائي من الصحيح نحو ( مدّ ) ، أي إن ما يجري في ( حيَّ ) هو عين ما يجري في ( مدَّ ) إذ إن العين واللام في كل منهما من موضع واحد ، فضلاً عن ملازمة اللام الحركة .

وبلحاظ البناء المقطعي في ( حيَّ ) على الأصل ( حيِيَ ) :

ح ـَــ / ي ـِــ / ي ـَــ

وبلحاظ بنائها المقطعي في حال الإدغام ( = حيَّ ) :

ح ـَــ ي / ي ـَــ

نجد أن الإدغام لم يوفّر صوتًا واحدًا على المؤدي ، وإنما وفّر مقطعًا كاملاً يحتاج معه المؤدي إلى نبرة صدرية ، والأمر عند سيبويه – من جهة المؤدي – تخلّص من التوالي الحركي ، فضلاً عن الإتيان بياءين من موضع واحد(١) .

ومن الأهميّة بمكان أن تلتفت إلى مسألة مهمة في هذا الصدد لأنه إذا فهم من الإدغام إتيانٌ بصوتين من موضع واحد ؛ فسوف يكون الأمر قاصرَ الجدوى ، إذ إن الوفرة المتحققة للمؤدي – على وفق هذا الفهم – وفرة مكانية ، (= أن تصوّب أو ترفع لسانك رفعة واحدة من موضع واحد ) ، ولكنّ الأمر أبعد من هذا،

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٧ .

إذ إنّ ما توفر للمؤدي ليس المكان فحسب ، بل الزمان أيضًا ، وبالإمكان ملاحظة الأمر بالتقطيع العروضي لذلك السياق الصوتي ، وما يترتب عليه مــن تشــكيل زمني ، وعلى النحو الآتي[1]:

حَيِيَ = ح ـــَـ / ي ـــِـ / ي ـــَـ ⟸ ب ب ب ⟸

( f f f = ٠,٥ + ٠,٥ + ٠,٥ = ١,٥ درجة زمنيـــة . )

---

(١) يرى الباحث الموسيقي عبد الحميد حمّام أن الايقاع الموسيقي يتحدد من نــاحيتين رئيســتين هما: المدة الزمنية لكل صوت ، ومواقع النبر في الأصوات المختلفة ، ويعتمد حمّام لقيــاس الزمن الموسيقي لكل تفعيلة رموزًا اعتمدناها في الكشف عن التشكيل الزمني لمفردة ( حيّ ) بسياقيها الإدغامي ، وغير الإدغامي ، وقد وضع الباحث المذكور إشارة سوداء هكذا ( / ) لتمثل وحدة للقياس ، ثم وضع رموزًا أخرى لأجزائها ومضاعفاتها كمــا وضــع إشــارات للسكون تساويها ، ومن هذه الرموز التي يمكن للباحث اعتمادها : =

- السوداء ( / ) وتساوي وحدة زمنية واحدة .
- ذات السن ( f ) وتساوي نصف وحدة زمنية .
- البيضاء ( p ) وتساوي ضعف الوحدة السوداء .

أما إذا وضعت نقطة ( = ٠ ) فوق أي من الرموز السابقة فإنها تزداد بمقدار نصف زمنها ، فالسوداء المنقوطة ( f ) تساوي وحدة زمنية ونصف ، = = ويرى حمّام بعد استقرائه لأمثلة شعرية أن السبب الخفيف إذا تبعه متحرّك واحد فقط ، فإنــه يعطــي قيمــة زمنية تساوي درجة ونصف ، والدرجة تعني في الاصطلاح الموسيقي ( البعــد الطنينــي ؛ وهو الثانية الكبيرة ، ويرمز له بمدّة سوداء منقوطة ( = f ) ، ويعطى المقطــع الطويــل قيمة زمنية واحدة ، ويرمز له بالسوداء (= / ) ، أما الحرف المتحرّك ، أو المقصــور فيعطى نصف وحدة زمنية ( = f ) ينظر : عرض بسام قطــوس لكتــاب ( معارضــة العروض ) ، عبد الحميد حمّام ، عمّان ، في معرض دراسته ( صورة فاعلُ = ـــ ب ب في شعر التفعيلة ، مجلة مؤتة ، مج ١٢ ، ع ٢ ٣٦٥ ، و ينظــر كــذلك : تطــور الشــعر العراقي الحديث ٢٤٢ ، الهامش ، والأداء الأسلوبي في المستوى الصوتي ٦٢ – ٨٣ .

حـــيَّ = ح ـــَـ ي / ي ـــَـ ⟸ ـ ب ⟸

( ـَ = ١,٥ درجة زمنيـــــة . ) .

وهذا التحليل الصوتي العروضي الزمني لكل من السياقين يُظْهِر :

١. في سياق الإظهار ، أظهر التحليل :

- ثلاثة مقاطع صوتية .
- ثلاث نبرات عروضية .
- ثلاث إشارات زمنية تساوي درجة زمنيــــة ونصف .

٢. في سياق الإدغام ، أظهر التحليل :

- مقطعين صوتيين .
- سببًا ونبرة صوتية .
- إشارة زمنية واحدة قيمتها تساوي درجة زمنيــــة ونصف .

وعلى أساس فكرة الإدخال بوصفها مفهومًا أساسيًا للإدغام عنــد ســيبويه ومن تبعه ، طال الإدغام كل مستويات الأداء الصوتية ، والعروضية ، والزمانية والمكانية ، وعلى هذا الأساس يختصر الجهد لتحقق الخفة المنشودة .

وعليه أستطيع القول انه لم يتوافر لي فيما قرأت من دراسات سابقة فـــي هذا المجال تحليل لطبيعة الإدغام الأدائية ، وما يترتب عليه زمانيًا ، وجل ما نجده في هذا المجال التركيز على الجانب المكاني آخذين بمبدأ رفع اللسان رفعة واحــدة من موضع إنتاج الصوت المتماثل مع غيره في السلسلة الصوتية من غير الالتفات إلى ما يجري في التشكيل الزمني المترتب في ضــوء الأداء اللســاني ، فإدخــال الصوت على الصوت المثل لا يعني فناءه لأن جميع متعلقاته محفوظــة ، وعليــه يوفر إدخال صوت في صوت مماثل مجموعتين من الأنماط ، وبغية تصنيفها فإننا نقترح لها مسميات :

**أ ) الأنماط السطحيـــة :** وتتضمن نوعين من الإدغام :

**الأول : الإدغام المكاني :** ويعني تصويب اللسان إلى موضع واحد للإتيـــان بصوت متمهل يعادل صوتين متماثلين .

**الثاني : الإدغام الزماني :** ونعني به تداخل أجزاء الوحدات الزمنية بغيـــة الإتيان بزمن السياق الصوتي للإدغام دفعة واحدة ، في حين جـــاء التشكيل الزمني للسياق الصوتي في حال الإظهار على شكل دفعات زمنية .

**ب ) الأنماط التحتيـــة :** وهذه الأنماط يقتضيها ما أظهـــره التحليـــل ، وتتضـــمن نوعين :

**الأول : الإدغام المقطعي :** ففي سياق الإدغام تتداخل المقـــاطع لتقـــل عمـــا كانت عليه في سياق الإظهار .

**الثاني : الإدغام العروضي :** إسكان أحد المتماثلين يسهم فـــي خلـــق ســـبب عروضي خفيف يمثل مقطعًا صوتيًا .

**ج )** وبالعودة إلى قراءة النص ، ينبغي الالتفات الى القول بصـــحة اليـــاء مـــن زاوية التوصيف الحديث للياء الصحيحة ، أو الياء المدّيـــّة ، بمعنى أنَّ اليـــاء لكي تكون مصوّتًا طويلاً مثلاً ، فإن إنتاجها الصوتي يتم بارتفاع مقدّم اللســـان حال النطق بها تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى حد يمكـــن مـــن خلالـــه إبقـــاء الصوت في دائرة الحركات، إذ إنَّه إذا ارتفع عن ذلك ضاق المجرى إلى درجة ينتج عنها حفيف مسموع ، وتكون النتيجة إصدار صـــوت آخـــر هـــو اليـــاء الصحيحة ، وتكون الشفتان حال النطق بهذه الحركة منفرجتين ، وأوضح مـــن هذا أنَّ درجة تحرك اللسان عند إنتاج الياء الصائتة تبرز نقطة في ظهر اللسان لتكون أعلى نقطة متقدمة فيـــــه إلى الأمام ، ونحن بعرضنا هذا أردنا الكشف عن المهمة الأدائية المعقّدة للسان في أداء الياء الصحيحة أو الصائتة ، وعليـــه فالإدغام في ( حيَّ ) إنما يوفّر :

١. الفرار من الأداء المتكرر للياء ، ولاسيما ما يتطلبه ذلك الأداء من الحفاظ على المسافة بين مقدم اللسان وسقف الحنك ، تلك المسافة التي ينبغي للسان فيها أن يكون في وضع يمكنه من التفريق بين مد الياء وصحتها ، بمعنى أنّ أي اختراق لتلك المسافة إنما يولّد من الإعاقة المخرجية ما يعدل بالصامت إلى الحركة ، أو بالحركة إلى الصامت .

٢. الفرار من اجتماع إعلالين على ثلاثي ، إذ إن حق الياء الأولى على وفق قواعد الإعلال أن تكون ألفًا فتصبح حييَ : حايَ [١] ،و "لوفعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس "[٢] ، و حق الياء الثانية على وفق هذه الصورة أن تكون همزة ، فيصبح الفعل ( حاءَ ) ، إلا ان " حايَ مثل باعَ ، وفاعله حاءٍ مثل بائعٍ مهموز ، وإن لم يستعمل .... والمستعمل ( حايَ ) غير مهموز مثل ( عاور ) إذا أردت فاعلاً ، ولا تعلّ لأنها تصبح في ( فَعِلَ ) عَوِرَ .." [٣] .

٣. وهذا البناء ( حايَ ) يذكرنا بالأبنية المشابهة التي إذا تطرّفت فيها الياء أو الواو بعد ألف زائدة انقلبت همزة وجوبًا ، إلا أنَّه يندر في كلام العرب أن تقع الياء الصائتة متطرّفة بعد صوت طويل ( = الألف ) " وهذا نادرٌ في كلامهم "[٤] .

<u>د ) أما قوله ( الإدغام أكثر ) ،</u> فالقول بأكثرية الإدغام في ( حيَّ ) إنما تأسس على أساس أن الحركة ملازمة للام الفعل ، وقوله : إنّ ( الإدغام أكثر ) لم يمنع الإظهار ، إذ إن الإدغام أكثر والأخرى عربية ، وعلى هذا تابعه كثير من

---

(١) مذهب الخليل أن ( حييَ ) معلّ إعلال هاب وباع ، فكأنه قيل حاي ، ينظر : شرح الشافية ٣ / ١١٩ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٩٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٩٩ .

(٤) الإيضاح ١ / ٤٧١ .

العلماء[١] مما يعني أن أداء هذا السياق الصوتي ( حـــيَّ ) اتخـذ مســارين : أحدهما بالإظهار ، والثاني بالإدغام .

والقول بمسار الأصل لم يعدم التعليل الصوتي ، وانطلاقًا من البؤرة نفسها في تعليل مسار الإدغام بمعنى أنهم علّلوا مسار الإظهار بالنظر إلى حركة الماضي في ( حيِيَ ) وإن كانت لازمة فيه ، إلا أنها كالمفارقة له بسبب عدم وجودها فـــي المضارع ، أي أنَّ حركة المسار الثاني ( = الإظهار ) حركة عارضة ، والأمــر العارض لا يعتد به غالبًا ، ثم لم يجز الإدغام في نحو " ( يحيـــي و معيـــي ) ثــم أدركه النصب فقلت : رأيت معْيِيًا ، ويريد أن يحيِيَه ، لم تدغم لأن الحركـــة غيــر لازمة ، ولكنك تخفي وتجعلها بمنزلة المتحرّكة ، فهو أحسن ، وأكثر ، وإن شـــئت بيّنت كما بيّنت ( حيِيَ ) "[٢] ، و " الدليل على أن هذا لا يدغم ؛ قوله عــز وجــل (أليْسَ ذلكَ بِقادِرٍ على أنْ يُحْيِيَ الموتَى )[٣] "[٤] .

إذن التحقق النطقي لهذا السياق الصوتي اتخذ مسارين ، أحدهما : الإدغام بديلاً عن الإعلال في التخفيف ، وأصحاب هذا الرأي كثر ، مثلما كانت ظاهرتــه أكثر ، والثاني : أبقى السياق على حاله [٥] .

<u>هـــ ) ( أحيَّ ) :</u>

لمّا علّل سيبويه الإدغام في حيِيَ ( = حيَّ ) ، فقد أسس على معطيـــات ذلـــك التأسيس جواز الإدغام والإظهار في ( أحيَّ ) أو ( أحيـــيَ ) إذا كانـــت الـــلام تلازمها الحركة ، ويمكن تصوّر التغيّرات الصـــوتية الطارئـــة علـــى ســـياق (أحيِيَ)، حتى جاء منه البناء للمجهول ، على النحو الآتي :

---

(١) ينظر : المنصف ٤٣٦ ، وشرح المفصل ٤ / ٤٨٠ ، وشرح الشافية ٣ / ١١٤ .
(٢) حاشية الصبّان ٤ / ٤٩١ .
(٣) القيـــــامة ٤٠ .
(٤) الكتـــــاب ٤ / ٣٩٧ .
(٥) توجيه القراءات القرآنية ١٦٣ .

أحيِيَ = ء ـــُـــ ح / ي ـــِـــ / ي ـــَـــ ⟸ ـــ ب ب ⟸

ƒ ƒ ∫ = ١ + ٠,٥ + ٠,٥ = ٢

أحيَّ = ء ـــُـــ / ح ـــِـــ ي / ي ـــَـــ ⟸ ب ـــ ب ⟸

ƒ ∫ = ٠,٥ + ١,٥ = ٢

وفي ضوء هذا التحليل ننظر إلى التغيير من زاويتين :

أ- **المقطعي :** إذ وجدت ثلاثة مقاطع في المسارين ، إلا أنَّ مسار الإظهار يختلف في بناء مقطعه الأول ( = طويل مفتوح ) عن بناء المقطع الأول في مسار الإدغام ( = قصير مفتوح ) ، وبإنعام النظر نجد أنه قد تداخل المقطعان الأول والثاني في الإظهار ، ونتج عنهما مقطعان يختلف تشكيلهما في مسار الإدغام ، إذ يمكن القول : إنَّ قمة المقطع الثاني في الإظهار نقلت لتشكّل مع القاعدة الثانية للمقطع الأول وقاعدة المقطع الثاني مقطعًا ثانيًا : طويل مغلق / ح ـــِـــ ي / في مسار الإدغام .

ب- **الزمني :** تساوى المساران في زمن الأداء من الناحية الكمية غير أنهما اختلفا من الناحية التشكيلية ، فالزمن في مسار الإظهار جاء متواليًا بثلاث دفعات ، أما الزمن في مسار الإدغام فقد جاء بدفعتين تضم الثانية منهما ثلاثة أجزاء لأنها تساوي درجة ونصف ( = ƒ ) .

وفي الوقت الذي يستكثر فيه سيبويه مسار ألإدغام في هذا السياق نجد ابن جني يستحسن الإظهار مبقيًا بذلك على الأصل في بناء المجهول من مضارع (حيِيَ ) بدعوى ان الحركة ليست بلازمة " ألا تراها تسكن في موضع الرفع نحو قولك : هو يحْيَا ، أو يحذف في الجزم نحو قولك : لم يحيِ "[1] .

---

(١) المنصف ٢ / ١٨٨ .

وأغلب ظني أن سيبويه عنى بملازمة الفتحة للام الفعل المبني للمجهول ( = كانت الفتحة لا تفارق ) انطلاقًا مما يمكن تسميته بالملازمة البنائية أو الآنية؛ لا الملازمة الصرفية أو الثابتة كيفما تصرّف الفعل ، أي أنَّ سيبويه لم يغب عن ذهنه أن آخر سياق ( حيِيَ ) يتأثر بموقعه في سياق الجملة ، أو في سياق التصريف ، فالذي عناه بالملازمة آنية للبناء الموجود في هذا التعليل .

٢ / قــوّة :

في باب التضعيف في بنات الواو ؛ قال سيبويه : " اعلم أنهما لا تثبتان كما تثبت الياءان في الفعل ، وإنما كرهتا كما كرهتا الهمزتان حتى تركوا ( فَعَلْتُ) كما تركوه في الهمز في كلامهم ، فإنما يجيء أبدًا على ( فَعِلْتُ ) على شيء يقلب الواو ياءً ، ولا يكون ( فَعَلْتُ )، ولا ( فَعُلْتُ ) كراهية أن تثبت الواوان ، فإنما يصرفون المضاعف إلى ما يقلب الواو ياءً ، فإذا قلبت ياءً جرت في الفعل وفي غيره ، والعين متحرّكة مجرى ( لَوَيْتُ ) و ( رَوَيْتُ ) ، كما أجريت ( أغْزَيْتَ ) مجرى بنات الياء حين قلبت ياءً ، وذلك نحو : قَويتُ ، و حَويت ، و قوِيَ ، ولم يقولوا ( قدْ قوَّ ) لأن العين وهي على الأصل قالبة الواو الآخرة إلى الياء ، ولا يلتقي الحرفان من موضع واحد ، فكسرت العين ثم أتبعها الواو .

وإذا كان أصل العين الإسكان ثبتت ، وذلك قولك : قوّة ، وصوّة و جوٌّ ، وحوّة ، و بوٌّ ، لما كانت لا تثبت مع حركة العين اسمًا كما لا تثبت واو ( غزَوْتُ) في الاسم والعين متحرّكة ، بنوها كما بنيت والعين ساكنة في مثل : غزْوَ وغزْوَة ونحو ذلك "[١] .

كثيرة هي المعطيات الصوتية والصرفية التي يفصح عنها النص ، إلا اننا سنلتقط ما ينفعنا فيما نحن بصدده ، ومنها :

– الواوان أقل ثباتًا في الفعل من الياءين .

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٠٠ – ٤٠١ .

- تكره الواوان كما تكره الهمزتان .
- يصرّف المضاعف الواوي إلى ما يقلب الواو ياءً .
- تحقيق الإدغام في سياق المضعّف الواوي إنما يكون بإسكان العين .

والذي يهمنا في هذا الصدد الاستدلال على أنَّ الواوين أقل ثباتًا من الياءين في السلسلة الصوتية ، والدليل على ذلك أنَّ سياقات قلب الواو إلى غيرها من أصوات العلة إنما هي أكثر بكثير من سياقات قلب الياء إلى تلك الأصوات(١).

وقد حمل سيبويه كراهة الواوين على كراهة الهمزتين وكلاهما عنده من أصوات الاعتلال مع الفارق في أداء كل منهما ، فالهمزة انحباسية من بين الوترين، أما الواو ؛ فإذا كانت صامتة فإنّ مؤخرة اللسان ترفع إلى سقف الحنك حتى يسمع في أدائها حفيف .

وعلة ما نحن بصدده ، أي عدم إجراء الإدغام في ( قَوُوَ ) ( = قَوَّ ) كما في ( حيِيَ ) ( = حيَّ ) فذلك عند سيبويه ، لأنَّ العين في ( قَوُوَ ) قالبة الواو الآخرة إلى ياء ، إذ لا يلتقي حرفان من موضع واحد ، فكسرت العين ، ثم أتبعتها الواو .

ولكي يتحقق القلب في ( قَوُوَ ) ( = قَوِيَ ) فإنَّ سيبويه يختار بناءً صوتيًا يتكفل بمناخ صوتي للقلب ، وعليه فبعد إلحاق تاء المتكلم بالفعل فإنه تتيسّر أمامنا ثلاثة مناخات صوتية لا يتحقق الإدغام إلا في إحداها ، وهي :

١) بناء الأصل ( = قَوُوْتُ ) = فَعُلْتُ ، أي :

ق ـَــ / و ـُــ و / ت ـُــ

وهنا نلحظ أن الواوين اجتمعا في مقطع صوتي مقفل ، والقمة فيه من نفس الجنس ( = الواو ) ، وهذا البناء يحجب مطلب الخفة عن المؤدي من جهتين :

(١) ينظر : مبحث الإعلال ، ولاسيما مواطن قلب الواو ياءً وقلب الياء واوًا من هذه الأطروحة.

- إعلالية : إذ لا يتحقق القلب ، لأن الواو الأخيرة ساكنة ، والواو الأولى لا يجوز الاشتغال بإعلالها ما لم تعلّ الأخيرة ، إذ لم يكن قلب الواو التي هي عين ما لم تكن علّة القلب في اللام حاصلة(١)
- إدغامية ، لم يتحقق الإدغام بحركة الواو الأولى وشرط الإدغام سكونها .

٢) بناء ( فَعَلْتُ ) = ( قَوَوْتُ )

وعلى نحو ما تقدّم في البناء الأول مجرى هذا البناء ، فلا سبيل إلى إدغام أو إعلال .

٣) فلم يكن بدّ وهذه الحال إلا اختيار البناء الذي يوفر مطلب التخفيف وهو (فَعِلْتُ ) ، فإذا كسرت العين اتبعتها الواو في الأصل أي قَوِوْتُ :

ق ـَـ / و ـِـ و / ت ـُـ

↓

ق ـَـ / و ـِـ ي / ت ـُـ

وهنا يتحقق مطلب التخفيف من جهة واحدة هي الجهة الإعلالية إذا سكنت الواو الثانية إثر كسرة فقلبت ياءً بالتأثير التقدمي للكسرة .

ويبقى مطلب الإدغام في ( قَوُوَ ) عسيرًا ما لم ينتدب بناء يوفر مناخًا صوتيًا يتلاءم وشرط الإدغام ( = سكون الأول وتحرك الثاني ) إذ لم يكن للإدغام أن يتحقق نحو ( قَوَّ ) مثلما في ( حيَّ ) ، ولكي نتمكن من تحقق نطقي يظهر فيه الإدغام ، فإننا سننتدب بناءً يوفّر المناخ الصوتي الملائم لتحقيق مطلب الخفة لا بالإعلال من نحو ما جرى آنفًا ، وإنما بالإدغام ، وذلك البناء هو :

---

(١) ينظر : شرح الشافية ٣ / ١٢٣ .

٤) فُعْلَـــةٌ = قُوْوَةٌ ، أي :

ق ـــُــ و / و ـــَــ ة = قوّة

وهنا يمكن للمؤدي أن يحقق الخفة المنشودة بتقليص الجهد العضلي في الأداء بواسطة الإدغام ، إذ توافر شرطه ( = سكون الواو الأولى وتحرك الثاني ) حتى إذا استقام له الإدغام عاد بنا سيبويه على بدءٍ في حمل كراهة الواوين على كراهة الهمزتين ، فعلل إمكانية الإدغام في سياقي الواوين والهمزتين معًا في قوله عما جرى في ( قوّة ) : " وهنا يرفع لسانه رفعة واحدة كانت بمنزلة همزة واحدة فلم يكن قَوَوْت كما لم يكن اصدأأْت ، و أُأْتُ ، وكانت قــوّة كمــا كانــت سئّال "(١) .

والمتأمل لهذه المشاهد الصوتية بعد تحليل النص علــى وفــق معطياتــه الصوتية يلحظ أنَّ سيبويه بسلوكه العلمي هذا إنَّما يكشف عن خفايــا مــا يجــري للصوت عبر تمريره في مناخات صوتية متعددة مراقبًا ما يحتاجه في كل مناخ من مظهر صوتي يعمد إليه المؤدي تحت ذريعة منطقية تتوافر أسبابها الطبيعيــة مــن وجهة نظر اللغوي .

وعليه يمكن القول إن التخفيف من كراهة اجتماع واويــن ولاســيما فــي المضعف الواوي يتخذ مسارين :

**<u>الأول : إعلالي</u> :** بكسر العين مما يهيء الواو اللامية لأن تقلب لى ياء ، فيــزول الثقل بزوال التماثل المتوالي .

**<u>الثاني : إدغامي</u> :** يتحصّل بإسكان العين وتحريك اللام ، مما يهيىء للواو الأولــى أن تُدغَمَ في الثانية .

ومن ثمّ أستطيع القول : إنَّ أبنية العربية تكفلت بخلق مناخــات لإعــلال الواو اللامية أكثر مما وفّرته لإدغام الواو العينية .

---

(١) الكتــــاب ٤ / ٤٠١ .

٣ / ردَّ :

النص المرافق لهذا المظهر الإدغامي قول سيبويه :

" اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم ، وإن اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد ، ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو : ( ضَرَبَّبَ ) ولم يجئ ( فَعَلَّلُ ) ، ولا ( فُعَلَّلُ ) إلا قليلاً ولم يبنوهن على ( فُعالِل ) كراهية التضعيف ، وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له صار ذلك ثقيلاً عليهم أن يدّاركوا في موضع واحد و لا تكون ( مهلة ) ، كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة ، وكان أخفّ على ألسنتهم مما ذكرت لك .

أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد ، فإذا تحرّكت اللام منه وهو فعل ؛ ألزموه الإدغام وأسكنوا العين ، فهذا ( مُتَلَئِبٌّ ) في لغة تميم وأهل الحجاز ، فإن أسكنت اللام فإنّ أهل الحجاز يجرونه على الأصل لأنه لا يسكن حرفان . وأما بنو تميم فيسكنون الأول ، ويحركون الآخر ليرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة ، وصار تحريك الآخر على الأصل لئلا يسكن حرف بمنزلة إخراج الآخرين على الأصل لئلا يسكنا "(١) .

وهذا النص تتكشف من خلاله غائية الإدغام على وجه الإجمال فضلاً عن توضيح إجراء الإدغام ، ونستطيع تلمس كل ذلك بوضع اليد على النقاط المركزية في النص ، وهي :

- التماثل والاختلاف .
- المعاودة إلى الموضع الواحد .
- المهلة .
- المتلئبّ في لغة تميم وأهل الحجاز .

---

(١) الكتاب ٤ / ٤١٨ .

وعلى وجه التفصيل :

**١. التماثل والاختلاف : ( = وإن اختلاف الحروف أخف عليهم ) :**

وأغلب ظني أن أهمية الاختلاف في التخلص من التماثل أهمية نسبية ، إذ نرى من يدغم الصوت المختلف بعد أن يماثله بالمدغم فيه ، وذريعة المؤدي مثلما يقترحها اللغويون – وعلى رأسهم سيبويه – الإتيان بصوتين من موضع واحد ، ثمّ الاقتصاد في الجهد العضلي الذي يتطلبه أداء المتماثلات في سلسلة صوتية واحدة .

وعليه يمكن القول : إنّ هناك مسارين للتخلص من التماثل في الأصوات الصامتة ، وهما : مسار المخالفة ، والمسار الثاني المماثلة بغية الإدغام وفي سياقات مختلفة ينشد بها وظائف صوتية ودلالية في آن واحد ، وعليه فإنّ القول بأنّ الاختلاف مدعاة إلى الخفة مطلقاً لا يجوز ، كما لا يجوز القول إن التماثل مدعاة إلى الخفة دائمًا ، والأمر مع الثقل بالاختلاف أو التماثل كذلك .

**٢. المعاودة : ( = أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له ) :**

لا شكّ في أن التماثل في الأصوات المتجاورة يتطلب من المؤدي أن يعاود الانطلاق من الموضع نفسه ، وعلى الكيفية نفسها لأداء الصوت ، وبمعنى آخر أنّ على المؤدي أن يعود بعد أدائه لصوت معين إذا وليه صوت مماثل إلى ذلك الموضع نفسه ، ويكيّف الجهاز النطقي إلى متطلبات الأداء السابق نفسها زمانيًا ومكانيًا ، وينجم عن هذه الكيفية نوع من التوتر العصبي إذ لابد من التركيز للإتيان بمعطيات الصوت السابق نفسها ، ولاسيما المواصفات السمعية والنطقية ، الأمر الذي سيفرض على المؤدي – باعتبار التردد النسبي – أن يعمل من وجه ، فيصوّب لسانه إلى ذلك الموضع الذي ينطلق منه الصوت لأطول مدّة تتكفل زمانيًا بمعطىً أدائي – تواضع مستعملو اللغة على أنه صوتان – يحفظ الخواص الزمانية والمكانية مضاعفة ، وعلى هذا الأساس يمكن القول بإتيان الصوتين بحركة لسانية واحدة .

ولنا أن نتمثّل ذلك عبر النطق بدالين متتاليين في نحو ( رَدَدَ ) ، ولنطق الدال الأولى يتحرّك طرف اللسان ، ويلتقي بأصول الثنايا التقاءً محكمًا لحبس الهواء مدّة ، ثم فك ذلك الحبس ( اللسان بأصول الثنايا ) بصورة مفاجئة وسريعة مما يحدث صوتًا انفجاريًا هو الدال[١] ، ونطق الدال الثانية يتطلب معاودة العملية بكل تفاصيلها ، وفرارًا مما تفرزه المعاودة من ثقل يقصد المؤدي الإدغام بعد توفير شرطه ( = إسكان أول المتماثلين وتحريك الثاني ) والإجراء الأدائي للإدغام يتم بإبقاء اللسان ملتصقًا بأصول الثنايا لأطول مدة زمنية ممكنة ، فيتوفر للصوت عين ما توفّر للدال مفردة غير أنّ الفارق هو أنّ الانحباس والانفجار يكونان أكثر حضورًا على المستوى السمعي .

ولا يعدم الأمر من تعليل لإدغام الصوامت عند المحدثين ومنهم (فندريس)[٢]، إذ يرى أنّ في كل صامت انفجاري ثلاث خطوات متميّزة : الإغلاق أو الحبس ، والإمساك الذي يطول أو يقصر ، و الفتح أو الانفجار عند إصدار الصامت مثل التاء ، فإن الانفجار يتبع الحبس مباشرة ، والإمساك يطول إلى مدى لا يكاد يحس ، وعلى العكس من ذلك تظهر الخطوات الثلاث بوضوح فيما يسمى ( السواكن المضعّفة ) [٣] ، وهي ليست إلا سواكن طويلة . وفضلاً عما تقدم فإن فندريس يرى أنّه من الخطأ القول بوجود صامتين [٤].

إلا إن اعتماد هذا التفسير لإدغام المتماثلين لا يجعلنا نقول بأحادية الصوت المدغم ، أو أنّ هناك صوتًا صامتًا طويلاً يتشكّل باستغلال ما يمكن استغلاله من

---

(١) ينظر : الأصوات اللغوية ٤٨ ، و علم اللغة العام ، الأصوات ١٠٢ ، ومناهج البحث في اللغة ١٢١ .

(٢) ينظر : اللغة ٤٨ – ٤٩ .

(٣) فندريس يسمي الصامت ساكنًا .

(٤) ينظر : دراسات في علم أصوات العربية ٢٦ ، و توجيه القراءات القرآنية ١٦٥ .

مكان صوت ما وزمانه ، وقد انبرى الدكتور داود عبدة لردّ هذا الرأي عبر جملة من الأمور ، من أهمها [1] :

- المعاقبة بين الإدغام والإظهار في تصريف المفردات نحو : ردّ = رَدَدْتُ.
- الأصل ، إذ إن كثيرًا من التفسيرات اللغوية الصحيحة إذا أريد لها أن تكون أكثر منطقية ووضوحًا يجب العودة فيها إلى أصل المفردة الحاملة لذلك النسق الصوتي ، فإذا قيل إنَّ أصل ردَّ : رَدَدَ عرفنا أن الدال المضعّفة إنما هي عبارة عن توالي دالين ، وعلى النحو الآتي :

ر ـَـــ / د ـَـــ / د ـَـــ

وبإسكان الدال الأولى يتحقق مناخ الإدغام ، أي :

ر ـَـــ د / د ـَـــ = ردَّ .

- الوزن العروضي ، ويكشف من خلاله القيمة الصوتية للمضعّف ، وهي قيمة صوتين ، إذ إن كتابة المضعّف عروضيًا توجب إظهار صوتين نحو:

ردَّ = – ب

والسبب الخفيف هنا يعني الميم المتحرّكة وأول الدالين الساكنة ، أما النبرة فإنها تقابل ثاني الدالين المتحرّكة .

**<u>٣. المهلة : ( = عليهم أن يدّاركوا في موضع واحد و لا تكون مهلة) :</u>**

المراد بالمهلة لغة : التؤدة والتأني[2] ، إلا أنَّنا يمكن أن نحمّل المفردة دلالة أرادها سيبويه في سياق حديثه عن إدغام صحيحين متماثلين في سلسلة صوتية متصلة ، وهي : أنَّ المهلة كناية عن السقف الزمني لكل صوت على حدة فإذا تداخل الصوتان لم يكن بينهما مهلة ، أو برهة من الزمن محسوسة ، إذ إن

---

(١) أحصى الدكتور داود عبدة إحدى عشرة نقطة يرى في ضوئها أن المضعّف يمثل صوتين ، ينظر : دراسات في علم أصوات العربية ٢٧ – ٣٠ .

(٢) ينظر : الصحاح ، مادة : مهل .

الزمن المطلوب لإنتاج صوتين في آن واحد ومن موضع واحد يكون موحدًا ، وقد كشف البحث – من قبل – عن معنى الإدغام الزماني .

وعليه يمكن القول : إنَّ المهلة رهينة بأداء صوتين متماثلين ، إذ لا مهلة بين صوتين في سياق الإدغام ، والمهلة جلية واضحة في سياق الإظهار تتحقق من خلال المعاودة إلى المكان والزمان أنفسهما ، ومع المهلة يكون الثقل جليًا ، ويسعى المؤدي إلى ردم المهلة بالإدغام ، فلا معاودة آنذاك .

**٤ . <u>المتلئبّ في لغة تميم وأهل الحجاز :</u>**

اتفق التميميون والحجازيون على أنَّ ما كانت عينه ولامه من موضع واحد وتحرّكت اللام واجب الإدغام بعد إسكان العين ، إلا أنَّ خلافًا وقع بينهما إذا كانت اللام ساكنة ، ولكل مذهبه وعلّته .

فأما الحجازيون فإنَّهم سلكوا سياق الإظهار ، وعلّتهم أنهم لا يجوز إسكان حرفين ، أما التميميون فإنهم نحوا إلى سياق الإدغام بواسطة إسكان الأول وتحريك الآخر ليأتوا بصوتين من رفعة لسانية واحدة ، وقد جاز لهم تحريك اللام استنادًا إلى أنَّ " أصل الحرف الثاني الحركة ، وهي وإن انتفت بالعارض ؛ أعني الجزم والوقف ، لكن لا يمتنع دخول الحركة الأخرى عليه ؛ أعني الحركة لالتقاء الساكنين "(١) .

*** <u>تعليل ما يمتنع فيه إدغام المتماثلين المتصلين :</u>**

ذكرنا سابقًا أنَّ التعليل الصوتي لا يعني التلازم الحتمي بين العلة والمعلول ، فإذا تزاحمت الغايتان الأدائية والدلالية في سياق صوتي يحقق الإدغام، فإنَّ المؤدي سيتجشم عناء ثقل الأداء للمتماثلين المتصلين تحقيقًا للغاية الدلالية ، لأن مهمة اللغة إنما هي مهمة دلالية(٢) ، وعليه عرض الكتاب لسياقات صوتية

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٤٦ ، وينظر : ٢ / ٢٤٣ .

(٢) ينظر : الأطروحة :

يتحقق معها الإدغام إجراءً ، غير أنَّ هناك عللاً قد تعترض الإدغام ؛ منها :

**١. علّـــــة التفريق :**

وقد تضمنها قول سيبويه : " وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكـــون فعلاً ، فعلى الأصل ، كما يكون ذلك في باب ( قلت ) ليفرّق بينهما كما فرق بـــين (أفعل ) اسمًا وفعلاً من باب ( قلت ) فمن ذلك قولك في ( فِعَـــل ) : دِرَرٌ ، وقِـــدَدٌ وكِلَلٌ ، و شِدَدٌ ، ، وفي ( فُعَل ) : سُرَرٌ ، وخُزَزٌ ، وقُذَذُ السهم ، وسُـــدَدٌ ، وظُلَـــلٌ وقُلَلٌ ، وفي ( فُعُلٌ ) : سُرُرٌ ، وحُضُضٌ ، ومُدُدٌ ، وشُدُدٌ ، وسُنُنٌ "[١] .

فعلى الرغم من إمكانية توفير المناخ الصوتي للإدغـــام بتحقيـــق شـــرطه (=إسكان الأول وتحريك الثاني ) ، فسيبويه لا يجوّز الإدغام من قبل ما يحدثه هذا المظهر في هذه السياقات من لبس ، ولذا اعتمد سياق الإظهار بغية التفريق بين ما هو اسم ، وما هو فعل ، ولاسيما أنَّ في الأسماء ما هو بزنة ( فِعْل ) ساكن العين نحو ( صدَّ ، و مـــدَّ ) ، ولو أدغم نحو ( سُرَرٍ ) أي ( سرَّ ) لم يعلم هذا الأخيـــر إذا كان اسمًا أم فعلاً ، وإنما جاز الإدغام في مـــدَّ ، وردَّ ونحوهما لأنه ليس فـــي زنة الأفعال الثلاثية ما هو على زنة ( فعْل ) أي ساكن العين فيلتبس بغيره [٢] .

**٢. علّـــة الإلحــــــاق :**

لا يجوز الإدغام في " ( قردَدٌ ) لأنك أردت أن تلحقه بجعفـــر وســـلهب ، وليس بمنزلة بناء معدّ ، لأن معدّ بني على السكون وليس أصله الحركة "[٣].

أي إن الدال الثانية في ( قردَدٌ ) إنما جيء بها لإلحاق ( قرد ) بالربـــاعي نحو ( جعفر ) ، فإذا حدث أن سكنت الدال الأولى وتحرّكت الثانية جـــاز لنـــا أن نقول ( قرْدَّ ) ، إلا أنَّ ذلك الإدغام غير جائز لأنه يخرج عن أن يكون – والحـــال

---

(١) الكتـــــاب ٤ / ٤٢١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٤٩١ .

(٣) الكتـــاب ٤ / ٤٢٤ .

هذه – موازنًا لأبنية الرباعي ( = جعفر ) ، ثمّ يمكن القول إن الإدغام في (قَردَدٌ) يبطل غاية الإلحاق(١) ، فضلاً عن أنَّ الإدغام يقصد به الأصل أكثر مما يقصد الزائد .

وبلحاظ هاتين العلّتين نجد أنَّ الباعث إلى منع الإدغام لم يكن صوتيًا محضًا ، بل بنائيًا مرّة ودلاليًا أخرى مما يضطر المؤدي إلى سياق الإظهار ، وما يترتب عليه من معاودة نلحظ معها مهلة أدائية واضحة في أداء صوتين متماثلين على نحو متوال ، الأمر الذي يبقي للغة منطقها الخاص الذي ينبغي الاحتراز له عن كل ما يطيح بمنظومتها المعيارية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، ولاسيما ان تعالق مستويات اللغة لا بد منه بغية خلق مسارات لغوية تتضافر فيها كل القواعد والمعايير الصوتية والصرفية والدلالية والنحوية لإنتاج منطق خاص باللغة .

* **<u>تعليل إدغام المتماثلين المنفصلين :</u>**

ويتمثل في السياقات الآتية :

* **<u>( فعَل لّبيد ) :</u>**

النص الذي يفتتح به الكتاب هذا اللون من الإدغام ، قال سيبويه فيه : " فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين؛ أن تتوالى خمسة أحرف متحرّكة بهما فصاعدًا ، ألا ترى بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها المتحركة استثقالاً للمتحركات مع هذه العدّة ، ولا بدّ من ساكن ، وقد تتوالى الأربعة متحركة مثل عُلَبِطٍ ، ولا يكون ذلك في غير المحذوف .

ومما يدلك على أنَّ الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك نحو قولك جَعَل لَّكَ ، وفَعَل لَّبيد والبيان في

(١) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٤٩٠ .

كل هذا عربي جيد حجازي "[1] .

وهذا النص يكشف عن علة الإدغام في أمثل المناخات الصوتية المتوافرة لأحسن مظاهر الإدغام ، إذ توالت ههنا خمسة أصوات متحركة ، على أنّ السلسلة الصوتية التي تتكفل بهذا السياق من سياقات الإدغام إنما هي منفصلة لا متصلة ، وهي على أساس القواعد الصوتية خمسة ، أما على أساس المقطع فهي أربعة مقاطع نحو :

ج ـَ / ع ـَـ ل ـَـ / ل ـَـ / ك ـَـ = جعل لَّك .

ف ـَ / ع ـَـ ل ـَـ / ل ـَـ / ب ـِـ د = فعل لَّبيد .

وعلة سيبويه في هذا اللون من الإدغام ثقل توالي خمسة أحرف متحرّكة ، وبذا يكون الإدغام وسيلة أدائية للتخلص من الثقل الذي يسببه توالي الحركات المرافقة للأصوات ، وبعبارة المحدثين يوفر الإدغام للمؤدي نبرة صدرية يستغني عنها بحذف صوت مقطعي ( = قمة ) .

ونستطيع أن نتمثّل الإدغام الزمني ، إذا قورن مسار الإدغام بمسار الإظهار على النحو الآتي ( = فَعَلَ لَبيد = فَعَلْ لَّبيد )

أ – الإظهار : ف ـَ / ع ـَـ ل ـَـ / ل ـَـ / ب ـِـ / د ـُ = ب ب ب ب ـب= ƒƒƒƒƒ ٠,٥ + ٠,٥ + ٠,٥ + ٠,٥ + ١,٥= ٣,٥

ب- الإدغام : ف ـَ / ع ـَـ ل ـَـ / ل / ب ـِـ / د ـُـ = ب-ب-ب = ƒ ∫ƒƒ ٠,٥ + ١ + ٠,٥ + ١,٥ = ٣,٥

ويظهر التحليل الزمني للمسارين الفرق واضحًا في طبيعة التشكيل الزمني ، إذ شهد مسار الإظهار تواليًا زمنيًا لأنصاف الوحدات على نحو يمكن معه استشعار الرتابة ، و الثقل ، إلا أنّ مسار الإدغام الذي توالت عبره الوحدات الزمنية بأقيام متباينة يطيح من خلالها المؤدي بما يفترضه مسار الإظهار ، فضلاً

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٧ .

عن أنَّ الوحدات الزمنية أقل بإشارة واحدة ، ولكـــن مـــن دون إخـــلال بالكميـــة الإجمالية للزمن في كلا المسارين .

**<u>* ( يد دّاود ) :</u>**

ومن سياقات إدغام المتماثلين المنفصلين ، إذا " كان قبل الحرف المتحـــرّك الذي وقع بعده حرف مثله حرف متحرك ليس إلا ، وكان بعد الذي هو مثله حرف ساكن حسن الإدغام ، وذلك نحو قولك : يد دّاود ، لأنه قصد أن يقع المتحرّك بـــين ساكنين واعتدال منه "(١) .

أي أنَّ المسار الصوتي لهذا السياق قبل الإدغام سوف يكون على النحـــو الآتي :

ي ـــَـــ / د ـــُـــ / د ـــًـــ / و ـــُـــ د

فالدال الثانية في هذا المسار هي الصوت الذي يـــدخل عليـــه الصوت المماثل له ، وموقع هذا الصوت إنما هو بين متحـــرك مثلـــه ســـابق ، أو ساكن لاحق ، وقد أشرنا إلى أنَّ سيبويه يعد الألف حرفًا ميتًا لأنه ســـاكن ، وهـــذا بخلاف نظرة الدرس الصوتي الحديث إليه ( = صائت طويل ) .

وعلة استحسان الإدغام في هذا السياق هو انك تقصـــد إســـكان الســـابق وإدغامه لأنَّ المتحرك في هذه الحالة سوف يكون بين ساكنين أحدهما ( = السابق) وهو مثله ونستطيع أن نتمثّل ذلك على النحو الآتي :

ي ـــَـــ د / د ـــًـــ / و ـــُـــ د = يد دّاود .

**<u>* ( إنّ المال لّكَ ) :</u>**

" إذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركان ، وقبل الأول حرف مد فإنّ الإدغام حسن ، لأنَّ حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام ، ألا تراهم فـــي

---

(١) الكتـــــاب ٤ / ٤٣٧ .

غير الانفصال قالوا : رادٌّ ، تمودَّ الثّوبُ ، وذلك قولك : إنّ المالْ لّكَ .... والبيان هنا يزداد حسنًا لسكون ما قبله .

ومما يدلك على أنَّ حرف المد بمنزلة متحرك أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف إذا حذف الآخر إلا حرف مد ولين ، كأنه يعوّض ذلك لأنه حرف ممطول "(١) .

وهذا النص يشهد تعليل المسارين ؛ الإدغام ، والإظهار غير أنَّ هناك مفارقة ، إذ إنَّ سيبويه ينطلق من ( الألف ) بوصفها الأدائي والسياقي في تعليل كل من الإظهار والإدغام ، فقد استحسن الإدغام بين الصوتين لحركية الألف السابقة لأوّل الصوتين ، واستزاد البيان ( = الإظهار ) حسنًا لسكونية الألف ، و يمكن تصوّر رؤية سيبويه في قول : ( إنّ المالْ لَّك ) على النحو الآتي :

**<u>أ – الإظهار :</u>**

ء ـــَـ ل / م ـــًـ / ل ـــَـ / ل ـــَـ / ك ـــَـ

وهنا يرى سيبويه البيان ( = الإظهار ) يزداد حسنًا لأن الألف وهو قمة المقطع الثاني / م ـــًـ / بمنزلة ساكن يسبق المتماثلين ( ل ـــَـ / ل ـــَـ) المراد إدغامهما .

**<u>ب – الإدغام :</u>**

ء ـــَـ ل / م ـــًـ / ل ـــَـ / ل ـــَـ / ك ـــَـ

وبإسكان أول المتماثلين يتصل :

ء ـــَـ ل / م ـــًـ ل/ ل ـــَـ / ك ـــَـ = المالْ لَّك

وهنا يستحسن سيبويه الإدغام لحركية الألف السابقة للمتماثلين ، ويسوق لصحة ما يذهب إليه دليلين :

- إدغاميّ ، وهو من سياقات ألإدغام المتصل نحو ( رادٌّ ) والأصل : رادِدُ .

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٧ – ٤٣٨ .

- قافوي ، فإذا حذف في بعض القوافي لم يجز إذا لم يكن قبــل المحــذوف (ألفٌ ) لأنه صوت ممطول فيعوّض به الحذف .

والمفارقة الثانية التي يؤشرها البحث تنطلق من الألف أيضًا ، وهي بين ما نحن بصدده من سياق ، والسياق السابق ( = يد دّاود ) ، إذ يعدّه ساكنًا ؛ بمعنى ان الألف إذا وليت متماثلين تعدّ ساكنة ، وفيما نحن بصدده فإن الألف تعد متحرّكة إذا وليها متماثلان . والحق أنَّ هذه المفارقات تؤكد ما ذهبنا إليه من قبل من ان النشاط التعاملي لصوت الألف لا يحكم سلوكه في السلسلة الصوتية عند ســيبويه معيــار ثابــت ، وعليــه يمكــن القــول : إنَّ رؤيــة القــدامى مضــطربة أمــام الأداء السياقي لصوت الألف ، فهو حرف ساكن حدّ الموت ، وأخرى ممطول يعوّض به، وانه حجة على الإدغام مثلما هو حجة على الإظهــار ، وهــو ســاكن إذا ولــي متماثلين، وهو متحرك إذا وليه متماثلان ، ولا يعدم أن يكون ساكنًا .

* **<u>تعليل ما يمتنع فيه إدغــــام المتماثلين المنفصلين :</u>**

**<u>١ ) ( ابن نوح )</u>**

" إذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حــرف مثلــه ســواء حــرف ساكن، لم يجز أن يسكّن ، ولكنك إن شئت أخفيت ، وكان بزنته متحرّكًا من قبل ان التضعيف لا يلزم في المنفصل كما يلزم في ( مدقٍّ ) ونحوه مما التضعيف فيه غير منفصل ، ألا ترى أنه قد جاز ذلك وحسن أن تبيّن فيما ذكرنا من نحو ( جعلْ لَّك ) فلما كان التضعيف لا يلزم لم يقوَ عندهم أن يغيّر له البناء ، وذلك قولــك : ( ابــنُ نوحٍ ) و ( اسمُ موسى ) ، لا تدغم هذا .."(١) .

أي ان المتماثلين إذا وليا ساكنًا لم يجز فيهما الإدغام ، مثلما فــي ( ابــنُ نوحٍ ) ، وعلى النحو الآتي :

ء ـــِ ب / ن ــــ ن ــُــ / ن ــُـ ح / ح ـــِ ن

(١) الكتــــاب ٤ / ٤٣٨ .

والباء في هذا المشهد الصوتي هي الحائل دون إجراء الإدغام بين النونين.

ويعلل سيبويه عدم إجراء الإدغام من قبل أنَّ الإدغام لم يكن لازمًا – أصلاً في المتماثلين المنفصلين ، وقبلهما متحرك – لزومه في المتصل ، وعليه فإن الإدغام في المتماثلين وقبلهما ساكن لا يستحق تغيير البناء له ، ولاسيما ان تحريك الباء في ( ابنُ نوح ) يطيح بالألف – مع ملاحظة تسمية همزة الوصل بالألف – فتحذف استغناءً لزوال الحاجة إليها ، وذلك نحو ما يجري في ( اقتتلوا ) إذ حذفت الألف عندما أجري الإدغام عليها ( قِتّلوا ) .

وحريٌّ بنا في هذا الموضع الإشارة إلى أنَّ الكتاب لم تترافق فيه الأحكام والتعليلات ابتداءً ، أي أنَّ الكتاب إنما جاء بعد مرحلة استقرار لكثير من المفاهيم والقواعد التي أريد صيانتها وتسويغها ، و إلا لماذا تزّاور أضواء التعليل مع الألف ذات اليمين وذات الشمال ، ولاسيما مع المظاهر الصوتية التي تشهد حضورًا سياقيًا وأدائيًا للألف ، مما يجعلنا نقف مستفهمين بين الفينة والأخرى .

وأغلب ظني أن ذلك ناجم من حرص سيبويه على عدم تشويه القاعدة ، وعليه لا ينبغي للألف أن تكون ساكنة إذا وليها متماثلان متحركان ؛ لأن ذلك إنما يتعارض وشرط الإدغام ( = سكون الأول ) إذ يتحقق التقاء الساكنين ، ويجب التخلص حينئذ بحذف الأول أو تحريكه ، والألف لا تقبل الحركة ، وعندي أن لا ضير في ذلك على سيبويه ولا تثريب لأن الكتاب ، وإن جاء لاحقًا – أي بعد استقرار كثير من المفاهيم – إلا انه يبقى من معطيات مرحلة التأسيس .

وعودًا على بدء فإن إحساس سيبويه بضرورة تسويغ هذا السياق هذا السياق ( = ابن نوح ) جعله يعتمد القول بالإخفاء بوصفه إجراء أدائيًا يحفظ للصوت المخفي ما تحفظه آلية الإدغام للصوت المدغم ، أعني الوزن ، مستدلاً

بقول الشاعر [١]:

**وامتاح مني حلبات الهاجـــم        شأو مدلٍّ سابق اللهامِمِ**

و " لو أسكن في هذه الأشياء لانكسر الشعر ، ولكنّا سمعناهم يخفـــون "[٢] ، أي أن تخفى الميم الأولى في ( اللهامم ) باختلاس حركتها .

**٢ ) ( وليّ يّزيد ، و عدوّ وّليد ) :**

" وإذا قلت مررت بوليّ يزيد وعدوّ وليد ، فإن شئت أخفيت ، وإن شـــئت بيّنت ، ولا تسكّن ، لأنَّك حيث أدغمت الواو في عدو ، والياء في ولـــيّ فرفعـــت لسانك رفعة واحدة ذهب المد ، وصارتا بمنزلة ما يدغم من غير المعتل "[٣].

**٣ ) ( ظلموا وّاقدًا ، واظلمي يّاسرًا ) :**

" إذا كانت الواو قبلها ضمة ، والياء قبلها كسرة ، فإنّ واحـــدة منهمـــا لا تدغم إذ كان مثلها بعدها ، وذلك قولك : ظلموا وّاقدًا ، واظلمي يّاسرًا ، ويغـــزو واقد ، وهذا قاضي ياسرٍ ، لا تدغم ، وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال ... إذ لم تكن الواو لازمة لها ، أرادوا أن يكون ( ظلموا ) على زنة ( ظلما واقـــدًا ) ، و ( قضى ياسرًا ) ولم تقوَ هذه الواو عليها كما لم يقو المنفصلات على أن تحـــرّك السين في اسم موسى "[٤] .

وباختصار فإن علّة المنع هنا هي أنّ الإدغام اذ تحقق فإنه يطيح بفضـــيلة المد للواو والياء ، وهي فضيلة أريد لها البقاء في المتماثلات المنفصلة ، ولاســـيما ان الواو عارضة وليست بأصل مما يجعلها عرضة للزوال فلا حاجة عندها إلـــى تجشم عناء إدغامها ، وهي ليست بأصل فتستثقل لكثرة الاستعمال مثلاً .

---

(١) ينظر : الكتـــــاب ٤ / ٤٣٩ .

(٢) الكتـــــاب ٤ / ٤٣٩ .

(٣) الكتـــــاب ٤ / ٤٤٢ .

(٤) الكتـــــاب ٤ / ٤٤٢ .

٤ ) ( قرأ أبوك ) :

" وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقرئ أباك لأنك لا يجوز لك أن تقول قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدًا ، فلا يجريان مجرى ذلك ، وكذلك قالته العرب ،وهو قول الخليل ويونس "(١) .

وكان في سياق المتصل أن أوجب إدغام الهمزتين إذا كانت عينًا في (فعّال) نحو رئّأس ، لأن الصيغة الحاضنة للهمزتين هيأت المناخ الصوتي المناسب للإدغام " حيث رَفَعَ لسانه رفعة واحدة كانت بمنزلة همزة واحدة "(٢) فتوجب الإدغام من جهتين ، النسق الصوتي أي توالي متماثلين ثقيلين ( = نبرة في الصدر) فضلاً عن ضرورة الحفاظ على الصيغة ( = فعّال )(٣) .

* تعليل إدغام الأصوات المتقاربة :

اقترح الدكتور محمد العمري تقسيم أصوات اللغة على ثلاثة أقسام ، على النحو الآتي (٤) :

١. مستوى المماثلة ، أو المجموعات الصغيرة ، ويقوم على تماثل الأصوات .
٢. مستوى المضارعة ، أو المجموعات المتوسطة ، ويقوم على الأصوات المتضارعة .
٣. مستوى المقاربة ، أو المجموعات الكبيرة ، ويقوم على تشابه المجموعات الكبيرة التي تجمعها علاقة عامة ، وتفرّق بينها علاقات خاصة .

وما يعنينا من هذا التقسيم أنَّ البحث سوف يشهد ضمن سياقات الإدغام

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٤٣ .
(٢) الكتاب ٤ / ٤٠١ .
(٣) ينظر : شرح الشافية ٣ / ٥٥ .
(٤) ينظر : تحليل الخطاب الشعري ، البنية الصوتية ٧٢ .

أصواتًا متقاربة يمارس فيها الإدغام بوصفها الجمعي لا الإفرادي يعينها في ذلك أحيانًا الإبدال بوصفه شرطًا مضافًا لتحقق الإدغام في الأصوات المتقاربة .

ولا جرم عن إنعام النظر في طبيعة معالجة الكتاب لإدغام الأصوات في مستوى الإفراد والجمع يجعلنا نقترح أطرًا عامة للنظر في التعليل الصوتي المرافق لتلك المظاهر الإدغامية ، وعلى النحو الآتي :

- **الأصوات التي تدغم .**
- **الأصوات التي لا تدغم في مقاربها ، ويدغم المقارب فيها .**
- **الأصوات التي تدغم في بعضها .**

*** تعليل الأصوات التي لا تدغم :**

" ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ، ولا يدغم فيه مقاربه ، كما لم يدغم في مثله "[١] وإشارة سيبويه هذه تتضمن أصوات الهمزة والألف والياء والواو[٢] ، أو قل أصوات الاعتلال ، وقد علّل عدم إجراء الإدغام مع كل من تلك الأصوات بما يأتي :

**١ ) الهمزة :**

" لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغيير والحذف ، وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق ، لأنها تستثقل وحدها ، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قرب منها أجريت عليه وحدها ، لأن ذلك موضع استثقال كما أنّ هذا موضع استثقال"[٣]

ولأن سبيل المؤدي في التخلص من ثقل الهمزة يكون بالتغيير والحذف ، فلم يكن للهمزة أن تدغم ، لأن الإدغام بوصفه سبيلاً أدائيًا وسياقيًا للتخلص من ثقل توالي المتماثلات الصوتية أو المتقاربات ، ولا يصلح الإدغام مع الهمزة من قبل

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٤٦ .
(٢) الكتاب ٤ / ٤٤٦ .
(٣) الكتاب ٤ / ٤٤٦ .

أنَّ الهمزة من الثقل كأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، فما بالك إذا طال معها – بغية الإدغام – الانحباس والانفجار ، ولذا كان السبيل إلى الخفة مع الهمزة التغيير والحذف ، وليس الإدغام " و لا تدغم الهمزة إلا أن تلين إلى الواو أو الياء فتصادف ما تدغم الواو والياء فيه ، فحينئذ يجوز إدغامها على أنها ياء أو واو كقولنا في : رؤية : رُيَّة ، إذا خففوا فيجوز الإدغام ، وتركه فمن لم يدغم فلأن الواو ينوى بها الهمزة ، ومن أدغم فلأنه واو ساكنة بعدها ياء كقولهم : طويته طيًا، وأصله طويًا ، فلا تدغم في مثلها إلا أن يكون عينًا مضاعفة ، وذلك في (فعّال) و ( فَعَّل ) .... "[١] ، وقد أسلفنا أنَّ تجشّم عناء الإدغام في ( فعّال ) نحو (رئّاس ) إنما كان للحفاظ على الصيغة ، ولم يكن لحاجة أدائية .

**٢ ) الألف :**

" لا تدغم في الهاء ، ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لا تدغم في الألف ، لأنها لو فعل ذلك بها فأجريتا مجرى الدالين والتاءين تغيرتا فكانتا غير ألفين ، فلما لم يكن ذلك في الألفين ؛ لم يكن فيها مع المتقاربة ، فهي نحو من الهمزة في هذا ، فلم يكن فيها الإدغام كما لم يكن في الهمزتين "[٢] .

لما كان شرط الإدغام أن يتوافر متماثلان أو متقاربان أولهما ساكن ، وثانيهما متحرك ، فإنَّ إجراء الإدغام في الألف يتطلب ألفًا ساكنة وأخرى متحركة، ومن ثمّة علّة عدم إجراء الإدغام ، ولاسيما أنَّ " الألف لا تحرّك ، فتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة ، والأول لا يكون إلا كالثاني وإن كان ساكنًا فامتنع فيها مع ما قاربها مثلما امتنع فيها مع مثلها ، وإن شئت أن تقول لا تدغم في مثلها لأن الإدغام لا يكون إلا في متحرك ، ولا يصح تحريك الألف ، ولا تدغم في مقارب لئلا

---

(١) شرح المفصل ٤ / ٥٠٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٤٦ .

يزول ما فيها من زيادة المد والاستطالة "[١] ، وعليه لا يجوز الإدغام في الألف على نيّة ما تنقلب الألف إذا تحرّكت ، وإذا تمنّعت الألف عن الإدغام في مثيلتها ، فالأولى أن لا تدغم في أقرب الأصوات إليها وهي ( الهاء ) ، فكلاهما يتصف بالحلقية والخفاء .

ومما يمكن القول به في تعليل عدم إجراء الإدغام إنَّ الألف على صعيد الأداء إنما يخرج فيها اللسان عن حياديته ( = الاستلقاء في قاع الفم )[٢] مع أية حركة يراد لها أن تطاله ، إذ يمتنع وهذه الحال عن المد المطلق ، ولم يعدم الكتاب من الالتفات إلى علّة الخفة في الألف ، إذ قال سيبويه : " وإنما خفّت الألف هذه الخفة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة ، ولا تحرّك أبدًا ، فإنما هي بمنزلة النفس ، فمن ثمَّ لم تثقل ثقل الواو عليهم ، ولا الياء لما ذكرت لك من خفّة مؤونتها"[٣] .

**<u>٣ ) الياء والواو :</u>**

" ولا تدغم الياء وإن كان قبلها فتحة ، ولا الواو وإن كان قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة ، لأن فيهما لينًا ومدًا فلم تقو عليهما الجيم والباء ، ولا ما يكون فيه مد ولا لين من الحروف أن تجعلهما مدغمتين ، لأنهما يخرجان ما فيه لين ومد إلى ما ليس فيه مد ولا لين ... ولو كانت مع هذه الياء التي ما قبلها مفتوح ما هو مثلهما سواء لأدغمتهما ولم تستطع إلا ذلك ، لأنَّ الحرفين استويا في الموضع واللين ، فصارت هذه الياء والواو مع الميم والجيم نحوًا من الألف مع المقاربة ، لأن فيهما لينًا وإن لم يبلغا الألف ولكن فيهما شبه منها "[٤] .

---

(١) شرح المفصل ٤ / ٥١٠ .

(٢) ينظر : جدول الأصوات في الفصل الثاني ، ولاسيما الأداء اللساني للألف .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٣٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٤٦ – ٤٤٧ .

وهنا يعلل سيبويه عدم إجراء الإدغام لأصوات الياء والـــواو ، ولاســـيما أصوات الجيم والميم والباء ، وكان الأمر في هذا التعليل يتعلق بفضيلة اللـــين ، أو المد التي اختصت بها الياء والواو ، فإذا قويت ألأصوات المقاربة على الياء والواو خرجت من اللين والمد إلى ما ليس فيه مد ولا لين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وهي إجرائية : إنَّ ألإدغام مع بقية الأصوات لا يعدو سلب الصوت الأول حركتـــه فيدغم ، والأمر مع الياء والواو أنَّ اللين أو المد لا تمثل صفة وحسب ، بل تمثـــل الذات والصفة على نحو متلازم .

ويمكن القول : إنَّ الإعاقة المخرجية للياء والواو من الضـــآلة بحيـــث إن دخول الأصوات المقاربة لها يذهب بوضعية اللسان المسؤولة عن الإتيـــان بصـــفة المد أو اللين .

والفرق بين أصوات الياء والواو عن الألف – وهي أشبه ما تكون بها من ناحية الأداء لا من ناحية الأثر السمعي – أنها يجوز إدغامها فيما يماثلها لإمكانيـــة المحافظة على المد أو اللين ، ولا يتيسر ذلك مع الألف .

*   **<u>تعليل الأصوات التي لا تدغم في مقاربها ، ويدغم المقارب فيها:</u>**

" ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة ، وتدغم المقاربة فيها ، وتلك الحروف : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين "[1] .

**<u>١ ) الميـــــم :</u>**

" فالميم لا تدغم في الباء ، وذلك قولك : أكرم به ، لأنهم يقلبـــون النـــون ميمًا في قولهم العنْبَر ، ومن بدا لك ، فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرّون إليـــه من النون لم يغيّروه ، وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرفي غنّـــة ، وأما الإدغام في الميم فنحو قولهم : اصحمَّطَرًا ، تريد : اصحب مطرًا ، مدغم "[2] .

---

(١) الكتـــــاب ٤ / ٤٤٧ .

(٢) الكتـــــاب ٤ / ٤٤٧ .

بمعنى أن لا أثر للباء في قلب الميم باء وإدغامها ، والعكس جائز ، أي أنَّ الميم تؤثر في الباء وتقلبها ميمًا بغية الإدغام ، وعلّة عدم إدغام الميم في الباء وهي صوت مقارب لها ؛ أنهم عدّوا الميم نونًا ، ولاسيما أن الميم مما يفرّون إليه من النون مع الباء ، إذ إنَّ النون تقلب ميمًا في قولهم : العنْبَر .

أما تعليل سيبويه لعدم إدغام الميم في الباء بأنَّ الميم مما يفرّون إليه من النون مع الباء لا ينطوي على استشعار أدائي ، وإنما هو استشعار سياقي غلّف بفكرة قبلية بغية الإقناع ، وكأني بسيبويه يقول تثمينًا للجهود المبذولة لصوت الميم بوصفه ملاذًا آمنًا من النون مع الباء لم يدغم هذا الصوت في الباء – لأن الإدغام فناء صوت في آخر – وليس هذا من الصوت في شيء .

ويمكن أن ننحوَ بتعليل عدم إدغام الميم في الباء منحى آخر بناء على معطيات الدرس الصوتي الحديث ، أي بالنظر إلى طبيعة أداء كل من الباء والميم(1)، إذ إنّ اجتماع صوت الميم بالباء في سياق صوتي واحد يتقدم فيه الميم الباء يتطلب أداؤهما حبس الهواء حبسًا تامًا ، ثم تمريره لأداء صوت الميم من الأنف ، وإطلاقه بصورة انفجارية مع الباء ، ولما كان الأمر على هذا النحو ، فإننا نحبس الهواء ونمرره على نحو يلائم ومواصفات الميم ، وحينئذ لن يكون هناك بد من تجديد الرصيد الهوائي المحبوس لأداء الباء فيتحقق الانحباس والانفجار ، فلا إدغام عندها في :

أكرم به = ء ـَـ ك / ر ـِـ م / ب ـِـ / هـ ـٍـ

أما إذا عكس النسق الصوتي ، فتقدم صوت الباء على الميم ، فإن حبس الهواء سيكون أطول على أساس صوتي الباء والميم معًا ، ولتناقض طبيعة إطلاق الهواء مع كل منهما ، فقد أوثرت طريقة الميم في تمرير الهواء من الأنف فلم يكن للباء في هذه الحال نصيب إلا في الحبس لأنها تفنى في الميم فتنقلب إليه ، ولو

(١) ينظر : علم اللغة العام ، الأصوات ١٠١ ، ١٣٠ .

أطلق الحبس بطريقة الباء فلن يتحقق الإدغام ، ولكانت هناك مهلة ملحوظة من أجل حبس الهواء ثانية وتمريره لأداء الميم ، وعليه نستطيع أن نتمثل إجراء إدغام الباء في الميم على النحو الآتي :

اصحب مطرًا = ء ـــِـ ص / ح ـــَـ ب / م ـــَـ ط ـــَـ / ر ـــَـ ن

ء ـــِـ ص / ح ـــَـ م / م ـــَـ / ط ـــَـ / ر ـــَـ ن = اصحمَّطرًا

**٢ ) الفـــاء :**

" والفاء لا تدغم في الباء لأنها من باطن الشفة السفلى وأطـراف الثنايا العلى ، وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الثنايا مخرج الثـاء ، وإنما أصل ألإدغام في حروف الفـم واللسان لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضارعة للثاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين ، كما إن الثاء لا تدغم فيه ، وذلك قولك : اعرف بدرًا ، والباء قد تدغم في الفاء للتقارب ، ولأنها قد ضارعت الفاء فقويت على ذلك لكثرة ألإدغام في حروف الفـم ، وذلك قولك : اذهب فّي ذلك ، فقلبت الباء فاءً كما قلبت الباء ميمًا في قولك اصحمّطرًا "(١) .

وفضلاً عما قدّمه سيبويه من تعليل عدم إجراء الإدغام الفاء في الباء تبدو علة ذلك ناجمة من الطبيعة الأدائية للفاء(٢) في سلسلة صوتية تكون فيها متقدمة على الباء ، إذ إنّ انطباق الشفتين الذي يتطلبه حبس الهواء للإتيان بالانفجار مع الباء تبدّده الكيفية التي تكون عليها الشفة السفلى لأداء صوت الفاء ، إذ تكون القاعدة التي يستند إليها أطراف الثنايا ليمرّ الهواء من خلالها ، وعليه كان من الضروري لأداء الباء من إعادة حبس الهواء لتأدية الانفجار الذي يتطلبه صوت الباء .

---

(١) الكتـــاب ٤ / ٤٤٨ .

(٢) في أداء صوت الفاء ، ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢٥ ، و علم اللغة العام ، الأصوات ١١٨ .

أما إذا تقدمت الباء على الفاء ، فإن الوضعية الشفوية التي يستدعيها صوت الفاء سوف تفوّت الفرصة على الباء في تحقيق الانحباس ، ومن ثمّ الانفجار ، ولذا ذاب الباء لذوبان الكيفية الأدائية لما يليه ، فانقلب فاءً ليدغم في الفاء ، وعليه فإننا نتصوّر إجراء الإدغام للباء في الفاء على النحو الآتي :

اذهب في = ء ـــِ ذ / هــ ـــَ ب / ف ـــٍ

↓

ء ـــِ ذ / هــ ـــَ ف / ف ـــٍ = اذهفّي

ويمكن القول : إنَّ الباء لم تقو على الفاء لفضيلة التأفيف (١) .

**٣ ) الراء :**

" والراء لا تدغم في اللام ولا النون لأنها مكرّرة ، وهي تفشّى إذا كان معها غيرها ، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها و لا يكرّر ، ويقوّي هذا أنَّ الطاء وهي مطبقة لا تجعل مع التاء تاءً خالصة ، لأنها أفضل منها بالإطباق ، فهذه أجدر أن لا تدغم إذا كانت مكرّرة ، وذلك قولك : اجبر لبطة ، واختر نقلاً ، وقد تدغم هذه اللام والنون مع الراء لأنك لا تخل بهما كما كنت مخلا بها لو أدغمتها فيهما ، ولتقاربهن ، وذلك : هرّأيت ، ومرّأيت "(٢).

فعلى الرغم من التقارب بين الراء واللام يؤشر سيبويه ما يمنع إدغام الراء في اللام ، فيعلل الأمر بما في الراء من تكرار وتفش ، أي أنَّ وجودها في سلسلة صوتية لا يمنع الراء من أن تأخذ استحقاقها في تعدد ضربات اللسان الأمر الذي يحفظ لها أن تتماز عن غيرها من الأصوات في أي سلسلة صوتية وإن كانت تلك الأصوات من فصيلتها في الحيّز الذي تنطلق منه ، ويقوي سيبويه ما يذهب

---

(١) التأفيف : هو الصوت الذي يخرج من الفم عقيب النطق بالفاء ، ينظر : شرح المفصل ٤ / ٥٠٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٤٨ .

إليه من تعليل بالالتفات إلى أنَّ فضيلة الإطباق تمنع الطاء من أن تكون خالصة إذا أريد إدغامها في التاء ، وهي والطاء من حيّز واحد .

ويمكن القول : إنَّ الراء واللام والنون جميعًا أصــوات أحاديــة الحركــة اللسانية ، أي أنَّ طرف اللسان هو أنَّ الجزء الوحيد المشارك في إنتاج الراء واللام والنون إلا إن الفارق هو أن طرف اللسان بينما يبقى ثابتًا في أداء اللام والنــون ؛ نراه مسؤولاً عن فضيلة صوت ، أو قل إنتاج صوت الــراء برمّتــه " فيرفــرف اللسان، ويضرب طرفه في اللثة ضربات مكررة وهذا معنى التكرار في صفته"[١]، ولم يغفل القدامى عن دور طرف اللسان في إنتاج فضيلته " و ذلك انَّك إذا وقفــت عليه رأيت طرف اللسان يتعثّر بما فيه من التكرير "[٢] .

نستخلص من ذلك انه لم يكن للراء الذوبان في غيرها من الأصــوات وإن قرب منها نحو اللام ، أما إذا وليت الراء اللام والنون ، فإنه يمكن لطريقة إنتــاج الراء أن تذيب اللام والنون فيها فيتحصل الإدغام ، ويكون التأثير عنــدها تــأثيرًا رجعيًا ،على النحو الآتي :

أ – هل رأيت = هــ َـــ ل / ر ــ َ / ء ــ َـــ ي / ت ــ َـــ

↓

هــ َـــ ر / ر ــ َ / ء ــ َـــ ي / ت ــ َـــ = هرّأيت

ب – من رأيت = م ــ َـــ ن / ر ــ َ / ء ــ َـــ ي / ت ــ َـــ

↓

م ــ َـــ ر / ر ــ َ / ء ــ َـــ ي / ت ــ َـــ = مرّأيت

---

(١) مناهج البحث في اللغة ١٣٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٧٢ .

## ٤ ) الشيـــــن :

" والشين لا تدغم في الجيم لأنَّ الشين استطال مخرجها لرخاوتهـا حتـى اتصل بمخرج الطاء فصارت منزلتها منها نحوا من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هذا فيها والتفشي ، فكرهوا أن يدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء فيما ذكرت لك ، وذلك قولك : افرش جبلة ، وقد تدغم الجيم فيها كما أدغمت ما ذكرت لك في الراء أخرشّبثا "(١)

وهنا يمتنع إدغام الشين في الجيم على الرغم من وحدة الحيّز ، لأن الشين صوت مستطيل المخرج فضلا عن فضيلة الفشو فيها وانتشار صوتها على سـطح اللسان ، وهذا يتناقض وصوت الجيم إذا وليها ولاسيما أنَّ أداءه(٢) يتطلب إلصـاق مقدّم اللسان بمؤخر اللثة في سبيل تحقيق الانفجار في الجيم القرشية – مـثلا – ولا يتحقق هذا الأمر على هذا النحو طالما تقدمت الشين على الجـيم لأن أداء الشـين يتطلب حركة مناطق اللسان جميعا في حين يراد للجيم حركة مقدّمه فقط .

أما إذا وليت الجيم الشين فبالإمكان تشديد الإعاقة المخرجية – بعد تسريح الهواء المساهم في إنتاج الشين – أطول مدة ممكنة لإذابة الجيم في الشين فينقلـب إليه ليتحقق الإدغام على النحو الآتي :

أخرج شبّثا = ء ـــَـ / ر ـــِـ ج / ش ـــَـ / ب ـــَـ / ث ـــَـ ن

↓

ء ـــَـ / ر ـــِـ ش / شّ ـــَـ / ب ـــَـ / ث ـــَـ ن = أخرِشَّبثا

وبعد ، فإنه يمكن للبحث أن يلتفت إلى نتيجة تمخضت عن مناقشة الإدغام في هذا الفصيل الصوتي أعني ( الميم والراء والفاء والشين ) إذ لـم تـؤثر فـي الأصوات المقاربة لها تأثيرا تقدميا ، وكان تأثيرها رجعيا حـين تلـي الأصـوات

---

(١) الكتـــاب ٤ / ٤٤٨ – ٤٤٩ .

(٢) ينظر : مناهج البحث في اللغة ١٢٩ ، و علم اللغة العام ، الأصوات ١٢٠

المقاربة لها ، وإذا عكست المعادلة يمكن القول إن الأصوات المقاربة لأصوات الميم والراء والفاء والشين لم يتسنّ لها التأثير التقدمي ، وعليه فإن تأثير هذه الأصوات هو تأثير رجعي يتحقق بقلب ما يقاربها عليها ، ثمّ الإدغام .

*** تعليل الأصوات التي تدغم في بعضها:**

**١ ) الهاء والحاء :**

" الهاء مع الحاء كقولك : أجبهْ حَمَلا ، البيان أحسن لاختلاف المخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ، والإدغام فيها عربي حسن لقرب المخرجين ، لأنهما مهموسان رخوان ، فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين والهمس ، ولا تدغم الحاء في الهاء كما لم تدغم الفاء في الياء لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام ، ومثل ذلك : امدحْ هلالا ، فلا تدغم "(١) .

وهنا يعلل سيبويه مسارين للسلسلة الصوتية التي يلي الحاء فيها هاء ، و هما مسار الإظهار ، ومسار الإدغام ، أما الأول فقد علله بعلتين ، الأولى : اختلاف المخرجين ، والثانية : أنّ أصوات الحلق ومنها الهاء والحاء ليست بأصل في الإدغام لقلتها . وأما الثاني ، فقد علله سيبويه بقرب المخرجين فضلا عن كونهما مهموسين رخوين ، وقد اجتمع لكل مسار علتان .

ولا خلاف بين سيبويه والمبرد في هذه المسألة كما زعم (٢) ، إذ إن سيبويه حسن عنده الوجهان معللاً كلا منهما ، وعلى أساس من تعليل سيبويه كان توجيه المبرّد لاستحسان إدغام الهاء في الحاء(٣) ، وعلى هذا كثير من العلماء(٤).

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٤٩ .

(٢) ينظر : الدرس الصوتي عند المبرد ١٢٤ .

(٣) ينظر : المقتضب ١ / ٢٠٧ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٥١٠ ، والممتع ٢ / ٦٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٧٦ – ٢٧٧ .

ويتضح تعليل سيبويه عدم إدغام الحاء في الهاء - ( = لأنَّ ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى للإدغام ) - بالنظر إلى تعليل ابن يعيش الذي قـال : " لأن الهاء أدخل في الحلق والإدغام أقرب إلى الفم لم يجز إدغام الحاء في الهاء "(١)

٢ ) **العين والهاء :**

" العين مع الهاء كقولك : اقطع هلالاً ، البيان أحسن ، فإن أدغمت لقـرب المخرجين حوّلت الهاء حاءً ، ثم أدغمت الحاء في الحاء لأن الأقرب إلى الفـم لا يدغم في الذي قبله ، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها ثم أدغمته فيه كي لا يكـون الإدغام في الذي فوقه ، ولكن ليكون في الذي هو من مخرجه .."(٢) .

ويعلل سيبويه مسار الإدغام بين العين والهاء لقرب المخـرجين ، ويـتم الإدغام بقلب الهاء حاءً ، ومن هنا كان لهذه الحاء أثر رجعي في قلب العين إليها ، لأن الأقرب إلى الفم ( = الحاء ) لا يدغم في الذي قبله ( = العين ) فأبـدلت هـذه الأخيرة حاءً لأنها أشبه الأصوات بها ليتحقق الإدغام الحاء بالحاء ، وفي الحق أنَّ هذا الإجراء فيما لو تجاوزنا تعليل سيبويه يسمَّى في ضوء معطيات الدرس اللغوي الحديث ؛ الإدغام المتماثـل ، أي أنَّ الصوتيـن كلاهما ينقلب إلى صوت ثالـث يختلف عنهما جميعًا .

ولم تدغم الحاء - بعد إبدال الهاء - في العين " إذ كانتـا مـن حـروف الحلق ، لأنها خالفتها في الهمس والرخاوة ، فوقع الإدغام لقرب المخـرجين ... و مع هذا فإن التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين ... والمهموس أخـف من المجهور "(٣) .

---

(١) شرح المفصل ٤ / ٥١٠ .

(٢) الكتـــاب ٤ / ٤٤٩ .

(٣) الكتـــاب ٤ / ٤٥٠ .

وأوضح من ذلك في تعليل عدم إدغام الحاء في العين قول سيبويه : " ولم تدغم الحاء في العين في قولك : امدح عرفة ، لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين ، وهي مثلها في الهمس والرخاوة مع قرب المخرجين فأجريت مجرى الميم مع الباء ، فجعلتها بمنزلة الهاء ، كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء ، ولم تقو العين على الحاء إذ كانت هذه قصتها ، وهما من المخرج الثاني من الحلق ، وليست حروف الحلق بأصل للإدغام "(١) .

وإذا كان حال الحاء مع العين هو حال الميم مع الباء ، فليت شعري لماذا لم يضمها سيبويه إلى أصوات الميم والراء والفاء والشين ؟ ولاسيما أنها لا تدغم في مقاربها ( = العين ) ويدغم المقارب فيها ، ولم أجد لذلك تفسيرًا غير الظن أنّ هناك تصرفًا ممن أمسك بالكتاب بعد سيبويه ، وهو إن لم يكن من عالم فقد يكون من ناسخ .

وبالعودة إلى إجراء إدغام الهاء في العين ، فإننا نستطيع تصوّر فكرة سيبويه على النحو الآتي :

اقطع هلالاً :

ء ـــِ ق / ط ـــَ ع / هـ ـــِ / ل ـــً / ل ـــَ ن

وأول قلب ينتاب الهاء فتتحول إلى حاء لتؤثر في العين :

ء ـــِ ق / ط ـــَ ع / ح ـــِ / ل ـــً / ل ـــَ ن

ثم يحدث إدغام العين في الحاء فيكون :

ء ـــِ ق / ط ـــَ ح / ح ـــِ / ل ـــً / ل ـــَ ن = اقطحّلالاً

أما القول بالإدغام المتبادل ، فالأمر فيه على النحو الآتي :

اقطع هلالاً :

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٥١ .

ء ـــِ ق / ط ـــَ ع / هـ ـــِ / ل ـــً / ل ـــَ ن

↓ ↓

ء ـــِ ق / ط ـــَ ح / ح ـــِ / ل ـــً / ل ـــَ ن

**<u>٣ ) الغين والخاء :</u>**

" الغين مع الخاء .... وذلك قولك : ادْمخّلفا .... لأن الغين مجهورة ، و هما من حروف الحلق ، وقد خالفت الخاء في الهمس والرخاوة ، فشبهت بالحاء مع العين ، وقد جاز الإدغام فيها لأنهما من المخرج الثالث ، وهو أدنى المخارج من مخارج الحلق إلى اللسان ، ألا ترى أنه يقول بعض العرب : منخل ، ومنغل فيخفي النون كما يخفيها مع حروف اللسان والفم لقرب هذا المخرج من اللسان ، وذلك قولك في اسلخ غنمك : اسلغّنمك "(١) .

استحسن سيبويه البيان لاختلاف الصفة بين الغين والخاء ، فالغين مجهورة ، والخاء مهموسة رخوة ، وقد علل الإدغام لأنهما من حيّز واحد هو أقرب ما يكون إلى اللسان ، والأصل في الإدغام أن يكون في أصوات الفم ، ثم في أصوات اللسان ، ونستطيع أن نتمثّل مظهري الإدغام على النحو الآتي :

أ – ادمغ خلَفًا :

ء ـــِ د / م ـــَ غ / خ ـــَ / ل ـــَ / ف ـــَ ن

↓

ء ـــِ د / م ـــَ خ / خ ـــَ / ل ـــَ / ف ـــَ ن = ادمخّلفًا

ب – اسلخ غنمكَ :

ء ـــِ س / ل ـــَ خ / غ ـــَ / ن ـــَ / م ـــَ / ك ـــَ

↓

ء ـــِ س / ل ـــَ غ / غ ـــَ / ن ـــَ / م ـــَ / ك ـــَ = اسلغّنمك

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٥٠ .

**٤ ) القاف والكاف :**

" القاف مع الكاف ، كقولك : الحق كلـــدة ، الإدغـــام حســـن ، والبيـــان حسن ، وإنما أدغمت لقرب المخرجين ، وإنهما من حروف اللسان ، وهما متفقـــان في الشدّة ، والكاف مع القاف : انهك قطنًا ، البيان أحسن والإدغام حسن وإنما كان البيان أحسن لأن مخرجهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق ، فشبهت بالخـــاء مـــع الغين ، كما شبّه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان "(١).

علل سيبويه المسارين على النحو الآتي :

أ – الإدغام : علّله بقرب المخرجين وانهما من أصوات اللسان فضـــلاً عـــن اتفاقهما في الشدة .

ب – الإظهار : علّله بقرب مخرجيهما إلى أقرب مخارج اللسان إلى الحلـــق فحمل على ما يجري في الخاء مع الغين .

وعلى هذا النحو يمكن تصوّر الإدغام على النحو الآتي :

أ ) القاف مع الكاف ( = الحقْ كَلَدَة )

ء ـــِ ل / ح ـــَ ق / ك ـــَ / ل ـــَ / د ـــَ / ة ـــَ

↓

ء ـــِ ل / ح ـــَ ك / ك ـــَ / ل ـــَ / د ـــَ / ة ـــَ = الحكّلَدَة

ب ) الكاف مع القاف ( = انهك قطنًا )

ء ـــِ ن / هـ ـــَ ك / ق ـــَ / ط ـــَ / ن ـــَ ن

↓

ء ـــِ ن / هـ ـــَ ق / ق ـــَ / ط ـــَ / ن ـــَ ن

---

(١) الكتـــــاب ٤ / ٤٥٢ .

**٥ ) الجيم والشين :**

" الجيم مع الشين كقولك : ابعج شَبَثًا ، الإدغام والبيان حسنان ، لأنهما من مخرج واحد ، وهما من حروف وسط اللسان "[١] .

**٦ ) اللام والراء :**

" اللام مع الراء ، نحو : اشغل رحبة لقرب المخرجين ، ولأن فيهما انحرافًا نحو اللام قليلاً ، وقاربتها في طرف اللسان ، وهما في الشدة وجري الصوت سواء ، وليس بين مخرجيهما مخرج ، والإدغام أحسن . "[٢] .

وهنا يجمع سيبويه أكثر من علّة لإدغام اللام في الراء ، وهي قرب المخرجين ، وانحرافهما نحو اللام ، وتدخل طرف اللسان في أدائهما ، فضلاً عن اشتراكهما في صفة الشدّة .

**٧ ) النون والراء :**

" النون تدغم في الراء ، لقرب المخرجين على طرف اللسان ، وهي مثلها في الشدّة ، وذلك قولك : من رّاشد ، ومن رّأيت . "[٣] .

**٨ ) النون واللام :**

" وتدغم في اللام لأنها قريبة منها على طرف اللسان ، وذلك قولك : من لّك ، فإن شئت كان إدغامًا بلا غنّة فتكون بمنزلة حروف اللسان ، وإن شئت أدغمت بغنّة لأن لها صوتًا من الخياشيم فترك على حاله ، لأن الصوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب ، فيغلب عليه الاتفاق ."[٤]

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٥٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٥٢ .

(٣) الكتاب ٤ / ٤٥٢ .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٥٢ .

وفي هذا النص علّل صاحب الكتاب إدغام النون في اللام ، وكان على نوعين :

- بلا غنّة : لأن النون واللام من أصوات اللسان ، نحو : من لّك .
- بغنّة : إذ تغلب فضيلة الغنّة مع النون على الصوت الذي يليه ( = اللام)

**٩ ) النون والميم :**

" وتدغم النون مع الميم لأن صوتهما واحد ، وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت ، حتى أنَّك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون ، حتى تتبين ، فصارتا بمنزلة اللام والراء في القرب ، وإن كان المخرجان متباعدين، إلا إنهما اشتبها لخروجهما جميعًا من الخياشيم . "(١) .

**١٠ ) النون والباء :**

" وتقلب النون مع الباء ميماً لأنهما من موضع تعتل فيه النون ، فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء من موضع الميم ، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع ، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع ، ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج ، وانها ليست فيها غنّة ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم ، وذلك قولك : ( مَمبك ، يريدون ( من بك ) و ( شمباء ) و ( عمبر ) يريدون (شنباء ) و ( عنبر ) . "(٢) .

النون مع الباء أمام المؤدي فيها خياران لغرض الإدغام :

الأول : أن يكون تأثير الباء رجعيًا ، فتقلب النون باءً ، ولم يتسنَّ له ذلك لبعد مخرج الباء عن النون فضلاً عن عدم وجود غنّة فيها .

والثاني : أن تنقلب النون إلى أقرب الأصوات من الباء وهي الميم ، لقرب

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٥٢ – ٤٥٣ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٥٣ .

المخرجين فضلاً عن اتصافهما بالغنّة .

١١ ) **النون والواو :**

وتدغم النون مع الواو بغنة وبلا غنّة ، لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون ، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا أنَّ الواو حرف لين يتجافى عنه الشفتان، والميم كالباء في الشدّة وإلزام الشفتين ، فكرهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون ، وليس مثلها في اللين والتجافي والمد فاحتملت الإدغام كما احتملته اللام "(١) .

وهنا يلتفت سيبويه إلى صميم العملية الأدائية التي تمنع النون أن تقلب ميمًا مع الواو معللا ذلك بالتناقض الأدائي ، ولاسيما الشفتان ، إذ إنَّ الواو تريد لهما الانفراج ، والإطباق التام هو ما تريده الميم فضلاً عن فضيلة الواو ( =اللين)، ولذا أوثر إدغام النون بغنة ، وبلا غنة لأنها من مخرج الميم الذي أدغمت فيه النون .

١٢ ) **النون والياء :**

" وتدغم النون مع الياء بغنة وبلا غنة لأن الياء أخت الواو ، وقد تدغم فيها الواو فكأنها من مخرج واحد "(٢) .

ويعلل ابن يعيش علّة إدغام النون في المواضع المتقدمة ( ٧ – ١٢ ) بقوله : إنَّ الإدغام ناجم من علّة مقاربة أصوات ( يرملون ) للنون " في المنزلة الدنيا من غير إخلال بها ، وإدغامها في الراء واللام أحسن من البيان لفرط الجوار، وذلك نحو ( من لّك ) ، و ( من رّاشد ) ، والبيان جائز ، وإدغامها في الميم نحو ( من محمد ) و ( ممن أنت ) وذلك أن الميم وإن كان مخرجها من الشفة فإنها تشارك النون في لخياشيم لما فيها من غنّة ، والغنّة تسمع كالميم ... وأما

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٥٣ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٥٣ .

إدغامها في الياء والواو من نحو ( من يّأتيـــك ) و ( من وّال ) فذلك من قبـــل أن النون بمنـــزلـــة حروف المـــد نحو الواو واليـــاء لأن فيها غنـــة كما أنّ فيها لينًا "[1] .

**١٣ ) لام المعرفة :**

" و ( لام المعرفة ) تدغم في ثلاثة عشر حرفًا لا يجوز فيهـا معهـن إلا الإدغام ، وكثرة موافقتها لهذه الحروف ، واللام من طرف اللسان ، وهذه الحروف أحد عشر حرفًا ، منها حروف طرف اللسان ، وحرفان يخالطان طرف اللســان ، فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام ....

والأحد عشر حرفًا : النون ، والراء ، والدال ، والتاء ، والصاد ، والطاء والزاي ، والسين ، والظاء ، والثاء ، والذال .

واللذان خالطاها : الضاد ، والشين ، لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتـى اتصلت بمخرج اللام ، والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء "[2] .

علل سيبويه وجوب إدغام اللام في هذه الأصوات بأنها من حيّز واحـد ، فضلاً عن كثرة الاستعمال ، إذ توافق اللام هذه الأصوات ، أما الضاد والشـين ، فالدليل على قرب مخرجهما من اللام إن استطالتهما تخلق مخالطتهمـا لـلام فـي مخرجه ، وعليه اجتمع لتعليل إدغام لام التعريف مع هذه الأصوات أمران : قرب المخرج وكثرة الاستعمال .

**١٤ ) لام ( هل ) و ( بل ) :**

استوجب سيبويه إدغام لام التعريف في ثلاثة عشر صوتًا ، ولم يكن الأمر على هذا النحو من لام ( هل ) و ( بل ) بل كان الإدغام جائزًا ، فقد وضع معيارًا لتجويز إدغام اللام في تلك الأصوات ، على النحو الآتي :

---

(١) شرح المفصل ٤ / ٥٢٦ .

(٢) الكتـــاب ٤ / ٤٥٧ .

- <u>الأحسن</u> : إدغام اللام في الراء ، " وذلك قولك : هرّأيت ) لأنّهـا أقـرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها ، فضارعتا الحرفين اللذين يكونـان مـن مخرج واحد ، إذا كانت اللام ليس حرف أشبه بها منها ولا أقرب "(١) .
- <u>الجائز</u> : " وهي مع الطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين جـائزة ... لأنهن قد تراخين عنها ، وهن من الثنايا ولـيس مـنهن انحـراف ، وجواز الإدغام على أنّ آخر مخرج اللام قريب مـن مخرجهـا ، وهـي حروف من طرف اللسان "(٢) .
- <u>الضعيف</u> : " وهي الظاء والثـاء والـذال جـائزة ولـيس كحسـنه مـع هؤلاء ، لأنّ هؤلاء من أطراف الثنايا وقد قاربن مخرج الفاء . ويجـوز الإدغام لأنهنّ من الثنايا كما أنّ الطاء وأخواتها من الثنايا وهن من حروف طرف اللسان كما أنهنّ منه "(٣) . " وإنما جعل الإدغام فيهن أضعف وفي الطاء وأخواتها أقوى لأن اللام لم تسفل إلى أطراف اللسان ، كما لم تفعل ذلك الطاء وأخواتها "(٤) .
- <u>الأضعف</u> : " وهي مع الضاد والشين أضعف لأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان ، والشين من وسطه "(٥) .
- <u>الأقبح</u> : " والنون إدغامها فيها أقبح من جميع هذه الحروف ، لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم ، فلم يجسروا علـى أن

---

(١) الكتـــاب ٤ / ٤٥٧ .
(٢) الكتـــاب ٤ / ٤٥٧ – ٤٥٨ .
(٣) الكتـــاب ٤ / ٤٥٨ .
(٤) الكتـــاب ٤ / ٤٥٨ .
(٥) الكتـــاب ٤ / ٤٥٨ .

بخروجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النـــون ، وصـــارت كأحدها في ذلك "[١] .

**١٥ ) أصوات طرف اللسان والثنايا :**

*** الدال والطاء :**

في نحو ( اضبدَّلمًا ) في ( اضبط دلمًا ) ، علل سيبويه إدغام الطاء في الدال بقوله : " لأنهما من موضع واحد ، وهي مثلها في الشدّة ، إلا انك قـد تـدع الإطباق على حاله ، فلا تذهبه لأن الدال ليس فيها إطباق ، فإنما تغلب على الطـاء لأنها من موضعها ، ولأنها حصرت الصوت من موضعها كما حصـرته الـدال ، فأما الإطباق فليست منه في شيء ، والمطبق أفشى في السمع ... وتصير الدال مع الطاء طاءً ، وذلك : انقطَّالبًا "[٢] .

ويتضّح أنَّ مرجعيات سيبويه في تعليل الإدغام بين الدال والطاء إنَّما هي المخرج والصفة في إدغام الطاء في الدال ، فنجد سـيبويه يغلـب الـدال وذلـك لأمرين:

- إن الطاء والدال كليهما من حيز واحد .
- وكلاهما يحصر الصوت بغية الانفجار ( = الشدّة ) .

أما الإبقاء المحتمل للإطباق المرافق لإدغام الطاء في الدال ؛ فعلى الرغم من تغليب الدال فقد كان تحسبًا من الإجحاف بفضيلة الطاء ، والإبقاء علـى الإطبـاق إنما هو أمارة على أنَّ الصوت المدغم هو الطاء لا غير ، ولأننا لا نجحف بالطاء في الإطباق فقد تدغم الدال في الطاء نحو : ( انقدْ طالبًا ) .

*** الطاء والتاء :**

ولقرب المخرج علل سيبويه إدغام الطاء في التاء ، غير أنَّـه يـرى أن

---

(١) الكتـــاب ٤ / ٤٥٩

(٢) الكتـــاب ٤ / ٤٦٠

إذهاب الإطباق مع التاء أمثل منه مع الدال [١] .

* **التاء و الدال :**

" والتاء والدال سواء كل واحدة منهما تدغم في صاحبتها ، حتـــى تصـــير التاء دالاً ، والدال تاءً ، لأنهما من موضع واحد ، وهما شديدان ليس بينهما شـــيء إلا الجهر والهمس ، وذلك قولك : أنعدّلامًا ، وأنقتّلك ، فتدغم "[٢] .

* **الصاد والزاي والسين :**

تدغم الصاد في السين نحو : ( افحسّالمًا ) أي ( افحص ســـالمًا ) لأنهمـــا مهموستان فضلاً عن كونهما من موضع واحد وعلى نحو من ذلك تدغم الصاد في الزاي ، نحو : ( افحزّردة ) ، أي ( افحص زردة ) ، وقد تدغم السين والزاي فـــي الصاد ويصيران صادًا " لرخاوتهن وتجافي اللسان عنهن "[٣] ، نحو ( احبصّابرًا) أي ( احبس صابرًا ) أو ( اوجصّابرًا ) أي ( اوجـــس صـــابرًا ) ، ولأن الســـين والزاي ليس بينهما سوى الجهر والهمس فقد أدغمن بعضهن في بعض .

* **الظاء والذال والثاء :**

" وقصة الطاء [ كذا ] الذال والثاء كذلك أيضًا ، وهي مع الذال كالطاء مع الدال لأنها مجهورة ، مثلهما وليس يفرق بينهما إلا الإطباق . وهي من الثاء بمنزلة الطاء من التاء ، وذلك قولك : ( احفذّلك ) فتدغم ، وتـــدع الإطبـــاق ، وإن شـــئت أذهبته "[٤] .

* الطاء والدال والتاء مع ( الصاد والزاي والسين ):

" والطـــاء والدال والتـــاء يدغمن كلهن في الصاد والزاي والسين لقـــرب

---

(١) ينظر : الكتـــاب ٤ / ٤٦٠ .
(٢) الكتـــاب ٤ / ٤٦١ .
(٣) الكتـــاب ٤ / ٤٦١ .
(٤) الكتـــاب ٤ / ٤٦٢ .

المخرجين ، لأنهن من الثنايا ، وطرف اللسان ، وليس بينهن في الموضـــع إلا أنَّ الطاء وأختيها من أصل الثنايا ، وهن من أسفله قليلاً مما بين الثنايا "[١] .

***  الظاء والذال والثاء مع ( الصاد والزاي والسين ):**

تدغم أصوات الظاء وأخواتها في الصاد وأخواتها " لأنهــن مــن طــرف اللسان وأطراف الثنايا وهن أخوات ، وهن من حيز واحد ، والــذي بينهمــا مــن الثنيتين يسير "[٢] .

***  الظاء والذال والثاء مع ( الطاء والدال والتاء) :**

" و الظاء والثاء والذال أخوات الطاء والدال والتاء لا يمتنع بعضهن مــن بعض في الإدغام لأنهن من حيز واحد ، وليس بينهن إلا ما بــين طــرف الثنايــا وأصولها "[٣] .

*** الطاء والدال والتاء مع الضاد :**

" وقد تدغم الطاء والتاء والدال في الضاد لأنها اتصــلت بمخــرج الــلام وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان ، ولم تقع مــن الثنيّة موضع الطاء لانحرافها ، لأنَّك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين ، وهي مع ذا مطبقة ، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك أدغموها فيها ، كما أدغموها في الصــاد وأختيها ، فلما صارت بتلك المنزلة أدغموا فيها التاء والدال ، كما أدغموهــا فــي الصاد لأنَّهما من موضعها "[٤] .

***  الظاء والذال والثاء مع الضاد :**

وهــذه الأصوات تدغــم في الضاد لأنـــها " مــن حروف طرف اللسان

---

(١) الكتـــاب ٤ / ٤٦٣ .
(٢) الكتـــاب ٤ / ٤٦٤ .
(٣) الكتـــاب ٤ / ٤٦٤ .
(٤) الكتـــاب ٤ / ٤٦٥ .

والثنايا ، يدغمن في الطاء وأخواتها ، ويدغمن أيضًا جميعًا في الصـاد والسـين والزاي ، وهو من حيّز واحد ، وهن بعد في الإطباق والرخاوة كالضاد ، فصارت بمنزلة حروف الثنايا ."[١] .

*** الطاء والدال والتاء مع الشين :**

وتدغم هذه الأصوات في الشين " لاستطالتها حين اتصـلت بمخرجهـا ، وذلك قولك : اضبشّبَّثًا ، وانعشّبَّثًا ، وانقشّبَّثًا "[٢] .

*** الظاء والذال والثاء مع الشين :**

وتدغم هذه الأصوات في الشين " لأنهم قد أنزلوها منزلة الضاد ، وذلـك قولك : احفشّنْباء ، وابعشّنباء ، وخشّنباء "[٣] .

وبعد ، فإن الناظر إلى نهج سيبويه في تعليل مظاهر الإدغام في الأصوات المتقاربة يكشف أنه يعمد إلى المجاميع الصوتية المتوسطة ، لأنها توفّر له الفرصة في تعليل مظاهر الإدغام بتغليب بعض الصفات على بعض ، بل قد تغلب الصـفة على المخرج ، فضلاً عن أنّ هذه المجموعات تراعي كون بعض الأصوات منطقة ربط واتصال بين أصوات متباعدة ، فالزاي مثلاً تحتل موقعًا وسطًا بين مجموعـة السين والصاد مكونة بذلك المجموعة الصفيرية ، ومجموعة أخـرى مـن الظـاء والذال والثاء تشترك فيها الزاي والظاء في الجهر ، ويقترب صوت الثاء في هـذه المجموعة من صوتي السين والصاد لاشتراكه معهما في صفة الهمس[٤] .

---

(١) الكتـاب ٤ / ٤٦٥ .

(٢) الكتـاب ٤ / ٤٦٦ .

(٣) الكتـاب ٤ / ٤٦٦ .

(٤) ينظر : تحليل الخطاب الشعري ، البنية الصوتية ٧٢ .

# النتائج والتوصيات

## خاتمة بالنتائج والتوصيات

روي عن الخليل قوله : " إنَّ العرب نطقت علـــى ســـجيتها وطباعهـــا ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها . واعتللت أنا بما عندي أنه علّة لما علّلته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء ، عجيبـــة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق اليقين ، أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أنَّ ذلك مما ذكـــره هـــذا الرجـــل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول ؛ فليأتِ بها " الايضاح في علل النحو ٦٦ .

### أولاً : النتائج العامة :

وهذه النتائج منها ما بنا حاجة إلى دراسته دراسة مســـتقلة ومستفيضـــة ، للتأكد من صحتها على وجه اليقين ، وهي :

- لم يكن التلازم بين العلة والمعلول التلازم المعهود عنها عند مـــن أســـس لمفهوم العلة ، وأعني الفلاسفة والمتكلمين ، بل كان فيها تسمحاً ملحوظـــاً ينسجم وطبيعة اللغة ومنطقها الخاص .
- ولأن العلوم تسير إلى التخصص الدقيق فإنّه من الواجـــب الفصـــل بـــين المفاهيم والمصطلحات ، وعليه ينبغي الفصل بين العلة النحوية ، والعلـــة الصرفية ، والعلة الصوتية .

- إنَّ الكتاب لم تتوافق فيه الأحكام والتعليلات ابتداءً ، بل جاء بعد مرحلة استقرار لكثير من المفاهيم والقواعد التي أريد صيانتها وتسويغها ، وإلا لماذا تزّاور أضواء التعليل مع بعض الظواهر الصوتية ذات اليمين وذات الشمال ، ولاسيما مع الظواهر الصوتية التي تشهد حضورًا سياقيًا وأدائيًا مما يجعلنا نقف مستفهمين بين الفينة والأخرى ، وأغلب ظني أنَّ ذلك ناجم من حرص سيبويه على عدم تشويه القاعدة ، وعليه لا ينبغي للألف – مثلا – أن تكون ساكنة إذا وليها متماثلان متحركان لأن ذلك إنما يعارض شرط الإدغام ( = سكون الأول ) إذ يتحقق التقاء الساكنين ، ويجب التخلص منه حينئذ بحذف الأول أو تحريكه ، والألف لا تقبل الحركة ، وقد عدّها سيبويه – من قبل – حركة عندما لم تعترضه القاعدة ، وعندي أن لا ضير في ذلك على سيبويه ولا تثريب لأنَّ الكتاب وإنْ جاء لاحقًا – أي بعد استقرار كثير من المفاهيم – يبقى صورة من معطيات مرحلة التأسيس .
- لم يكن الكتاب من الأمالي ، فقد لاحظت أن الكتاب أعدّ له إعداد باحث يدلنا على ذلك كثرة الإحالات والتنبيهات على ما سيأتي ، أو إلى ما تقدّم .
- التأسيس لمفاهيم جديدة تنضوي تحت موضوع الإدغام وقد تجلى ذلك في نمطين أسمينا الأول سطحي ، والثاني تحتي ، أما الأول : فيتضمن الإدغام المكاني والزماني ، وأما الثاني فيتضمن الإدغام العروضي والمقطعي . والحق أنَّ الضوء كان مسلطًا على أول الأنواع ، وهو الإدغام المكاني ، فقد بقيت الأنواع الأخرى ميدانًا للدرس لمن يريد الوقوف على خفايا هذا الموضوع من زواياه المختلفة .
- إمكانية أن تكون الهمزة أصل الأصوات ، وإن الاستعداد النطقي لها هو أصل الأصوات ، والمنعم النظر في أصوات العربية نطقًا وصفات وتعاملات كثيرًا ما يجد الأصوات تتلوّث بالهمزة إلى الحد الذي لا تخلو

فيه الدراسات اللغوية المهمة ؛ القديمة منها والحديثة من باب عريض يسمّى باب الهمز ، وعليه يمكن القول باحتمال أن تكون الهمزة أصل الأصوات لاعتبارات ذكرت في موضعها من هذا البحث .

- ومن النتائج التي لا تُغفل في هذه الأطروحة ما تمخض عن دراسة الأصوات في ضوء الأعضاء النطقية المشاركة في إنتاج الأصوات ، أو في ضوء الحركة اللسانية المرافقة لكل صوت ، فضلاً عن موازنة ما جاء في الكتاب من توصيف للأعضاء النطقية مع كل صوت ممَّا جاء به المحدثون .

وعليه يمكن الالتفات إلى أبجدية عضوية للأصوات على النحو الآتي :

١. الأبجدية الأولى يمكن تسميتها ( الأبجدية اللسانية ) ، وتكون في ضوء الحركة اللسانية المرافقة لإنتاج كل صوت ، ولاسيما ان اللسان ينقسم على عدة نواحي ، وقد رسم سيبويه خارطته على وجه الإجمال نحو المقدمة أو المؤخرة أو الوسط ، وعلى وجه التفصيل عبر الالتفات إلى مناطق اللسان الأخرى نحو طرف اللسان ، أو مستدقه ، أو حافته ، وكذلك فعل المحدثون ، فاللسان عندهم مرصود من كل نواحيه مختبريًا ، وعليه يمكن القول بالأبجدية اللسانية للأصوات على النحو الآتي :
   - الأصوات غير اللسانية التي لا حركة للسان معها ، أو قل إن اللسان معها في وضع محايد .
   - الأصوات اللسانية ، وتنقسم على أحادية الحركة ، أو ثنائيتها ، أو ثلاثيتها .
٢. الأبجدية الثانية ، ويمكن تسميتها ( الأبجدية العضوية ) ، وتكون في ضوء مجموعة أعضاء الجهاز النطقي المشاركة في إنتاج صوت معين ، وتكون على النحو الآتي :
   - الأصوات الأحادية .
   - الأصوات الثنائية .

- الأصوات الثلاثية .

وعند هذا الحد تنتهي أصوات سيبويه ، أما في ضوء ما يرصده الدرس الصوتي الحديث من أعضاء الجهاز النطقي فقد تطول القائمة لتصل إلى الأصوات السداسية ، أو السباعية .

**ثانيًا: النتائج الخاصة :**

**أ ) نتائج الفصل الأول :**

- تابع البحث في هذا الفصل مصطلح التعليل عند الفلاسفة والأصوليين ، ثم اللغويين ، وخلص إلى ضرورة التمييز بين التعليل النحوي ، والتعليل الصرفي ، والتعليل الصوتي ، بواسطة معطيات العلم الذي يستثمر ذلك المصطلح ، وانتهينا إلى أنّ التعليل الصوتي هو ما يعنى بمجموع العمليات التي تنتظم بموجبها عملية النطق من جانب المتكلم ، الأمر الذي أمدنا بالمفاهيم الصوتية التي تخولنا البحث عن العلّة والتعليل الصوتي في جميع مستويات الأداء اللغوي ؛ صوتًا ، وصرفًا ، ونحوًا ، ودلالةً .
- إن ما ينسحب على العلّة والتعليل الصوتي ينسحب على التعليل الصوتي والصرفي ، ولاسيما على صعيد النشأة والتطور ، وعلى صعيد النوع ما كان منها جائزًا ، أو موجبًا .
- تغليب النحو على بقية علوم العربية فيما أثر عن العرب يترتب عليه تغليب مصطلح العلة النحوية والتعليل النحوي على العلة الصرفية و التعليل الصرفي ، أو العلة الصوتية والتعليل الصوتي .
- إمكانية دراسة العلة في كتاب سيبويه في ضوء مستويات التحليل اللغوي – أعني الصوتي والصرفي والنحوي – وبذلك نضع حدًا لكون العلة نحوية وحسب .
- العلة اللغوية فيها تسمّح قياسًا إلى العلل المنطقية ، أو الكلامية ، ولا غضاضة في ذلك على العلة والتعليل اللغوي ولا تثريب ، فمبدأ أهل

الفلسفة أنّ لكل شيء منطقه وضروراته وأحكامه ، ومنطق اللغة ظني اجتهادي ، مما أسبغ على العلة والتعليل اللغوي هذه السمة .

- لم يصرح سيبويه بلفظة ( العلّة ) إلا نادرًا قياسًا إلى ما توافر من مبحث (التعليل ) في الكتاب ، ومرد ذلك – بحسب ما أراه – إلى الغاية التعليمية التي جاء من أجلها الكتاب ، ولاسيما أنّ التعليم من أدواته بسط الأمور وتسهيلها إلى الحد الذي يستطيع المتلقي إدراك غاية ما يتعلمه ، وسبر أسراره .

ويمكن القول إن الغاية التعليمية لم تكن وراء عدم تصريح سيبويه بلفظ (العلّة) وحسب ، إذ إن التعليل لم يكن في الكتاب مطلبًا بذاته كما حصل فيما بعد ، فقد صارت تؤلف فيه الكتب حين عندما تعقّد فصار يأخذ طابعًا فلسفيًا لا طائل من ورائه غير الجدل .

- لم تكن العلّة ترادف الحكم في الكتاب ، بل تحرّكت على وفق حاجة الكتاب للإتيان بها ، فمرة ترافق الحكم ، وأخرى تسبقه ، وثالثة تكون العلّة مرجأة .
- مفهوم الدليل لا يعني مفهوم العلّة عند سيبويه ، وقد صرّح لكل منهما في سياق معين .
- لم يخلُ الكتاب في مجموع نسخه من الإشارة إلى استدلال سيبويه بالقراءات الشاذة ، وتعليلها ، أو الافادة منها في التعليل ، وإذا كان هذا حال سيبويه مع القراءات الشاذة ، فالباحث على خلاف مع الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي يرى أن سيبويه لم يعتد بالقراءات القرآنية .
- على الرغم من هيمنة الخليل – بوصفه مرجعًا رئيسًا للكتاب – إلا أنّ الموضوعية دفعت سيبويه إلى الانتصار لآراء غيره من العلماء .
- لم يكن التعليل يتصدى للمسائل الصوتية وحسب ، بل كانت له اتجاهات ترافق مستويات الأداء اللغوي ؛ أعني الصرف والنحو والدلالة واللهجات

## ب ) نتائج الفصل الثاني :

- جرت العادة في كثير من الدراسات الصوتية السابقة على تصنيف الصفات الصوتية في ضوء الصفات التي لها مقابل ، والصفات التي ليس لها مقابل أو المفردة ، ثمّ الصفات المخرجية ، إلا أنّنا نحونا في هذه الأطروحة إلى غير ذلك ، فقسمنا الصفات على سمعية ، ونطقية ، ومخرجية ، بعد أن روعي في التصنيف الأثر الراجح ، فإذا كان الأثر الراجح في التعليل الصوتي هو الأثر السمعي صنفت الصفة في الصفات السمعية ، أما إذا كان الأثر الراجح هو الأثر النطقي ؛ صنفت الصفة في الصفات النطقية ، ولا غرابة وهذه الحال إذا ما وجدنا الصفات السمعية تعلل بالأسس النطقية.
- حدد البحث جملة من المفاهيم التي أسس عليها تعريف سيبويه للجهر والهمس ، نحو المخرج ، والموضع ، والاعتماد ، والنفس ، والصدر ، فضلاً عن الإشباع والإضعاف .
- خالف الباحث ، الدكتور ( آرتور شادة ) في كون ( صوت الصدر ) يتضمن الإشارة إلى الرئة ، وقد أظهر البحث بعد عرض مفهوم ( صوت الصدر ) على الكتاب ، انه يتضمن الإشارة إلى الحنجرة ، ثمّ الوترين الصوتيين .
- خالف الباحث السلوك العلمي الذي وصل به الدكتور إبراهيم أنيس إلى تسجيل استشعار سيبويه لكل من الرئة والوترين الصوتيين ، فقد وصل الدكتور إبراهيم أنيس بمعلومات مسبقة أسقطها على نص التعريف والرواية ، أما البحث فكان دليله إلى ما وصل إليه الكتاب نفسه ، ثمّ حقيقة ما عناه سيبويه بالمفاهيم الدالة على الرئة والوترين الصوتيين .

- مفهوم الاعتماد الوارد في تعريف الجهر والهمس يعني به سيبويه (الإعاقة المخرجية ) ، وقد تمد تلك الإعاقة المخرجية ، أو التصنيف إلى ما يستوجب معه حبس النفس مما ينجم عنها صوت مجهور ، أو إضعاف الإعاقة المخرجية مع بعض الأصوات فينجم عن ذلك الصوت المهموس ، فالاعتماد مفهوم آلي في إنتاج الصوت ، ويمكن السيطرة عليه ، والتحكم به .
- عرض البحث للأسباب التي تدعو إلى القول بجهر الهمزة وشدّتها ، وأبرز تلك الأسباب : ان ما يتطلبه جهر الهمزة عند المحدثين تتوافر عليه في حركة انطباق الوترين الصوتيين وانفتاحهما ، وهذه الحركة وإن بدت لبعضهم غير الاهتزاز المشترط للجهر ، فإنّ الاهتزاز يمكن القول عنه إنه درجة من درجات الحركة بكل الأحوال ، كما أنّ كلاًّ من الانطباق والانفتاح درجة من درجات الحركة .
- إن ( العين ) الصوت الوحيد الذي نعت بالبينيّة ( = بين الرخوة والشديدة ) في ضوء مبدأ المشابهة ، أما بقية الأصوات التي طالتها الصفة – فيما بعد – فمنها ما نعت بصفة نطقية مثل المنحرف والمكرر ، ومنها ما نعت بصفة سمعية مثل الغنّة ، فضلاً عن تعزيز تلك الصفات بالتصريح بشدتها ، أو نفي الرخاوة عنها .
- ردّ البحث اعمام المبرّد لعلة ( الاستعانة ) على مجموعة ( لم يروعنا ) .
- في ضوء الكتاب صنّفت درجات الإشراب على النحو الآتي :

– الإشراب الفمي ، أو الصويتي .
– الإشراب الحنجري ، أو النفخي .
– الإشراب الرئوي ، أو النفسي .

- فهم سيبويه للإطباق والانفتاح ينسجم ومعطيات علم اللغة الحديث ، ولاسيما الدرس الصوتي .

- لم يُسْتَثْمَرْ – بعد سيبويه – مصطلحا الإصعاد والانحدار المرافقان للاستعلاء والاستفال ، واستعملا رديفين وحسب ، والحق أنَّ الإصعاد يعد حركة عضوية متدرجة تصاحب اللسان حتى يستقر في منطقة إنتاج الصوت المستعلي إلى الحنك الأعلى ، أما الانحدار المرافق لمفهوم الاستفال فيمكن أن يقال عنه – أيضًا – إنّه حركة عضوية تدريجية للسان حتى يستقر في موضع الصوت المستفل ، والدليل على ذلك ببساطة شديدة أن أصوات الاستعلاء لا يمكن أن تكون في المنزلة نفسها من الحنك الأعلى ، وهي في أجلى تقسيم صوتي حديث طبقية وإطباقية .
- تعريف القلقلة على أنها حركة لسانية أو شفوية مصاحبة لأصوات ( قطب جد ) في حال الوقف ينجم عنها صويت في الفم لغرض إيضاحها .
- الصوت المرافق لأصوات ( قطب جد ) قدّمنا له تفسيرًا صوتيًا ينسجم وطبيعة الدرس الصوتي الحديث .
- استطاع الباحث التفريق بين استطالة الضاد واستطالة الشين .
- لم تحظَ الصفات المخرجية بتعليل صفاتها ، وكانت أشبه بألقاب وكنىً ، فلا علة وهذه الحال للصفات المخرجية غير ما ينجم عن مراقبة سيبويه لأداء الجهاز الصوتي ، ثم تسمية الأصوات بالمواضع التي تنطلق منها .
- إن الأسنان لم تكن عند سيبويه مواضع إخراج صوتي وحسب ، كما عهدنا ذلك عند من سبقونا إلى قراءة الكتاب قديمًا وحديثًا ، وإنما هي (=الأسنان ) بحسب قراءة الباحث – فضلاً عمّا تقدّم – :

– أصابع يشير بها سيبويه إلى مناطق اللسان المرصودة في أداء بعض الأصوات ، ومناطق اللسان عند سيبويه هي : الطرف ، والحافة ، والأقصى، والأدنى ، والظهر ، والوسط ، والمستدق .

– وعليه فالأسنان وحدة قياس يؤشر بها سيبويه المساحة المشغولة من اللسان طولاً وعرضًا .

## ج ) نتائج الفصل الثالث :

- تابع البحث تطور مفهوم الإمالة من سيبويه إلى غيره من علمـــاء اللغــة والقراءات فضلاً عن المحدثين ، وبعد أن كانت ألإمالة عند سيبويه النحــو بالألف إلى الياء ، أو الفتحة إلى الكسرة ، توسّعت عند ابن جنـــي لنــرى الفتحة المشوبة بشيء من الكسرة ، أو الضمة منحوًّا بها إلى الكســرة ... إلخ ، وبعد أن كان شرط الإمالة عند سيبويه أن يكون بتأثير الكسرة بعــد الألف ، أو قبلها ، فإنّها عند ابن جني متأتية من تأثير الفتحة المنحو بهـــا إلى الكسرة ، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء .
- تابع البحث تصنيف الإمالة عند ثلاث طوائف ؛ هم النحـــاة ، والقـــرّاء ، والمحدثين ، وفي ضوء الكتاب افترضنا تصنيف الكتـــاب للإمالـــة علـــى النحو الآتي :
  - تصنيفها على أساس أقسام الكلمة ( الاسم والفعل والحرف ) .
  - تصنيفها على أساس الأصل ( أصل الألف اليائي أو الواوي ).

أما التصنيف الصوتي المقترح للإمالة في ضوء معطيات الـــدرس الصـــوتي الحديث ، فقد كان على النحو الآتي :

- الإمالة التقدميّة .
- الإمالة الرجعية .
- الإمالة الذاتية .
- الإمالة الدلالية .

- وفي التعليل الغائي للإمالة ؛ بيَّن الباحث أنَّ مظـــاهر الإمالـــة لا يتكفـــل بتعليلها قانون واحد من القـــوانين الصـــوتية ، إذ إنَّ لكـــل مظهـــر ، أو مجموعة من المظاهر حيثيات تختلف عن غيرها ، ويمكـــن أن ينتخـــب لكل مظهر قانون ينسجم والطبيعة الصوتية لذلك المظهر الصوتي ، وعليه

فللإمالة غايات تتنوع بتنوع المرصود من مظاهرها ، فإذا تكفل قانون الجهد الأقل بتسليط الضوء على العلة الغائية لإمالة الألف المسبوقة بالكسر ، فإنّنا بلا شك سنتوكأ على قانون جرامونت ( الأقوى ) في الوصول إلى غاية الإمالة في الألف الذي يتنازع على إمالته الراء مع أصوات الاستعلاء .

- وفي باب الإمالة بتأثير الراء ، فإنّه في ضوء المعايير التي يضعها سيبويه يمكننا القول : إنّ إمالة الألف بكسر الراء أولى فيما كان أوله مكسورًا من جهتين :

– التأثير التقدمي للكسرة في الإمالة يطال الألف ، ولو كان بينهما حرفان الأول منهما ساكن ، أو كان بينهما حرف متحرّك .

– الكسرة في أوّل ( حمار ) ألزم من الكسرة في رائه ، إذ إنّ الأخيرة متغيّرة بتغيّر الموضع الإعرابي الذي تشغله ، وكلما كانت الكسرة ألزم كانت أقوى في الإمالة .

- فيما يتعلق بالإمالة في ( حِمارِك ) نقول : إنّ الكسرة في الراء متغلّبة على الكسرة أولاً في إمالة الألف لعلّتين :

– المضاعفة التي تستدعي سعة في مساحة الكسرة لا تتوفر للكسرة أولاً .

– الملاصقة ، إذ إنّ الراء المكسورة تلاصق الألف حين يفصل بينهما ( = الألف ) وبين الكسرة أولاً حرف متحرّك .

- من مطلب التنازع بين الراء وأصوات الاستعلاء على الألف ، وبيان القدرة لكل منهما على استمالة الألف إلى ما ينسجم وأداء كل منهما ، وما يرافق تلك المظاهر من تعليلات تجعلنا أمام حقائق قد ترتقي إلى مستوى القواعد ، وهي :

- إذا تساوت المساحة الصوتية بين الاستعلاء والألف من جهة ، وبين الراء المكسورة والألف من جهة أخرى ، فالغلبة للراء على الاستعلاء في إمالة الألف ، نحو : ( من قرارِك ) و ( غارِب ) .
- إن الراء المكسورة كسرة لازمة ، وكانت بعد الألف مباشرة فإن لها ( = الراء ) قصب السبق في الإمالة على الاستعلاء المتقدم على الألف ، أو المتأخر عنها ، إذ لا يستطيع إبقاءه منصوبًا .
- إذا كانت كسرة الراء التالية للألف كسرة طارئة بفعل الإعراب فإن للاستعلاء وإن تأخر عنها ( = الراء المكسورة ) القدرة على تجاوز ما لها من تأثير وإبقاء الألف منصوبًا .

- وفيما يخص مبحث الإعلال ، فبعد عرض ما ورد من تعريفات ، اقترحنا التعريف الآتي : الإعلال : هو التداخل الصوتي لأصوات الهمزة من الألف والياء والواو بينها وبين ذواتها وبين بعضها بعضًا لتقاربٍ في طبيعتها الأدائية فضلاً عن السياقية ، وكثرة استعمالها في الكلام ، ومن مظاهر الإعلال النقل ، والقلب ، والحذف لتأدية أغراض أدائية وبنائية ونحوية ودلالية ، والأصل فيه أن يكون في الفعل .
- العلّة الغائية للإعلال لا تنتهي عند مطلب الخفة ، أو العمل من وجه واحد ، فالإعلال هو العصا الصوتية التي يطلب بها التخفيف فضلاً عن مآرب أخرى ، إذ إن بعض مظاهر الإعلال لا يطلب بها التخفيف ، وإنما يطلب بها التمييز بين الأبنية ، أو أن يكون إمارةً على الأصل الذي ينحدر منه الصوت .
- تابع البحث جميع العلل الصوتية المرافقة لقواعد الإعلال بأنواعه الثلاثة عبر :
  - عرض نص التعليل .
  - تحليل نص التعليل .

- الموازنة بين معطيات النص الصوتية ومعطيات الدرس الصوتي الحديث .

- اعتمدنا رأي الدكتور ( هنري فليش ) في مظاهر القلب .
- ناقش الباحث رأي الدكتور عبد الصبور شاهين في مظاهر القلب ، وردَّ ما تعلّق منها بقلب الواو همزةً .
- بيَّن الباحث اضطراب مفهوم سكونية أصوات المد ، ذلك المفهوم الذي اعتمده الكتاب في تفسير كثير من المظاهر الصوتية .
- اضطراب مفهوم بعضية الحركات من أصوات المد .
- اقترح الباحث تصنيف أنواع الإعلال بالحذف في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث ، على النحو الآتي :
  - التعليل الصوتي لحذف القمة .
  - التعليل الصوتي لحذف القاعدة .
  - التعليل الصوتي لحذف المقطع .
- اقترح الباحث في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث أربع قواعد تعتمد في تعليل بعض المظاهر الصوتية في الإعلال بالحذف ، وتلك القواعد هي : قاعدة اتحاد المزدوج ، وقاعدة الانشطار ، وقاعدة حذف المزدوج ، وقاعدة اتحاد المصوتين ، وهي جميعًا سبل للتخلص من الثقل المرافق لتلك المظاهر الصوتية .

**د ) نتائج الفصل الرابع :**

- العلة الغائية للإبدال هي الميل إلى التقريب بين الصوتين المتقاربين أو المتجاورين تيسيرًا للعملية النطقية ، واقتصادًا في الجهد العضلي .
- تابع البحث العلل الصوتية لمظاهر الإبدال بين الأصوات على مستوى الصوامت ، وكثيرة هي التعليلات الموافقة لمعطيات الدرس الصوتي الحديث .

- أظهرت ( تاء الافتعال ) نمطين في التعامل الصوتي مع أصوات العربية ، وذلك على أساس من أنواع التأثير الصوتي ، وعلى النحو الآتي :
  - التأثير الرجعي لتاء الافتعال مع الواو والياء إذا كانتا في موضع الفاء من ( الافتعال ) ، فقد استطاعت التاء ابدالهما تاءً ثمّ إدغامهما ، وهنا كانت الغلبة في التأثير للتاء على الواو والياء ، لأنهما أضعف في الأداء من التاء ، ذلك الصوت الانفجاري قياسًا إلى صوتي الواو والياء الواسعي المخرج .
  - التأثير التقدمي لأصوات الإطباق والدال والذال والزاي والسين والثاء على تاء الافتعال ، إذ استطاعت تلك الأصوات من موضع الفاء في ( الافتعال) التأثير في التاء وإبدالها إلى ما يجانس تلك الأصوات ، أو يماثلها .
- في ضوء التحليل الصوتي يمكن القول : إنّ الواو المبدلة ميمًا في ( فو ) أبدلت بناءً على أنّ ( الواو ) مدّيّة لا على أساس كونها نصف صامت ، ومن ثم تعرضت تلك الواو المدّيّة إلى الانشطار ، فأبدل نصف الصائت منه ميمًا .
- كان من نتائج البحث الإجابة عن السؤال الآتي : لماذا الميم هي البديل للنون إن تلتها الياء ؟ .
- العلل المرافقة لقواعد الإبدال ومظاهره ليست بالضرورة صوتية ، فقد تكون صرفية نحو إبدال الكاف شيناً في الوقف على كاف المؤنث للفصل بين المذكر والمؤنث .
- الوقوف على الآلية التي اعتمدها من قبل سيبويه لتحديد موضع كل من القاف والكاف .
- خصّ سيبويه مفهوم الإدغام بالتعامل الصوتي للصوامت ، أما الإمالة فقد خصّ بها التعامل الصوتي للصوائت ولاسيما الألف والفتحة ، والياء والكسرة .

- شابه الإدغام الإمالة في :
  - العلّة = المشابهة والتقريب .
  - الغاية = الخفة والتمييز .
  - الأداء = العمل من وجه واحد .
- لا يغطي مفهوم الإدغام مطلق تأثيرات الأصوات في بعضها ، إذ إن كل الأصوات تمارس التأثير والتأثر ، وتحكمها في ذلك سياقات صوتية معيّنة، والمماثلة في مفهومها أعمّ من الإدغام ، وإن عدّ الإدغام من أكمل صورها .
- تصنيف الإدغام في ضوء قانون المماثلة .
- في ضوء نصوص الكتاب خلص البحث إلى أنّ العلة الغائية للإدغام هي العمل من وجه واحد ، فضلاً عن التخلص من معاودة استعمال اللسان من موضع واحد ، ففي ذلك جهد عضلي لا يخفى على من يتصوّر ذلك باختبار كلمة يتردد فيها الصوتان المتماثلان بشكل متلاصق .
- التعليل الصوتي لا يعني التلازم الحتمي بين العلة والمعلول ، فإذا تدافعت الغايتان الأدائية والدلالية في سياق صوتي يحقق الإدغام ، فإنّ المؤدي سيتجشّم عناء الأداء الثقيل تحقيقاً للغاية الدلالية ، لأن مهمة اللغة مهمة إبلاغيّة لا نظميّة .
- سجّل البحث مفارقة ، وهي أن سيبويه كان يحمل ما يجري من الإدغام في ( حيَّ ) على ما يجري في ( ودَّ ) ، بعد أن أخرج الياء الثانية في (حيِيَ ) من دائرة المعتل إلى دائرة الصحيح بفعل ملازمة الحركة لها ، غير أنَّه قال بوجوب إدغام ( ودَّ ) وجواز الإدغام في ( حيَّ ) على الرغم من أنَّ كلا المثالين أخضعهما لقوله " ما كانت عينه ولامه من موضع واحد ، فإذا تحرّكت اللام منه وهو فعل ألزموه الإدغام " .

- في ضوء نصوص الكتاب ، أسس البحث لمفاهيم صوتية أهملها القـدامى والمحدثون ، وإذا التفتوا إليها فإنهم يذكرونها بمسـميات أخـر ، وتلـك المفاهيم هي ( المعاودة ) و ( المهلة ) .
- على الرغم من تحقق شروط الإدغام الأدائية فقد سجّل البحث علّتين يمتنع إدغام المتماثلين المتصلين بوجودهما .
- في إدغام الأصوات المتقاربة قسّم سيبويه الحـديث عنهـا علـى ثلاثـة مستويات هي :
  - الأصوات التي لا تدغم .
  - الأصوات التي لا تدغم في مقاربها ، ويدغم المقارب فيها .
  - الأصوات التي يدغم بعضها في بعض .
- لم يكن التأثير لأصوات الميم والراء والفاء والشين تأثيرًا تقدميًا ، بل كان تأثيرها رجعيًا حين تلي الأصوات المقاربة لها .
- وضع سيبويه معايير خاصة لتجويز إدغام لام ( هـل ، وبـل ) وهـي : الأحسن ، والجائز ، والضعيف ، والأضعف ، والأقبح .
- إنّ الناظر إلى نهج سيبويه في تعليل مظـاهر الإدغـام فـي الأصـوات المتقاربة يكتشف أنّه يعمد إلى المجاميع الصوتية المتوسطة ، لأنها تـوفّر له الفرصة في تعليل مظاهر الإدغام بتغليب بعض الصفات على بعـض ، بل قد تغلّب الصفة على المخرج فضلاً عن أنّ هذه المجموعات تراعـي كون بعض الأصوات منطقة ربط واتصال بين أصوات متباعدة ، فالزاي مثلاً تحتل موقعًا وسطًا بين مجموعة الصاد والسين مكوّنة بذلك المجموعة الصفيريّة ، ومجموعة أخرى تتكون من الدال والثاء والظاء تشترك فيهـا الزاي والظاء في الجهر ، ويقترب صوت الثاء من هذه المجموعـة مـن صوتي السين والصاد لاشتراكه معهما في صفة الهمس .

## ثالثًا: التوصيات :

- اشهد أنني واجهت للوهلة الأولى صعوبة في قراءة الكتاب قراءة واعيةً ، ولو أنني عرضت له في مادة تفرض عليَّ بوصفي طالب دراسات عليا – أعني في الماجستير و الدكتوراه – لكانت المهمة أيسر ، ولذا أدعو إلى فرض مادة علمية تعنى بقراءة الكتاب وفك مغاليقه الأسلوبية والاصطلاحية في ضوء مرجعيات قديمة ، وفي ضوء ما اعتمدته كنت أرجع إلى كتابي شرح الشافية ، وشرح المفصل بغية فهم نصوص الكتاب.

والعمل على هذا النحو يسهم في خلق جيل من الخبراء بكتاب سيبويه يتصدون لدراسة الكتاب وتدريسه وتيسيره بأسلوب ينسجم والجيل الذي يريد البحث في الكتاب أو يبحث فيه .

- ولأنَّه الكتاب فإنني أرى ضرورة أن يعاد تحقيقه تحقيقًا يأخذ بنظر الاعتبار كل النسخ التي تصلح للتحقيق ، أو التي تتضمن الإشارة إلى مسائل مختلفة لتكون هناك سعة في مناقشة كثير من الآراء التي بنيت في ضوء هذه النسخة المحققة وأعني بها تحقيق عبد السلام هارون .
- العمل على تحقيق شرح السيرافي لكتاب سيبويه ، والتوجيه إلى ذلك بغية توفير النص المساند للكتاب المعين على فهمه ، فضلاً عن الوقوف على الجهد اللغوي للعلم من أعلام العربية .
- القول بأن الباحثين من قبل ومن بعد لم يبقوا من الكتاب ما لم يدرس قول مبالغ فيه ، فما زال الكتاب نديًا خصبًا للدراسات العليا ، ولاسيما لمن تجشّم صبر المتأمل ، وعناء المجد المجتهد ، فكلما هزّت سباك اللغة نظرية جديدة فزع طلابها إلى القديم يطلبون منها مصاديقها .

# المصادر والمراجـــع

## المصادر والمراجع :

- القرآن الكريـــــــم .

- الكتب المطبوعة :

( أ )


- أبحاث في أصوات العربية ، الدكتور حسام سعيد النعيمي ، دار الشـــؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
- إبراز المعاني في حـــرز الأمـــاني، عبـــد الـــرحمن بـــن ســـليمان أبـــو شامة ( –٦٦٥هـــ) ، القاهرة ، ١٣٤٩ هـــ .
- أبو علي الفارسي ، عبد الفتاح شلبي ، مصر ، ١٩٥٨م .
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة ، الشيخ أحمد الـــدمياطي البنّـــا (–١١١٧هـــ)، تحـــ . الدكتور شعبان محمـــد إســـماعيل ، عـــالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- أثر العلم في المجتمع ، برتراندرسل ، ترجمة الدكتور تمّام حسّان ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .
- أثر القـــراءات فـــي الأصـــوات والنحـــو العربـــي ، أبـــو عمـــرو بـــن العلاء ، الدكتور عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٩٨٧ .
- ارتشاف الضـــرب مـــن لســـان العـــرب ، أثيـــر الـــدين بـــن عبـــد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الأندلسي(–٧٤٥هـــ) ، تحـــ . مصطفى النماس ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .
- أساس البلاغة ، جارالله محمود بن عمـــر الزمخشـــري (–٥٣٨هــــــ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٤١ هـــ .

- أسباب حدوث الحروف ، ابن سينا (–٤٢٨هـ) ؛ أبو علي الحسين بن عبد الله ، مطبعة المؤيد ، دمشق ، سوريا ، ١٣٢٢ هـ .
- أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ، منشورات كلية التربية ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، ١٩٧٣م .
- أصوات العربية بين التحول والثبات ، الدكتور حسام سعيد النعيمي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .
- أصوات اللغة ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة، مصر ، ط ١ ، ١٩٦٣م .
- الأصوات اللغوية ، الدكتور إبراهيم أنيس ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ، مصر ، ط ٣ ، ١٩٦١م .
- الأصوات اللغوية ، الدكتور عبد القادر عبد الجليل ، دار الصفاء ، عمّان ، الأردن ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
- الأصول ، دراسة أبيستمولوجية ، الدكتور تمّام حسّان ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٨ م .
- أصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٣ م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج (–٣١٦هـ) ، تحـ . الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- الأضداد أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (–٣٢٨هـ) ، تحـ . محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، سلسلة التراث العربي ، ١٩٦٠ م .
- الإعجاز النحوي في القرآن الكريم ، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .

- الإغراب في جدل الإعراب ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (–٥٧٧هـ) ، مطبوع مع لمع الأدلة في أصول النحو ، تحـ . سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (–٩١١هـ) ، تحـ . الدكتور أحمد سليم الحمصي ، و الدكتور محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .
- الإقناع في القراءات السبع ، أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري، ابن الباذش (–٥٤٠هـ) ، تحـ . عبد المجيد قطامش ، دار الفكر ، دمشق، سوريا ، ط ١ ، ١٩٨٣ .
- الألسنية العربية ، علم اللغة الحديث ( المبادئ والاعلام ) ، الدكتور ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .
- الألسنية ، ريمون طحّان ، المكتبة الجامعية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م .
- الأمالي ، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (–٣٥٦هـ) ، نشر إسماعيل يوسف بن صالح بن رباب التونسي، ومحمد عبد الجواد الأصمعي ، ط ٢ ، المطبعة الأميرية .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (–٥٧٧هـ) ، تحـ . محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، مصر ، ط ٤ ، ١٩٦١ م .
- أوضح المسالك إلى إلفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (–٧٦١هـ) ، تحـ . محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت، لبنان ، ط ٥ ، ١٩٧٩ م .

- الايضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجـاجي ( -٣٤٠هـــ) ، تحـــ . مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦ م .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (-٣٢٨هـ) ، تحـ . محمد محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات المجمع العلمي للغة العربية ، دمشق ، ط ٥ ، ١٩٧١ م .

( ب )

- البحث اللغوي ، الدكتور محمود فهمي حجازي ، القاهرة ، مكتبة غريب .
- بحوث لسانية ، بين نحو اللسان ونحو التفكير ، نعيم علوية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٤ م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، الفيروزآبادي ، تحـ . محمد المصري ، دمشق ، سوريا ، ١٩٧٤ م .
- بنية العقل العربي ، الدكتور محمد عابد الجابري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٩٦ م .
- بنية اللغة الشعرية ، جان كوهين ، ترجمة ، محمد الولي ، ومحمد العمري، المغرب ، الدار البيضاء ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .

( ت )

- تاج العروس من جواهر القاموس (-١٢٠٥هـ) ، محيي الدين أبو الفيض محمد مرتضى الزبيدي ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٠٦ هـ
- تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ، تحـ . محمد سعيد العريان ، مطبعة الاستقامة ، مصر ، ط ٢ ، ١٩٤٠ م.
- تحليل الخطاب الشعري ، البنية الصوتية في الشعر ، الدكتور محمد العمري ، الدار العالمية للكتاب ، الدار البيضاء ، ط ١ ، ١٩٩٠ م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (–٦٧٢هـ) ، تحـــــ . محمـــد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦٧ م .
- التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، الدكتور سلمان العاني ، ترجمة ياســـر الملاح ، جدّة ، ١٩٨٣ م .
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيّـــب البكـــوش ، تونس ، ط ١ ، ١٩٧٣ م .
- التصريف الملوكي ، أبو الفتح عثمان بن جني (–٣٩٢هـ) ، تحـــ . محمد سعيد النعمان ، ط ٢ ، ١٩٧٠ م .
- التطبيـــق الصـــرفي ، الـــدكتور عبـــدة الراجحـــي ، دار النهضـــة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ م .
- تطور الشعر العربي الحديث في العراق ، الدكتور علي عبـــاس علـــوان ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافيـــة العامـــة ، بغـــداد ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م .
- التطور اللغوي ؛ مظاهره وعلله وقوانينه ، الدكتور رمضان عبد التواب ، دار الرفاعي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٣ م .
- التطور النحوي للغة العربية ، برجستراشر ، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، دار الرفاعي ، الرياض .
- التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني (–٨١٦هـ) ، تصحيح احمد ســـعد علي ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة .
- تعليل الأحكـــام ، محمـــد مصـــطفى شـــلبي ، دار النهضـــة العربيـــة ، ١٩٨١ م .
- التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعـــراب ، الـــدكتور هنري فليش ، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين ، مجلة مجمـــع اللغـــة العربية ، القاهرة ، ج ٢٣ ، ١٩٦٨ م .

- تقريب النشر في القراءات العشر ، أبو الخير بن الجزري (-٨٣٣هـ) ، تحـ . إبراهيم عطوة ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦١ م .
- تقويم الفكر النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت .
- التكملة ، أبو علي الفارسي (-٣٧٧هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨١ م .
- التمهيد في علم التجويد ، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري (-٨٣٣هـ) ، تحـ . الدكتور غانم قدوري الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- تهافت الفلاسفة ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (-٥٥٥هـ) ، تحـ . سليمان دنيا ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٩ م .
- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (-٣٧٠هـ )، تحـ . عبد السلام هارون ، الدار العربية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٤ م .
- تيسير الإعلال والإبدال ، عبد العليم إبراهيم ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .

( ج )

- الجمل في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي (-٣٣٧هـ)، تحـ . الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (-٣٢١هـ) ، تحـ . الدكتور رمزي بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

( ح )

- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على إلفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبّان ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .

■ الحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (-٣٧٧هـ) ، تحـ . الدكتور علي النجدي ناصف ، و الدكتور عبد الفتاح شلبي ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٣ م .

( خ )

■ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (-١٠٩٣هـ) ، المطبعة الأميرية ، طبعة بولاق ، مصر .

■ الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني(-٣٩٢هـ) ، تحـ . محمد علي النجّار ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ – ١٩٥٦ م .

■ الخليل بن أحمد الفراهيدي ؛ أعماله ومنهجه ، الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦ م .

( د )

■ دائرة المعارف ، المعلم بطرس البستاني ، مطبعة المعارف ، مصر ، ١٨٨٢م .

■ الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، الدكتور غانم قدوري الحمد ، بغداد ، ١٩٨٦ م .

■ دراسات في علم أصوات العربية ، الدكتور داود عبدة ، مؤسسة الصباح ، بيروت .

■ دراسات في علم اللغة ، الدكتور كمال محمد بشر ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٦٩ م .

■ دراسات في فقه اللغة ، الدكتور صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ٧ ، ١٩٧٨ م .

■ دراسات في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات، الكويت ، ١٩٨٠ م .

- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، الدكتور حسام النعيمي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، سلسلة الدراسات ( ١٣٤ ) ، بغداد ، ١٩٨٠ م .
- دراسة الصوت اللغوي ، الدكتور أحمد مختار عمر ، مطابع سجل الكتب ، القاهرة ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- دروس التصريف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ط ٣ ، ١٩٧٨ م .
- دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتنيو ، ترجمة صالح القرمادي ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، ١٩٦٦ م .
- دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ( من علماء القرن الرابع الهجري)، تحـ . الدكتور أحمد ناجي القيسي ، و الدكتور حاتم صالح الضامن ، و الدكتور حسين تورال ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٧ م .

( ر )

- الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي (-٥٩٥هـ)، تحـ . الدكتور شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٩٤٧ م .
- رسائل الكندي الفلسفية ( في حدود الأشياء ) ، تحـ . عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .
- الرعاية في تجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، مكي بن أبي طالب القيسي(-٤٣٧هـ) ، تحـ . الدكتور أحمد حسن فرحات ، دار الكتب العربية ، دار المعارف للطباعة ، دمشق ، ١٩٧٣ م .

( س )


- السبعة في القراءات ، ابن مجاهد(-٣٢٧هـ) ؛ أبو بكر أحمد بن موسى ، تحـ . الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط ٣ ، ١٩٨٨ م .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني(-٣٩٢هـ) ، تحـ . الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحـ . الدكتور محمد حسن محمد حسن وأحمد رشدي شحاتة عامر ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .
- سر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي (-٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢ م .
- سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .
- سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً ، كوركيس عواد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٧٨ م .
- سيبويه حياته وكتابه ، الدكتورة خديجة الحديثي ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- سيبويه ؛ هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه ، الدكتور صاحب أبو جناح ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٤ م .
- سيبويه والقراءات ، دراسة تحليلية معيارية ، الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، توزيع دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٢ م .

( ش )

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، الـدكتورة خديجـة الحـديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، رقم ( ٣٧ ) ، ١٩٧٤ م .
- شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد الحملاوي ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٢٧ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك( -٧٦٩هـ) ، بهاء الدين عبد الله بـن عقيـل ، تحـ . محمـد محيـي الـدين عبـد الحميـد ، مطبعـة السعادة ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٦٤ م .
- شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان ، محمد بن أحمـد بـن رشـد ( ت ٥٩٥هـ ) ، تح الدكتور عبد الرحمن بدوي ، ط١، ١٩٨٤م.
- شـرح التصـريح علـى التوضـيح ، خالـد بـن عبـد الله الأزهـري (-٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي (-٦٦٩هـ)، الشرح الكبير، تحـ . الدكتور صاحب أبو جناح ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشـر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٠ – ١٩٨٢ م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي (-٦٨٨هـ)، تحـ .محمد نور الحسن وآخرين ، منشورات المكتبة المرتضوية ، طهـران ، ١٩٧٥ م .
- شرح كافية ابن الحاجب في النحو ، رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ م .
- شرح المفصل ، الشيخ موفق الدين بن يعـيش النحـوي (-٦٤٣هـ) ، أوفسيت ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ومكتبة المتنبي ، بغداد .

■ شرح المفصل ، الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي ، تحـــ . أحمد السيد سيد أحمد واسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، القـــاهرة ، مصر .

■ شرح الملوكي في التصريف ، الشيخ موفق الدين بـــن يعـــيش النحـــوي ، تحـــ. فخر الدين قباوة ، حلب ، سوريا ، ط١، ١٩٧٣ م .

■ شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليـــل، ابوحامـــد الغزالـــي (-٥٥٥هـــ) ، تح الدكتور حمد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط١ ، ١٩٧١م.

■ الشواهد والاستشهاد في النحو ، الدكتور عبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٦ م .

( ص )

■ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسن أحمـــد بـــن فارس(-٣٩٥هـــ) ، تحـــ . الدكتور مصطفى الشويمي ، مؤسسة بـــدران للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٤ م .

■ الصحاح ؛ تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إســـماعيل بـــن حمّـــاد الجوهري الفارابي (-٤٠٠هـــ) ، بحواشي عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي ، مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربـــي ، بيروت ، لبنـــان ، ط ٤ ، ٢٠٠٥ م .

■ الصرف الواضح ، الدكتور عبد الجبار علوان النايلـــة ، مطبعـــة جامعـــة الموصل ، ١٩٨٨ م .

■ الصوتيات ، برتيل مالمبرج ، ترجمة الدكتور محمد حلمي هليّـــل ، عـــين للدراسات والبحوث الإنسانية و الاجتماعية ، ١٩٩٤ م .

- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام ، جلال الدين السيوطي (–٩١١هـ)، تحـ . الدكتور علي سامي النشّار ، مكتبة الخانجي ، مصر، ط ١ .

( ظ )

- ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، الدكتور عوض المرسي جهاوي ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ودار الرفاعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز ، الدكتور صاحب أبو جناح ، مطبعة جامعة الموصل ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .

( ع )

- العربية الفصحى ؛ نحو بناء لغوي جديد ، الدكتور هنري فليش ، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .
- العلة النحوية ، نشأتها وتطورها ، الدكتور مازن المبارك ، دمشق ، ط ، ١٩٦٥ م .
- علل النحو ، ابن الورّاق (–٣٨١هـ)، تحـ . الدكتور محمود جاسم الدرويش (ت٢٠٠٦م) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ م .
- علم الأصوات ، برتيل مالمبرج ، ترجمة ودراسة عبد الصبور شاهين مكتبة الشباب ، مصر ، ١٩٨٥ م .
- علم الأصوات العام ، الدكتور بسام بركة ، مركز الإنماء القومي ، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٨ م .
- علم الأصوات العام ، الدكتور كمال بشر ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩٩ م .

■ علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ، آرتور شادة ، إخراج وتعليق الـــدكتور صبحي التميمـــي ، مركز عبادي للدراســـات والنشـــر ، الـــيمن ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .

■ علـــم اللغـــة العام ( الأصوات ) ، الدكتور كمال محمد بشـــر ، مصـــر ، ١٩٧٣ م .

■ علم اللغة ؛ مقدمة للقارئ العربي ، الدكتور محمود الســـعران ، مصـــر ، ١٩٦٢ م .

■ العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (–١٧٥هـ) ، تحـــ . الدكتور مهـــدي المخزومي ، و الدكتور إبراهيم الســـامرائي ، وزارة الثقافـــة والإعـــلام ، بغداد، ١٩٨٠ – ١٩٨٤ م .

( ف )

■ فقه اللغة العربية ، الدكتور كاصد ياسر الزيـــدي ، مديريـــة دار الكتـــب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ م .

■ الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ، جرجي زيدان ، مراجعة وتعليق الدكتور مراد كامل ، طبع بمطابع دار الهلال ، ١٩٦٩ م .

■ في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المد العربية ، الدكتور غالـــب المطلبي ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٤ م .

■ في البحث الصوتي عند العـــرب ، الـــدكتور خليـــل إبـــراهيم العطيـــة ، الموسوعة الصغيرة ( ١٥٤ ) ، منشورات دار الجاحظ ، بغداد ، ٩٨٣ م.

■ في الدراسات القرآنية واللغوية ، الإمالة في القراءات واللهجات ، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار النهضة ، مصر ، ١٩٥٢ م .

■ في اللهجـــات العربيـــة الـــدكتور إبـــراهيم أنـــيس ، القـــاهرة ، ط ٢ ، ١٩٥٢ م .

( ق )

- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبـــادي ، مؤسســـة الحلبي وشركاؤه للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحـــديث ، الـــدكتورة مـــي الجبوري ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، الـــدكتور عبـــد الصـــبور شاهين ، دار القلم ، ١٩٦٦ م .
- قصة الحضارة ، ول ديورانت ، ترجمة محمد بـــدران ، لجنـــة التـــأليف والترجمة والنشر ، مصر .
- القياس ؛ حقيقته وحجيّته ، الدكتور مصطفى جمال الدين ، مطبعة النعمان، النجف ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٤ م .

( ك )

- الكتاب ، سيبويه ؛ أبو بشر عمرو بن عثمـــان بـــن قنبـــر(–١٨٠هـــ) ، وبهامشه تقريرات من شرح السيرافي للكتـــاب ، طبعـــة بـــولاق ، ط ١ ، ١٣١٦ هـ .
- الكتاب ، سيبويه ؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، دار الرفـــاعي ، الرياض ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م .
- كتـــاب ســـيبويه وشـــروحه ، الـــدكتورة خديجـــة الحـــديثي ، بغـــداد ، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٧ م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالـــب القيسي (–٤٣٧هـ)، تحـــ . الدكتور محيي الـــدين رمضـــان ، دمشـــق ، ١٩٧٤ م .

- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان الحيدرة اليمني(-٥٩٩هـ) ، تحـ . الدكتور هادي عطية مطر ، وزارة الأوقاف ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٨٤ م .
- الكلام ؛ إنتاجه وتحليله ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، جامعة الكويت ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- الكليات ، ابو البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، تحـ. الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري ، دمشق ، ١٩٧٥ م .

( ل )

- اللامات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي (-٣٣٧هـ)، تحـ . الدكتور مازن المبارك ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، المطبعة الهاشمية ، دمشق ، ١٩٦٩ م .
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، الدكتور عبد العزيز مطر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ م .
- لحن العامة والتطور اللغوي ، الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٧ م .
- لسان العرب ، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (-٧١١هـ) ، طبعة دار صادر ودار بيروت / ١٩٥٥ م .
- اللسانيات وعلم المصطلح ، د. عبد السلام المسدي ، سلسلة اللسانيات – ٥ – ، الجامعة التونسية ، ١٩٨١ م .
- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، شهاب الدين القسطلاني (-٩٢٣هـ) ، تحـ . عامر السيد عثمان ، و الدكتور عبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث العربي ، مطبعة الأهرام ، مصر ، ١٩٧٢ م.
- اللغة ، فندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص ، مكتبة الإنجلو مصرية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٠ م .

- اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، الدكتور تمّام حسّان ، الهيـــأة المصــــرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .
- اللهجات العربية في التراث ، الدكتور أحمد علم الــدين الجنــدي ، الــدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .
- لهجة تميم وأثرهـــا فـــي العربيـــة الموحـــدة ، الـــدكتور غالـــب فاضـــل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨ م .

( م )

- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، عبد الحكيم عبد الــرحمن أســعد السعدي، بيروت ، ط١، ١٩٨٦ م .
- مجموعة القرارات العلمية ( ٣ ) ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ، ( ١٩٣٢ – ١٩٦٢ ) ، القاهرة ، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م .
- محاضرات في أصول الفقه الجعفري ، محمد أبو زهرة ، جامعــة الــدول العربية، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٦ م .
- محاضرات في اللغة ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، جامعة بغداد ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٦ م .
- المحتسب في تبيين وجوه وشواذ القــراءات ، أبــو الفــتح عثمــان بــن جني ، تحـــ . علي النجدي ناصف وأخرين ، المجلس الأعلـــى للشـــؤون الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ م .
- المحيط في أصول العربية ونحوها وصـــرفها ، محمـــد الأنطـــاكي ، دار الشرق ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٢ م .
- مختار الصحاح ، محمـــد بـــن أبـــي بكـــر بـــن عبـــد القـــادر الـــرازي (–٦٦٦هـ)، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٠ م .
- المخصص ، ابن سيده أبو الحسن علي بن اســماعيل (–٤٥٨هـــ)، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨ م .

■ المدارس النحوية ، الدكتور شوقي ضـيف ، دار المعـارف ، القـاهرة ، مصر ، ١٩٦٨ م .
■ مدخل إلى دراسة الصرف العربـي علـى ضـوء الدراسـات اللغويـة المعاصرة، الدكتور مصطفى النماس ، مكتبة الفلاح ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
■ المدخل إلى علم اللغة ، الدكتور محمود فهمـي حجـازي ، دار الثقافـة ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .
■ مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول، منلا خرسو، المطبعة العثمانيـة، ١٣١٧هـ.
■ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، تحـ . جـاد المولى وآخرين ، دار إحياء الكتب العربية .
■ المساعد على تسهيل الفوائد ، الإمام بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليـق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.
■ المستصفى من علم الأصول ، أبو حامد الغزالي ، تحـ . الشـيخ محمـد مصطفى أبي العلاء ، مكتبة الجندي ، القاهرة ، ١٩٧١ م .
■ المصباح المنير ، أحمد بن محمد بن علي المقـرئ الفيـومي ، تصـحيح مصطفى السقا ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .
■ المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في علـم اللغـة الحـديث ، الدكتور عبد القادر مرعي الخليل ، منشورات جامعـة مؤتـة ، الأردن ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
■ المصطلح الصوتي فـي الدراسـات العربيـة ، الـدكتور عبـد العزيـز الصيغ ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٩ م .
■ معاني القرآن ، يحيى بن زياد الفراء (–٢٠٧هـ)، تحـ . يوسف نجـاتي وآخرين ، دار السرور .
■ معجم المصطلحات العلمية والفنية ، يوسف خيّاط .

- المعجم الفلسفي ، الدكتور جميل صليبا، الشركة العالمية للكتاب، بيروت.
- معيار العلم ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦١ م .
- مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي(-٦٢٦هـ) ، تحـ. أكرم عثمان يوسف ، جامعة بغداد ، مطبعة الرسالة ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- المفصّل في تاريخ النحو العربي ، الدكتور محمد خير الحلواني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- المفصّل في علم العربية ، جار الله الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت، ط٢.
- مقاصد الفلاسفة ، ابو حامد الغزالي، المطبعة المحمودية، مصر، ط٢ ، ١٩٣٦ م .
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرّد ( -٢٨٥هـ) تحـ . عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣ م .
- المقرّب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(-٦٦٩هـ) ، تحـ . أحمد عبد الستار الجواري ، و الدكتور عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦ م .
- من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ط ٥ ، ١٩٧٥ م .
- المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي ، الدكتور عفيف دمشقية ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٨م.
- مناهج البحث في اللغة ، الدكتور تمّام حسّان ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٥٥ م .

■ المنصف في تصريف المازني ، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ) ، تحـ . إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٤ م .

■ المنصف ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحـ . عبد القادر أحمد عطا ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٩ م .

■ منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ، الدكتور محمد عبد المطلب البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .

■ منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، الدكتور علي زوين ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦ م .

■ المنهج الصوتي للبنية العربية ، الدكتور عبد الصبور شاهين ، بيروت ، دار الرسالة ، ١٩٨٠ م .

■ موقف النحاة من الحديث النبوي الشريف ، الدكتورة خديجة الحديثي ، دار الرشيد ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٠ م .

( ن )

■ النحو الوافي ، عباس حسن ، طهران ، منشورات ناصر خسرو ، ط ٣ ، ٢٠٠٠ م .

■ النحو العربي ؛ نقد وبناء ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الصادق ، بيروت ، ١٩٦٨ م .

■ نزهة الطرف في علم الصرف ، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني(-٥١٨هـ) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨١ م .

■ النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ؛ المعروف بـ ( ابن الجزري ) قدّم له الأستاذ علي الضباع ، منشورات

محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ٢٠٠٢ م .

- نصوص من فقه اللغة ، الدكتور رشيد العبيدي ، دار الشـؤون الثقافيـة، بغداد، ط١، ١٩٩٠ م .
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، فخر الدين الـرازي ( - ٦٠٦هـ ) ، تحـ . د. إبراهيم السامرائي ود. محمد بركـات حمـدي ، دار الفكـر ، عمّان، الأردن ، ١٩٨٥ .

( هـ )

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (-٩١١هـ)، تحـ . الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .

( و )

- الواضح في علم العربية ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحـ أمـين علي السيد ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٥ م .
- الواضح في النحو والصرف ، قسم الصـرف ، الـدكتور محمـد خيـر الحلواني، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط ٢ ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- الوجيز في فقه اللغة ، محمـد الإنطـاكي ، مكتبـة الشـهباء ، حلـب ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الـدين أحمـد بـن محمد بن أبي بكر بن خلّكان (-٦٨١هـ) ، تحـ . الدكتور احسان عباس، دار صادر ، بيروت .

**- الرسائل والأطاريح الجامعية :**

- الأداء الأسلوبي في المستوى الصوتي لأدونـيس فـي أغـاني ( مهيـار الدمشقي ) ، عادل نذير بيـري الحسـاني ، رسـالة ماجسـتير ، كليـة الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠١ .

- الإزاحة الصوتية في المنطــوق العربــي الفصــيح ، ناصــرية بغــدادي العرجي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩م .
- أسلوب التعليل في اللغة العربية ، أحمد خضير عباس ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩م .
- الأصوات اللغوية في كتب معاني القرآن ، ابتهال كاصد ياســر الزيــدي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣م .
- الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة ، عبد الحق أحمد محمد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ م .
- البحث الصوتي عند علي بن مسعود الفرغاني ، خميس عبد الله التميمي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ م .
- البحث الصوتي عند الكوفيين ، علاء حســين علــي الخالــدي ، رســالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨ م .
- البحث الصوتي عند مكي بن أبي طالب القيســي ، محمــد يحيــى ســالم الجبوري ، رسالة ماجســتير ، كليــة التربية ، الجامعــة المستنصــرية ، ١٩٩٧ م .
- التعليل الصرفي والصوتي حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، رعد هاشــم عبود ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٦ م .
- التماثل الصوتي عند اللغويين العرب حتى نهاية القرن الرابع الهجــري ، صالح فارس حســين ، أطروحــة دكتــوراه ، كليــة الآداب ، الجامعــة المستنصرية ، ١٩٩٥ م .
- توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن ، الــدكتور جــواد كــاظم عناد، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ م .

- جهد المقل ، محمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زادة ، تحـ . الدكتور سالم قدوري الحمد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٢ م .
- الدراسات الصرفية عند ابن جني ، الدكتور عبد الجبار علوان النايلة (–٢٠٠٤م )، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ م .
- الدرس الصوتي عند الرضي الاستراباذي ، حسن عبد الغني الأسدي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٥ م .
- الدرس الصوتي عند المبرّد ، فاطمة عبد الصاحب البياتي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧ م .
- دليل القاعدة النحوية في كتاب سيبويه ، محمد فضل ثلجي الدلابيح ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ م .
- الظواهر الصوتية في العربية الجنوبية ، فهمي حسن أحمد يوسف ، رسالة ماجستير ، كلية اللغات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ م .
- الظواهر الصوتية عند الكوفيين في ضوء علم اللغة ، عباس علي إسماعيل، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ١٩٩٩ م .
- علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية مع تحقيق كتاب المستوفي في النحو ، أطروحة دكتوراه ، حسن عبد الكريم الشرع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ م .
- القلب والإبدال في اللغة ، الدكتور عادل أحمد زيدان ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ م .
- مباحث التعليل عند الأصوليين والإمام الغزالي، أطروحة دكتوراه ، حمد عبيد الكبيسي ، جامعة الأزهر ، ١٩٦٩م.

■ المستوفي في النحو ، علي بن مسعود الفرغاني ( من علماء القرن الخامس الهجري )، ضمن أطروحة دكتوراه ( = علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية ، حسن عبد الكريم الشرع ، كلية الآداب ، جامعة بغـداد ، ١٩٧٨ م ) .

■ منهج الدرس الصوتي عند العرب ، علـي خليـف حسـين ، أطروحـة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ م .

**– البحوث :**

■ الإدغام بين النحاة والقرّاء ، الدكتور إسماعيل حمد الطحان ، حولية كليـة الشريعة ، جامعة قطر ، ع ٤ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

■ جهود الكوفيين في علم الأصوات ، الدكتور خليل إبراهيم العطية ، مجلـة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، س ٢٤ ، ع ٢٢ ، ١٩٩١ م .

■ صورة ( فاعل = – ب ب ) في شعر التفعيلة ، بسّام قطوس ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، جامعة مؤتة ، الأردن ، مج ١٢ ، ع ٢ ، ١٩٩٧ م.

■ الظواهر الصوتية ( التوزيعية ، الجناسية ، التكرارية ) أسلوبيًا ، الـدكتور أرشد محمد علي ، من بحوث المربد ، ٢٠٠٠ م .

■ القراءات والوقف والابتداء ، الدكتور أحمد خطاب عمر ، مجلـة المجمـع العلمي العراقي ، مج ٣٩ ، ج ١ ، بغداد ، ١٩٨٨ م .

■ ما ذكره الكوفيون من الإدغام ، أبو سعيد السيرافي (–٣٦٨هـ)، تحقيـق ودراسة صبيح حمود الشاتي ، مجلة المورد ، مج ١٢ ، ع ٢ ، ١٩٨٣ م.

■ المدخل إلى علم الأصوات ، د. سعد مصلوح (بحث) في المجلـة العربيـة للدراسات اللغوية ، معهد الخرطوم العالي للغة العربية ، مجـ ٣ ، ع ١ ، ١٩٨٤ م .

# المحتـويـات

# المحتويات

# السيرة الذاتية والعلمية

## البطاقة الشخصية

- الاسم الرباعي واللقب : عادل نذير بيري عزيز الحسَاني
- التولد : الديوانية / ١٩٧٢ م.

## الشهادات الأكاديمية

- بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها / جامعة القادسـية / كليـة الآداب / قسم اللغة العربية ١٩٩٣-١٩٩٤م.
- ماجستير في اللغة العربية وآدابها / جامعة القادسية / كلية الآداب / قسم اللغة العربية ٢٠٠١م عن رسالته الموسومة (الأداء الأسلوبي في المستوى الصوتي لأدو نيس في أغاني مهيار الدمشقي .
- دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها / جامعة بغـداد / كليـة الآداب / قسم اللغة العربية ٢٠٠٦م عن أطروحته الموسومة ب(التعليل الصوتي في كتاب سيبويه _ دراسة في ضوء علم اللغة الحديث ).
- يعمل حالياً: رئيس قسم اللغة العربية- الدراسة المسـائية كليـة التربيـة جامعة كربلاء
- له عدة بحوث منشورة في المجالات العلمية.
- شارك في عدد من المؤتمرات العلمية.
- متزوج وله اربعة اولاد.
- رقم الهاتف :٠٧٨٠٥٩٥٧٢٥٣
- العنوان الاليكتروني : adil١٩٧٢@yahoo.com

طبع بمطبعة هيئة إدارة واستثمار الوقف السني